فؤاد بطرس

كتابات في السياسة

دار النهار للنشر

A
956.92044
B987k

فؤاد بطرس

كتابات في السّياسة

B.U.C. LIBRARY
4 MAY 1998
RECEIVED

دار النهار للنشر

© دار النهار للنشر، بيروت
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى، تشرين الثاني ١٩٩٧
ص ب ١١-٢٢٦، بيروت، لبنان
فاكس ٩٦١-١-٧٣٨١٥٩

ISBN 2-84289-041-8

المحتويات

١٣ تمهيد

١٣ تأمّلات في السياسة اللبنانية: أسس حياتنا الوطنية
٣٠ الرجل الذي عرفته
٣٣ فؤاد شهاب، الحبيب اللامحبوب
٣٧ سياسة النفط العربية: هل تلعب دوراً في توحيد أوروبا الغربية؟
٤٠ لبنانيون و/ أو عرب؟
٤٥ دبلوماسية قائمة على رسالة
٥١ السلام بواسطة الدبلوماسية
٧١ زاهد السياسة
٧٣ قول الحقيقة للمريض
٧٨ سمات بارزة للبنان الغد
٨٥ خواطر حول دولة ينبغي إعادة تأهيلها ومواطن ينبغي إعادة تربيته
٩٥ تأمّلات حول النظام العالمي الجديد
١٠١ مجموعة الجمهوريات المستقلّة بين الأمس والغد
١١٥ بين «اسكتش» التقليد والانحراف
١١٨ الأزمة اللبنانية في محيطها الإقليمي والدولي
١٣١ حول اللامركزية
١٣٧ أبعد من الجدل حول الانتخابات
١٤٠ كتاب مفتوح الى الرئيس الياس الهراوي
١٤٧ القضاء والديمقراطية

١٥٠ الشفافية والوفاق
١٥٣ السلطة مدعوة الى فتح حوار صادق
١٥٧ أي مستقبل للديمقراطية في العالم؟
١٦٩ السلطة والسلطة العكسيّة
١٧٢ الاستقلال بعد خمسين عاماً
١٧٨ لبنان وآفاق السلام في المنطقة: هل نحسن القراءة بين السطور؟
١٨٦ لبنان في النظام الإقليمي الجديد
١٩٠ القرار ٤٢٥: ولادة وخلفية وموقعاً
١٩٩ أميركا والأمم المتحدة: وصاية أم مشاركة؟
٢٠٨ مستقبل الديمقراطية في العالم
٢١٧ انحراف الدولة
٢٢٠ بين «الترويكا» والحكومة المجلسية
٢٢٥ أتمويه أم مخادعة؟
٢٢٩ العدالة في مواجهة الفساد
٢٣٢ الرأي العامّ والحكم
٢٣٥ الملامح السياسية للمنطقة المتوسطية
٢٤٠ «الاستحقاق المقبل» بالعين المجرّدة
٢٤٣ الياس سركيس ابن الشعب
٢٤٨ الاقتراع الهزيل والأغلبية السياسية
٢٥٠ إفساد النظام السياسي بالممارسة
٢٥٣ حول الواقعية السياسية وأبعادها
٢٥٦ الوضع في الشرق الأوسط غداة انتخاب نتانياهو
٢٦٠ شارل حلو، الإنسان والسياسي
٢٦٥ هل القرار كيد يرتدّ الى نفسه؟
٢٦٧ تنظيم وسائل الإعلام: المنطلقات والأهداف
٢٧١ تحويل أنظار وتهرّب
٢٧٥ «القرار ٤٢٥» لغسان تويني
٢٧٨ أتحجب الشجرة الغابة؟
٢٨١ جورج نقاش على محكّ السنين
٢٨٤ في الذكرى الـ ٥٠ لـ«الندوة» اللبنانية
٢٨٨ في مناسبة تقليد بعض الشخصيّات اللبنانية أوسمة بابوية

تمهيد

هذه النصوص، وقد تعاقبت على مدى بضعة عقود، تبعاً لتقلّبات التاريخ وشطط الدولة، وربما كذلك لسجيّة كاتبها ومزاجه، لم يكن القصد بها أن تندرج في منظومة معيّنة. لذا لم تكن معدّة أصلاً لتُجمع في مؤلّف واحد.

سلسلة من المحاضرات والخطابات والمقالات الصحافية ذات الطابع السياسي تضمّها هذه المجموعة، تدور بصورة رئيسة حول لبنان ومؤسّساته وشرود السلطة واستشراف المستقبل، وتتوسّع أحياناً لمعالجة شؤون إقليمية أو دولية، إضافةً إلى كتابات لتكريم بعض الوجوه البارزة في الحقل العامّ بمناسبة ما.

بعد انقطاع في الثمانينات بسبب مشاركتي في الحكومة وما تبعها، تسرّعتْ، بدءاً من ١٩٩٢، وتيرة المقالات المتقطّعة، ولم يكن ذلك مصادفةً ولا عن نهم مفاجئ في الانتقاد وإنما تعبيراً عن سخط مواطن اضطلع في مراحل دقيقة بمهمّات حكومية، فأدرك أن من واجبه أن يعمد تارةً الى تحليل الوضع السياسي، وطوراً إلى رفع الستار عن الشطط في سير شؤون الدولة، وما يدعو إليه من تساؤلات وقلق.

ذلك أن اتّساع الهوّة بين السلطة والأمّة، وما يرافقه من مضايقة للحرّيات العامّة، يؤدّيان إلى انحراف مطّرد للمؤسّسات والنظام، يتضاعف خطره بسبب تعطيل صمّامات الأمان أو إلغائها.

إن سلّم القيم، وهو عمود المجتمع الفقري الذي كنّا توافقنا عليه بعد عناء، هو اليوم عرضة للمهانة، فيما السلوك السياسي يجافي القواعد الخلقية، ممّا يسفر عن تشويه محيّا البلد وملامحه.

وحيال استخفاف المسؤولين، المتجلّي برضاهم عن الذات وإسرافهم في

استعمال «اللسان الخشبي» والأشعرة المبتذلة، لا يشعر المواطن بأن حقوقه وكرامته ممتهنة فحسب، بل بأن ذكاءه بات موضوع ازدراء.

وإذا كان ثمّة ظروف إقليمية دقيقة دون شكّ، كثيراً ما تستغلّها تيّارات داخلية وخارجية بهدف تمويه العمل السياسي على حساب الشفافية، وهي حجر الزاوية للنظام الديموقراطي، فإن تهميش المواطن بل تعجيزه العرضي لا يعني أن هذه المناورة تنطلي عليه وأنه غافل عن المخادعة.

أن تفضح التجاوزات والانزلاقات التي تسفر عن إقصاء فئات ذات حيوية وشأن من المجتمع - على غرار ما تقوم به بعض أجهزة الإعلام وبضع شخصيّات - يضحى واجباً محتوماً، أسوة بشجب تسويغ الاستزلام والرشوة والتنازل عن السيادة.

من هنا نشأت الرغبة في تسجيل موقف وتأدية شهادة باللبناني، بوعيه وذكائه، بحسّه وإيمانه وشجاعته. لعلّ ذلك هو الهدف الكامن وراء معظم هذه المقالات، وهو يصلح نسيجاً لها.

أجل، إن نصوص هذه المجموعة لا تتناول إلاّ بعض أوجه النشاط السياسي في لبنان في إطار التنفيذ المزعوم لاتّفاق الطائف، وإذا كان قد تسنّى للقارئ أن يطّلع على أكثر هذه النصوص تباعاً وقت نشرها، فإن ضمّها كلّها اليوم في مجموعة واحدة سوف يسهّل الرجوع إليها على أنها معالم ونقاط استرشاد في سياق متابعة تطوّرات الممارسة السياسية.

وبوجه خاصّ، إن أجيال شبابنا الطالع المعرّضة للتيه في مواجهة نهج الجسم السياسي وصلفه، من جهة، والتسيّبيّة المستشرية في المجتمع، من جهة ثانية، قد تجد في هذه المجموعة مصدراً ولو عرضياً ومتواضعاً للمعلومات، ومنهلاً للتعمّق في التفكير. وأمنيتي أن تستقي منها أجيالنا الغالية هذه، مزيداً من الوعي والعزم على بناء دولة القانون - بعيداً عن الأوهام - وعلى تنقية الأخلاق السياسية في لبنان.

إن هذه المهمّة لا بدّ منها، وهي مغرية حقاً، خصوصاً أنه قد حفّت بها الصعاب والأحابيل. ولكنْ، مهما يكن من أمرها، وبالرغم من مَعاول الهدم، الخفيّة والعلنية التي تفعل فيه، فإن الوفاق الوطني يبقى الأرضيّة الوحيدة الصالحة لتحقيق هذا الهدف.

أجل، إن الأيام التي نعيش ليست زاهية - من أيّة زاوية ننظر إليها - غير أن على المواطن أن يتحمّل أعباءها عازماً في سبيل تجاوزها.

ألم يصدق من قال «إنه في عزّ الظلام يطيب الإيمان ببزوغ الفجر»؟

إن بعض النصوص المندرجة في هذه المجموعة موضوع أصلاً بالعربية. أما البعض الآخر الموضوع أصلاً بالفرنسية، فقد جرى تعريبه لنشره في هذه المجموعة.

ويسرّني، في خاتمة هذا التمهيد، أن أذكر الإخوان الأعزّاء الذين كانوا عوناً لي على إنجاز ما عملتُ.

فإلى جوزف زعرور، الذي اقترح وألحّ عليّ أن أجمع هذه النصوص؛

وإلى أهيف سنّو الذي أشرف على تعريب النصوص المكتوبة بالفرنسية وتولّى ترجمة بعضها الآخر؛

وإلى جورج أبي صالح الذي لم يألُ جهداً في مساعدتي في جميع المراحل، بدءاً بجمع النصوص وضبطها وانتهاءً بالسهر على طبعها؛

إلى إخواني هؤلاء جميعاً أوفى الشكر والتقدير.

فؤاد بطرس

تأمّلات في السياسة اللبنانية: أسس حياتنا الوطنيّة

في سلسلة محاضرات هذا الموسم، تناول المحاضرون البارزون الذين سبقوني موضوع «التأمّلات اللبنانية» ببراعة، من مختلف جوانبه، حتّى إنّي أتساءل جدّياً هل يمكنني أن أسهم فيه بجديد.

وإنه ليشرّفني أن أختم هذه السلسلة، ولكنّه شرف يبعث الرهبة، نظراً إلى كفاءة مَن تقدّمني على هذه المنصّة. ولكن عناد السيد ميشال أسمر وقدرته على الإقناع بدّدا ما بقي في نفسي من تردّد؛ فها قد تبرّأت من المسؤولية أمامكم، وهو من ينبغي لكم محاسبته بعد قليل.

في خضم حياتنا اليوميّة، لا يتسنّى لأغلبنا أن ينظروا في بعض المسائل، أو يفكّروا في بعض القضايا، لأنها لا تختصّ بأحدنا دون غيره، بل تتعلّق بنا جميعاً، وتمسّ مصالحنا المادّية والمعنويّة. ومن الملائم أن نتوقّف عندها في بعض المناسبات لنضع الأمور في نصابها، ولنستكشف الأجواء حتى تتّضح لنا الرؤية من وجهة نظر التاريخ.

لقد بعثت أحداث سنة ١٩٥٨ يقظة في ضمائرنا بصفتنا مواطنين وأحراراً؛ وكم من قائل إن هذه اليقظة أصبحت مصدر أرق... فالأمر الذي لا يمكن إنكاره هو أن الميزان السياسي لم يعد يُشير إلى الاستقرار المستمرّ، وأنه ينبغي لنا من خلال اهتزاز إبرته، أن ننظر إلى الأوضاع بعامّة، لنستخلص منها نتائج عمليّة وصحيحة. وسأحاول في حديثي هذا المساء أن أحدّد النطاق الذي تعمل فيه وتتطوّر مؤسّساتنا السياسية، والعوامل التي يقاوم بفضلها هذا النطاق القوى

* محاضرة أُلقيت بالفرنسية في «الندوة اللبنانية»، ٢٩ أيار ١٩٦١.

الجاذبة والقوى النابذة التي تؤثّر فيه.

ففي لبنان كما في البلدان المتحضّرة كلّها، تمثّل فكرة القانون دوراً أساسيّاً في مفهوم حياتنا الوطنية وتركيبها. وهكذا، نجد أسس هذه الحياة في النصوص، من جهة، وفي الظروف التاريخية والاجتماعية، من جهة أخرى.

ولمّا كان حديثي لا يرمي إلى التأريخ، فسأخصّصه للنّظم، ولعملها، وللتسويات التي أضيفت إليها.

فإن قاعدة النّظم، التي يقوم عليها الكيان الوطني اللبناني، هي دستور سنة ١٩٢٦، الذي عدلّته تباعاً القوانين الدستورية سنة ١٩٢٧، و١٩٤٣، و١٩٤٧؛ ويكمل هذه القاعدة ميثاق سنة ١٩٤٣، الذي جُدّد سنة ١٩٥٨. أما هيكليّة حياتنا السياسيّة، فتتألّف من القانون الانتخابي، ومن النصوص التي تنظّم الحرّيات العامّة وتحدّد العلاقات بين السلطات الإدارية، ومن عُرف سياسي وبرلماني يخطو خطواته الأولى.

اطمئنّوا! فلا أرمي إلى إلزامكم بالاستماع إلى بحث في القانون العام؛ وسأقتصر على الإشارة إلى ما من شأنه في نظري، أن يُذكر في ميدان النظم السياسية، لحسن فهم القضايا التي تطرحها حياتنا الوطنية.

لقد نمى إليكم من خلال بعض المظاهر الدالة على عدم التقيّد بالنظام، أو على الفوضى، أننا نعيش في الديمقراطية، وأننا نجتنب بصعوبة خطر الغوغائيّة. وقد اعتمد دستورنا نظاماً برلمانيّاً يعود إلى بدايات القرن العشرين، وهو يضمن للمواطنين ممارسة حرّياتهم العامّة، وانتخابات حرّة، والفصل بين السلطات، وإمكان قيام معارضة برلمانية؛ فهو، باختصار، يقرّ سيادة الشعب حسبما فهمها أصحاب النظام البرلماني الكلاسيكي. ولا شكّ أن الزمن قد تجاوز اليوم إلى حدّ بعيد مفهوم الديمقراطية الصرف هذا، لاسيّما بعد الأزمات السياسيّة التي هزّت العالم الغربي سنة ١٩٣٠، والأزمات السياسيّة التي تتابعت منذ ذلك الحين. ولا معنى للحرّيات العامّة إن لم يرافقها تحرّر اقتصادي واجتماعي يتيح ممارستها في ظروف سليمة وحرّة حقاً. وقد امتدّ هذا التطوّر إلى بلدنا، إلى حدّ ما، مع شيء من التفاوت، نظراً إلى بنية لبنان. ونجد إقراراً بهذا التطوّر في نصوص قانونيّة، وفي الوقائع. فلمّا كنّا نتمتّع بنظام سياسي ديمقراطي، تمكّنا من صياغة المطالب الاقتصاديّة والاجتماعيّة في نطاق شرعيّ وعقلاني معاً؛ وإن إنكار ذلك، هو تجاهل لحقيقة أساسيّة.

إن الديمقراطيّة اللبنانيّة ديمقراطيّة سياسيّة تنزع إلى التحوّل تدريجاً إلى ديمقراطيّة اقتصاديّة واجتماعيّة؛ وهي تشكّل واقعاً بفضل الاهتمام البالغ الذي توليه

السلطات اليوم بعض المناطق وبعض الفئات من المواطنين؛ ولكن النظام البرلماني اللبناني يبدو اليوم للعقول المتطوّرة صورة مشوّهة للنظام البرلماني الحقيقي.

ولا شكّ أن النصوص الدستورية قد حدّدت معالم المؤسسة النيابية ونظمت عملها نظرياً، ولكن التقاليد والآثار المتعلقة بعادات سياسية معينة أسهمت الى حدّ بعيد في الاخلال بها. فقد طبع نظام الانتداب، من جهة أولى، المؤسسة النيابية منذ ولادتها بطابعه، وكان هذا النظام يحصر في يدي المفوّض السامي الكثير من خصائص السيادة الوطنية التشريعية والسياسية على السواء.

وبالرغم من كل شيء، احتفظت الأجيال التي عاشت في هذه المرحلة ببعض الذكريات التي تؤثّر في تصرّفها بطريقة غير واعية. وفضلاً عن ذلك، انتقلت العادات الشفهية أحياناً إلى الأجيال اللاحقة، والدليل على ذلك هو انطباع توقّعاتنا وآمالنا بطابع هذه الذكريات والآثار.

ومن جهة أخرى، ورث لبنان من مرحلة ما قبل الحرب العالميّة الأولى، رجال سياسة لبنانيين بدأوا حياتهم السياسية في المجالس الإدارية في جبل لبنان. وقد دربّتهم هذه الممارسة على النظام التمثيلي، ولكنها لم تهيّئهم قطّ لممارسة العمل البرلماني؛ ولا يخفى عليكم الفارق بين كلا النظامين.

وإن كان يمكن للبنان أن يفخر ببعض العادات الديمقراطية التي ورثها من بروتوكول سنة ١٨٦٠، فلا يمكن أن ننكر أنه، بالمقابل، حديث العهد بالنظام البرلماني. وفضلاً عن ذلك، لم يوجد في لبنان ما من شأنه أن يسهّل تمثّل النظام الجديد هذا. وممّا صعّب الأمر شبه الإقطاعية السائدة فيه ولم يتمكّن من تجاوزها بعد؛ والطائفية التي ازدادت اليوم حدّة؛ والنزعة الفرديّة التي لا تعرف الحدود، والتي أجهضت عدّة محاولات أوّليّة رمت إلى إنشاء أحزاب متعدّدة الطوائف.

وهكذا يبدو النظام البرلماني اللبناني بالأحرى، نظاماً برلمانيّاً ظاهرياً، مع أن المؤسّسة البرلمانية يجب أن تستمرّ وأن تتحسّن حالها. ويمكن التفكير في تعديلها، بتصحيح بعض جوانبها. ولكن التفكير في إجهاضها عمل إجرامي.

ولا شكّ أن السلطة التنفيذية كان يُمكنها منذ سنة ١٩٤٣ أن تولّد بطريقة من طرق الممارسة وعياً في النفوس، ولاسيّما في نفوس ممثّلي الأمّة. ولكنها غالباً ما استمرّت في تمثيل دور المفوّض السامي الذي حلّت محلّه فجأة. وكان لها في ذلك غير مسوّغ مقبول، وأسباب أخرى دون تلك قبولاً. ثمّ لا بدّ من الإقرار بأمر وملاحظته، وهو أن المؤسّسة البرلمانية أسهمت في إقامة استقلال لبنان، ولكن لم يُتح لها في أيّام الانتداب أن تناضل بصفتها تلك من أجل قضيّة تتطلّب نفَساً طويلاً. ولا أبغي أن أنكر على غير رجل من رجالات البرلمان فضل مواقفهم

الوطنية، ووقفاتهم الشجاعة، ولكن الهيئة البرلمانية لم تُشارك بمجملها في صراع جماعي منظّم.

أما اليوم فيمكن أن تمارس اللعبة في ظروف مختلفة، وضمن حدود يبدو أنها غالباً ما تخيف الكثيرين ممّن يُفترض بهم الإفادة منها. ويعود ذلك، بلا شكّ، إلى قلّة الاعتياد والتدرّب، ولكنّه يعود أيضاً إلى وعي منتشر، مفاده أن اللعبة لا يمكن أن تمارس على هذا المستوى، إلاّ على أساس مواقف وبرامج تجمع غير نائب، وغير منطقة؛ وإلاّ، فإن اللعبة يمكنها أن تعرّض لخطر التفكّك نطاق المؤسّسة التي تتّخذها ساحة.

ويخضع نجاح النظام البرلماني في مجلس يتألّف من تسعة وتسعين نائباً، بشكل مباشر لنجاح محاولة جدّية ترمي إلى تكوين تجمّعات تمهّد للأحزاب بمعنى الكلمة الصحيح، وتؤدّي إلى كسر طوق النطاقات المحلّية. فلا مجال لأيّة لعبة أخرى في مجلس كثير الأعضاء نسبيّاً، تتبدّى فيه نزعات مختلفة. وإن تسوية فرديّة تُثمرها الصداقة أو المجاملة، كتلك التي أتاحت للنظام البرلماني أن يستمرّ وهو يفقد كلّ يوم المزيد من خصائصه، هي أمر غير وارد اليوم، لأنها مستحيلة عملياً. وفي نهاية الأمر، يمكن أن يكون توسيع التمثيل الشعبي تجربة فاصلة، واختباراً من أجل مستقبل النظام البرلماني.

فربّما كنت مخطئاً، لكنّي أدعوكم إلى مشاركتي في تأمّل هذه الخواطر... وأدعوكم إلى تصوّر المسلك الذي يمكن أن تسلكه الحياة السياسية في لبنان، متى لم يستمدّ رئيس مجلس الوزراء قوّته من ائتلافات مرتجلة تتهدّدها المخاطر التي نعرفها، بل استمدّها من تجمّع أو ائتلاف ثابت قائم على مبادئ موجّهة معيّنة، إن لم يستمدّها من حزب يحوز الأغلبية، وهو أمر يصعب اليوم تحقيقه.

فلا يليق ببلد متحضّر أن تُقاس فيه فعاليّة الوزارة أحياناً بقدرة أعضائها على إشاعة الاضطراب في الشارع... ولكنني قد أتعرّض هنا لخطر التيهان في الأزقّة.

وفي هذه اللوحة الديمقراطية البرلمانية تتحرّك السلطات الثلاث التي حدّدها الدستور. ولا أنوي تناول السلطة القضائيّة التي كرّس الدستور استقلالها، وتشكّل موضوع أحكام خاصّة. أما السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فهما القطبان اللذان يسعى غير نظام سياسي إلى إقامة توازن بينهما.

وعلى رأس السلطة التنفيذية يأتي رئيس الجمهورية، وهو غير مسؤول سياسياً، إذ يقيه من المسؤوليّة التوقيع المجاور، من جهة، ومسؤوليّة الوزارة أمام مجلس النوّاب، من جهة ثانية.

وقد قيل كلّ شيء حول المؤسّسة الرئاسية، ولاسيّما بمناسبة النقد أو المدح

اللذين وُجّها إلى الأشخاص الذي تبوّأوا هذا المنصب العالي.

ولمّا كان رئيس الجمهورية عاملاً أساسيّاً في الاستقرار السياسي، وتجسيداً للوحدة الوطنية التي لها في لبنان معان أدقّ ممّا هي عليه في أي بلد آخر، فإنه يشكّل القاسم المشترك بين مختلف الفئات اللبنانية، وينبغي له أن يحافظ على وضعه هذا.

ولمّا كان لبنان بلداً شرقيّاً، من دون تقاليد برلمانيّة خاصّة، وعرف في بعض مراحل تاريخه أنظمة جائرة، أو مولويّة، أو إقطاعيّة، أو أبويّة، أو استعماريّة، فهو ميّال طبيعيّاً إلى القبول بل إلى المطالبة بسيطرة رجل، هو من يتبوّأ أعلى مرتبة في السلطة السياسيّة. وهو يجسّد هذه السلطة بأشكالها كافّة، في مخيّلة الجمهور ومشاعره. ولا بدّ من مرور الزمن، ومن بذل جهود كبيرة قبل أن يزول هذا الإحساس. وأنتم تدركون على الفور كم يشكّل هذا الموقف الشعبي من مصدر إغراء، وقوّة، وضعف معاً، للوظيفة الرئاسيّة. فلم يعتد الرأي الشعبي على ما يقتضيه فصل السلطات من تمييز، وهو يتساءل أحياناً لماذا لا يتخلّى عن الفصل بين اللاعبين، لإلغاء اللعبة أو ليتحوّل إلى قائد فريق.

ولا شكّ أن صلاحيّات الرئيس مهمّة، وينبغي له أن يلجأ إليها في بعض الظروف. ولكنّ الإصرار على استعمالها غالباً قد يؤدّي إلى إضعاف المؤسّسة الرئاسيّة نفسها. وفضلاً عن ذلك، يشكّل دور الحكَم أحياناً الوسيلة الوحيدة لاستمرار اللعبة، في بلد تتعايش فيه وتصطرع ضمن نظام الحرّية السياسيّة أشدّ النزاعات تناقضاً، وتنطلق فيه أكثر الشهوات تنوّعاً من قيودها. وأرى أيضاً أنه لا بدّ للحكَم من قدْر واف من رباطة الجأش ليكبح ردّات فعله في بعض المناسبات. ومع ذلك، فإن الرأي الذي يمكنني أن أصفه بالقاسي، يترصّد دائماً الإجراء الباهر الذي يحمل طابع الرجل الأوّل في الدولة...

وليست هذه الظاهرة خاصّة بلبنان. فمن خلال هذه الذهنيّة يبدو حذر من نمط معيّن من أنماط الديمقراطية البرلمانية؛ حذر عُبّر عنه بطريقة أو بأخرى في أغلب بلدان آسيا والشرق. ففي هذه المنطقة من العالم، التي ننتمي إليها، يجتاز النظام البرلماني أزمة حادّة، وغالباً ما عُلّق عمل المؤسّسات أو قُضي عليها لإفساح المجال لبعض البلدان القريبة العهد بالسيادة، في مواجهة قضايا الساعة، والتقدّم، والتكيّف مع مقتضيات الحياة العصرية الملحّة. ويتجاذب قُطبا الحرّية والتقدّم جماهير البلدان المتخلّفة في اتّجاهات متعاكسة؛ وإن نجحت في الغالب إرادة التقدّم، فمردّ ذلك إلى الأزمات العنيفة التي نادراً ما كان الجيش بعيداً عنها، كونه في هذه البلدان القوّة والمركزيّة المتماسكة الوحيدة.

ولنتوقّف هنيهة لنلاحظ أننا نكاد نكون قد نجونا بأعجوبة من هذه السيرورة، وأن الوعي الكامل والاستقامة اللذين اتّسم بهما من اضطلع في وقت من الأوقات بمسؤوليّات على مستوى الوطن، هما بلا شكّ أساس هذه المعجزة.

فليكن؛ فهل تفكّرون في أن مشاكلنا كافّة لم تحلّ مع ذلك؟... فمن الضلالة أن نرى أن مشاكل على غرار مشاكلنا طبيعة وتعقيداً، يمكن حلّها بنقرة بالاصبع، أو باتّخاذ موقف فحسب. فإن أمر حلّها يؤول في نهاية المطاف إلينا جميعاً، وإلى كلّ منّا بمقدار طاقته؛ وإن المحافظة على قدرة لبنان على الصعيد الوطني والعالمي، هي الشرط الذي لولاه لانعدم كلّ حلّ ممكن... إذاً، ينبغي أن نوجّه وأن نحوّل الإرادات الصالحة نحو الحلول السليمة والمناسبة.

وإلى جانب رئيس الجمهورية، بل في مرتبة أدنى من مرتبته، تأتي الوزارة؛ وإن كانت تستدعي غير ملاحظة على المستوى السياسي، فهي لا تستدعي إلاّ بعض الملاحظات على المستوى المؤسّسي.

وغالباً ما تساءلتُ - وأدعوكم إلى التساؤل معي - ألا يُظهر في الحقيقة المواطن اللبناني الذي يُبدي شغفاً شديداً باللعبة والخدع السياسيّة، قلّة اهتمام محيّرة بالطريقة التي تُدبّر بها شؤون الدولة، أي شؤونه هو؟

وغالباً ما فكّرتُ في خاطرة ڤاليري (Valéry) التأمّلية هذه؛ فقد قال على التقريب إن «السياسة تقوم على لامبالاة أصحاب العلاقة، وإنه لولا هذه اللامبالاة لما كانت السياسة ممكنة».

ففي الواقع، لا يتابع اللبنانيون إدارة شؤونهم السياسيّة متابعة جدّية، باستثناء بعض ردّات الفعل التي لا تثيرها إلا مسائل ذات طبيعة خاصّة. وهم على خلاف ذلك، يُظهرون حساسية بالغة تجاه الموضوعات التي تتعلّق بالطائفية، أو المصالح الإقليمية، أو المشاكل السياسيّة التي تختصّ بالعالم العربي وتجد في لبنان صدى حقيقياً.

ومردّ ذلك في نظري، إلى أن اللبنانيّ لا يزال قبل أيّ شيء ابن ضيعة معيّنة، أو جماعة، أو عشيرة، أو طائفة. ويتّفق أن يكون أحياناً تابعاً لأحد الزعماء أيضاً، لأسباب تعود إما إلى التقاليد الموروثة، وإما إلى الانتماء العشائري. وينبغي لنا جميعاً أن ننزع إلى تجاوز هذا الطور البدائي نوعاً ما، في حياة الشعوب.

إن هذا البلد الذي كان يُمكنه لسنوات قليلة خلت أن يُراقب العالم من غير أن يرى أنه معنيّ بحركة التاريخ، قد وجد نفسه فجأة وقد قذفت به الأحداث في وسط المعمعة.

وتواجه الوزارات هذه المهمّات الجديدة بالوسائل المتيسّرة لها.

ومع مراعاة بعض الاستثناءات، نحن نعالج مشاكل عصر الذرّة بعقليّة القرن التاسع عشر.

ولا يخفى عليكم أن رجال السياسة لا يستفيدون على الصعيد الإداري عند ممارسة الحكم، إلا من النذر اليسير من التعاون والدعم، لأن الدولة لم تدرك ولم تصمّم على أنها أداة سياسية على الصعيد الوطني.

لقد حجب الاهتمام بتقاسم الحصص السياسيّة-الطائفيّة، إضافة إلى شيء من العناية بالوحدة الوطنيّة، أيّ اهتمام آخر لدى الحكّام.

فلا شكّ أنه ينبغي أوّلاً تأمين بقاء الأمّة وعيشها، حتى تجد سائر المشاكل حلاً لها. ولكنّ حلّ هذه المشاكل يمكنه بدوره أن يُساعد الأمّة على الحياة والاستمرار.

وإن كانت الإصلاحات الجارية متأتّية من بعض الحذر في استغلال النفوذ، فمردّ ذلك إلى تورّط جهاز الدولة إلى حدّ بعيد في المحسوبيّة والتلاعب، حتى بات من المستحيل استعماله للإسهام في إعداد السياسة العامّة للدولة وتنفيذها.

فليس من بقعة في العالم يستطيع فيها الرجل الذي يتولّى الحكم أن يحيط بكل شيء. فمن يخطر له اليوم أن يأخذ عليه ذلك؟ فقد غدت كثرة المشاكل، وتعقّدها، وتنوّعها على درجة يستحيل معها على أيّ عقل مهما كان واسع الآفاق، أن يدّعي الإحاطة بها، وأن يرى فيها رأيه.

«فلا بدّ أن يكون المرء في غاية الحماقة، أو في غاية الجهل، ليجرؤ على إبداء رأيه في كثير من المشاكل التي تطرحها السياسة»، على حدّ ما كتبه ڤاليري منذ أربعين سنة خلت.

وإن هذا الاعتراف الصادر عن شخص متميّز هو اليوم ذو طابع راهن إلى درجة بعيدة.

ولكن ما يحقّ لنا أن نطالب به الحكومة، هو اتّصاف أعضائها إجمالاً بانفتاح ذهنيّ كاف، وبتنشئة تمكّنهم من تحديد جوانب المشكلة في سياق السياسة العامّة للدولة، وفي نطاق وجهة نظرها.

والخطير في رأيي هو أن الدولة بشكل عامّ تمارس ما تسمّيه «السياسة»؛ وأنّ الإدارة تُمارس السياسة أكثر ممّا تمارس الإدارة؛ وأن المواطنين يمارسون السياسة على طريقتهم... فكيف تريدون في هذه الحال أن نكون مستعدّين لمجابهة مشاكل لبنان، ومشاكل النصف الثاني من القرن العشرين؟

إن ممارسة السياسة بالمعنى الذي أعنيه، هي الانصراف إلى مناورات دقيقة لقلب وضع من الأوضاع رأساً على عقب، على حساب امرئ، ولصالح امرئ آخر؛ وهي تجميع زُمر حول أحد الأشخاص لتزوّده ما يسمّى قوّة شعبيّة؛ وهي

استعمال الحيلة وحرب العصابات بحسّ نقديّ لاذع حيناً، ولكن خالٍ من الطابع البنّاء. فالبناء هو الانطلاق في فكرة موجّهة، ومن مخطّط معيّن؛ وهو الانتقال بواسطة معطيات أكيدة، من المعلوم إلى المجهول، وممّا تمّ اكتسابه إلى الهدف الذي ينبغي إدراكه.

ويقتضي ذلك معرفة، وشيئاً من سعة الأفق، وحسّاً بالمنهج والعمل الجدّي، وقدرة على اتّخاذ القرارات، فضلاً عن قوّة عزيمة.

فلو وضعنا اليوم على الساحة السياسيّة في مراكز القيادة أشخاصاً محترمين خلّد التاريخ اسماءهم لأنهم كانوا على رأس بلدانهم منذ مئة سنة أو مئتين، لكان الهرب بكل بساطة ردّة فعلهم الأولى على المشاكل التي تعترضهم.

ولا يكفي أن يكون المرء زعيم قبيلة أو عشيرة ليتولّى شؤون الدولة؛ وغالباً ما تشكّل الحقيبة الوزاريّة في هذه اللعبة المربكة التي تُسمّى الفريق الوزاري، الصلة الوحيدة بين أشخاص لم يسبق لهم أن تعلّموا القيادة، أو ليسوا قابلين لأيّ تعلّم من هذا النوع.

فتشكيل فريق وزاري هو مهمّة شاقّة وصعبة غالباً؛ وأنا أعترف بذلك ويشكّل شيء من التلاعب والمداعبة وسيلة نجاح لا ينبغي إهمالها.

وفي كثير من الأحيان، يتألّف الفريق الذي تعود إليه قيادة عربة الدولة من أشخاص لم يسبق لهم أن تبادلوا الرأي، ولا تُقارب بينهم أيّة قواسم مشتركة.

وأعرف الصعوبات والأعذار التي تُقدّم لتعليل هذا الوضع، ولكن يؤسفني أن ألاحظ أن أصحاب المدرسة السياسيّة التقليديّة لم يقوموا بأيّة محاولة لتجاوز ذلك.

ومنذ انخراطي في العمل السياسي، استرعت انتباهي الطريقة التي يعتمدها رئيس الوزراء المكلّف، في إجراء الاستشارات المعهودة.

وإني أتساءل جدّياً، هل يمكن في هذه الاستشارات أن يُطرح سؤال غير السؤال الذي يتعلّق بمنحه توقيعاً على بياض ليشكّل الوزارة، ويلعب اللعبة السياسية؟

ومع أن لهذه الممارسة مسوّغات كثيرة حتّى الآن، فمن الضروري بمكان أن يبذل النوّاب جهدهم لإخراج اللعبة السياسيّة من المنزلق الذي انزلقت فيه.

ولا أبغي لوم أحد؛ فأنا أرى أننا جميعاً مسؤولون، أكُنّا منتخبين أم ناخبين.

وما أتمنّاه هو أن نعي هذه المفارقة التي لم يعد من الجائز جعلها نهجاً عاماً لنا.

ومن خلال ملاحظاتي على السلطة التنفيذية، تسنّى لي أن أتكلّم على السلطة التشريعيّة. لذلك، لن أطيل حديثي عن المؤسّسة البرلمانية.

الاقتراع العامّ، وتقسيم الدوائر الانتخابيّة، وعدد النوّاب، تلك هي النقاط

الأساسيّة التي تُحدّد ملامح المجلس النيابي.

لقد عُدّل قانون الانتخاب مرّات كثيرة، وسيظلّ السؤال الذي ينبغي حلّه يتناول القانون الأنسب الذي يُتيح للبنانيين أن يمارسوا الاختيار، وفقاً لما يجمع بينهم، ولضرورة إيجاد ترتيبات تُلائم تنوّع النزعات في البلد.

وتظهر الفرديّة اللبنانية في المجلس النيابي وفي أيّ موضع آخر على السواء؛ باستثناء بعض التحالفات المحلّية وممثّلي بعض الأحزاب، يصعب تصنيف أعضاء المجلس في فئات معيّنة محدودة.

وقد يكون من المستحسن إجراء بعض التعديلات في النظام الداخلي للمجلس النيابي، لفصل العمل التشريعي عن النقاش الذي يدور حول سياسة الحكومة. ويمكن لإدخال تغيير في هذه الذهنية أن يسهّل في المستقبل اختيار اللجان النيابيّة بشكل أقرب إلى المنطق.

ولا يسعني في ختام هذه الملاحظات على المجلس النيابي، إلاّ أن أشير إلى أن الرأي العامّ يأخذ غالباً على النوّاب تخلّيهم عن صلاحياتهم للسلطة التنفيذيّة... ويطرح هذا المأخذ مشكلة صعبة هي مشكلة التوازن بين السلطة التنفيذيّة والسلطة التشريعيّة، والفائدة المرجوّة من دعم السلطة التنفيذيّة ليتأمّن استقرار الحكومة، وذلك من غير أن يُطلق لها العنان. ويستحيل في نطاق هذا الحديث استعراض هذه المشكلة بمجملها، وتقديم مقترحات جدّية. فحسبي أن أذكر أن لا شيء يلزم المجلس النيابي بالتخلّي عن سلطاته. فيمكن أن يكون من المفيد في بعض المراحل وبمقتضى بعض الشروط، أن تُمنح السلطة التنفيذية التي تتمتّع بضمانات كافية، الوسائل اللازمة لتقديم الحلول المناسبة لبعض المشاكل، ضمن نطاق متّفق عليه، على أن يخضع بعضها لمصادقة المجلس في ما بعد.

وليست انتفاضات المجلس بذاتها، تجاه السلطة التنفيذيّة، إلاّ دلالة نشاط. ويمكنها أن تتّخذ طابعاً خطراً متى نتجت من توجّه منظّم يرمي إلى العرقلة، أو من تحالفات طائفيّة الطابع لا تتوقّف مفاعيلها عند سقوط حكومة، بل يؤدّي إلى اختلال التوازن السياسي نفسه، واختلال الوحدة الوطنية.

لقد تلفّظت ههنا بعبارة سحريّة، هي إحدى هذه العبارات التي يمكن أن تصبح، لسوء الحظّ، من الكليشيهات: الوحدة الوطنية.

لم يسبق لعبارة مثلها أن استُعملت، وانتشرت، واستُغلّت، ولُحّنت، استجابة لأهداف نبيلة ومشروعة، تارة، ولتغطية أخطاء وتجاوزات وإخفاقات، تارة أخرى.

ولمّا كانت الوحدة الوطنيّة منبثقة من الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣، فهي التعبير

الملموس عنه، ونتيجته الأساسيّة.

سيّداتي سادتي. لقد لاحظتم من دون شكّ أنني ذكرت ميثاق ١٩٤٣ بصفته عملاً مؤسّسياً من أعمال حياتنا الوطنية، بالطريقة التي ذكرتُ بها الدستور، مثلاً.

وفي بلد يعتمد القانون المدوّن، قد يبدو من المفارق لمن ليس مطّلعاً على مشاكلنا، أن نجعل في مستوى واحد تسوية شفهيّة ووثيقة مكتوبة. ولكن المفارقة ليست إلاّ ظاهرياً.

فإن ميثاق سنة ١٩٤٣ هو في الواقع ابتداع عرفيّ يُمثّل ما أردنا أن نكون عليه، أيّ المركز الهندسي لخطّ منحن قليل الانتظام. وأصبح هذا الابتداع ممكناً لأن رجلين يمثّلان فئتيهما خير تمثيل كانا على موعد من تلك المواعيد التي تدبّرها العناية الإلهيّة في تاريخ الشعوب، فاقتنصا الفرصة وحرصا بفضل ذكائهما وقوّة عزيمتهما على إقامة دولة مستقلّة.

ويُشرّف صانعي هذا الميثاق على مدى الأيّام أنهما وضعاه وعبّرا عنه بطريقة خاصّة فجعلا منه أساساً من أسس لبنان المستقل.

وفي سنة ١٩٤٣، كان الدستور اللبناني – نظراً إلى الظروف التي أبصر فيها النور، وإلى المسيرة السياسيّة التي اتّبعها لبنان بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى – يبدو لبعضهم مجرّد قانون للأصول السياسية أكثر ممّا يبدو إعلان إيمان بالعيش المشترك المعبّر عنه بحرّية.

ووجد الحكام الأوائل للبنان المستقلّ، أنهم ملزَمون في وقت واحد بتنشيط إرادة العيش المشترك، وبتجسيدها بالنسبة إلى فئتين كانتا حتى ذاك التاريخ ترميان إلى أهداف مختلفة.

ولمّا كان اتّفاق سنة ١٩٤٣ ناتجاً من اقتناع مزدوج، وموجّهاً لتأمين تقاسم الصلاحيات السياسيّة بين الطوائف الأساسيّة، فقد تمّت المصادقة عليه مباشرة من خلال تأييد الجماهير لواضعيه. ويرى بعضهم أنه من طبيعة هذا الاتّفاق تكريس الطائفيّة، وأن ظروفاً معيّنة قد أوجدته.

وهم يقولون إن التاريخ لا يتوقّف ولا يتمهّل، وإن ميثاق سنة ١٩٤٣ قد تجاوزه الزمن اليوم، أو ينبغي أن يكون قد تجاوزه على الأقلّ. ويمكننا شرح ردّة الفعل هذه بسهولة، لأنه علينا ألاّ ننسى أن المستوى الثقافي والسياسي للنخبة اللبنانية – إذا نظرنا إلى الأفراد الذين يؤلّفونها – يفوق إلى حدّ بعيد الاتّفاق الوطني الذي نتمسّك به.

وهذا هو جزئياً السبب الذي يجعل الاتّفاق في نظر الكثيرين منّا، بمنزلة التباس، أو ربما بمنزلة تسوية مُسيئة، وعلى كلّ حال بمنزلة تضييع للشخصية.

ألم يحن الوقت للبحث عن صيغة إيجابيّة أكثر ملاءمة للوضع الراهن، تتماشى مع الاتّجاه الذي حدّده هذا الميثاق؟

ففي سنة ١٩٤٣ أعلن قسم لا يُستهان به من لبنان المسيحي تحفّظه الواضح عن هذه الصيغة، ولم ينجل هذا التحفّظ إلا تدريجياً في ضوء الأحداث.

وفي الوقت الراهن، يبدو أن تحفّظات تتحرّك في اتّجاه معاكس. فلنحاول أن نتبيّن بمزيد من الوضوح ما هو جار.

فمن الأمور التي كان لها أثرها سقوط فلسطين، وقيام إسرائيل، والاضطرابات التي سبّبتها في البلدان العربيّة هذه الأحداث الكبرى؛ ومنها سقوط عدّة أنظمة كشفت تقصيرها وطابعها البالي عندما جابهت الواقع. ومن هذه الأمور التي جرت حولنا، قيام طبقات جديدة نشيطة، ومنتظمة، وعازمة، والمدّ الواسع للقوميّة العربيّة؛ وحركة التحرّر العامّة لدى الشعوب العربيّة والأفريقيّة؛ وتقدّم الحركة الاجتماعية في العالم.

لقد وضع رجال الميثاق سنة ١٩٤٣، أسس الوحدة الوطنيّة؛ وأسبغوا على الكيان اللبناني توازناً داخلياً، واعترافاً دوليّاً؛ ولكننا لا نجد بينهم، مَن حاول أن يضفي على النتائج التي يقتضيها ميثاق سنة ١٩٤٣، شكلاً ديناميّاً وحيويّاً؛ وكذلك لم ينطلق أحد من إنجازاتهم ليقوم بذلك. ولا نجد أحداً ناضل من الداخل حتّى تشعر فئات المجتمع، من خلال تربية معيّنة، بأنها مشتركة معاً في المغامرة نفسها.

فقد تمّت التسوية على مستوى عال، ولم يُبذل أيّ جهد لتترسّخ جذورها في الشعب والجماهير. ولم يُعتمد أيّ توجيه أو تربية انطلاقاً من هذا المستوى. فالزعماء هم الذين منحوا موافقتهم؛ وإنّما نسجت جماعاتهم على هذا المنوال تبعاً لشخصيّة القياديّين، أو للفوائد التي يُمكن أن يجنيها الجمهور من خلال هذه الموالاة، أكثر من كونها مؤيّدة لمذهب معيّن، أو لفكر سياسيّ جديد. ونصل هنا إلى مأساة كبرى من مآسي حياتنا السياسيّة الوطنيّة؛ فمنذ الاستقلال، قلّما بذل الزعماء جهدهم لتحقيق أهداف طويلة الأمد؛ ولم يكن أيّ منهم قدوة في ذلك، بل لم يحاول أيّ منهم أن يكون قدوة. ولن نتوقّف عند بعض التجمّعات التي أبصرت النور من وقت لآخر، وتشكّلت حول بعض الأشخاص؛ فهي تجمّعات ترمي، كما لو كان الأمر من باب ردّة الفعل، إلى تزويد الشخصيّة الأساسيّة بالتأييد والدعم في ما تتّخذه من خطوات، أيّاً تكن هذه الخطوات.

وأسارع فأضيف أن المشكلة حافلة بالصعوبات الجسيمة التي تضاعفت بلا هوادة منذ سنة ١٩٥٧؛ ولكن لا بدّ لنا في السياسة من مواجهة الحدث وإن كنّا

غير مستعدّين له؛ وليس اللاعب حرّاً في اختيار أوراقه.

ويتصوّر بعض المواطنين الذين يحبّذون السياسة العبثيّة أن الحلّ يمكن أن يتولّد من نوع من الإلهام الذي يتأتّى من أزمة خطيرة جداً. وأنا أعترف بأن طبعي ليس طبعاً مغامراً، فلا يُغريني هذا النوع من الحلول البالغة الخطر. فما ينبغي لنا ملاحظته – إن كنّا لا نريد ممارسة سياسة النعامة – هو أن شبح الوحدة الوطنيّة وهي مشكلة أساسيّة، يطغى في النفوس والوقائع على كلّ مسألة أخرى. فقد طُرحت هذه المشكلة وغالباً ما تُطرح من خلال مسائل يبدو ظاهراً أنها غريبة عنها، ويبدو من خلال طريقة طرحها هذه أنه من الخطأ التصوّر أنه يمكن تجنب الخوض فيها.

وإن الشعور بعدم استقرار التوازن الداخلي هو عامل مُحبط؛ وإن كان من الضروري تزويد الدولة جهازاً إدارياً متيناً، فيجب أن نحاول في الوقت نفسه تدعيم أسس حياتنا السياسيّة.

وفي بلد متخلّف كبلدنا، من الضروري العمل على إنهاض الحياة الاقتصادية؛ ولكن من الضروري العمل أيضاً وخصوصاً على إنهاض الإنسان. فذلك هو التوظيف الأكثر أماناً على الصعيد الوطني؛ وأنا أخاف من أن يكون محظراً علينا في الوقت الحاضر، لأنه يقتضي من خلال تربية أساسيّة تأمين التعليم الأوّلي، والتربية المدنيّة. فأنتم تلاحظون، حالاً، الصعوبة التي تعترضنا منذ البداية. فإن تنشئة المواطن تقتضي أوّلاً تعريف الوطن؛ وها نحن قد عُدنا إلى حلقة ما يُسمّى بمشكلات الوحدة الوطنية.

وأدرك جيّداً أن لبنان لا يستطيع أن ينجو من التموّجات التي تهزّ العالم العربي؛ ولكن الاضطراب يتحوّل فيه إلى أزمات، وبدلاً من أن نمتصّها، إذ بنا نضخّمها ونستغلّها.

فمن التخلّي المزدوج الذي أعلن سنة ١٩٤٣، يجب أن يتولّد فعل إيمان، أي عمل إيجابي لا يعرف الحدود أو التحفّظات. فلنترك جانباً الشعارات مثل: «لا غالب ولا مغلوب»، أو «لبنان واحد لا لبنانان». فيمكن أن تكون هذه الكليشيهات مفيدة لوقت محدود، ولكن لا يمكنها أن تُشكّل برنامجاً؛ فنظراً إلى تكرارها المتواصل تفقد في نهاية الأمر كلّ قدرة على التأثير.

ربّما لم يخرج أحد منتصراً من أحداث سنة ١٩٥٨، ولكنّنا نجد غير مغلوب. فالمغلوبون هم المواطن المتوسّط، وسكّان المناطق المتأخّرة، والأجيال الجديدة التي أرعبها الفراغ والتوافه التي يبدو أنها تروق لمن هم أكبر سنّاً منهم. والمغلوبون هم أيضاً كلّ من رأى بحسن نيّة أن أحداث سنة ١٩٥٨ يمكن أن تكون ثورة بطريقة من

الطرق، وكلّ من شعر منذ البداية أنها لن تكون إلّا محاولة لتصفية الحسابات... وسلعة خاسرة في حساب خاسر.

وينتاب الذين لا يدورون في فلك بعض الفئات الحاكمة شعور أليم بأنهم خارج اللعبة؛ ويشعر بعضهم بأنهم غرباء في وطنهم. وهذا شرّ إذلال للشبّان الذين لم يضعف إيمانهم وحماسهم، ولا يزالون مرهفي الإحساس.

إن القاعدة الذهبية التي ينبغي تدوينها على واجهة صرحنا الوطني، هي إرادة العيش المشترك في بلد سيّد ضمن العالم العربي الذي نرتبط به ارتباطاً وثيقاً، ولكن في جوّ من الحرّية والليبيرالية المنظّمة، من أجل تأمين سعادة الفرد ورفاهه المادّي والمعنوي. وستتيح هذه القاعدة، بصفتها قاعدة مقدّسة لا تُمَسّ، لمهارة شعبنا وعبقريّته أن تتفتّحا في نطاق من السيادة، وفي جوّ يعود إلينا تنقيته كلّ يوم أكثر فأكثر.

وفي شرق أوسط مضطرب اليوم، يجب أن نحدّد موقفنا من القوميّة العربيّة نهائيّاً ومن غير موارِبة، بالاتّفاق التامّ في ما بيننا: فإن كانت القوميّة العربيّة تعبيراً عن حركة تحرّر الشعوب العربيّة، وعملاً يرمي إلى تحقيق كلّ ما من شأنه مساعدة هذه الشعوب في تحقيق رفعتها ورخائها، فلن يؤثّر هذا الاتّجاه في مصيرنا إطلاقاً. ولكن، إن كانت القوميّة العربية على خلاف ذلك، تستتبع بالنسبة إلينا، كما هي الحال بالنسبة إلى بلدان عربيّة أخرى، صراعاً داخليّاً وخارجيّاً لتزويد هذه القوميّة نطاقاً سياسياً إقليمياً، ولإنشاء دولة موحّدة تضمّ الشعوب الناطقة باللغة العربية كافّة ومن ضمنها شعبنا، فسيصطدم هذا الاتّجاه بكياننا الوطني اصطداماً مباشراً لأنه ينزع إلى القضاء عليه؛ فتصبح أسس حياتنا الوطنيّة معرّضة للخطر. فلا تعني الدعوة إلى تجاوز ميثاق سنة ١٩٤٣ أن نتجاوزه بالاتّجاه المعاكس؛ بل تعني على عكس ذلك، مزيداً من العمل من خلال توجيه الجماهير، لتجسيد إرادة العيش المشترك في النطاق الإقليمي الذي يشكّله بلدنا، وبالتعاون التامّ مع البلدان العربيّة.

ولا ينبغي أن يغرب عن بالنا أن اللبنانيين ينتمون إلى تلك الفئة من الناس التي تستحسن أحلام المجد والرفاه المشترك، شرط ألاّ تنال من حريّتهم أو رخائهم، أو فرديّتهم المتأصّلة في نفوسهم.

فهذه حقائق أساسيّة لا يُمكن إغفالها، أو طرحها جانباً، وإلاّ وجدنا أنفسنا في حوار طرشان.

وأنا أعرف أن الدول العربيّة قد تخلّصت منذ سنة ١٩٤٣ من غير وصاية أجنبيّة وأنّها تداركت نفسها؛ ونحن مبتهجون لذلك. وأعرف أن بعض هذه الدول قد

نجحت في مقاومة الضغوط وأعمال العنف، وأنها تبوّأت مركزاً ممتازاً في منظومة الأمم. فنحن نبتهج جميعاً لما ولّده نجاحها من إشعاع، ونبتهج لشجاعة مواقفها. ولكن ما إن يُحوّل بعض هذه الدول أجواء الجذل التي نتجت من ذلك إلى تحدّ للكيان اللبناني، حتى يصبح هذا الاستغلال المنحرف لنجاح بارز عامل شقاق وتفكّك؛ كذلك كلّ استغلال لحدث سياسي متّصل ببلد غير عربي يمارسه اللبنانيّون، فإنه يصبح بالأحرى عامل شقاق وتخريب، وبمنزلة تحدّ للعالم العربي، أو لبلد من بلدانه.

وينبغي لنا أن نتعلّم أوّلاً اجتناب ردّات الفعل المباشرة، ثمّ التمييز بين ردّات الفعل الشعبيّة الصرف، وموقف الحكّام والمسؤولين.

فإن لبنان المستقلّ هو حديث العهد بالتأكيد، ولكنّ العالم يتقدّم بسرعة قصوى، ولا شيء يشير إلى أن ذلك سيُتيح لنا فرصة التقدّم على مهل، قبل توطيد وحدتنا توطيداً لا تردّد فيه. فنحن الذين نحدّد مصيرنا، ونحن الذين سنضطلع به، ومسؤوليّة النخبة في هذا المجال هائلة. فبعد مواجهة أنفسنا، ومواجهة بعضنا، يجب أن تأتي ساعة الحقيقة ونحن مستعدّون للإجابة عن هذه الأسئلة الأساسيّة التي يُصبح من بعدها بناء الدولة ممكناً.

ولمّا كان لبنان السيّد المستقلّ عضواً في مجموعة الشعوب العربيّة، فينبغي أن يعيش ويتطوّر في تعاون تامّ وكامل مع إخوانه العرب، في نطاق اتّفاقات الجامعة العربيّة. وبقدر ما تنزع القوميّة العربيّة إلى إنشاء دولة واحدة تنصهر فيها الدول العربيّة، فإن لبنان في ما يختصّ به، لا يسعه أن يشارك في هذه الحركة. فيجب أن يكون كيانه الوطني فوق كلّ اعتبار.

ولا بدّ من إعطاء الأولويّة لتأمين المصلحة اللبنانيّة إن تعارضت في يوم من الأيّام مع أيّ مصلحة أخرى، وإن كانت مصلحة بلد شقيق؛ فهذه ردّة فعل ترمي بكلّ بساطة إلى تأمين البقاء، ولا يُمكن لأيّ كان أن يأخذ علينا ذلك.

ولا بدّ للبنان من دعم مصلحة إخوانه العرب دعماً تامّاً؛ ولا ينبغي القيام بكلّ ما من شأنه المساس بمصالح دولة عربيّة. ولا ينبغي اعتماد أيّ سياسة من شأنها الإضرار بأحد البلدان العربيّة.

وأخيراً، نظراً إلى رسالة لبنان، وإلى فلسفته السياسيّة - وهو البلد الذي يشكّل ملاذاً سياسيّاً، ولكن ملاذاً منظّماً لئلاّ يضرّ بغيره - ينبغي له في كلّ صراع أو نزاع بين الدول العربيّة، أن يحافظ - متى لم يستطع التوفيق بين هذه الدول - على حياد تامّ ومطلق تجاه أصحاب العلاقة.

وقد اقترح الكثيرون بخصوص لبنان حياداً سياسيّاً عامّاً، على غرار حياد

سويسرا. فلا أريد أن أنكر الفوائد النظريّة لمثل هذه الرغبات، ولكن فليُسمح لي بأن أرى فيها، في وقتنا الراهن، فكرة غير قابلة للتحقيق. فإن هذا النوع من الحياة يشكّل اليوم انكفاء؛ ولا تتأمّن الآن شروطه الداخليّة ولا شروطه الخارجيّة ولا يمكن تأمينها اليوم.

يُمكنني التوقّف ههنا؛ فقد قلت الكثير؛ وربّما لم أقل شيئاً لا تعرفونه. ولكنّي لا أريد أن أفارقكم - أيّها السيّدات والسادة - قبل أن أقول كلمة في الإجراءات التي يمكنها أن تسهّل توطيد أواصر حياتنا الوطنيّة.

فينبغي أوّلاً، من أجل مساعدة النفوس على تجاوز هذه المرحلة الشاقّة من تاريخنا على الأقل، أن نحاول تخليص اللبنانيين من عقدة حواجز سنة ١٩٥٨.

ومن جهة أخرى، ينبغي للحكّام القدامى الذين لا يخلو بعضهم من حسّ سياسيّ حقيقيّ، أن يساعدوا باسم المصلحة العامّة، الأجيال الجديدة - وهي ليست بالضرورة الأجيال المساندة لهم انتخابيّاً - في تولّي مراكز القيادة شيئاً فشيئاً. ويُمكن بسهولة القيام بعمل جديد، وتحقيق صدمة في الرأي العام، بواسطة عناصر بشريّة يُفيد بعضها من حُكم مسبق إيجابيّ، أو تشكّل جانباً ما زال مجهولاً، أيّ باعثاً على الأمل.

ولكن، إيّاكم أن تُسيئوا الظنّ بنيّاتي. فلن يأتي أحد ليطلب العناصر البديلة، فعليها هي أن تفرض نفسها، وأن تبرز بمناسبة حدث أو موقف عامّ. ولمّا كان يوجد الآن على رأس الدولة رجل يجعله سموّ أخلاقه وحسّه بالواجب ما وراء التيّارات وفوق الدسائس، فقد سنحت للنخبة فرصة قد تكون فريدة، لتجرّب حظّها. وليس المقصود أن تجرّب حظّها من خلال المغامرة، بل المقصود أن تحاول ذلك من خلال تجميع عناصر مختلفة المشارب يُمكنها بمقدار ما هي قادرة على التفكير والتوجيه أن تؤثّر في قسم من الرأي العامّ، وأن تجعله يندفع من ورائها. ومن المستحسن أن نتشبّع من الفكرة التالية: فبعدما نكون قد ناضلنا ونجحنا يحقّ لنا أن نتولّى الوظائف القياديّة، وإن ضرورة التجديد تجد اليوم سبيلها بسهولة إلى قلوب جماهيرنا. فلا ينبغي للنخبة أن تتهرّب، أو أن تتجاهل الجماهير، أو أن تلجأ إلى برج عاجيّ، أو أن تقتصر على تبادل الرأي في ناد مغلق. فعلى النخبة أن تكون من الطوائف المختلفة، ولا يُمكن أن تنبثق من طبقة معيّنة، بل ينبغي أن تنبثق من الطبقات كلّها، والأوساط كلّها، لأن الوصول إليها متيسّر للناس جميعاً.

ولا ينبغي لصعوبة هذه المهمّة أن تشكّل عنصراً يوهن عزيمتنا، بل ينبغي لها أن تكون حافزاً؛ والتوظيف الوحيد المثمر على المستوى الوطني إنّما هو التوظيف من

أجل إنهاض الإنسان، أي التوظيف البعيد الأجل. ولا شكّ في أن الوقت ثمين، ولكن لا يمكننا أن نتجاوز المراحل؛ فهذا قانون من قوانين الطبيعيّات.

ولا يسعني في الختام مقاومة رغبتي في أن أقرأ عليكم هذا التحديد للنخبة، الذي وضعه السيّد لويس بودان (Louis Baudin) في تأريخه للمذاهب الاقتصاديّة؛ فقد كتب ما يلي:

١. من ينتمي إلى النخبة يؤكّد تفوقّه الشخصي والمكتسب، ويبني شخصيّته بمجهود كبير ومتواصل؛ فهكذا يتوصّل إلى التميّز عن الجمهور المحافظ، وغير القادر على بذل جهد إبداعي.

٢. ويظهر هذا التفوّق أيضاً في المجال الأخلاقي. فليست النخبة ابتداعاً للذات فحسب؛ فهي ابتداع للغير أيضاً. فتصحّح الأنويّة التي يمكن أن تتأتّى من التفوّق، بحسّ المصلحة العامّة، والنزوع نحو مثال يرمي إلى النفع العامّ.

٣. والنخبة منفتحة. فيمكن الناس كلّهم أن ينضمّوا إليها، شرط أن يكونوا أهلاً لها. إنها مسألة إرادة. وليس أعضاء النخبة بالضرورة أغنى الناس، ولا أوسعهم سلطة، ولا أعرقهم نسباً، ولا أشدّهم تأثيراً، ولا أرفعهم شأناً. وهم لا يُشكّلون مجموعة محدّدة؛ فهم موجودون في الأوساط المختلفة. ووجودهم ضروريّ لتأمين النظام، وتعزيز التقدّم.

والمشكلة الأكثر إثارة للقلق في القرن العشرين هي مشكلة تغلّب الجمهور أو النخبة. فينبغي للنخبة أن تُمسك بمقاليد القيادة. والحضارة برمّتها وقف على الطريقة التي تُحقّق به هذه الضرورة.

لقد دُوّنت هذه التأمّلات منذ عشرين سنة حسبما أظنّ. وهي تنطبق على أوضاعنا الراهنة تماماً.

فليُبادر مَن يجدون في أنفسهم الشجاعة والنفحة المناسبة، إلى تعداد أنفسهم، وإلى التجمّع. وليُبادروا معاً – متى اتّفقوا على الأصول الكبرى لحياتنا، متجاوزين الاعتبارات الدينيّة والطبقيّة – إلى إقناع اللبنانيّين، مرحلةً فمرحلة.

فعندما يعي اللبنانيّون بعمق ووضوح أن ما يجمعهم أقوى من كلّ ما يفرّقهم، يصبح من السهل توجيه العربة نحو سكّة تؤدّي إلى تشييد الدولة تشييداً صحيحاً في القطاعات السياسيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة، من خلال تخطيط لا غنى عنه إطلاقاً.

ويمكن أن تُصبح النصوص الدستوريّة التي كلّمتكم عليها في بداية هذا الحديث هيكليّة عقيمة إن لم تبادر نفحة إنسانيّة إلى بعث الحياة فيها، وإضفاء معنى عليها، وطبع روح الأمّة من خلالها بطابع خاصّ. وفي ما بعد، يُمكن إدخال بعض

التعديلات على نظام مؤسّساتنا، ولكنّها ستتّخذ عندئذ صفة الضبط، والملاءمة بين القانون والواقع، لأن إرادة الأمّة ستكون قد عبّرت عن رغبتها في إجرائها، ورسمت طريقها.

فلعلّ لبنان يستطيع، من خلال اتّحاد وثيق بين طوائفه أن يستبعد في وقت واحد الابتزاز الذي يرمي إلى النيل من وحدته الوطنيّة، والمزايدات التي تتعرّض لها هذه الوحدة. فيمكن أن تبدو هذه المظاهر تحدّياً أكثر ممّا تبدو تعبيراً عن اعتقاد أو مذهب معيّنين.

ولبنان بلد منفتح، نظراً إلى موقعه الجغرافي، وتاريخه، ومناخه، وطبيعة سكّانه؛ فلا يمكن أن يتطرّف أو أن يتجاوز الحدود.

فرسالته قائمة على تقريب الأطراف، وتهدئتهم، والإصلاح بينهم.

وقلّما نجد بلداناً كلبنان، شديدة التأثّر بابتداعات الفكر؛ وقلّما نجد بلداناً مثله قادرة على بثّ الأفكار بعد تمثّلها. فقدر لبنان هذا، يعود لنا أن نحافظ عليه، وأن نحقّقه مهما كلّف الأمر.

الرجل الذي عرفته

لو كان حيّاً لما استساغ الكلام الطنّان، ولجعله مديح شخصه يبتسم على ما في ابتسامته من نكهة السخرية، هو الذي تخطّى حدود التشكيك وتجاوز النسبويّة. كانت هذه النفس العصيّة والمنظّمة في آن، الموسومة بالصرامة الثقافية الأكثر تصلّباً، والرقّة الأكثر نفاذاً، تسرّ إذ تسخّر الكلمة، وبأية بلاغة، لخدمة فكر هو في حال استنفار دائم.

رجل صعب المراس، فظّ، صاحب ملكة في فنّه ومنعة في براهينه، بذا كان جورج نقّاش الممثّل الأكثر شهرة، وربّما الوحيد لمجتمع تشكّل اللغة الفرنسية بالنسبة إليه الوسيلة الأكثر ملاءمةً لنقل الفكر، والأكثر طواعية لجميع التحليلات والمطارحات. كل ما يتعلّق بنطاق الفكر والتعبير كان سهل المنال لديه بحيث يعطي الانطباع، بطيبة خاطر، وكأنه يتسلّى أو يمزح وهو يعالج أكثر المشاكل جدّية.

بموته تختفي فلسفة للصحافة ومناقبية جعلتا منه وجهاً بارزاً وأُستاذاً في الفكر لجيل كامل متعطّش إلى التعبير وإلى اتّخاذ موقف إزاء مشاكل الساعة.

إنسان مليء بالتناقضات، يجمع التواضع والعجرفة في آن. فإذا بشخصيّة تعاني من مقال كتبه في حقها أمس، تجد فيه اليوم محاوراً مسترخياً.

بعيداً من الانتقادات الجارحة التي قليلاً ما وفّرت الأقوياء، عرف أن يبقى خارج الحقد وشهوة التملّك، وهذه الملكة بعدم اشتهاء ثروة الآخرين سمحت له دائماً بأن يحتفظ بالفاصل الضروري لإعطاء موقفه مسحةً إنسانيّة. كان مسكوناً

* مقال بمناسبة رحيل جورج نقّاش، نُشر بالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour*، ١٠ أيار ١٩٧٢.

بالرغبة المستمرّة لمعرفة كل شيء والإحاطة بكل شيء، إلاّ أنه عرف أن يحتفظ في اكثر من مجال بهذا الجانب من الهواية الذي كان يمنح شخصيته سحراً تصعب مقاومته. لقد كانت علاقته الإنسانية من أكثر العلاقات جاذبيّة.

كان يضع الأشخاص في إطارهم الحقيقي، كما الأشياء، دفعة واحدة. معه، المناقشات تأخذ شكل اتصالات «تلغرافية»، كونه يتمتّع بنظام للمعلومات الفكرية وبرصيد ثقافي يسمحان له بالعمل كمَن يمتلك أجهزة اتّصال وإرسال.

إذا لم يتمكّن محدّثه من متابعته، كان يخفي، وبصعوبة، عدم قدرته على الاصطبار، وسرعان ما يلطّف ذلك بما لديه من نزوع إنساني عميق. لقد كان بالفعل، بمنتهى الحلم إزاء الأشخاص، وبخاصّة أولئك الذين لم يصابوا بمرض الغرور.

في الصداقة، كان متجاوباً، خفيراً، حذراً، وعلى تحفّظه الظاهري يعرف أن يثق، أن ينصت وأن ينصح. لقد كان كلّه قلباً، وإنما من دون مباهاة.

عندما قُذف بهذا الرجل إلى الحياة السياسية، هو الذي نشأ حتى ذلك الحين في عالمه الخاصّ، كثيرون من أصدقائه راحوا يتساءلون ما إذا كان سيقدر على أن يضع في خدمة الدولة المواهب التي أظهرها في حياته المهنية.

ولم تتأخّر النتيجة كثيراً في الظهور. فجورج نقّاش، العامل في خدمة الدولة، سرعان ما استجمع حسّه في التنظيم والإدارة والتخطيط بحيث أنه كقائد فريق ناجح، عرف أن يحرّك طاقات الموظّفين التي عادة ما تكون صدئة. وسرعان ما تميّزت المصالح التي وضعت في عهدته، بنشاطها ومردودها. إن وزارة الأشغال العامّة، كما مجلس المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، يشهدان أيضاً لمرور جورج نقّاش بهما ولعملية الدفع التي عرف أن يطلقها عبرهما. كما أن الأوساط الديبلوماسية في باريس تحفظ الذكر حيّاً لهذا السفير اللامع، المثقّف الكبير، والمفكّر الكبير، الذي عرف، في الظرف الذي كان لبنان فيه بأمسّ الحاجة إليه، أن يعطي المزيد من المحتوى الأيديولوجي لقضية بلدنا ولقضايا العالم العربي.

لغيري، وبخاصّة لزملائه، أن يعدّدوا ما أسداه إلى الصحافة اللبنانية. بالنسبة إليّ، يمثّل جورج نقّاش الرجل الذي بفضله انتقلت الصحافة في لبنان من العصر الحرَفي إلى العصر الصناعي، مع كل ما يفرضه هذا الانتقال من شجاعة وإعداد وخيال خلاّق.

هذا الخيال سمح له بأن يحقّق نتائج باهرة يتطلّع دوماً إلى الأمام. وهكذا تولّد الانطباع بأن خياله هذا جعل حدود الممكن لديه في تراجع دائم.

عاش الحياة بكل أشكالها وبكثافة، كما كان يُحسن العيش. لقد حملت إليه،

من دون شكّ، الكثير من المسرّات وبعض الخيبات. فعرف أن يتلقّى هذه وتلك كما يحسن أن يفعل رجل من مثل طينته. في أواخر أيّامه كان يتضجّر بعض الأحيان. لست أعرف ما إذا كان ذلك عائداً لأسباب فيزيولوجيّة خفيّة - هي ذاتها ستفضي إلى وفاته -، ولكن الملل لم يكن يوماً بالنسبة إليه مرادفاً لوهن العزيمة والإحباط.

حتى الدقيقة الأخيرة، بقي يجسّد شهادة: شهادة أولويّة الذهن وبواعث التغلّب على صعوبات الحياة.

هكذا عرفتُ جورج نقّاش. ولكن مَن يستطيع، مع ذلك، أن يتكلّم على جورج نقّاش مثل جورج نقّاش نفسه في ما لو دُعي للكلام على رجل آخر؟

فؤاد شهاب الحبيب اللامحبوب

التاريخ حابكُ الأساطير ومفكّكها، لم يكن يوماً موضوع التماس ملحّ كما هي الحال منذ رحيل اللواء فؤاد شهاب.

فئة كانت حتى الأمس لا تزال تنكر السياسي، تبادر إلى دفع الراحل الكبير في عالم المستقبل متوخّية إراحة الضمير، وحلّ المشكلة من طريق استبعادها بإلغائها، في وقت واحد.

ولكن هكذا يمضي العالم، وهذه هي حال الناس مع العلم بأن الإعجاب الذي عبّرت عنه شرائح مختلفة من المجتمع، على الرغم من تسمّم العقول بعمليّة إزراء منّظمة، يفيد بأن نكران جميل الرجال العظام، ليس بالضرورة الضريبة التي يمكنهم توقّعها، وبأن الإزراء هو في خلاصة الأمر، سلاح ذو حدّين.

وفي بلد غالباً ما تطبع فيه المساواة العلاقات الإنسانية، وتشكّل فيه المحاباة شكلاً من آداب السلوك، كان من الصعب على فؤاد شهاب، وقد رُفع إلى القمّة، ألاّ يعاديه قسم من رجال السياسة، ومن الرأي العام لا سيما وأن الرجل - في تحليلاته ومفاهيمه كما في أعماله السياسية - كان يتمتّع بسموّ في الرؤية، وبعد نظر، إذا ما أضيف إلى حصافته في الحكم، واستقامته الفكريّة والاخلاقيّة، أحلّه في مستوى يشعر خصومه فيه بالانزعاج بسبب تنشئتهم أو نزعاتهم.

ولما كان متمرّساً بالاستراتيجيّات، فقد تخلّى بطيبة خاطر عن التكتيكيّات لمن يتولّى التنفيذ، مكتفياً برسم الخطوط العريضة، والأغراض.

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة «الصفاء»، ٢٨ نيسان ١٩٨٣، بمناسبة رحيل الرئيس فؤاد شهاب.

وإن تبوّأ مركز قيادة الجيش ملبيّاً ميلاً طبيعياً إلى ذلك، فقد دُعي، - بفضل إحدى الهزّات السياسية التي اعتادها التاريخ - إلى رئاسة الدولة. وقد وصل إليها بتيسير العناية الإلهية، الأمر الذي لم يغفره له خصومه.

ونظراً إلى تركيب لبنان، وتاريخه، وجغرافيّته - لم يكن هذا البلد يستطيع أن يواجه الاضطراب الذي رفع فؤاد شهاب إلى أعلى منصب في الدولة، إلاّ بإرادة بنيه، بعض بنيه، وحكمة قادته. وقد وُجد فؤاد شهاب في ذاك الوقت بالذات، عند نقطة تقاطع مختلف العوامل الحاسمة. فنضجه، وذكاؤه، ووطنيّته المستنيرة، وحسن إدراكه للواقع اللبناني، أُمور أملت عليه سريعاً الموقف المناسب، الموقف الوحيد الذي كان ينبغي اتّخاذه آنذاك. وربّما أمدّ له يد العون في ذلك، شيء من التأثير الوراثي المتمثّل بالدم الذي يسيل في عروقه.

فمن هنا تولّد نوع من الرفض الضمني في بعض شرائح المجتمع تجاه خيار كان له - مهما قيل فيه - الفضل في المحافظة على مبدأ الشرعيّة، وتجنيب البلد تفككاً حقيقياً.

وللتوّ، دفع برجل السيف إلى مقدمة المسرح، واتّخذ صورة رجل الدولة.

فبدأت بين فؤاد شهاب ولبنان، مغامرة صاخبة، تحفّ بها ردّات فعل عاطفية، وتقلّبات مزاجيّة، في عمقها مسحة تفهّم متفاوت في خفّته، ضخّم ثغراته. فما كان من ذوي البواعث المكتومة إلاّ أن ضخّموا الثغرات واستغلّوها استغلالاً ذا بواعث متنوعة ومتفاوتة في درجة الإعلان عنها.

وعلى التوالي، كان رقّاص ساعة العاطفة يهتزّ اهتزازاً متزايد الاتّساع، حتى بلغ طرفي التحبيذ والاستنكار.

فلم ينجُ فؤاد شهاب، على غرار أي رجل سياسي، من الافتراء، والظلم. فكان يمكنه أن يردّد قول بول ڤاليري: «أذهلني خبث البشر، وأدهشني عدم تماديهم فيه أكثر ممّا تمادوا».

وكانت هذه الأمواج كلها تأتي فتصطدم، وتتحطّم عند قوام رئيس لا يساوي عزّة نفسه إلاّ تواضعه، ويرى أن الشجاعة الحقيقية تقوم على المجابهة، من غير أن يرفّ له جفن، ومن غير أن يحيد عن الطريق التي اختطّها. وعلى كل حال، فعلى الرجل الذي اختارته العناية الإلهية، أن ينقذ في الغالب الجماعات التي يتولّى أمرها، من غير إسهامها، إن لم يكن رغم مقاومتها. ولم يشذّ فؤاد شهاب عن هذه القاعدة.

ولا يمكن التشديد بشكل كاف على مدى جمع الرجل بين صفة القائد، وصفة المرشد. فقد احتفظ من انتظامه في سلك الجيش، ومن التنشئة التي يدين

له بها، بحسّ القيادة لديه، وتحفّظه في فعاليته.

وقد رأى أن الدولة لم تكن إلاّ في مرحلتها الأولية، فعزم على جعلها آلة حسنة التنظيم، في خدمة المواطن لا المحسوبيات. وكان يهتمّ على التساوي بمناطق لبنان كلّها، ولا سيما أكثرها غبناً، لأنه وعى تماماً أن التناقض والتمرّد يتّسعان من خلال الحاجة، وأن العدالة الاجتماعية تقتضي الاعتناء عناية خاصّة بمن هم الأكثر ضعفاً، والأشدّ حرماناً. ذلك أنه رجل دولة لا رجل سياسة، وأبعد ما يكون عن الغشّ والتدليس؛ ولا تتلاءم الغوغائية مع طبيعته.

وإذا كان فؤاد شهاب استحقّ شكر وطنه فلأنّه، نتيجة لاستشراف المستقبل بعد عقد أو عدة عقود، كان يولي اهتمامه بالأجيال المقبلة ومصيرها. فكل ما قام به من إصلاح إداري، وتشريع اجتماعي، واقتصادي، أو مالي، أتى تحت ذلك التأثير، ولا يمكن شرحه بطريقة أُخرى.

سياسته الخارجية كانت تنزع، في نهاية المطاف، إلى تأمين السلام والأُخوّة داخل حدود منطقة في غاية الغليان، حتى يتاح المجال لتحقيق الأغراض الوطنية، وتدعيم وحدة البلد. ولما كان لبنانياً عريقاً، فقد رفض دائماً أن يكون رافع لواء عشيرة واحدة، أو طائفة واحدة أو طبقة من الطبقات؛ بل كان معنياً بمشاكل الناس جميعهم، وبصعوباتهم. وكان بفضل مزاجه ووعيه الحادّ لدور الحكم الذي يمثّله، يكره أن يشعر بأنّه أسير لأي مجموعة.

وفي ميدان السياسة الخارجية أو العربية، حرص دائماً، من خلال تعاون مخلص مع الدول العربية والدول الصديقة، على المحافظة على موقف لبنان الذي تميّز، في وقت واحد، بعدم التورّط في النزاع بين الأُخوة، وبالتضامن معهم في كل ما يتّصل بمأساة فلسطين.

فإن فؤاد شهاب كان جندياً من جنود الجمهورية، وأحد أنصار الديمقراطية. وربما جعله إيمانه بالمؤسّسات يتألّم من عيوبها وتقصيرها، ويتمنّى بشدّة أن يراها تتكيّف، في نطاق الشرعية المؤسّسية، وإجماع الأغلبية، مع مقتضيات التطوّر في عصرنا. وبيانه المشهور في آب ١٩٧٠ شاهد لذلك.

وكان الرجل يخفي - ما وراء هذه الطاقة والمقدرة الكامنتين كلّهما، وخلف شيء من التحفّظ يطبعه الحياء بطابعه - مروءة قلّ مثيلها.

وكان - وهو الجذّاب، الوفي، الصادق، الشديد الاحتشام في عواطفه والشهم - يجتنب غالباً الكشف عن دخيلة نفسه، بفضل نمط تفكيره، وأجوبته الفولكلورية الحاضرة، فكان على محدّثيه إدراك ما يستأثر باهتمامه، واكتشاف ما يشعر به. وقد حاول ذلك الكثيرون ولكن لم يفلح إلاّ مَن كان ذا حدس سليم.

وربما كان السؤال المثير الذي سيطرح في المستقبل بخصوص فؤاد شهاب هو التالي: إلى أي مدى كان ابن التربة اللبنانية هذا حصيلة عصره، وإلى أي مدى سبقه كونه استطاع أن يتجاوزه؟

سياسة النفط العربية: هل تلعب دوراً في توحيد أوروبّا الغربيّة؟*

التدابير الزجرية التي اعتمدتها الدول العربية في عالم النفط - من حظر تصديره الى بعض أنحاء أوروبا الغربية، إلى تدنّي الكميات المصدّرة إلى بلدان أوروبية أخرى - هذه التدابير كان من جرّائها أنها حرّكت الرأي العام في سائر بلدان أوروبا الغربية ووضعت الحكومات أمام مسؤولية جسيمة.

يبدو للمراقب أن القضية مرّت في مراحل قبل أن تشقّ طريقها إلى بعض الاستقرار الذي يمكن معه توضيح خطواتها وتوقّع صورة لها في المستقبل.

ردّة الفعل الأولى في أوروبا الغربية كانت تساؤلاً عن مدى جدّية التدابير في عالم التنفيذ. هل تعني الدول العربية ما تعلن أم أنها لا تشنّ إلا حرب أعصاب؟

ثم ما لبثت هذه التساؤلات أن تبدّدت وعقبتها حالة اضطراب نفسي إذ أسفرت التدابير عن جدّيتها لدى المباشرة بتطبيقها على هولندا. إلاّ أن الصهيونية الدولية ووسائل دعاية العدو ما لبثت أن حاولت استغلال الموقف، فقد عمدت بصورة خاصّة إلى تحريض الشعوب الأوروبية على العرب، من جهة، وإلى شن حملة تدعو أوروبا، ولو على حساب تموينها، إلى التضامن مع هولندا بحجّة أنه لا يجوز في ظلّ الوحدة الأوروبية الاقتصادية أن يحرم شريك سلعة حيوية بينما يعيش شركاؤه في بحبوحة.

إن هذا المنطق يقوم على مغالطة هي وليدة مناورة تهدف إلى زجّ أوروبا الغربية كمجموعة في أزمة مع الدول العربية بأجمعها، ويكون من أولى نتائجها قطع النفط عن أوروبا الغربية، وبالتالي، تحريك الرأي العام الأوروبي ضدّ العرب

* مقال نُشر في جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٣.

للضغط على الحكومات الأوروبية الصديقة لأجل تعديل سياستها منهم ولأجل معاداتهم في سبيل مصلحة إسرائيل.

وفيما كانت أميركا تساند إسرائيل وتجاهر بمساندتها لها وتتضايق من موقف أي حكومة أوروبية لا تجاريها في هذه المسايرة أو تحاول أن تقف موقف الحياد الحقيقي من الحرب الدائرة، كانت المناورة في منتهى الخطورة لأنه كان يخشى أن تضطرّ أوروبا الغربية لأن تقيم إمكاناتها في الحقل الاقتصادي وفي الحقل السياسي على السواء، لتحدّد مدى تحرّرها السياسي من أميركا الشمالية وتحرّرها الاقتصادي من الدول المصدّرة للنفط مقدمة لاختيار يمزّقها.

ذلك أن أوروبا الغربية، هذا العملاق التجاري والصناعي، ترتبط من جهة بالبلدان المصدّرة للنفط – وفي طليعتها البلدان العربية – ارتباطاً وثيقاً، كما أنها ترتبط، من جهة ثانية – في ذهن أكثر أعضائها – بالولايات المتّحدة الأميركية ارتباطاً سياسياً لأنها بحاجة إلى المظلّة الأميركية للدفاع عنها.

هذه التبعية التي تعاني منها أوروبا تضعها في أزمة حادّة إذا تناقضت مقتضيات التموين ومقتضيات السياسة الدفاعية، إذ يصبح على الدول المعنية أو على أوروبا كمجموعة في طور التكوين أن تختار بين الهزيمة الاقتصادية والخطر العسكري، وما أصعب هذا الاختيار! وكذلك ما أسهل انحلال أوروبا – وهي في طور الطفولة – إذا جوبهت بمثل هذه المعضلات.

إلاّ أن الأمور لم تبلغ درجة اللارجوع بفعل وبفضل الأسباب الآتية:

– تنبّه السياسة العربيّة لهذا الخطر واتّصال الدول العربية المستمرّ بالدول الأوروبية الصديقة لتفسير موقفها وطمأنتها.

– شعور الولايات المتّحدة الأميركية على ما يبدو بأنها لا تستطيع أن تتجاهل حقوق العرب والمصالح الأوروبية تجاهلاً تاماً، وتردّد الولايات المتّحدة في الاستمرار بمساندة إسرائيل مساندة عمياء تعرّض المصالح الأميركية بل القارة الأرضية للخطر.

دعم الاتحاد السوفياتي للعرب دعماً مقروناً بحزم واتّزان، مما حال دون اندلاع حرب طاحنة وأسهم في وضع حد لطغيان إسرائيل ولامبالاتها.

– لباقة السياسة الفرنسية التي لعبت دوراً بارزاً في الحؤول دون تفكّك التضامن الأوروبي على أساس أن التضامن الأوروبي مع هولندا يفترض تنسيقاً إن لم يكن توحيداً في سياسة الدول الأعضاء تجاه العرب وقضيتهم الكبرى، مما أدّى إلى البيان الذي صدر في بروكسل عن جميع الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة.

وتصويت هولندا على هذا البيان له مغزاه الكبير، ناهيك بأن الإجماع

الأوروبي كرّس للمرة الأولى وقوف مجموعة أوروبا الغربية إلى جانب القضية العربية الحقّ وإلى جانب مقرّرات الأمم المتحدة.

إن جميع هذه العوامل كان من جرّائها تحاشي تصدّع البناء الأوروبي، إذ أدركت أوروبا الغربية أنها لا تستطيع أن تسير في طريقها إلى التوحيد ما لم تؤمّن لنفسها التموين النفطي وتتّخذ مواقف تنسجم مع مقررات المجموعات الدولية التي تنتمي إليها. فاتّفقت أوروبا الغربية على سياسة موحّدة من القضايا العربية، وفي ذلك خطوة أولى نحو تنسيق السياسة الأوروبية ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب بل على الصعيد السياسي أيضاً بحيث تذوب تدريجياً الفوارق والتباينات بين الدول الأعضاء. وهذا يعجّل في بناء الوحدة الاوروبية السياسية.

ولسوف يرى المؤرّخون والمعلّقون أن الأزمة الأخيرة وانعكاساتها على الاقتصاد الأوروبي هي أحد العوامل الرئيسية التي أملت على دول أوروبا الغربية أن تبحث عن هوية سياسية لها بحثاً جدّياً وأن تبرّز خصائصها وتتدرج بها أكثر فأكثر نحو الاستقلال عن القوى التي تهيمن على العالم.

وإذ كان من المستبعد أن تولد في القريب العاجل أوروبا الموحّدة فمما لا ريب فيه أن ثمّة محرّكاً يعمل في سبيل قيام هذه القوّة بأكثر ما يمكن من السرعة، وهذا المحرّك منشأه الأزمة النفطية التي تعرّضت لها بعض الدول الأوروبية، مما أفسح المجال أمام فرنسا لكي تدعو الدول الأوروبية الأعضاء إلى مؤتمر قمة وإلى مشاورات دورية.

يبقى طبعاً خطر أن يصاب هذا التحرّك بنكسة في معرض تطوّر الأزمة النفطية. ولكن اعتقادنا أن هذا الخطر آخذ بالتضاؤل، وأمنيتنا أن لا يصدر عن الدول العربية أي خطأ تكتيكي قد يستغلّ ضدّها في أوروبا الغربية فيساعد إما على عرقلة حركة التوحيد الأوروبي وإما على اتجاهها اتجاهاً يتنافى ومصلحة العرب.

لبنانيّون و/ أو عرب؟

يبدو للّذين لا يغوصون في صميم قضايانا، أو لا يعيشون فيها، أو ليس لهم رهافة الحسّ هذه التي يمتاز بها أهل الشرق في كل ما يتعلّق بالسياسة، ان السؤال المطروح بهذه الصورة يبدو على صلة باضطراب نفسي لدى الجماهير.

فلمَ نجهد في تحديد مفاهيم وتصنيفها في بوتقة عقلية، أو شبه علمية، فيما غايتها أن تعاش أكثر من أن تحلّل، ويمكن القول إنه لا ينبغي لها أن تغذّي مجادلاتنا، بل أن توطّد تماسك بلد هو في أمس الحاجة إلى هذا التماسك أكثر من أي وقت؟

فلا حاجة إلى التشديد على أن التعليقات التي أُفضي بها إلى قرّاء هذه الصحيفة حول الموضوع الذي خصّصت به، تمتّ إلى الانتولوجيا، ولا إلى البحث التاريخي العميق، بل تمتّ إلى صعيد آخر.

ومن جهة أخرى، من المجازفة على مستوى الصرامة العلمية، أن أدّعي الإجابة عن السؤال المطروح بهذه الصورة، إجابةً دقيقةً. فإن كل إجابة تسعى إلى أن تكون شافية، تستدعي على المستوى نفسه إجابةً مضادةً أو اعتراضاً لا يتمّ الفصل بينهما إلا استناداً إلى الهوى، أو إلى الالتزام السياسي الطائفي. ولن يسهم حوار عقيم كهذا في توضيح الأفكار.

ففي ما يختصّ ببلدنا الذي جعلت منه الجغرافيا نقطة اتّصال، وممرّاً، وموضع التقاء، وملاذاً، كان التاريخ زاخراً بالغزوات، والفتوحات، والاحتلالات التي تتابعت منذ أقدم العصور، وانضافت إلى مواهبنا التجارية والبحرية.

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour*، ١٦ تموز ١٩٧٥.

فنتج من ذلك اختلاط أجناس لا يمكن انكاره، وهو متفاوت الدرجات حسب المناطق والأزمان. وجرت تحرّكات، وتنقّلات، لا يصعب أن نستدلّ منها، على أن خصوصيّة جنسنا قد تأثّرت بها.

وليس من السهل أن نسمِّ اليوم حصيلة ذلك، إلاّ إذا قلنا إن السكّان هم من أصل سامي، تعرّضوا لتقلبّات كثيرة، ومن ذلك ما حمله الفتح والاحتلال العربيان. وقد توطّن العرب أنحاء البلاد بدرجات متفاوتة، وليس شكل الأرض وعوارضها أموراً غريبة عن ظروف التوطّن هذا.

فهنا تنتهي المعطيات الانتولوجية والتاريخية، بالنسبة إلى غير الاختصاصيين، غير أن لبّ المسألة يأتي على صعيد آخر. فهو من النوع السياسي الاجتماعي.

يبرز في لبنان، من حين إلى آخر، تحدّ متبادل، يدور حول موضوع التعارض الظاهر بين القوميّة اللبنانية والعروبة، في ما يختصّ بالبلد وسكّانه. وفي مرحلة الأزمات الوطنية، وعندما تتزعزع على الخصوص دعائم الميثاق الوطني، يصبح التحدّي أشدّ حدّة، ويتلازم مع الرفض والتأكيد على الغيرية.

وتشبه هذه القضية الموضوعة في نطاق اجتماعي وطائفي متفجّر قضية لا أساس لها، شبحاً غريباً.

فهيكلية بلدنا هي في أساسها إرادة عيش مشترك، مستمدّة من موافقة حرّة على الانتماء إلى لبنان، مصدرها التشارك في اللغة، والتاريخ، والأغراض.

ففي وقت واحد، ثبّت ميثاق ١٩٤٣ استقلال لبنان بالنسبة إلى المجتمع الدولي، ومنه الدول العربية، وأكّد عزمه - في تسوية داخلية هي اليوم على خطوط النار الأولى - على اتّباع سياسة قائمة على التنسيق والتلاؤم مع سياسة إخوانه العرب. ففي نطاق جامعة الدول العربية، تمارس هذه السياسة، وتمارس أيضاً بالإتّصالات، والمعاهدات الثنائية، أو المتعدّدة الأطراف.

ولكن ميثاق الجامعة يؤكّد احترامه لسيادة الدول الأعضاء، رافضاً القوة التنفيذية للقرارات التي تتّخذ بالأغلبية.

فكيف نفسّر في هذه الظروف قيام نقاش، من حين إلى آخر، يمهّد لأزمة أو ينتج منها، يخشى منه أن يحرّك الأهواء الطائفية، ما بين لُبنانيّةٍ رافضة لأيّة عروبة، وعروبة رافضة لأيّة لبنانيّة.

إنّ تاريخ لبنان هو على درجة واحدة من الارتباط بالبحر الذي يقوم على شواطئه، والبلاد الداخلية التي هو امتداد لها. فقد أسهم هذان العنصران في تشكيل مُحيّاه.

وأيّة محاولة لتجاهل هذه الخاصّة المزدوجة في «جانوس» الشرق الأوسط هذا

مرفوضة لإنكارها جزءاً من تراثنا التاريخي والوطني.

ويضفي على لبنان تقليده الموروث القديم الذي جعله بلداً ساحلياً وملاذاً، الميل إلى الانفتاح على ما وراء البحار، وفي الوقت نفسه تزوّده أصول سكانه أو أُصول قسم منهم على الأقلّ بركيزة إقليمية. ففي هذا البلد ذي التقليد الموروث القديم، يزهو غير شكل من أشكال الحضارة، ويشكّل ذلك غنى له، وللعالم العربي.

واتّفق أن اجتمعت هذه العناصر المتكاملة في نطاق اجتماعي وطائفي ينطبق تمايزه على تمايزها. فلبنان هو مثال مجتمع طائفي متعدّد يشكّل رجع صدى لما يجري في العالم العربي، وهو حلبة تسوّى فيها - عن طريق المجابهة - تناقضات الدول العربية ونزاعاتها، ولاسيما ما يتّصل بالقضية الفلسطينية. ففضلاً عن ذلك، يتحكّم في العالم العربي عاطفياً هاجس ميثي، هو هاجس الوحدة التي ترفع رايتها عدة دول عربية، كأنما تريد أن تريح ضميرها، لمعرفتها بصعوبة تحقيق الوحدة واقعياً.

وإذا اجتمعت هذه الظروف واستُغلّت، أمكنها أن تولّد جوّاً من عدم الاطمئنان، وتهديداً للنظام أو الكيان، لا سيما وان بعض أجزاء المجتمع اللبناني المتعدد، التي لها خصوصياتها، تردّ مؤكّدة غيريتها، كأنما تحرّكها غريزة بقاء تنبثق من أعماقها، بصفتها أقلّيات في بلاد المشرق.

ويعبّر شعور الدفاع والرفض هذا عن نفسه بتأكيد نزعة لبنانية جافلة، رافضة في ظاهرها لأي انتماء آخر. وبديهي أن ردة الفعل هذه تسبّب، بدورها، ردّاً معاكساً يتمحور حول العروبة الصرف.

والعروبة المناضلة أميَل في الوقت الراهن إلى اعتماد توجهات حركة يسارية هي خليط من رأسمالية الدولة والاشتراكية المكيّفة، ومن ظواهرها الحدّ من الحريات السياسية، لمصلحة قيام حرّيات اقتصادية موعودة. وعندما تجاهد هذه الحركة اليسارية سياسياً، تستطيع في لبنان إن رغبت في ذلك، استقطاب قسم من البورجوازية الميسورة، والتسبّب في اضطرابات ذات طابع طائفي.

وهكذا يشكّل الخيار بين اللبناني والعربي - مع أنه تمّ تجاوزه - خلفية هذا النزاع.

ويصعب، في هذه اللعبة الخطيرة، أن نتصوّر أن لبنان يمكن أن يجني ربحاً ما، وكذلك بالنسبة الى مجموعة الدول العربية.

إن القضاء على هذه النزاعات قضاء مبرماً، يبدو من باب التمنّيات فحسب، وربما كان تجريدها من الأهواء، أقرب إلى متناولنا. فما بال بعضنا يهرعون وراء سراب وحدة يصطدم بالحقائق الجغرافية السياسية، والوطنية، وبعضنا الآخر الى

التشبث بخصوصيتنا التي سبقت استقلالنا، أو إلى التلويح بشبح الرفض المتطرّف.

هل نحن لبنانيون؟ نعم، بكل تأكيد! وهل ننتمي إلى مجموعة البلدان الناطقة باللغة العربية، وإلى جامعة الدول العربية؟ نعم أيضاً. فالمفهومان متكاملان، والأهواء وحدها يمكن أن تجعلهما متضادّين في ظاهرهما.

ولكن لا بد من التعبير عن هذا التكامل تعبيراً واضحاً. فيجب أن يكون ولاؤنا للبنان الذي نحن مواطنوه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تضامننا مع العامل العربي واخائنا له. فإذا ما ازدوج الولاء، أو تقلّص التضامن، نشأت مشكلة يمكن لأبعادها أن تعرّض للخطر حياتنا الوطنية.

وفي عالم عربي لم يعتمد العلمنة بعد، وتتصارع فيه نقاط التجاذب تصارعاً مريراً، سواء من أجل القيادة، أو صياغة الحلول للقضية الفلسطينية، أو اختيار أنظمة سياسية اقتصادية، تقرّر كل دولة بحقّ ما هو الأفضل لمصلحة بلدها وخطها السياسي. وبالتالي تعتمد السياسة التي توفّق، في نظرها، بين مصالحها ومصالح العالم العربي.

فهل يجدر أن يحرم لبنان نفسه من هذه الحقوق التي تتّصل بسيادة الدولة وهو لا يمكنه على كل حال ممارستها إلاّ في نطاق مؤسّساته المنبثقة من الدستور والميثاق الوطني؟

وهيهات أن تكون القضية ثابتة، فهي اليوم في أوج تحرّكها، لأن اختلاف الدول العربية في مقاربة المسائل، وأُسلوب معالجتها، وفي أنظمتها وفلسفاتها، فضلاً عن خصومتها ونشاط المقاومة الفلسطينية، أمور تولّد اضطراباً لا يمكن لبنان أن يتجنّبه.

ويشعر النظام بأنه مستهدف بدرجات متفاوتة، من جرّاء عروبة نظامية.

ويؤدّي هذا التهديد الكامن أو المعلن إلى ردّ يعلن التعلّق بهذا النظام. فينتهي الأمر باستغلال شعارات تماثل بين القومية اللبنانية والجمود، أو بين نوع من العروبة والتغيير الجذري.

ولكنّ الواقع أكثر تنوّعاً، وهذه الصورة ناقصة، وغير دقيقة. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن لتناول المشاكل الوطنية والسياسية والاجتماعية بهذا الشكل، إلاّ أن يؤول إلى أزمات حادّة.

فلا يمكن لمصير لبنان إلاّ أن يختطّه أبناؤه مهما كان الجانب الذي ينتمون إليه.

وإن الحوار الهادئ والصادق بينهم هو الوسيلة الوحيدة لنحدّد غدنا، ولنؤمّن لمؤسّساتنا ووفاقنا، أي لنظامنا، التطوّر الذي يفرضه ازدياد حاجاتنا. لذلك، لا بدّ لهذا التطوّر من أن يجري بعيداً عن كل إكراه، ولو كان مصدره أقرب الأقربين.

وإن كانت قوّة تفجّر الآراء لا تتوقف عند حدود بلد، فيجب بذل الجهد كي لا يمسّ نشاط المناضلين من أجلها الأمن المادي أو الوطني للدولة التي هم مواطنوها، او مقيمون على أرضها.

على كل حال، لا ترتضي ذلك أي دولة عربية لنفسها. ولا يمكنها أن ترضى أن يكون لبنان – وهو منها – موضوع تمييز من هذا القبيل، ولاسيما لأنه معنيّ مباشرة بالقضايا المشتركة، ولأنه يسهم في الدفاع عنها حسب وسائله، بل بما يفوقها في بعض الأحيان.

وعلى حدّ علمي، لا يقتضي الدفاع عن القضايا العربية أو انتصارها التضحية بمصالح لبنان الحيويّة، ولا بمصالح أيّة دولة عربية أخرى على حدّ سواء. ولا أعرف سابقة تخالف ذلك. هذه الحقيقة من السداد التذكير بها، ولاسيما في أيام الأزمات.

دبلوماسيّة قائمةٌ على رسالة

قد يبدو من الغرور الكلامُ على السياسة الخارجيّة لبلد صغير لا يزال غارقاً في مأساة كان مسرحاً وضحيّةً لها معاً؛ بلدٍ يسعى إلى تضميد جراحه، وإلى إعادة إقامة مؤسّساته.

وَلكنّ موقعَ لبنان الجغرافي، ومقامَه في العالم العربي، والتداخل الشديد بين سياسته الداخليّة والسياسيّة العربيّة والدُوليّة في الشرق الأوسط، والحالةَ المتأزّمة المستمرّة التي تغرق فيها هذه المنطقة بسبب القضيّة الفلسطينيّة والأحداث الجارية اليوم في لبنان، أمورٌ تجعل السياسة الخارجيّة على رأس أولويّات السلطة السياسيّة.

وليس من باب المفارقة التأكيدُ أنّ الأمم الصغيرة التي تجابه صعوبات تتجاوز قدراتها، تقاوم غالباً تداعي الاستقرار الداخلي بتنمية علاقاتها الخارجيّة، وبالدعم الذي تتوقّعه من المجموعة الدوليّة أو من بعض أعضائها.

ولّما كان لبنان الذي حاز استقلاله سنة ١٩٤٣ عضواً في جامعة الدول العربيّة، ومنظّمة الأمم المتّحدة منذ ١٩٤٥، ومجموعة دول عدم الانحياز منذ سنة ١٩٥٥، فقد مارس حتّى سنة ١٩٧٥ سياسة خارجيّة تتحكّم فيها أوضاع ما بعد الحرب العالميّة الثانية. وقد تميّزت هذه السياسة بشكل عامّ، برفض التورّط في النزاعات الناشئة بين الدول العربيّة، وبالحرص على التضامن بين دول الجامعة العربيّة (ولا سيّما في القضيّة الفلسطينيّة)، وبتعبئة صداقاته وإمكاناته لتقديم الدعم للقضايا التي تبنّاها، وفي طليعتها المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني.

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة *Le Monde*، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٨.

وعلى الصعيد الدولي، اجتنب لبنان الانحياز، وحافظ على سلامة علاقاته بالقوى الأساسيّة في العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي.

وقد تمكّن أخيراً بقدر كافٍ من النجاح، من التغلّب على الصعوبات التي نَجمت عن نتائج إزالة الاستعمار من دول عربيّة مختلفة أو من دول منتمية إلى العالم الثالث، وعن ذيول الاعتداءات الإسرائيليّة. ولا شكّ أنّ فضل ذلك يعود على السواء إلى صداقاته، وإلى أسلوب مُناسب ابتدعه وامتاز باعتداله. وإنّ هذا الاعتدال في نظري، هو في وقت واحد انعكاسٌ لتركيبه الداخلي، وشكل من أشكال التعبير الأصيلة عن عبقريّته.

أمّا تفاقم النزاعات والخلافات بين الدول العربيّة حول توسيع نفوذها، وسياسة الزهو التي تمارسها، فقد تَبع عن كثب اضطراب البنى السياسيّة والاجتماعيّة في الشرق الأوسط، واختلالَ التوازن السابق بين قوى حوض البحر الأبيض المتوسّط. وقد أدّى انسحاب بريطانيا وفرنسا من ساحة المتوسّط ما بين ١٩٥٠ و١٩٦٠، إلى دخول الولايات المتّحدة والاتّحاد السوڤياتي إليها بكثافة.

وإزاء أوضاع متغيّرة وغير مستقرّة طبعتها تقلّبات كثيرة في المنطقة بطابعها، مارست الدبلوماسيّة اللبنانيّة حتّى عشيّة الأزمة التي نعيش فيها، سياسة الحذر. واصطبغ هذا الحذر من حين إلى آخر بشيء من الخجل.

ولّما كانت الدبلوماسيّة اللبنانيّة، والسلطة السياسيّة، منشغلتين بأزمة الشرق الأوسط، فإنّهما لم تَعيا في الوقت المناسب، أنّ مسألة لبنانيّة قد نشأت إلى جانب النزاع العربي الإسرائيَليّ وبسببه جزئيّاً، ولم تُدركا خطرها مباشرةً. وقد دلّ انفجار سنة ١٩٧٥ في نظر بعضهم، على بروز هذهِ الظاهرة بشكل مفاجئ. ولا بدّ لي مراعاةً للحقيقة، من لفت الانتباه إلى أنّه كان من العَسير في نطاق نظام مؤسّساتنا، مجابهة هذه المسألة في حينها، لأنّه كان من شأن الحدّة التي اتّسمت بها أن تطلق العنان لأعنف ردّات الفعل.

ويحول نطاق هذه التأمّلات بيني وبين المزيد من التوسّع في هذا النوع من الملاحظات، ويدعوني إلى بذل جهد لتبسيط الأمور وتلخيصها. فلذلك، لن أرفع الحجاب إلاّ عن جانب واحد فحسبُ، هو الجانب السياسي.

ففي ضوء ما تعلّمناه من المأساة اللبنانيّة، ومن الأحداث المتلاحقة على ساحة الشرق الأوسط، لا يجدينا اليوم أن نكتم أنّ التضامن الذي جعلته الدول العربيّة - ونحن من بينها - عقيدةً من عقائدها منذ سنوات، كان بالأحرى واجهةً فقط. وفي الكواليس لم تنفكّ النيّات الخفيّة تصطرع، وقلّما توصّل المعنيّون إلى فرض اتّفاق صادق، أو هدنة ثابتة.

ومن حين إلى آخر برزَ أكثر فأكثر في وضح النهار ما كان كامناً من خصومة وتنافر. ولّما كان الرهان كبيراً جداً، وكانت المنطقة استراتيجيّة جداً، لم تترك السياسة الإقليميّة والسياسة الدوليّة مجالاً واسعاً لأصحاب الأدوار. ولا تدع الأحداث الجارية في الشرق الأوسط وعلى حدوده أيّ شكّ بهذا الخصوص.

فازداد اتّضاحاً خطر استقطاب الشرق الأوسط استقطاباً ثنائيّاً أو متعدّداً. ويقتضي هذا الخطر التأمّل لأنّه يمكنه أن يؤدّي إلى انقسامات لا عودة عنها. ولا يستطيع لبنان أن يظلّ غير مبال بهذا التغيّر المحتمل الخطير العواقب.

فلا يخفى على أحد أنّ بلدنا يعكس اليوم في وقت واحد، وأكثر من ذي قبل، ما يجري في العالم العربي، وما يجري في الشرق الأوسط، وما يجري في حقل السياسة الدوليّة في الشرق الأوسط.

ولا شكّ أنّ لدينا ههنا قوى نابذة كثيرة بالنسبة إلى بلد صغير جداً، ولكن لا جدوى من اتّهام أحد. وتسوّغ ذلك المعطيات السياسيّة الموضوعيّة والذاتيّة كلّها، من تاريخ، وجغرافيا، وتوزيع للثروات، وشكلٍ من أشكال التخلّف المدني. فبهذه الأوراق علينا أن نلعب؛ ويعود إلينا أن نستفيدَ منها أفضل إفادة، وألاّ نخسر الجولة.

وأقولُ متجاوزاً الخلافات بين اللبنانيين، إنّ السؤال الأساسي الذي يتحكّم أكثر من سواه في تحديد سياستنا الخارجيّة وطريقة ممارستها معاً، هو في نظري: ما هي رسالة لبنان؟ فهل رسالة لبنان عربيّة فحسب، أو متوسّطيّة، أو عالميّة؟

وينبغي للبنان كي يستمرّ (ومن الضروري أن يستمرّ) أن يؤدّي شهادته. ولا يستطيع أن يقوم بذلك وهو دون ما يقدر عليه، أو وهو يمثّل دوراً ثانويّاً، أو مستعاراً، أو طارئاً. فمن غير المجدي على السواء، محاولة تحويله إلى اسبرطة ثانية، أو إلى حقل تجارب اجتماعيّة واقتصاديّة متولّدة من فلسفات وإيديولوجيّات متحيّزة.

فإنّ الطبيعة (٢٥٠ كيلومتراً من الشواطئ البحريّة مقابل مساحة تبلغ ١٠,٠٠٠ كيلومتر مربّع)، وعادات سكّانه وأمزجتهم التي تجعل من اللبناني في آن واحد صاحب أعمال كثيرة، وصاحب أهواء، وملتزماً ومتسامحاً معاً، ومواطناً غير منضبط ولكنْ شجاعاً، ومستبسلاً في تطبيق القانون على سواه؛ وإنّ التقاليد الموروثة والتاريخ، والإيمان بإله واحد يُنظر إليه ويُعبد بطرق مختلفة، والرغبة في المغامرة؛ ذلك كلّه يجعل من لبنان بلداً صاحب كفاءات وحيدة في العالم العربي. وتُمكّنه هذه الكفاءات من أن يكون في وقت واحد الناطق بلسان العالم هذا، والصلة بينه وبين العالم أجمع، وأن يكلّم الأفرقاء على اختلافهم باللغة التي

يفهمونها.

ولمّا كان لبنان قادراً على نحو لافت على التمثّل والإصدار، ولمّا كان يمارس الليبراليّة في السياسة كما في الاقتصاد، ولمّا كان يستبسل في المنافسة، فقد قُدّر له أن يكون صاحب رسالة لا تُجزَّأ، رسالة عربيّة، ومتوسّطيّة، وعالميّة معاً. وفي تحديد سياسته الخارجيّة وصياغتها يُمكن لهذه الرسالة أن تجد كمال تعبيرها.

وينبغي لهذه السياسة أن تحرص على إبراز سمات بلدنا المميّزة، وغناه، وتركيبته المتعقّدة، ودوره، وأن تحرص أيضاً على الدفاع عن مصالحه، وفي مقدّمها اليوم حقّه في العيش مستقلاً، سيّداً، موحَّداً، ضمن النطاق السياسي الذي تهيّئه إرادة مواطنيه الحرّة. فبمقدار ذلك نستطيع في الوقت نفسه الدفاع عن قضايا العرب المشتركة.

ويمكن لجاليات مغتربينا المنتشرة في العالم كلّه تقريباً، أن تقدّم لنا العون الكبير في سبيل ذلك.

وفضلاً عمّا تقدّم، من المفيد لدبلوماسيّتنا عندما تتناول مسائل ذات اهتمام مشترك، أن تُحافظ على صلة وثيقة بالبلدان الشقيقة، بدءاً بأقربها إلينا، من أجل التشاور والتنسيق في عملنا الخارجي.

ولا أحتاج إلاّ قليلاً إلى التذكير بأنّ طبيعة العلاقات بين سوريا ولبنان لا تحتمل قيام تنافر بينهما، وبأنّه ينبغي لسياستنا بعدما تتلقّى الدعم من سياسة جارتنا، أن تسعى إلى اجتناب التنافر هذا، وإلى تقوية التنسيق بين البلدين الشقيقين، مع احترام نظام كلّ منهما.

ولا ينبغي بهذه المناسبة، أن يغرب عن بالنا أنّ القضيّة اللبنانيّة مطروحة اليوم لذاتها في الأوضاع الإقليميّة والدوليّة الراهنة، وأنّها تستحقّ لذلك انتباهاً وجهداً خاصّين.

ومنذ سنوات كان لبنان في طليعة المدافعين عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أرضه، وذلك تضامناً مع الدول العربيّة، ومراعاةً لروح العدالة على السواء. وقد احتضن أيضاً قضايا المظلومين أينما كانوا. وينبغي له أن يظلّ منفتحاً، سهلَ التعاطي، محترماً للأخلاق وللحقوق الطبيعيّة، متصلّباً في اقتناعاته.

ولا ينبغي لطريقة معالجته المشاكل التي تطرح عليه بشدّة ولا يجدي تجاهلها، أن تدَعَ مجالاً للالتباس، لأنّ هامش أمننا ضيّق جداً، ولأنّ القوّة الأساسيّة لدبلوماسيّتنا تقوم على تأكيد بعض المواقف بوضوح، وعلى التعلّق بها. ومن البداهة أنّ الاعتدال في صياغة سياستنا لا ينبغي له أن يضعف إطلاقاً مواقفنا

الحازمة هذه.

وفي الوقت الذي تشغل فيه أزمة الشرق الأوسط السفارات، نطالب بحقّ الفلسطينيّين بتقرير مصيرهم على أرضهم بحرّيّة. ويدعمنا في ذلك أغلب أعضاء منظّمة الأمم المتّحدة، ومنهم البلدان العربيّة.

وباسم المبدأ هذا، نرفض كلّ ما من شأنه المساس بمصيرنا أو بتركيبة لبنان، أو تكوّن سكّانه، أو بحدودنا وسلامة أراضينا. فإنّ استقلالنا وسيادتنا هما ثمرة حريّة قرار الشعب اللبناني الذي عبَّر عنه بوضوح، واعترفت به دول العالم كافّة.

أمّا رفض التدخّل في شؤوننا الداخليّة – وهو القاعدة التي احترمناها في علاقاتنا بالدول كلّها – فغالباً ما لم يُطبّق علينا لسوء الحظّ بالحرص نفسه. ولا يُجدي نفعاً أن نُخفي ما أسهم فيه هذا التدخّل المباشر أو غير المباشر في شؤوننا الداخليّة، من إضعاف لبنى بلدنا، وتسريع للمأساة التي عشنا فيها.

وعلى صعيد آخر، نرى أنّ كلّ تسوية جزئيّة لأزمة الشرق الأوسط لا تتضمّن الحلّ إلاّ ظاهريّاً. وستكون تسويةٌ كهذه مخالفةً لحقوق الفلسطينيّين ومصالحهم، ولن يكون من شأنها إلاّ زيادة الصعوبات الناجمة عن وجود بضع مئات الألوف منهم على أرضنا.

ولا نقبل إطلاقاً بكلّ ما يمكنه أن يُشكّل مسوّغاً ولو خدّاعاً، لتوطين الفلسطينيّين على أراضينا، أو ما يُمكنه أن يوطّد هذا الوجود في المكان أو الزمان. وسيشكّل ذلك أيضاً خطراً على استقرار لبنان والشرق الأوسط.

ويُستحسن التذكير بأنّ انضمامنا إلى منظّمة الأمم المتّحدة وإلى الجامعة العربيّة، وبأنّ التضامن مع البلدان العربيّة الذي حافظنا عليه دوماً، وبأنّ الدعم الذي قدّمناه للقضايا المشتركة، لا يُمكنها أن تُشكّل بالنسبة إلينا مصدر واجبات فحسب؛ فهي تخوّلنا حقوقاً أيضاً، يأتي في مقدَّمها حقّ التنديد بكلّ تدخّل يرمي بوسائل مباشرة أو غير مباشرة، إلى إحداث تغيير في خياراتنا أو في التعبير عن إرادتنا الوطنيّة.

نحن نعرف حدود النظام الدُولي وعيوبه، ولكنّنا نرى أنّه يمكننا توقّع المزيد، من الدول العربيّة، ومن مجموعة الدول الصديقة.

فمن الدول العربيّة نتوقّع أن تُكبّ على مصاعبنا من غير أحكام مسبقة، تحدوها رغبةٌ صادقة في مساعدتنا على تخَطّيها، من دون أن يغرب عن بالها أنّنا تجاوزنا إلى حدٍّ بعيد قدراتنا، في التضحيات التي ارتضيناها من جرّاء الاضطراب الناجم عن المأساة الفلسطينيّة، أو الصراع بين الدول العربيّة، أو أعمال السياسة الإقليميّة أو العالميّة.

ومن الدول الصديقة، وفي مقدّمها فرنسا التي تصلنا بها علاقات كثيرة، ولا

تزال تُبدي اهتمامها بنا، وتستلهم سياستها في الشرق الأوسط مبادئَ القانون والأخلاق، نتوقّع ألاّ تحدّد سياستها تجاه لبنان من زاوية مشكلة الشرق الأوسط بمجملها فحسب. فليس بلدنا حجراً على رقعة شطرنج المنطقة. فهو يستحقّ لأسباب إنسانيّة واجتماعيّة وسياسيّة معاً، أن تهتمّ به الدبلوماسيّة الدوليّة لذاته أيضاً، نظراً إلى تركيبته الخاصّة، وإلى رسالته التي كرّسها التاريخ.

ومن هذه الفئة وتلك نطلب اجتناب الوقوع في التجربة التي تقوم إمّا على تبسيط مشاكلنا حتّى يصعب التعرّف عليها، وإمّا على اعتبار هذه المشاكل مرتبطة برمّتها بأزمة الشرق الأوسط وغيرَ قابلة للحلّ بعيداً عنها.

ونحن لا نجهل انعكاسات أزمة الشرق الأوسط على اندلاع المأساة اللبنانيّة واتّساعها، ولكننا نرى أنّه لا يجوز ربط هذه المأساة بهذه الأزمة ربطاً تاماً. فينبغي لجهودنا الموحّدة مع جهود شركائنا العرب وأصدقائنا الأجانب، أن تتناول هذه المشكلة وتلك معاً، وأن تحاول بصدق فصلَ الأزمة اللبنانيّة أو معظم عناصرها على الأقلّ، عن مجمل أزمة الشرق الأوسط.

ومهما يكن من أمر، فإنّ لبنان يمكنه عندما تستقيم حاله، أن يقدّم إلى العالم العربي الضمانة التي تخوّله إيّاها ملاءمتُه الفريدة بين الحضارات، والفلسفات، والمعتقدات؛ وأن يقدّم إلى العالم النامي ما يمتاز به من موقع طليعيّ في مسيرة الشرق الأوسط نحو الغرب بمعناه الأوسع، ومن انفتاح على غير ثقافة؛ ومن شأن ذلك تسهيل الحوار والتفاهم، وبالتالي التوازن.

وينبغي لتعقّد مشاكلنا ألاّ يُحبطنا، بل ينبغي له أن يُشكّل حافزاً لنا. فقضايانا سليمة، وليس علينا أن نخجل من الاحتجاج لها والدفاع عنها.

ويُطالب لبنان لنفسه، وعلى أرضه، وفي علاقاته بإخوانه العرب، وفي علاقاته بسائر الدول، باحترام المبادئ التي تتّخذها المنظّمات الإقليميّة والدوليّة أهدافاً تسعى إلى تحقيقها نصّاً وروحاً.

ويبدو من الصعب أن نتصوّر أنّ هذه المطالبة المشروعة يمكن أن تكون موضوع اعتراض من حيث مبدأها أو من حيث وسائل تطبيقها.

السلام بواسطة الدبلوماسيّة

إن كان ينبغي لنا تصديق ريشليو، فإنّ المفاوضة قاعدة ذهبيّة، وينبغي لنا أن نمعن في التفاوض بقدر ما يتعرّض التفاوض للفشل.

وهذه النصيحة التي قدّمها أحد كبار السياسيّين هي في موضعها، في زمن السلم كما في زمن الحرب.

ففيما تؤكّد الحرب فشل العمل السياسيّ، تمنح الدبلوماسيّة دفعاً جديداً.

ولكنّ الحرب اللبنانيّة ليست حرباً كسائر الحروب. فليست في جوهرها حرباً بين الدولة اللبنانية ودولة أخرى؛ فالوضع أشدّ تعقّداً، وسيخوض الناس طويلاً في البحث، ليتبيّنوا إلى أيّ مدى تعتبر هذه الحرب طائفيّة أو خارجيّة.

وليس غرضي بتّ هذه المسألة؛ لأنّه ينبغي للدبلوماسيّة في مختلف الأحوال أن تسهم في عمليّة إحلال السلام في لبنان.

ويبدو لي أنه من المفيد أن أبدأ بتقديم بعض الملاحظات التمهيدية التي من شأنها إبراز الوضع الفريد الذي ينبغي للبنان أن يقوم فيه بعمله الدبلوماسيّ.

١. فحربنا هي في وقت واحد، حرب لبنان، وحرب في لبنان، لأنها جعلت الخصومات تتواجه على الأرض اللبنانيّة، سواء أكانت إقليمية، أم عربيّة، أم دوليّة.

٢. واتّخذت الحرب على التوالي اشكالاً متنوّعة حسب التغيّرات التي طرأت على مراحلها وأوضاعها، حتى ظنّ بعضهم أنّ تغيّرات قد أصابت طبيعة الأزمة.

٣. فإن تجاوزنا هذه التنوّعات – وهو أمر لا بُدّ منه لفهم الموضوع فهماً سليماً

* محاضرة أُلقيت بالفرنسية في نطاق «الجمعية اللبنانيّة للتطوّر الثقافي» (ALDEC)، في ٢٤ أيّار ١٩٨٥.

- أمكننا أن نصف الأزمة بأنها فقدان للتوازن بين الطوائف اللبنانية. ويعود فقدان التوازن هذا إلى عوامل داخلية خاصّة بالصيغة اللبنانيّة، وإلى عوامل خارجيّة ترتبط بالأزمة الإقليمية والدوليّة، ولا يبدو أنه شارف على الانتهاء، ولا يُمكن أن نحدّد مستقبل تطوّره بالدقّة المنشودة.

٤. وفي كلّ حين، نجحت القوى الخارجيّة الضاغطة التي تعمل على تدمير لبنان، في الارتباط بنزعات سياسيّة وطائفية داخليّة، متى لم تتوسلها هذه النزعات توسّلاً.

ويمكننا في هذه الأوضاع أن نتساءل، كيف لا يزال يتسنّى للدبلوماسيّة أن تتحرّك، وأن تؤثّر في مجريات حرب لا يُواجه فيها مجموع الأمّة أمة أخرى، ولكنّها تنال من الروابط التي تقوم عليها الوحدة الوطنيّة أكثر مما تعكس واقع الخلاف بين لبنان وبعض الدول.

لذلك، أصيب العمل الدبلوماسي بالشلل جزئيّاً عند اندلاع الأزمة، إذ تجاذبتها نزعات متضادّة، وقوى متنابذة، ومناهج متعارضة. ومن البديهي أنّ كلّ نشاط دبلوماسي لا يأخذ بعين الاعتبار الحدّ الادنى من التوافق بين مكوّنات التركيبة اللبنانيّة، يتعرّض لخطر الظهور بمظهر التعبير عن نزعة فئويّة او طائفيّة أكثر منه بمظهر الصدى لإرداة وطنيّة.

تلك هي حال هذا البلد: فإذا مرّ بحقبة حرجة، احتار العالم الخارجي دائماً ليتبيّن ما اذا كانت وجهة النظر التي يبسطها الناطقون باسم لبنان تنتظم في نطاق التوافق بين الطوائف، أم تعبّر عن رأي فئة، او طائفة منفردة عن سواها. وخلاصة الأمر هي أن لبنان ملتزم دائماً عند متابعة سياسته الخارجيّة في الأزمات الخطيرة، بأن يقدّم الضمانات التي تؤكّد أن عمله يمثّل القاسم المشترك بين النزعات الإسلاميّة والمسيحيّة المختلفة، وأنه لا يرمي على صعيد الدولة، إلى تحقيق أهداف فئوية. فهذا هو ثمن مصداقيّتنا الدوليّة.

وليس ما عرضته ههُنا ثمرة تأمّل يستند الى تركيبة لبنان وتشكيلته السياسيّة والطائفية، بل هو بالخصوص حقيقة نستمدّها من التجربة.

فكلّما جابه لبنان أزمة سياسيّة حادّة، اهتزّ الانسجام بين الطوائف، وانعكس هذا الاهتزاز على عمل الدبلوماسيّة اللبنانيّة. وقد اصطدمت السلطة المركزيّة أو ما بقي منها بالحذر او اللامبالاة في الخارج غالباً. ولم يُستثنَ من هذه القاعدة إلاّ القوى المعنيّة بالساحة اللبنانيّة، فكانت تتابع رهانها، وتسعى الى تحقيق أهدافها.

وحسبنا أن نلقي نظرة على تسلسل أحداث الأزمة لنتأكد من ذلك.

ففي سنة ١٩٧٥، اجتمعت جامعة الدول العربيّة للنظر في القضيّة اللبنانيّة.

فلم يتمكّن لبنان، ولا الجامعة العربيّة من تناول المسائل جدّياً، وكانت دون ذلك قدرتهما على الإتيان بالحلول المناسبة لها. وكاد وفدان اثنان يمثّلان لبنان في اجتماعات الجامعة. ولم يكن بلاء السلطة التي تشكو من اختلافات خطيرة في وجهات نظر اعضائها، بأفضل أمام المراجع الدوليّة. وأسارع فأضيف أن طبيعة المصاعب التي كان ينبغي لنا مواجهتها، ليست من النوع الذي يتيح لهذه الأجهزة أن تعمل بفاعليّة.

وبالرّغم ممّا تقدّم، اضطررنا سياسيّاً ووطنيّاً ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٢ الى العمل الدبلوماسي المتواصل لدى المنظّمات الإقليمية والدوليّة، وكذلك لدى القوى القادرة على التأثير في مجريات الأحداث على الساحة اللبنانيّة، أو على ساحة الشرق الأوسط الأوسع. فعلى هذه الحقبة سأركّز كلامي هذا المساء بشكل أساسيّ.

ولقد أفدنا خلال هذه الحقبة من فترة هدوء داخل السلطة في ما يختصّ بالسياسة الخارجيّة.

فلذلك تمكّنا من العمل من غير أن نسبّب تجاذباً شديداً.

وتقوم السياسة الخارجيّة في جوهرها على التأثير في العلاقات بين القوى في الخارج، لتغييرها أو لتشديدها.

وتقوم أيضاً في حالة لبنان، على محاولة ايقاف الآليّات التي تؤثّر من الخارج في الوضع الداخلي لتعطيله وإشعال نار الخلاف فيه؛ وعلى محاولة إعادة النزاع الى نطاقه السياسي الصرف. ويستحسن بهذه المناسبة رفع التباس ترسّخ في أذهان بعض مواطنينا بسبب الارتباك الذي أوقعتهم فيه الأحداث. فإن السياسة الخارجيّة لا تقوم على الاستعفاء التامّ من المسؤولية وتحميلها لدولة أخرى تتولّى حلّ الأزمة فتجيّر إليها تجييراً كاملاً. فهذا شكل من أشكال الارتهان للغير.

وإنّ ظاهرة التأثير المتبادَل المستمرّ بين الداخل والخارج، التي تجلّت على الساحة اللبنانية، ولم تُشارف نهايتها بعد، تُعقّد مهمّة الدبلوماسيّة بشكل خاصّ.

فقد وجّه لبنان عمله الدبلوماسي في وقت واحد، نحو العالم العربي وسائر البلاد حيث حاول أن يحشد ما لصداقاته من طاقات.

لقد تفحّصنا مع محاورينا الدور الذي يمكنهم ان يمثّلوه على الساحة اللبنانيّة، والتأثير الذي يمكنهم أن يمارسوه على القوى الإقليميّة والدُوَليّة، لمساعدتنا في فكّ حلقة التآزر الجهنّمي بين عوامل التأزيم الداخليّة والخارجيّة.

فأعلنّا على الدوام أن لبنان لا يستطيع أن يتحمّل وحده ثقل التشتّت الفلسطيني، وثقل المقاومة المسلّحة لإسرائيل؛ ودافعنا عن القضيّة الفلسطينيّة في

الوقت الذي حاولنا فيه احتواء الاندفاع الفلسطيني في جنوب لبنان خصوصاً.

وشدّدنا على أن الأزمة اللبنانيّة أصبحت - بالرغم من علاقاتها بأزمة المنطقة - أزمة قائمة بنفسها لا تقلّ أبعادها عن أبعاد أزمة الشرق الأوسط، وعلى أنّه ينبغي حلّها بصفتها تلك.

وعملنا من أجل التصدّي لكلّ محاولة رامية إلى تدمير لبنان قانونياً، وسعينا إلى تأمين الدعم الإيجابي له.

وقد بسطنا القول أمام بعض محاورينا من العرب وطالبناهم بالكفّ عن تصفية خلافاتهم على الأرض اللبنانيّة، وبيّنا أنّه لا يوجد بلد من بلدان المنطقة بمنأى عن آثار مأساتنا.

وسعينا الى المحافظة على شخصية لبنان الدوليّة القانونيّة، وعلى وحدته، والى حماية مبدأ شرعية الدولة وسيادتها، وعملنا على إجلاء الجيوش الغريبة، وعلى حماية حدودنا الجنوبيّة.

وحرصنا أخيراً على ان لا يوضع أيّ نظام مقبل بحجّة حلّ أزمة المنطقة، أو الأزمة اللبنانيّة، لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب اللبنانيّ المشروعة، وإن اقتصرت على الحدّ الأدنى المشترك بين أبنائه.

وقد قمنا بهذا العمل الدبلوماسي في الاتّجاهات كلّها، وقد يكون من المملّ تعدادها.

ولا بدّ بهذا الخصوص من ملاحظة تنطبق على مجمل العمل الدبلوماسي لأنها تحدّد أجواءه.

فإنّ عَجْز الفكر الإنساني عن الإحاطة بالمسائل الداخليّة والمسائل الخارجيّة معاً، من خلال مقتضياتها كلّها، يضطرّنا إلى النظر إلى الأزمة تارة على أنّها أزمة داخليّة، وتارة أُخرى على أنّها أزمة خارجيّة.

وندرك الكلّ والجزء عرضاً في وقت واحد، كما لو كان ذلك بنوع من الإشراق أو الحدس: ولكنّ هذا الأمر لا يدوم طويلاً. فنحن مضطرّون عادة إلى تجزئة المسائل، فيضيّق ذلك أُفقنا حتماً، ويزيد مجالَ خطئنا.

وإنّ جمع عناصر المعضلة اللبنانيّة في كلٍ متناسق الأجزاء، هو أقرب إلى الأعمال البهلوانية منه إلى التحليل العقلي.

ومع ذلك، حاولنا القيام بهذا العمل، معتمدين الوسائل التي تركتها الحرب في متناولنا.

وللأزمة جانب لا يمكننا التأثير فيه، وهو جانب اكيد الأهمّية، غير أنني سأمتنع عن تناوله في نطاق حديثي، لأنّه يقودني الى رسم لوحة للأزمة السياسيّة العالميّة

بذاتها، ولتشعّباتها هنا وهناك، ويتجاوز ذلك غايتي بوضوح.

لقد تبيّن سريعاً أن الرغبات في تدويل الأزمة اللبنانيّة في بدايتها لم تثمر. فإنّ محاولة السيطرة على المأساة من خلال تدخّل المجموعة الدُوَليّة المباشر في الحقل السياسي أو العسكري هي من الأوهام، نظراً إلى الأوضاع الداخليّة، والسائدة بين العرب، والدوليّة.

لذلك سأقتصر على رسم الخطوط العريضة لنشاطنا الدبلوماسي لدى بعض الدول التي أعتبرها ذات أهمية بالغة، نظراً إلى ارتباطها بلبنان، والدور الذي يمكن أن تمثّله فيه، والوضع الذي تتبوّأه على الخريطة السياسيّة، وتأثيرها في الرأي الداخلي أو العالمي. وسأتناول أيضاً الدور المحدود الذي مثّلته منظمة الأمم المتّحدة في معالجة جانب من جوانب قضيّتنا.

ويبدو لي من النافل أن أُبيّن سبب ابتدائي بسوريا.

لقد قال البروفسور أرنولد توينبي (Arnold Toynbee) الذي لا نحتاج إلى التشديد على مكانته، في محاضرة ألقاها في الندوة اللبنانيّة، سنة ١٩٥٧، في معرض كلامه على لبنان ومحيطه: «إنّ قامت الحدود بين الامبراطوريّتين العالميّتين على قمم سلسلة جبال لبنان الشرقيّة، ستتعرّض الجمهوريّة اللبنانيّة في نظري، لإمكانيّة مشاركة دولة إسرائيل في مصيرها. فلبنان على غرار إسرائيل، غير قابل للبقاء، إن وجد نفسه في حال عداء متواصل لجيرانه في الشرق». ثم قال بعد حين: «لا يستطيع لبنان، في نظري، أن يستمرّ رأس جسر لإمبراطورية أميركيّة في مواجهة بلاد داخليّة موالية لإمبراطوريّة روسيّة».

فهذا حكم يجدر بنا أن نتذكّره دائماً عند ممارسة عملنا الدبلوماسي.

تشكّل سوريا قلب العالم العربي، والبلاد الداخليّة المتاخمة للبنان، فبينهما حدود مشتركة في الشمال والشرق. ولها مع بلدنا علاقات خاصّة نسجتها تقلّبات التاريخ وتصاريفه، ووحدة اللغة، وانتماؤنا المشترك الى العالم العربي، ووجود قسم مسلم كبير بين سكّان لبنان، وتشابه في السمات الطبيعية بين مواطني البلدين، وبعض التقارب في عاداتهم وتقاليدهم.

وهل نحتاج الى التذكير بأن العزل النسبيّ الذي أصاب مصر في العالم العربي، بعد اتفاقيّات كامب ديفيد، قد أسهم كثيراً في تحسين صورة السوريّين في العالم، وفي جعل سوريا رأس المعسكر الرافض للحلول التي ترغب الولايات المتّحدة الأميركيّة في اعتمادها لأزمة الشرق الأوسط؛ وبأن النزاع في الخليج قد جعل وضع سوريا أكثر راحة. ومن السذاجة إن لم يكن من التهوّر إنكار الدور الذي يمكن ان تمثّله سوريا داخل لبنان، ولاسيّما من خلال حلفائها وأنصارها،

وهو دور عانينا منه أحياناً لتجاهلنا إيّاه أو لتحدّينا له. فهذه أحكام تستند إلى الواقع الذي ينبغي قبوله من غير التأثّر بأي مشاعر. فالعلاقات بسوريا هي ذات أهميّة أساسيّة. وكانت سوريا قد أبدت تحفظات سنة ١٩٤٣، فيما يختصّ بدخول لبنان جامعة الدول العربيّة بصفته دولة مستقلّة. فإنّ طريقة التعاطي السوريّة مع الحدث اللبناني لا تعود إلى الأمس، وكان لا بُدّ في سنة ١٩٤٣، من موهبة رياض الصلح وعناده في دفاعه عن القضية اللبنانيّة بمساعدة مصر والعراق، لحمل سعدالله الجابري وجميل مردَم على القبول. ومن المفيد التشديد على أنّهما أثبتا في محضر الجلسات الذي يؤكّد موافقتهما، أنّ قبول لبنان عضواً في الجامعة العربيّة، في ضوء الضمانات السياسيّة التي قدّمها ممثّلوه، لا ينال إطلاقاً من اقتناعهم بأنّ الشعب اللبنانيّ كلّه سيطالب بعد وقت قصير بالاتّحاد بالشعب السوري الشقيق، في دولة واحدة.

وتعرفون أيضاً أنّه ليس من تمثيل دبلوماسيّ بين لبنان وسوريا، وأنّ مراقبة الحدود من الجهة اللبنانيّة تستحيل عملياً. ويشكّل النظام السوري النشيط والمستقرّ، طليعة العالم العربي في نزاعه مع إسرائيل، وفي المضاعفات التي يمكن أن تنشأ مع أميركا خصوصاً، وأوروبا عموماً، من جرّاء هذا النزاع.

إنّ السياسة الخارجية السوريّة سياسة عَزْم وغموض. فهي تتحرك بحريّة كبيرة ولا تخاف من الوقوف على طرف نقيض من السياسة الخارجيّة لبعض البلدان العربيّة المحافظة، فتحاول ان تعطّل عملها.

وقد خبر لبنان مع سوريا دوراً فدوراً مراحل سعد، ومراحل أقلّ سعداً. ويبدو أنّ هذا التناوب يعود إلى الاستراتيجيّة السوريّة في العالم العربي والمنطقة، وهي استراتيجيّة تغذّيها روح الحزم والعزم، وإنّ الحقبة التي كان لبنان يستطيع فيها الوقوف عند ملتقى النزاعات العربيّة، آخذة بالاضمحلال أكثر فأكثر.

فيعود الينا أن نجد نقطة التقاء بين مصالحنا الحيويّة، والدور المهمّ الذي آل الى سوريا على ساحة لبنان والشرق الأوسط.

فإنّ أحد الأغراض السوريّة الكبرى هو التأكّد من أنّ لبنان يمارس سياسة لا يمكنها أن تنعكس سلباً على سوريا، أو أن تشجّع بعض الدول العربيّة على الوقوف موقفاً مناهضاً لسياستها العربيّة. ويزداد وزن سوريا في المنطقة، والتأثير الذي تمارسه علي الساحة اللبنانيّة، بالمراقبة التي تريد أن تخضع لها منظّمة التحرير الفلسطينية، على الأرض اللبنانية. ويبدو لي أنّه لا بدّ من الإشارة بهذه المناسبة إلى أن السياسة الدوليّة المعاصرة تمتاز بنشوء قوى كبرى إقليميّة، من شأنها أن تعالج إلى جانب القوى العظمى المسائل الإقليمية. فسوريا قوّة كبرى إقليميّة،

وهي تنزع بصفتها تلك إلى ممارسة سياسة وصاية في دائرة نفوذها. وممّا يؤكّد ذلك كونها حليفة الاتّحاد السوڤياتي، من غير أن تجتلب عداء الولايات المتّحدة التي تراعي سوريا ومصالحها الإقليمية. لذلك، يشكّل تطوّر الأزمة اللبنانية جزءاً من اهتماماتها الأولّيّة، وتختلف آراء الطبقة السياسيّة اللبنانيّة حول الطريقة التي يمكن سوريا أن تحقّق بها أهدافها في لبنان، وحول حدود مصالحها في بلدنا. ولا يسعني بهذه المناسبة أن أعدّد الإيجابيّات والسلبيّات، ولكن يكفيني القول إن سوريا تتدخّل في لبنان أكثر فأكثر، وأنّ الأزمة اللبنانية تثير اهتمامها مباشرةً.

وتعرفون، من جهة أخرى، الظروف التي دخلت فيها سوريا لبنان، وأنها تتحرّك على الساحة اللبنانيّة بسهولة كبيرة. ولكنْ، لا بدّ في يوم من الأيام، من إضفاء مضمون ملموس على ما اتُّفق على تسميته بالعلاقات الخاصّة، إن لم تكن المميّزة، بين البلدين. وتستحقّ هذه المسألة انتباها خاصّاً. فقد أثبتت التجربة أنه ليس من السهل غالباً التباحث مع السوريين، لأنهم أصعب المحاورين وأمهرهم في التفاوض. فلذلك لم يعد لبنان منذ اندلاع الأزمة قادراً - بسبب تركيبه وموقعه - على القيام بأي نشاط على الصعيد الاستراتيجي، من دون سوريا، أو من غير علمها، أو بالأحرى موجّه ضدّها. ومن الممكن أن لا يكون قادراً على القيام بأي نشاط مع سوريا وحدها، ولكنّ هذه الملاحظة لا تنال إطلاقاً من صحّة ما تقدّم وصوابه.

وقد سعينا دائماً في علاقاتنا بسوريا لئلاّ يحول سوء التفاهم والمصاعب دون الحوار، وقد استمرّت الاتّصالات بدمشق في أحلك ظروف الأزمة. وقد حدث أن كان الحوار أحياناً حواراً عميقاً، ولكنّ كل فريق كان يبلغ الآخر رسالته، وفي هذا اليوم أو ذاك كان الحوار يعود بينهما.

وتشكّل المملكة العربيّة السعوديّة، بالنسبة إلى لبنان، مركزاً آخر من مراكز الاهتمام. فيمارس هذا البلد سياسة متروّية، ويراعي بوضوح جانب هذا الفريق من العرب أو ذاك. وهو يبذل جهده لنزع فتيل الأزمات تلافياً للاضطرار إلى إيجاد حلّ لها، ولاسيما عندما يتعلّق الأمر ببعض الأفرقاء كمنظّمة التحرير الفلسطينيّة وسوريا.

وإنّ وزن المملكة العربيّة الاقتصادي هو أعظم للغاية من وزنها السياسي في ما خلا منطقة الخليج. وتضعها علاقات الصداقة التي تقيمها مع الغرب، ومع الولايات المتّحدة الأميركيّة بخاصّة، في وضع جيّد لتمثيل دور عامل ملطّف، أو عامل مساعد. ولكنّ هذه القوّة الإقليميّة تظل بالمقابل محدودة، بسبب نقاط الضعف في بنيتها. فليست المنطقة التي تنتمي إليها منطقة هدوء تامّ، وهي مضطرّة

إلى التيقظ في كلّ حين. ومع ما تقدّم يمكن المملكة العربيّة السعودية أن تمثّل في لبنان دوراً يبعث على التوازن والاستقرار، بفضل حكمتها السياسيّة، ونفورها من المجازفات. فيمكنها ان تساهم في درء الاسوأ، وإيجاد تسويات، منها الموقّت، من غير ان تكون قادرة على وضع حلول جذريّة.

وكثيراً ما التُمس العون، وما سيُلتمس في المستقبل من دون شكّ، على المستوى السياسي كما على المستوى الاقتصادي، من هذا البلد الذي لا تُناقض مصالحه في أي مجال مصالح لبنان. فلا ينبغي لنا أن نتوقّع منه العجائب، ولاسيّما في وقت لم تستأصل فيه جذور الأزمة اللبنانية. ولكن دور المملكة العربيّة السعوديّة مطمْئن ويبعث على الثقة، وإن لم تكن نتائجه مُدهشة.

وفي النطاق العربي أيضاً، كانت منظّمة التحرير الفلسطينيّة بالنسبة الينا محاوراً مهمّاً في الدرجة الأولى. فإن لبنان أوّلاً لم يكفّ قطّ عن الدفاع عن القضية الفلسطينيّة بما في حوزته من وسائل شتّى. والفلسطينيّون، ثانياً، موجودون بكثافة على الأراضي اللبنانيّة. فأفادت منظّمة التحرير الفلسطينيّة من قوانين الطبيعة التي يقضي بأنّ كلّ فراغ لا بدّ أن يجد من يملأه، وأفادت ببراعة من التناقضات اللبنانيّة سواء أكانت طائفيّة أم طبقيّة، فآل بها الأمر الى تكوين دولة لها في لبنان. ولم تكن الحال على هذه الصورة، في سائر البلدان العربيّة.

وكان من شأن التجاوزات الفلسطينيّة في لبنان أن تشكّل حسب التسلسل التاريخيّ، نقطة انطلاق الأزمة. وليس من المُحال أن تكون غير دولة منتمية الى غير فريق، قد رضيت بالمواجهة التي ستعقب ذلك، إن لم تبتغها، هذه المواجهة التي تضع على المحكّ بقاء البنية اللبنانيّة. وكان ينبغي لقمّة الرياض المصغّرة التي عُقدت سنة ١٩٧٦، فلقمّة القاهرة الموسّعة أن تضعا حدّاً لتجاوزات منظّمة التحرير الفلسطينية، وأن تجعلاها ضمن حدود معيّنة، تحت المراقبة العسكريّة للدولة اللبنانيّة. ولكن الأجهزة التي أنشئت لهذا الغرض كانت عديمة الفعاليّة تماماً.

ولم تشأ أي دولة عربيّة أن تعرّض للخطر علاقاتها بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة. وفي تلك الحقبة، كانت الدول العربيّة تتبارى في خَطْب ودّها. وكان أنور السادات يوشك أن يزور القدس. وقد حاولنا من غير جدوى، أن نجعل منظّمة التحرير الفلسطينيّة تلتزم بالتعهّدات التي قطعتها، وأن نحول دون سقوط لبنان في الفوضى، أو دون تحوّله إلى ساحة وحيدة لمقاتلة إسرائيل؛ وكان ذلك يشكّل خطراً كبيراً من مختلف الجهات. وأنتم تعرفون بقيّة ما جرى، من اجتياح لجنوب لبنان في آذار ١٩٧٨؛ ومن قرارات لمجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة؛ وقد ظلّت حبراً على ورق بالرغم من إنشاء القوّة الدوليّة لحفظ السلام في لبنان، التابعة

لمنظّمة الأمم المتّحدة، ومن تتابع للمواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واللبنانيين والإسرائيليين، وللإشكالات بين اللبنانيّين والفلسطينيّين، ومن حرب سنة ١٩٨٢.

أمّا مؤتمر القمّة الذي عقد في تونس سنة ١٩٧٩، فلم يؤدّ إلى أيّ نتيجة ملموسة، على الرغم من موقف لبنان الحازم، الذي دعا إلى عقده. ولكنّ المؤتمر أتاح للبنان أن يؤكّد مواقف مبدئيّة تجاه إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية والعالم العربي.

وأمّا الإجراءات المتّخذة أمام لجنة المراقبة فلم تكن أسعد حظّاً.

ومرّة أخرى، انكشف في وضح النهار العجز العربي، الذي لا نريد أن نطلق عليه اسماً آخر. ومع ذلك، فلم يكن لبنان قد أخلف التزاماته قطّ تجاه التضامن العربي في النزاع مع إسرائيل، لا بل حدث في غير مرّة أن تصدّر لبنان الساحة ليتولّى باسم مجمل المجموعة العربيّة، القيام بعمل دبلوماسي مناهض لإسرائيل.

وعبثاً حاولنا أن نجعل دول الجامعة العربيّة تعاملنا بالمثل، أو أن نجعلها تدرك المخاطر البالغة المحدقة بالكيان اللبناني، في غياب استراتيجيّة مشتركة، وحدّ أدنى من الواقعية السياسيّة. لقد سُدّت أمامنا الدروب. وكانت العبارات الجوفاء التي تميّز قرارات الجامعة، لا تخفي تماماً سوء الفهم أو اللامبالاة تجاه مخاطر تعترضنا بسبب مجاورتنا لإسرائيل، وسياسة الدول العربيّة المضطربة.

ووجّهنا أنظارنا ما وراء العالم العربي، إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة أوّلاً.

لقد قيل كلّ شيء حول الولايات المتّحدة، او كاد يُقال: ففيه حسنٌ كثير، وفيه سيئ كثير؛ وغُذّيت أوهام كثيرة، وهي لا تزال بلا شكّ ماثلة على بعض المستويات.

وتسهم الهالة التي تُحاط بها أميركا الشماليّة بفضل قدرتها الاقتصاديّة، والتكنولوجيّة، والعسكرية في إفساد الحكم الذي يصدره أصدقاؤها وأعداؤها على السواء، وذلك إلى حد بعيد.

ويقوم أكبر خطأ يُمكن أن يُرتكب بخصوص الولايات المتّحدة على الظنّ أنها قادرة على كلّ شيء، أينما كان في العالم، ولا سيّما في هذه المنطقة من الأرض، وأنها الشخصية العجيبة التي تتصوّر، وتخطّط، وتنفّذ. ولكنّ هذا الوهم المتأصّل تدحضه الوقائع في غير منطقة، ومنها الشرق الأوسط. وأمّا المتمسّكون بذلك، فأُجيبهم مستعيناً بهنري كيسنجر نفسه، صانع السياسة الخارجيّة الأميركيّة في وقت من الأوقات. فقد قال في مذكّراته، بمناسبة إحدى الأزمات الكثيرة التي كان على الإدارة الأميركيّة أن تواجهها (وأظنّ أنّ المقصود بذلك منطقتنا) ما مفاده: أنّ الرأي

العامّ الأميركي كان يتصوّر أنّ كلّ شيء يجري حسب مخطّط سابق، وأنّ في أدراج الإدارة ملفّات جاهزة تماماً لتدارك الاحتمالات كلّها، وأنه يكفي الإدارة استعمالها.

ويضيف أنّه لا شيء من ذلك في الواقع، وكلّما اندلعت أزمة أخذتنا على حين غرّة، واضطررنا إلى مواجهتها بما في متناول أيدينا.

وتدعونا هذه الاعترافات التي أسرّ بها هنري كيسنجر إلى التأمل على الأقلّ. فإنّ سياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة مشتقّة مباشرة من سياستها الداخليّة، وتؤثّر فيها، حتّى زعموا انه ليس للولايات المتّحدة سياسة خارجيّة، بل لها سياسة داخليّة فحسب. فهذه رؤية مبسّطة بلا شكّ، ولكنّها لا تخلو من صحّة. ويمكنها أن تصبح أقلّ تبسيطاً في المستقبل، لأنّ الولايات المتّحدة قوة عظمى، أي أنها حسب تحديدها، دولة ذات مسؤوليّات على مستوى العالم كلّه.

ومن المفيد التشديد على أنّ الأزمة اللبنانيّة ليست في عداد أولويّات الدبلوماسيّة الأميركيّة، وأنها تعتبر بعامّة وجهاً من وجوه أزمة المنطقة، وذلك بالرغم من كلام الولايات المتّحدة المهدّئ، واهتمامها الثانويّ بها.

ومهما يكن من أمر، ومن غير رغبة في الثناء على هذه الدولة أو نقدها، بصورة مطلقة، حسبي القول إن السياسة الأميركيّة، على ما يبدو، تتحسّس طريقها تحسّساً ما دام الأمر لا يتعلّق بإسرائيل وأمنها.

ويبدو لي أنه من الصعب تعيين ثوابت في سياسة الولايات المتّحدة بلبنان، يمكنها توجيهنا بشكل سليم، ما خلا تصريحات حُسْن النيّة المتواصلة. فقد قلت يوماً لوزير الخارجيّة الأميركيّ، الذي كان ماراّ ببيروت، فأعلن لمرّة غير محدودة أنّ الولايات المتّحدة تدعم وحدة لبنان وسلطته المركزيّة، واستقلالهما، وسلامتهما: كم تكرّرت هذه التصريحات من غير أن تدخل حيّز التحقيق. فتذرّع بتعقّد الأزمة اللبنانيّة وعلاقاتها بأزمة المنطقة. فلم يكن ذلك خالياً من الصحّة، ومع ذلك!

ويرى بعض رجال السياسة في لبنان أنه يمكن اجتذاب الولايات المتّحدة بشكل غير ملحوظ، إلى عمل سياسي وعسكري، فمتى تنبّهتْ إلى ذلك يكون الأوان قد فات. هذا رأي خاطئ: فلمّا كانت الولايات المتّحدة دولة قويّة، يمكنها أن تجيز لنفسها تحويل اتّجاهها، من غير أن يؤدّي ذلك إلى النيل من مكانتها، أو مصالحها في المنطقة. وربّما كان ذلك مُتاحاً أيضاً، لأن الديمقراطيّة الأميركيّة نتاج لا نقدّر مرماه وآليته تمام التقدير. فلا بُدّ لاجتذاب الولايات المتّحدة حقّاً، من اتّفاق في وجهات النظر والأهداف بين الإدارة الأميركيّة والكونغرس، والرأي العامّ.

فمن الخيال الصرف التفكير في ما يشبه محاولة للإنقاذ تقودها الولايات المتّحدة، حسبما ذهب إليه بعض اللبنانيّين في بداية الأزمة.

وربّما كان من المستحسن التذكير بأن سياسة الولايات المتّحدة الاميركية تشكو في هذ المنطقة من التباس، بسبب صعوبة التوفيق بين صداقتها لبعض العرب، وصداقتها لاسرائيل. أما موقف الولايات المتّحدة الرامي إلى إبقاء الاتّحاد السوڤياتي خارج نطاق تسوية أزمة المنطقة، فيبدو بعيداً عن الواقع، ولا يسهّل حلّ الأزمة هذه.

وتعرفون جميعاً ان نتيجة الخطوات اللبنانيّة لم تثمر دائماً بالقدر الذي رجوناه. غير أنّنا ندين للولايات المتّحدة ببعض التدخّلات الايجابيّة في نطاق منظّمة الأمم المتّحدة، وخارج نطاقها، فضلاً عن إسهامها الكبير في انسحاب القوّات الإسرائيليّة من بيروت، سنة ١٩٨٢.

ففي الأوضاع السابقة، ونظراً إلى مقام أميركا في العالم، شكّلت الورقة الأميركيّة من وجهة نظري، ورقة رابحة مهمّة، في اللعبة الصغيرة التي كانت بمتناول الدولة اللبنانيّة.

فكيف ولماذا لعبت هذه الورقة في ما بعد، بالطريقة التي لعبت بها، ومَن المسؤول عن الفشل؟ سأخصّ ذلك بكلمة عند كلامي على الاجتياح الاسرائيلي وعواقبه.

ومن الصعب الكلام على الولايات المتّحدة من غير أن يرتسم جانب القوّة العظمى الأخرى، أي الاتّحاد السوڤياتي.

إنّ الاتّحاد السوڤياتي حاضر على ساحة الشرق الأوسط بواسطة سياسته، وقوّته العسكريّة ويستفيد من موقعه الجغرافي، ومن سياسة التحالف مع بعض الدول العربيّة، وهي سياسة واقعيّة لأنها تدعم العرب، وتؤمّن قبل كل شيء المصالح الاستراتيجية للدولة السوڤياتيّة، فلذلك لا يمكن تجاهله متى تعلّق الأمر بأزمة المنطقة، والأزمة اللبنانية. وقد عوّضت القطيعة بين الاتّحاد السوڤياتي ومصر في عهد السادات بالمعاهدة السوريّة السوڤياتيّة، وبالتعاون العميق بينه وبين ليبيا، وبالتأثير السوڤياتي في اليمن الجنوبي. ويمكن الاتّحاد السوڤياتي أن يمثّل دوراً مهمّاً في استقرار المنطقة. وفضلاً عن ذلك، يمكن الشيوعيّة أن تصبح عاملاً مهماً لزعزعة الاستقرار، متى رغبت في ذلك.

وقد أرخى الدعم الذي ما زال الاتّحاد السوڤياتي يقدّمه إلى منظمة التحرير الفلسطينيّة ظلاله خلال سنوات طويلة، على العلاقات اللبنانيّة والفلسطينيّة.

ففي مواجهة الولايات المتّحدة التي وجدت نفسها في مقدّمة الساحة السياسيّة

العالميّة بعد احتجاب بريطانيا العُظمى المباغت، يمكن الاتّحاد السوڤياتي أن يتباهى بموروث قديم من العلاقات المتفاوتة الاضطراب بين روسيا القيصرية وبلدان المنطقة في عهد الامبراطورية العثمانيّة.

وتفرض عليه مقتضيات استراتيجيّته العالميّة، وضرورة التكافؤ بينه وبين الولايات المتّحدة، أن يعرقل كلّ مشروع تسوية يوضع من غير مشاركته، أو يوجّه ضدّه، وقد عبّر عن موقفه هذا على أرض الواقع في لبنان والمنطقة.

ولا يرى الاتّحاد السوڤياتي ضيراً في بقاء الأزمة الإقليميّة محصورة. وهو لا يعارض السلام، ولكنّه يشترط فيه أن لا يكون سلاماً أميركيّاً.

ويمكن تلخيص أساس موقفه من الأزمة اللبنانيّة في ما يلي: يمتنع الاتّحاد السوڤياتي عن التدخُّل في المسائل الداخليّة، ويرى أنّ المسألة اللبنانيّة هي من هذا القبيل، وهي في الوقت نفسه شأن عربيّ.

ففي هذا النطاق يجب تسوية المسألة، وفي ما يختصّ بالوجه الآخر من الأزمة، الذي يتعلّق بالعرب وإسرائيل، يقف الاتّحاد السوڤياتي الى جانب العرب ويدفعهم إلى التألّب على إسرائيل، وعلى أولئك الذين يقدّمون العون إلى إسرائيل من غير قيد أو شرط، لإلزامهم بإدراك بعض الحقائق.

وفي الاتّصالات الدبلوماسيّة بممثّلي الاتّحاد السوڤياتي، لا يشطّ الحوار أبداً نحو استطرادات ولا موضوعات جانبيّة، فلا يحيد المحاور عن مواقفه، ونصطدم ما وراءها بحائط من الصمت، إن لم يكن بلغز من الألغاز.

لقد اعتمدنا علاقاتنا بالاتّحاد السوڤياتي للضغط على إسرائيل من خلال مجلس الأمن، مع ما يشكّله ذلك بالنسبة إلينا من خطر واضح. فمن شأن النزاع الذي قد ينشب في المجلس من جرّاء ذلك، أن يتسبّب في المواجهة بين دولتين مهيمنتين، فتتحوّل مسألتنا إلى ذريعة لتصفية الحسابات بين الدول الكبرى.

وقد حاولنا أن نحمل الاتّحاد السوڤياتي على الضغط على منظّمة التحرير الفلسطينيّة، في بعض مراحل الأزمة. ومع أننا لم نتلقّ قطّ أجوبة إيجابيّة، يمكننا الاعتقاد أنّ الاتحاد السوڤياتي لم يكن عديم التأثر ببعض ما طلبناه.

وعندما اعترى العلاقات اللبنانيّة والسوريّة شيء من الفتور، ظنّ بعضهم أنه يمكن الاتّحاد السوڤياتي أن يشكّل وسيلة تقارب، وأن يسهّل التفاهم بيننا وبين جارتنا، فكان ذلك في وقت واحد اساءة فهم لحساسية السياسة السورية وغموضها، ولاسيّما بخصوص لبنان، ولنمط السياسة السوڤياتيّة بخصوص سوريا.

ولا يمكن العمل الدبلوماسيّ اللبنانيّ أن يبخس الاتّحاد السوڤياتي أهميّته،

ولكن عليه أن يعرف حدود الاستراتيجية الإقليميّة والدوليّة التي يضعها للدعم الذي يستطيع أن يقدّمه للبنان. فهو يترصّد تناقضات خصومه، ومواضع ضعفهم، فلا يتوانى في استغلالها على مختلف الصعد، فيؤمّن له ذلك فوائد أثمن مما يستطيع الحصول عليه مباشرة من الدولة اللبنانيّة.

فما هو الدور الذي استطاعت دبلوماسيّتنا أن تمثّله لدى دول أُخرى؟

ففي أوروبا يستحيل إغفال اتّصالاتنا بفرنسا خصوصاً، وبدول المجموعة الأوروبيّة عموماً، وبالفاتيكان أيضاً. أمّا فرنسا التي تصلها بلبنان علاقات تعود الى مئات السنين، فلم تغب عن لبنان.

وإنّ معرفة فرنسا التامّة بمسائلنا، وبمسائل المنطقة، وتحسّسها الإنساني الذي يرافق تعاطيها مع الأزمة اللبنانيّة، جعلا منها سريعاً ركيزة مهمّة في البحث عن السلام، من خلال العمل الدبلوماسي.

ولما كان تدرك دقة المسألة التي اختلف عليها اللبنانيون، ونطاقها العربي، اجتنبت إرباك لبنان الرسمي بمبادرات مسرحيّة ومرتجلة. وغالباً ما يبوء هذا النوع من المبادرات بالفشل، ويؤجّج الكراهية والألم، والعنف، عوضاً عن أن يُسهم في الحلّ.

ويخطر لي حديث دار بيني وبين الجنرال ديغول سنة ١٩٦٨، حينما حظيت بمقابلته، بصفتي وزيراً للخارجيّة.

وكان مدار الأمر على المسائل المتعلّقة بأعمال اسرائيل القتاليّة عند حدودنا، وكان يمكن هذه الأعمال أن تستدعي تدخّلاً خارجياً لحماية سلامة أرضنا، ولتجنّب انعكاس التهديدات على التلاحم بين اللبنانيّين.

فبعد أن عبّر الجنرال ديغول عن رأيه في طريقة معالجة التهديد الخارجي، واستعرض الأعمال الممكنة على مستوى منظّمة الأمم المتّحدة، والتحرّك الثنائي لبلدينا، أنهى كلامه بجملة تؤكّد مدى معرفته الكبيرة بالجغرافية السياسيّة اللبنانية.

فإن لم تخنّي ذاكرتي، ختم كلامه بقول يمكنني أن ألخّصه كما يلي: «ولكن، إن ساءت الأمور يوماً، بين البسطة والجمّيزة، فأنا أشكّ في أن يستطيع أي كان القيام بشيء من أجلكم. فيعود إلى عبقرية الشعب اللبناني الخاصّة أن تحلّ هذا النوع من المسائل».

فهذه حقيقة عميقة ودائمة عبّر عنها صاحب رؤية بعيدة، بصيغة دعابة. فإن معرفته للبنان حيث خدم بلاده، وحيث ترتّب على فرنسا خلال الحرب العالميّة الثانية أن تتحمّل عواقب تغيير التوازنات، مكّنته من هذه الإضاءة الموجزة، التي لم يدركها معظم اللبنانيين إدراكاً كافياً.

وكلّما طلبنا العون من فرنسا، استجابت لنا، متى كانت وسائلها وتحليلها الأوضاع تتيح لها ذلك، حتى في نطاق القوّات الدوليّة لحفظ السلام في لبنان، والقوّات المتعدّدة الجنسية.

أضف الى ذلك أن فرنسا تمتاز على سواها بأنها في متناول الأفرقاء جميعاً، وبأنها منفتحة على مختلف النزاعات الداخلية والخارجيّة، في العالم العربي وخارجه على السواء.

وفضلاً عن فرنسا، لم تساوم دول أُخرى في أوروبا وغيرها، في مدّ يد العون لنا، لنحقّق أغراضاً معيّنة.

وإنّ البلدان كلها التي استجابت نداءنا أو نداء منظّمة الأمم المتّحدة، والبلدان كلّها التي شاركت في القوّات المتعدّدة، والضحايا كلّها التي سقطت على أرض لبنان، تستحقّ اعترافنا بجميلها.

ففي أوروبا، استعنّا كثيراً بخبرة انكلترا في كلّ ما يتعلّق بالعالم العربي، نظراً الى الاهتمام الذي توليه لبنان ومجمل العالم العربي معاً.

وحاولنا أيضاً أن نجني الفائدة من العلاقات المميّزة بين إنكلترا والولايات المتّحدة الأميركية، كما كانت لنا مع ألمانيا الغربية، وايطاليا - القوّة المنتمية أساساً الى حوض البحر الأبيض المتوسط - مشاورات ذات أهمّية بالغة، أتت بعض ثمارها بطريقة غير مباشرة، ولاسيّما بواسطة المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة.

ولّما كان لبنان محكّ التعايش الإسلامي والمسيحي، فهو البلد الذي ضُرب دائماً مثلاً على قدرة المؤمنين المنتمين إلى الديانتين السماويّتين على العيش بسلام وانسجام.

فقد توافرت فيه - ولا تزال - مختلف الصفات لاسترعاء انتباه الڤاتيكان، ولبعث دوائره الدبلوماسيّة على الاهتمام به اهتماماً كبيراً.

ولم يتوقّف حسن التفات الكرسيّ الرسولي إلى لبنان قطّ. فما إن ساءت الحال حتى تأثّر الڤاتيكان، وأكبّ بمحبّة وعناية على الأزمة الشائكة التي اندلعت منذ قليل. وكان الكرسيّ الرسولي كفرنسا نوعاً ما، في مركز يمكّنه من تقديم مساعيه الحميدة، ومن محاولة حصر المسألة وعناصرها المختلفة.

فلم يألُ جهداً، لاسيّما لأنه معني مباشرةً بأزمة الشرق الأوسط.

فلمّا كان الكرسيّ الرسوليّ مسؤولاً عن حكومة الكنيسة الكاثوليكيّة، وبالتالي مسؤولاً مباشراً عن مصير المؤمنين المنتمين إليها في العالم، فهو ملزم تجاه مسألة ملموسة مطروحة في إحدى بقاع الأرض، بأن يتناولها في نطاق استراتيجيّته المتعلّقة بالعالم كلّه. وعليه أيضاً أن يلائم بين عمله والمبادئ التي أطلقها عند انعقاد

المجمع الڤاتيكاني الثاني المتعلّق بتوحيد الكنائس وبمختلف العقائد الدينيّة.

وحرص الڤاتيكان على اجتناب كلّ ما من شأنه تشكيل خطر على الوحدة الوطنيّة، فسارع إلى إرسال مبعوثيه إلى لبنان في غير مرّة، لدراسة الوضع من وجوهه كلّها، والقيام بالاتّصالات على تنوّعها واختلافها، ليرى هل يمكنه أن يمثّل دوراً بنّاء.

وقد رمت خطواته في الداخل والخارج دائماً إلى تثبيط كلّ تطرّف، وإلى الإشادة بالحلول التي تتوافق عليها الطوائف، وتصون وحدة لبنان، وخصوصيّاته، وتعدّده، فضلاً عن مصالح الطوائف الكاثوليكيّة في نطاق الاستقلال الوطني.

وراعى الكرسيّ الرسولي جانب التحفّظ كعادته، فاستمع إلى الجميع، وتشاور مع القوى القادرة على التأثير في الأحداث. وحاول أن ينزع الفتيلة ليحول دون عودة اشتعال الأزمة، وأوصى السلطات الكنسية التابعة له، باعتماد القدر نفسه من التيقّظ في الدفاع عن مصالح الكثلكة، ومن الرويّة لاجتناب الإفراط، ولتفهّم الآخرين.

ومن المناسب تذكير مَن يرى أنّ عمل الڤاتيكان لصالح لبنان بعامّة، والمسيحيين بخاصّة هو عمل خجول، بأنّ إشعاع الڤاتيكان الروحي لا يكفي لضمان الأخلاق الدوليّة، وبأن سياسة الدول المعاصرة لا تحدّد استناداً إلى إيمان مواطنيها بالعقيدة المسيحيّة.

ويبدو لي في هذه المرحلة من حديثي أنه ينبغي لي أن أتكلّم قليلاً على حدث يُعتبر أساسيّاً لما انطوى عليه دوليّاً من نتائج، وداخلياً من انعكاسات، وهو الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢.

فهذه مسألة قيل فيها الكثير، وأثارت غير جدال، ولاسيّما في إسرائيل نفسها. فإنّ النظام الديمقراطي يعمل في هذا البلد بطريقة لا توفّر محظوراً في النقاش السياسي، ولا في الإعلام.

لم تكن عمليّة ١٩٨٢ تستطيع تسوية مسألة المقاومة المسلّحة، ولا مسألة الوجود السوريّ في لبنان، ولا الأزمة اللبنانيّة؛ وتعترف إسرائيل اليوم بذلك من غير خجل مبالغ فيه. لقد زادت مشاكلنا وعقّدتها تعقيداً خاصاً. وكان ذلك مغامرة حقيقية، لغير فريق.

ونحن نتكبّد عواقبها، وعواقب اتّفاق ١٧ أيار ١٩٨٣. ولم يكن هذا الاتّفاق قابلاً للبقاء، وقد شكّل خطأ استراتيجيّاً.

فلم يكن لبنان يستطيع بظروفه الداخليّة والظروف العربيّة أن يُبيح لنفسه ما يُشبه النزوة، لأنّها تضرب بعرض الحائط الأسباب كلّها التي تسبّبت بالأزمة،

والنزعات المسيطرة في العالم العربي، وتتحدّى الأسس الدقيقة التي يقوم عليها التوازن اللبناني.

ومع البعد الزمني نتبيّن أنّه كان يمكن التحقّق، في التاريخ المذكور أعلاه، من أن ما بدا في حزيران ١٩٨٢ عمليّة تنتظم في استراتيجيّة الدولة العبرية، لم يكن إلاّ محاولة مردّها إلى مخيّلة بعض المسؤولين الإسرائيليين الذين يتردّد الرأي العام الإسرائيلي، ومُجمل الدولة، في محضهم ثقة لا حدود لها. فهكذا جرت محاولة لإقامة استراتيجيّة لبنانيّة على عامل ظرفيّ نزعت اسرائيل نفسها مذّاك إلى اعتباره عملاً تكتيكياً صرفاً. وقد زاد ذلك كلّه خطورة بسبب تدخّل أميركا السياسيّ والعسكريّ المرتجل، القائم على تقدير خاطئ للأوضاع.

وإنْ أسهم نوع من الغموض، الذي ربما لم يكن لبنان غريباً عنه تماماً، في خطأ التحليل الأميركي حسبما يؤكّده بعضهم، فإنّ ذلك لا ينفي إطلاقاً عن الإدارة الأميركية مسؤوليّتها.

فقد كانت تعرف أنّها لا تستطيع وحدها حلّ الأزمة اللبنانيّة، زد على ذلك أنه يجوز التساؤل: هل أرادت حلّ الأزمة هذه حقاً؟ فلمَ دفعت اذاً الدولة اللبنانية الى عقد اتّفاق ١٧ أيار ١٩٨٣؟

ومن المفيد تذكير الذين قالوا بتورّط أميركي سياسي وعسكري حقيقي في لبنان، بأنّ الجيوش الأميركيّة لا يمكنها التورّط حقيقةً في الخارج إلاّ وفق الشروط الآتية:

١. يجب أن يكون التدخّل العسكري الحجة الأخيرة لحلّ مسألة سياسيّة ذات أولويّة.

٢. يجب أن يكون الهدف حيويّاً لمصالح الولايات المتّحدة.

٣. يجب أن تتوافر منذ البداية إرادة لا تنثني للفوز على أرض المعركة.

٤. يجب أن تكون أهداف العمليّة على الصعيد السياسي كما على الصعيد العسكري محدّدة بوضوح ومقبولة.

٥. يجب أن يُبرّر ذلك لدى الرأي العام والكونغرس، ويجب أن يَدْعما العمل العسكري من غير تحفّظ.

فأترك لكم مهمّة تقدير هذه الظروف، لمعرفة هل كانت متحقّقة في لبنان.

وقبل إنهاء كلامي، أودّ قول كلمة في منظمة الأمم المتّحدة، فقد قرعنا باب الأمم المتّحدة، وبشكل أخص باب مجلس الأمن، كلّما كان علينا أن نواجه هجوماً أو اعتداء إسرائيلياً ويستحق تاريخ علاقاتنا بهذه المؤسّسة الدولية وحده حديثاً خاصاً.

وتتألّف مواقف مجلس الأمن منّا، من تشكيلة واسعة تتضمّن التفهّم،

والدعم، والصدّ. وتجلّى الصدّ بمناسبة الشكاوى التي تعرّضت لما اعتبرته إسرائيل مصالح حيوية لها، وإن كانت تصطدم بمصالحنا. ولكنّ ممارسة حقّ النقض في الظروف المذكورة أعلاه كان يضع حدّاً لطلباتنا المشروعة.

وفي أثناء كلامنا على مجلس الأمن التابع لمنظّمة الأمم المتّحدة لا يمكننا إغفال الصراع الحادّ بين القوّتين العُظميين فيما يختصّ بأزمة المنطقة وفروعها، أو إغفال مدى الصعوبة التي تعترضنا أحياناً لنتجنّب خلافاً محدوداً تحمّل عواقب النزاع بينهما على الهيمنة والمكانة العالية.

غير أنّنا ندين لمجلس الأمن، وللبلدان التي كانت أعضاء فيه، وللأمانة العامّة، بالقرارات ٤٢٥، و٤٢٦ و٥٠٨، و٥٠٩ فضلاً عن مجموعة كبيرة من القرارات الأخرى التي تؤكّد اهتمام المنظّمة الدوليّة بنا، وتؤكّد ما شكّلته بعض الأحداث التي جرت على الحدود اللبنانيّة أو داخل أراضينا من خطر على السلام.

وإن لم تنفّذ قرارات مجلس الأمن كما أردنا لها أن تنفّذ، فمردّ ذلك إلى العرقلة الإسرائيليّة، وإلى اسباب تتجاوز نطاق لبنان بل نطاق المنطقة، وتعبّر عن مصاعب تعيش فيها المنظّمات الدولية، وبشكل أخصّ أجهزتها التنفيذية.

ومرّة أخرى، ترتسم بين السطور جوانب نزوع القوى العظمى الى الهيمنة، وما يستتبعه من اضطراب، فضلاً عن موقف الولايات المتحدة الأميركية من مسألة الشرق الأوسط.

وقد يكون من المملّ أن نستعرض نتائج العمل الدبلوماسي اللبناني في أنحاء العالم كلّها. فمن غير أن نخدع أنفسنا بفاعلية خطواتنا المباشرة، نقول إنّنا أجرينا اتّصالات بدول العالم كلّها تقريباً.

وكان ينبغي لنا في الدرجة الأولى - ما وراء الطلبات المنتظمة التي يمكننا تقديمها - أن نثبت وجودنا، وأن نؤكّد بقاءنا على مستوى القانون فلا نتخلّى عن سيادتنا. وقد ظهر لبنان دائماً في المواقف التي اتّخذها بمظهر دولة عرفت أن ترفض الخضوع، في الوقت الذي أشادت فيه بالتعاون.

ولم تُملِ عليه مواقفه روح التحدّي قط، ولا عقدة نقص. فبعيداً عن ذلك، كان همّنا يقوم دائماً على إبداء تفهّمنا، وروح تعاوننا، ولكن الى الحدّ الذي تقتضيه مصلحة الأمة العليا، وكرامتها.

وكنّا على درجة كبيرة من الضعف تحول دون تنازلنا، ولكنّ دبلوماسيتنا لم تلجأ في أي وقت من الأوقات الى النفاق أو الخداع.

وكنا نُدرك أن مجال تحرّكنا محدود، فاعتمدنا أسلوب الصراحة المباشرة تجاه الجميع، وكانت اهدافنا سليمة، فلم يكن علينا إخفاؤها.

وممّا لا شكّ فيه أنّ النشاط الدبلوماسي لم يضع حدّاً للمأساة اللبنانيّة. وعلى كلّ حال، من يصدّق، أنّ العمل الدبلوماسي وحده كان يمكنه وضع حدّ لهذه المأساة، نظراً إلى أسبابها ومقتضياتها. وتابع لبنان، مع مصائبه وخلافاته الداخليّة، المحافظة على أهمّية دُوليّة، وعلى إثارة اهتمام السفارات الأجنبيّة. وتسبّب بوجود قوى سلام، وقوى فصل، ومراقبين على أرضه، ويؤكّد ذلك كلّ الاهتمام الذي ما زال العالم يحيط به لبنان وأزمة المنطقة.

فتصوّروا مآل الأزمة اللبنانيّة لولا هذا الانفتاح على الخارج، ولولا هذا البروز على الساحة العالميّة.

فأنا أشكّ في إمكان تسوية الأزمة اللبنانيّة بانتصار على الأرض.

وفيما يختصّ بأزمة المنطقة، فإنّ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أرضه يُشكّل بالتأكيد شرطاً من شروط السلام في الشرق الأوسط، مع أنّه يمكن التفاوض في بنوده. ولكن يبدو اليومَ من المستحيل عدم القبول بالتباحث مع المنظّمة التي تمثّل هذا الشعب.

ولا يبدو أنّ حلّ أزمة المنطقة قريبٌ، وهي مناطة بتسوية عامّة بين القوى العُظمى. ولكنْ، لا ينبغي لنا ارتكاب الخطأ. فإن كان من البديهيّ أن تسوية إقليميّة ستؤثّر إيجابيّاً في الأزمة اللبنانيّة، فليس من البديهي أن الأزمة هذه ستسوّى كذلك بسحر ساحر. فإنّ الأزمة اللبنانيّة نشأت أصلاً من أزمة المنطقة، ولكنّها تطوّرت حسب مسار خاصّ بها، تطبعه التناقضات والنزاعات التي لم يكن التعدّد – حسبما مُورس على أرض الواقع – يستطيع ألاّ أن يثيرها ويغذّيها.

ومن المحتّم أنه ينبغي لنا – ما وراء قوّة السلاح وما يمكن أن تؤدّي إليه، وبموازاة العمل الدبلوماسي – أن نجتهد في التباحث، والتفاوض، والتناقش فيما بيننا نحن اللبنانيين، لنجد معاً صيغ عيش مشترك تلائم التغيّرات التي طرأت هنا وهناك، وتناسب الحاجات الجديدة.

فهل يمكن هذا الحوار أن يجري مباشرة، من غير وسيط، ولا رعاية أحد، في المرحلة التي وصلنا إليها؟ تلك هي المسألة التي لن يفوت الآراء أن تتضارب بشأنها.

ويبدو لي أنه من المخالف للواقعيّة السياسيّة أن نتصوّر أنّ منظّمة دولية يمكنها اليوم أن ترعى ذلك، وأن تؤدّي دورها بشكل مُجد. فلا يبدو أنّ الرأي في الداخل، ولا توازن القوى في الشرق الأوسط، ولا الأجواء الدوليّة، مناسبة لهذه الصيغة. كذلك حال المنظّمات الإقليميّة.

وتستطيع تسوية إقليميّة أو دوليّة أن تغيّر معطيات المسألة، ومن ثمّ أن تغيّر،

فتجعل من باب الممكن ما ليس ممكناً اليوم. ولكن علينا أن نجعل أنفسنا في الأوضاع الراهنة، بما فيها من معادلة قوى، ومن طاقات.

ويبدو لي في هذا النطاق أنه لا يمكن أن يجري أيّ حوار مُثمر إن لم تشارك فيه سوريا بطريقة أو بأخرى، أو إن لم ترعه. وتقدّم لنا اجتماعات لوزان وجنيف فكرة سابقة. زد على ذلك أنّ توافقاً لبنانياً يبدو ضرورياً بهذا الخصوص. وتقوم المسألة كلّها على معرفة حدود هذه الرعاية التي لا يمكن لبنان التخلّي عنها.

ومع أنّ التأمّلات التي أطلعتكم عليها تتعلّق خصوصاً بالمرحلة الممتدّة منذ ١٩٧٦ حتى ١٩٨٢، فهي لا تزال حاليّة، على أن ندخل عليها بعض اللمسات. واللمسة الأبرز هي تعزّز النفوذ السوريّ في لبنان، وتلاشي مؤثّرات أخرى، وتزايد التوتّر بين العرب، ولا سيّما بين سوريا ومنظّمة التحرير الفلسطينية. وفضلاً عن ذلك، أخذ مجال عمل الدبلوماسيّة اللبنانيّة يضيق بشكل خاصّ. فلم يعد بمتناولها الكثير من الأوراق. وأخيراً، فإنّ لضرورة الانسحاب الإسرائيلي، ولانعكاسه على الجنوب، أهمّية حيويّة، وهما يهمّان لبنان كلّه. ولا ينبغي لنا أن نخفي عن أنفسنا أن شيئاً من الملل قد اعترى الرأي العامّ الأجنبي في ما يختصّ بالمسألة اللبنانيّة، وأنّ الدول الأجنبيّة تُظهر بعض الجفاء نحونا، على الرغم من عبارات المجاملة. فيجب أن نحاول إحداث صدمة تعيد الحياة إلى الاهتمام الدبلوماسي بلبنان الذي يقف على شفير الهاوية. وتقتضي هذه الصدمة لدى اللبنانيين وعياً عاماً لضرورة الحلّ السريع، لأنّه من الجنون أن يزعم المرء أنه وحده صاحب عقل سليم.

وعلى لبنان الذي يصبو إلى استعادة عافيته، أن يحترم في متابعته سياسته الخارجيّة بعض الثوابت، تلافياً لاختلال توازنه الداخلي. ففي نطاق العلاقات العربيّة، عليه أن يسعى إلى عدم الوقوف من سوريا على طرف نقيض، مع محافظته على المقوّمات الأساسيّة لسيادته. وعليه أيضاً أن يجتنب الانخراط في النزاع الإيديولوجي والسياسي الذي يقسم العالم إلى كتلتين، من غير أن يتخلّى في سبيل ذلك عن انفتاحه على العالم الغربي الذي تتزعّمه الولايات المتّحدة، أو أن يوقف الحوار مع المعسكر الشرقي الذي يتزعّمه الاتّحاد السوڤياتي. وأنتم تفكّرون بلا شكّ، في أن ذلك يقتضي السير على الحبال، ولكن هذا هو قدرنا الذي شاء لنا أن نكون مضطرّين إلى العيش في خطر. فإذا استثنينا الأحداث التي تؤول إلى العناية الالهيّة، فإنّ خلاصنا لا يمكن ان يتأتّى من قوّتنا العسكريّة، ولا من نفوذنا السياسي، ولا من قدراتنا التكنولوجيّة. فهو متوقّف على عزمنا على العيش المشترك، وعلى فطنتنا.

وقد علّمنا التاريخ أنّ المجتمع الدولي لا يغتفر على طول المدى لدولة من الدول ضعفها؛ ومتى شاءت دول أخرى أن تأخذ هذا الضعف بعين الاعتبار، فإنّما تقوم بذلك بانتظار أن تستغلّه لصالحها.

فكلّ ما يمكن قوله هو أنه يجري الإعداد لإعادة تنظيم في لبنان، وربّما في المنطقة أيضاً.

وإن كان من الصعب تعيين حدود إعادة التنظيم هذه، فلننظر مع ذلك في خارطة، ولنحاول استخلاص بعض الاستنتاجات. وربّما كان من الأفضل أن نكشف في خارطة للكرة الأرضيّة عن اتّجاهات المستقبل الممكنة، آخذين بعين الاعتبار حدود الدول، ومناطق الاضطراب، وعوامل ضمّ الأراضي والهيمنة.

ولا ينبغي لنا بالتأكيد استبعاد ما لا نستطيع توقّعه، ولا تقلّبات التاريخ التي يمكن ان تشكّل بالمقدار نفسه عناصر أساسية في تطوّر الأوضاع. وإن لم يكن لنا أي تأثير فيها، فهي مع ذلك موجودة بالقوّة، وتتيح لنا أن نطلق لمخيّلتنا العنان، إذاً أن نحلم، وأن نتمسّك بحبال الرجاء.

زاهد السياسة

حتى الرمق الأخير، ظلّ الياس سركيس وفيّاً لنفسه. فبالطريقة نفسها التي عاش فيها، وتبوّأ الحكم، غادر الحياة من غير ضجيج.

هذا الرجل الذي نجح بفضل جهوده الشخصيّة، كان صاحب وعي سياسي ومهني لا يتزعزع، وقوّة إرادة تسترها رباطة جأش تامّة، وهدوء لا تشوبه شائبة.

كان جدّياً في غير مأساوية، ومنصفاً من دون تعقيد، ومتواضعاً ومتجرّداً، ومترفّعاً، فاستطاع أن يجعل من إنكار الذات عقيدة.

وإذا كان يحسن تجاوز نفسه من دون تبجّح، فإن انعزاله الداخلي سهّل بلوغ تأمّلاته حدّ الاكتمال.

وكونه مواطناً صادقاً، معجوناً بالصيغة اللبنانية، بما تقتضيه من تعايش بين الطوائف، وتفاهم وانفتاح؛ عرف أن يتجاهل المشكلات العابرة، ليركّز انتباهه واهتمامه على الجوهر.

هذا الرجل المتحرّر الحريص على الرأي العام، والمستخفّ بالدعاية، أكثر ما ذاقه من الحكم المرارة والخيبة، بيد أن خفره الطبيعي حجب شعوره هذا.

وبفضل حسّ المسؤوليّة المتأصّل فيه كان يجيد التمييز بين المناورة والأهداف، وهو يشعر في دخيلة نفسه بازدراء متسامح للحيل السياسية بقدر ما تقوم على الدسيسة أو إرضاء المصالح الدنيئة.

حسن تقديره الأبعاد والحدود يدين به إلى فطرته؛ أما اعتداله واتّزانه فيدين

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour* في ٢٩ حزيران ١٩٨٥، بمناسبة رحيل الرئيس الياس سركيس.

بهما إلى الممارسة المهنية والسياسية التي كان من جرّائها أن اتّسمت ردّات فعله بالتلاؤم والتسامح.

ولكن لم يكن من شأن ذلك النبل من صلابة اقتناعاته إطلاقاً، أكانت دينيّة، أم وطنيّة، أم سياسيّة، أم اجتماعيّة.

فكان يتبيّن بفطرته ما يشكّل خطراً على أسس الوطن وتماسكها، ويعرف في مواجهة المهالك أن يوفق بين التصلّب ودماثة الخلق.

في الأوقات العصيبة بل المأساوية التي عاشها وهو على رأس الدولة، لم يكن لصفاء ذهنه من معادل إلاّ شجاعته الجسديّة والنفسيّة بعيداً عن التحدّي والادّعاء.

فطوال حياته كان مثال الرجل الحازم الهادئ، صاحب الخيارات الدقيقة، أميناً لنفسه، ولمثله، ولأصدقائه.

ومن الجبل اللبناني الذي ترسّخت فيه جذوره، ورث خصائصه ونهجه.

فهذا الذي جاء من الشعب وعرف أن يتفانى في خدمته من دون حساب لم ينكر في يوم من الأيّام أصوله أو يحاول أن يتقمّص شخصيّة سواه.

نزيه من غير تفاخر، بعيد عن التكلّف في تفكيره، متقشّف في ما يتعلّق بشخصه، وسخيّ، معطاء لبلده من دون حساب، يحسن الصمود بشراسة من دون صلف ولا عجرفة، بحيث تمكّن في مرحلة بالغة الحرج من المحافظة على المقوّمات الأساسيّة للوحدة، والاستقلال والسيادة، والكرامة الوطنيّة؛ هكذا كان الرئيس الياس سركيس زاهد السياسة اللبنانية هذا.

ويوم يعكف المؤرّخون على كتابة تاريخ عهده، سوف يستوقفهم ما أبدى هذا الرجل من حسّ في الاستراتيجيّة السياسيّة، وبصيرة وإنكار للذات، وحكمة، وفطنة، وطاقة على التحمّل في خدمة أمّته، ليحفظ للبنان بنيته الأساسيّة، ومقامه بين الدول.

ومهما يكن من أمر، فقد سارع الرأي العام اللبناني إلى إنصافه. وفي ما خلا ذلك، فالحكم يعود إلى التاريخ.

لقد فقد لبنان فيه أحد أبنائه الأكثر أصالة وتعصّباً للتوافق بين الطوائف ولخدمة الوطن.

قول الحقيقة للمريض

حضرة الأب الرئيس المحترم،

سيّداتي سادتي،

كُتب على كل منّا في وقت ما من حياته مجاورة أعزّاء صعقهم مرض فتّاك، فإذا بنا نشاهد مشاهدة المتفرّج العاجز المتمرّد تفاقم المرض وآلام المرض الجسدية والمعنوية.

أُعجبنا حيناً بشجاعتهم الواعية، وأقلقنا حيناً آخر انهيارهم، أحزننا أحياناً جهلهم لحقيقة حالهم.

حيال هذه الحالات الدقيقة حيث يجسّد الطبيب في نظر المريض منتهى الجزع ومنتهى الأمل في آن، أتيح لنا أن ندرك الأهمّية القصوى لماهية العلاقة بين المريض وطبيبه. فراودنا في هذا الإطار السؤال الآتي: هل من واجب الطبيب أن يفشي لمريضه حقيقة مرضه أو أن يخفيها عنه؟

هذا هو المحور الرئيسي لمحاضرات هذا المساء، وفي هذا السياق سأقصر كلامي على الناحية الإنسانية للعلاقة بين الطبيب المعالج والمريض في المرحلة الأخيرة من المرض حيث البوح بالحقيقة للمرض حجر الزاوية.

هذا السؤال يتعدّى علم الطبّ لا بل هو أسمى منه. انه، في الحقيقة، من صميم الثقافة والحضارة كونه يتأثّر بالتقاليد والقيم الإنسانية والأخلاقية التي تحدّد، في مجتمع ما، قواعد السلوك والعلاقات الإنسانية. لذا، لا يمكن إلاّ أن يهتمّ بها رجل العلم والعالم الإنساني والرجل العادي في آن.

---

* محاضرة ألقيت بالفرنسية في حرم مستشفى أوتيل ديو، في ١٩ كانون الأوّل ١٩٨٧.

أذكر أني اطّلعت في ما مضى على رأي مآله ان موضوع إعلام المريض ليس مشكلة حقيقية غير أني أرفض هذه المحاولة الرامية الى سدل الستار على مسألة تتعلّق بالإنسانية الموجعة يمكن في اي وقت أن تكون في قلب مأساتنا الشخصية.

كلّنا يعلم أن قواعد الآداب الطبية في العالم المتحضّر بالنسبة إلى هذا الشأن ليست واحدة بوجه عام في كل مكان. فالمدرسة الأميركية تقول بكشف الحقيقة للمريض مباشرة، بينما الأصول الأدبية الطبّية في أوروبا تسمح بإخفاء تشخيص مرض خطير عن المريض وتوصي بألاّ يعلم بتشخيص مرض قاتل إلاّ باعتماد الحذر الشديد.

هذه التوصيات ذات الطابع المهني هي وليدة فلسفة وقاعدة أخلاقية ينبغي إدراكهما إذا أردنا مناقشة ملاءمتهما وأبعادهما.

لذا من المفيد لمن هو مثلي غريب عن عالم الطبّ توضيح فلسفة كلّ من المدرستين والإفصاح في هذه المناسبة عمّا توحيان به على الصعيدين الإنساني والأخلاقي.

التربية في الولايات المتّحدة توصي بالحقيقة وتمجّدها وكل ما يساهم في كشفها. وهي تعلّم أن الأفراد متساوون في الحياة وأمام الموت، كما تشدّد على حرية الكائن البشري وكرامته وحقوقه على جسده. والجسم الطبّي عبر الأطلسي يعتبر أن ممارسة التكتّم تجاه المريض يدمّر الثقة التي ينبغي أن يوحي بها الطبيب لمريضه حتى المصاب بداء غير خطير. هذا وأن صرامة القضاء الاميركي حيال الأطبّاء تذكي تعاليم هذه المدرسة.

وأخيراً، فالحرص المشروع على تمكين المريض من اتّخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على مصالحه المادّية والمعنوية يتلاقى وهذا الموقف. لذا، فإخفاء الحقيقة عن مريض لا أمل في شفائه يعني معاملته وكأنه ليس إنساناً بل كمخلوق مرتهن ومهمّش الى حدّ إلغائه قبل مماته.

ودعماً لهذه الأخلاقية، يتمّ الترويج بأن الأدب والمسرح والحياة تجعل الفرد يألف فكرة الألم والموت ناهيك عن أنّ الإيمان يوفّر المساعدة المعنوية الضرورية لمواجهة هذا الواقع.

هذه الحجج وإن كانت غير خدّاعة فهي ليست دامغة. إذ يمكن أن تواجه بحجج معاكسة تستند هي الأخرى الى مبادئ فلسفية وإنسانية وأخلاقية.

وقوامها أن المفهوم المشار اليه يجرّد المهنة الطبّية من إنسانيتها إذ يولي الاهتمام للداء فيه أكثر منه للمريض. فإذا كان البوح بالحقيقة مستحسناً من حيث المبدأ، فلا يجوز الاستنتاج بأن المصارحة واجب مطلق وشامل.

ولا بدّ من بعض التكتّم الطبّي ولو مراعاة لقابلية العلم للخطأ ولواجب التخفيف عن المريض إذا ما تعذر شفاؤه.

أمّا المطالبة بالمصارحة باسم حرّية المريض، أفلا يمكن دحضها بحرّيته في ألاّ يتألّم بدون جدوى. إن المساواة لا تكمن في معاملة البشر على حدّ سواء من غير الأخذ بما بينهم من فوارق، كما وأن مقاربتهم لا تصحّ وفقاً لمعايير واحدة. فإذا ما تميّز بعض المرضى بروح الشجاعة، فإنّ غالبية الناس هم من الأشخاص العاديين مع ما ينطوي عليه هذا التعبير من معاني ضعف وقلق محتمل.

أجل، إنّ الادب والسينما والحياة تؤقلمنا مع الالم والموت. ولكننا، في الواقع، نتأقلم مع الفكرة المجرّدة وليس مع الواقع المؤلم الذي يمثّله ألمنا نحن وموتنا وهما واقعان غير مجرّدين، وفي أي حلّ لا يمثلان آلام الغير وموته.

«لدينا جميعاً القوّة الكافية لتحمّل مصائب الآخرين» كما قال أحد المفكّرين.

وإذا كان بديهياً أن الإيمان يعين المرضى، فينبغي ألاّ يفوتنا، في المقابل، أن الشكّ لا يداهم إلاّ المؤمنين بحيث يصعب الافتراض أنّ أيّاً منهم يفارق الحياة بحال من الغبطة بعيداً عن القلق.

أما الحفاظ على مصالح المريض فيمكن مراعاته بأن تكشف له بعض الحقيقة فيما يحاط الأقربون بالحقيقة كاملة.

هذه الجدلية تعزّزها التجربة التي نعيش فيها، إذ لم يتحمّل بعض الأطبّاء المرضى الحقيقة مع كونهم متآلفين مهنياً مع فكرة الموت.

وكم من رجل أعمال وكاتب كان يشدّد على ضرورة البوح بالحقيقة الى المريض، انهار عندما جوبه بالحقيقة تقال له عن مرض فتّاك ينتابه.

وأخيراً، يمكن التساؤل: أيّ مكسب تكسبه المبادئ الفلسفية عندما يواجه إنسان حقيقة مرضه وقرب أجله، فيما مصيره محتّم وليس باليد حيلة للمساعدة على شفائه.

وهنا تخطر لي بعض الأفكار يعتريها بعض التضارب.

فبقدر ما يحقّ للمريض أن يموت حراً، ألا يحقّ له أن يموت بهدوء وكرامة؟ ومن يستطيع أن يحكم مسبقاً وعن طريق التعميم بأن وعي المريض لمصيره يوفّر ذلك أكثر مما يوفّره جهله لحاله؟

فالمريض الذي لا يحتمل فكرة الموت اليوم قد يجد غداً في إعلان قرب أجله حافزاً للعزاء.

وإذا كان من الصعب سبر نفس المريض وتوقّع ردّات فعله، فإنّ حسن تصرّف الطبيب ونضجه يؤهّلانه لإدراك تقلّبات هذه النفس، فيحسن المصارحة في الوقت

المناسب لأن توقيت إعلان الحقيقة لا يقلّ أهمّية عن فحواها.

البوح بالحقيقة للمريض هو أحد الأوجه المتعدّدة في العلاقة المعقّدة بين المريض والطبيب؛ تلك العلاقة التي تتأثّر بصفات الطبيب الإنسانية بقدر ما تتعلّق بمهارته المهنية.

وفي الدرجة الأولى، لا بدّ أن يظلّ الطبيب المؤتمن على الأسرار، والصديق والملاذ والمنقذ الذي يبوح له المريض بكل ما لديه.

لذا ينبغي استبعاد أي مسلك يفرض عليه بوجه عامّ ما يمكن أن يجعل المريض ينظر اليه - ولو عن غير حقّ - بأنه مخادع أو بدون رحمة.

ولا يمارس الطبيب واجب المساعدة بكلّيّته ما لم يتّسم بتعاطف عميق وحسّ بالتضامن الإنساني وصولاً الى الشفقة أحياناً. هذا مع الإشارة الى أن الشفقة التي يمكن أن يبديها الطبيب لا تمتّ الى الرأفة المتعجرفة بل تتوجّه الى ما في حياة المرء من شقاء اكثر مما تتوجّه الى شخص المريض. أوَ ليس صحيحاً أنّ كل إنسان يحمل في نفسه النمط الكامل للوضع البشري؟

وامام الترسانة الفلسفية التي تتسلّح بها المدرستان والأفكار التي توحيان بها، يبدو لي من الصعب تصوّر حلّ يَصلح قاعدة مطلقة. أوَ ليس من الطبيعي على أي حال أن تكون صياغة قواعد الآداب في شؤون تتعلّق بالحياة والموت، اي بالحقيقتين اللتين ترتكز عليهما الديانات والروحانيات، متنافية والإيجاز والصيغ الحسابية؟ فالآداب الطبّية ليست قانون سير، وضمير الطبيب والعوامل الإنسانية هي أفضل مرشد له ليتكيّف سلوكه مع حالة المريض ووضعه النفسي ومحيطه العائلي والمادّي والمعنوي.

فسنّ المريض وتربيته وطباعه ومدى تعلّقه بالروحانيات وبالإيمان، هي من العوامل التي على ضوئها يحدد الطبيب سلوكه؛ مع العلم بأن نوع العلاقة بين الطبيب ومريضه ومتانتها تسهّل هذه المهمّة أو تعسّرها.

فإذا كان غياب إنسان يتمتّع بسلطة يمكن أن يؤدّي الى اضطرابات تطول مصير وسط اجتماعي برمّته، أو مجموعة كاملة، فإذذاك يصعب إخفاء الحقيقة عنه.

وفي المقابل، عندما يبدي المريض الرغبة في عدم الاطّلاع، يجب احترام رغبته. وفي الحالات المعاكسة، على الطبيب أن يتأكّد من أن المريض لا يتنكّر لوضعه في الأمس حيث كان، كإنسان صحيح، يحتقر الموت وأن إرادته لم تتحوّل فجأة تحت تأثير المرض. وبين هاتين الفرضيّتين المتناقضتين تقوم مساحة واسعة تتيح لعلم الطبيب وإنسانيته ومواهبه وذكائه الى خبرته أن تلعب دورها الى أبعد الحدود.

سيّداتي سادتي،

سوف ترون أني أميل الى الذممية على حساب قواعد الآداب ذات الطابع العامّ.

وإذا ما بدا منّي شيء من ذلك، فأنا لم أتقصّده لا بل أوصلني اليه استبعادي الاحتمالات الأخرى.

فكل مريض يشكّل حالة قائمة بذاتها. ولا يمكن مقاربته إلاّ في إطار طبّ انساني وشخصاني.

ولكل انسان حقيقته، وكذلك ساعة حقيقته.

لن أجرؤ على أن أوصي باللاجزمية المطلقة لأن ذلك نوع من الجزمية. وفي هذه المرحلة أصبح عليّ أن أترك للأساتذة المشاركين في هذا المؤتمر تحديد موقع المسألة والتبسّط في عواقبها في سائر المجالات. ومَن أجدر منهم في أداء هذه المهمّة بفعل ممارستهم المهنية والإنسانية؟

إنه لمن دواعي اعتزاز مهنة الطبّ أنها تؤهّل أعضاءها ليتعمّقوا في هذا النوع من المشاكل التي تتخطّى العلم وتعكس الطابع الإنساني والكهنوتي الذي يطبع المهنة.

وختاماً، يسعدني أن تتاح لي الفرصة هذا المساء عبر هذا التقديم المقتضب أن أعلن انطلاق أبحاث ومناقشات لا يخامرني الشكّ في أنها ستكون ممتعة ومفيدة.

سمات بارزة للبنان الغد

سيّداتي، سادتي

يبدو لي أن الكلام حول الأزمة اللبنانيةّ، مسبّباتها ونتائجها، قد استنفد.

إلاّ أن صديقنا رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد الشعبي لا يشاطرني الرأي. فهو بدافع من إيمان لا يتزعزع يرى أنه لا يزال باستطاعاتنا تنوير العقول.

وفي إطار هذا الرهان، سأحاول رسم الخطوط الكبرى لمستقبل لبنان السياسي بعيداً عن الأوهام.

إن ما سأقوم به من استقراء لا يعكس رغباتي ولا تمنّياتي المثلى، إنما تفرضه الجغرافيا السياسيّة والإقليميّة والتركيبة اللبنانيّة الداخليّة حسبما أفهمهما.

وقبل الإحاطة بمستقبل البنية السياسيّة للبنان الغد، لا بدّ من الالتفات إلى المسار الذي يمكن أن يؤدّي إلى هذه البنية.

ولا أفشي سرّاً إذا كرّرت أن الحوار وإن لم يكن حصريّاً، يشكّل روح هذا المسار على رغم التنافر الحادّ بين مختلف الأطراف.

إلاّ أن الحوار هذا لا يمكن أن يخلص إلى نتائج ملموسة ما لم يمهّد له تحرّك خارجي مواز له ومتزامن معه.

أما المسار الجاري اليوم فهو، على علاّته، يصلح إطاراً مناسباً ينبغي تقييم فرص نجاحه في ضوء الملاحظات التالية:

فمن جهة، إن المنكشف من الأمور هو الجزء الظاهر من جبل الثلج بينما جوهر

* مداخلة ألقيت بالفرنسية في ٧ نيسان ١٩٨٨، في إطار سلسلة محاضرات نظّمها «بنك الاعتماد الشعبي» حول مستقبل لبنان السياسي.

المشكلة لا يزال مطموراً، وعلى القادة أن يتنبّأوا به ويفكّوا رموزه.

ومن جهة ثانية، يمكن التساؤل إلى أي حدّ يستطيع عرّابو الحوار أن يؤثّروا تأثيراً مصيرياً في الوضع اللبناني، وهل من مصلحتهم أن يمهّدوا لتسوية سريعة، وإذا ما تعارضت خططهم أو استراتيجيّاتهم فسوف نبقى، على الأرجح، مرتبطين بالأزمة الإقليمية، على الرغم من التصريحات المعاكسة المغدقة علينا لطمأنتنا.

أما فكرة إقامة مؤتمر إقليمي أو دولي يتمحور حول الأزمة اللبنانيّة فليست بديلاً ناجعاً من المسار الحالي، ذلك أن الأزمة اللبنانيّة بحدّ ذاتها لم يتمّ تدويلها بالمعنى الصحيح، وليس ما يشير إلى إمكانيّة حصول ذلك حتى إشعار آخر. وفي أيّ حال، إن تدويلها في ما لو حصل، سوف يكون مصدر تساؤلات وقلق أكثر منه مصدر ارتياح.

أما النظر في بعض جوانب الأزمة اللبنانيّة في إطار مؤتمر دولي يعقد حول قضيّة الشرق الأوسط، فيبدو أقرب إلى الممكن.

ومهما يكن من أمر، نأمل أن لا تتأخر تسوية الأزمة اللبنانيّة وإن بشكل موقّت أكثر ممّا تأخّرت، لاسيّما وأنّ انعقاد مؤتمر دولي مستبعد في المستقبل القريب.

أجل، قد يتعرّض الحوار عند قيامه لضغوطات من شأنها أن تشوّهه، بيد أن هذا الخطر بصفة كونه تعبيراً عن معطيات الأزمة وعوارضها ما هو إلاّ جزء من اللعبة.

وبمجرّد أن نسلّم بأن مشكلتنا داخلية وخارجيّة في آن، تتواجه فيها على ارضنا دول أجنبية، فلا مفرّ إذاً من هذه التداخلات.

إلامَ يمكن أن يؤدّي المسار المناسب؟

سيّداتي، سادتي

التكهّنات ردّاً على هذا السؤال تتقاسمها مدرستان تُدعى كلاهما الانتماء إلى الواقعية السياسيّة. فالأولى، وهي الأكثر تواضعاً ترى أنه يمكن التوصّل إلى تسوية موقّتة، توافقيّة قد تؤمّن للبنان الحدّ الأدنى من الاستقرار وتسمح للنظام بأن يعمل في شكل طبيعي إلى أن تتحقّق التسوية النهائية. وهكذا، قد يتمكّن لبنان من العيش على خلفيّة أزمة سياسيّة مضبوطة، من غير تجاوزات على الأرض، بفضل تسوية مؤسّساتية تؤمّن استقراره، في ما يستمرّ الحوار عبر الأقنية الطبيعيّة ريثما يتمّ التوصّل إلى التسوية النهائيّة.

أما المدرسة الثانية، فهي أكثر طموحاً وتتطلّع إلى حلّ في العمق ذي صفة نهائيّة.

ومع أن اتّجاه الأحداث يرجّح الافتراض الأوّل، إلاّ أني لن أخوض فيه كونه لا يتّفق والموضوع الذي أعالجه هذا المساء.

من منظور الحلّ، لا بدّ من التسليم بضرورة التغيير.

فموازين القوى التي كانت قائمة في الستّينات انقلبت، لذا ينبغي اعتماد معايير جديدة من أجل تأمين وحدة البلد وتماسكه. وموازين القوى هذه تعني الساحة اللبنانيّة بقدر ما تعني الساحتين الإقليمية والدوليّة، الأمر الذي يفرض إعادة البنية السياسيّة في لبنان مع مراعاة الحدود التي تمليها الحكمة والحرص على وحدة البلد.

وإذا كان تحديد البنى السياسيّة المستقبليّة مهمّاً، فإن الروح التي تطبع هذا التحديد لا تقلّ أهميّة عنه، وهو ما يسمّى بالقصد المبطّن. لقد علّمتنا التجارب أن نظامنا السياسي لم يكن في الغالب إلاّ ستاراً تدور خلفه لعبة بعيدة كل البعد عن طبيعة النظام الذي خُيّل للبنان أنه اختاره.

ونحن لم ننج دائماً من بعض الخداع السياسي المبطّن، حيناً، والظاهر، حيناً آخر، حاول باسم ميثاق ١٩٤٣ وباسم الوحدة الوطنيّة أن يبرر التجاوزات والإساءات والظلم أحياناً. إن هذه الذهنية هي التي ينبغي أن نقضي عليها أوّلاً.

فتجميد الفضيلة في القول لا يعوّض عن ممارسة الرذيلة في الحياة العامّة وعن الصلف.

أن تُختصر الدولة في طائفة أو مجموعة، وأن يُقاس الولاء إلى الوطن بمقياس التعصّب أو الأصوليّة الطائفيّة، يعبّر عن ذهنيّة رجعيّة تتعارض وفكرة قيام أمّة ودولة.

قد لا تكون الأزمة ناجمة في جوهرها عن هذه العوامل، إلاّ أن هذه الأخيرة استنفدت قوى لبنان وأضعفت قدرته على مقاومة عوامل عدم الاستقرار.

لبنان الغد سيكون بلداً مستقلاً، ديمقراطيّاً وذا نظام برلماني وسيادة على كامل أراضيه من دون استثناء ويتميّز بالليبراليّة والتعاون مع محيطه الطبيعي وبانفتاحه على دول العالم أجمع.

وإذا كان لا يجوز الجدال في انتمائه العربي، فإن هذا الانتماء ليس «بثوب نيسوس»، إذ لا يعني إدماجه في كيان أو في مجموعة أوسع ولا ذوبان شخصيّته في أي نموذج متماثل لا يزال، بدوره، يبحث عن نفسه.

وإذ يستعيد بلدنا كدولة سيادته على أراضيه، تدريجيّاً، فمن المرجّح أنه سيقوم على بنية سياسيّة سأسعى لاستعراض خطوطها العريضة.

لا يمكن أن يكون لبنان دولة فيديراليّة. وهذا أمر واقع قد يسرّ البعض ويحزن البعض الآخر.

ربّما كان من الممكن البحث في هذا النوع من الصيغ بصورة موضوعيّة في ما لو كان المنظور التاريخي السياسي مختلفاً. ولكن المسألة تتعذّر معالجتها بهدوء في الظرف الحاضر لما في ذلك من خطر جسيم على الوحدة الوطنيّة، وهي بحاجة إلى أن تعزّز في ما هي مهدّدة ببوادر على الأرض.

يبدو لي أن تقسيم لبنان رسميّاً أمر مستحيل. فالمناخ الدولي بمجمله يعارض ذلك وأي محاولة في هذا الاتّجاه لن تكتب لها الحياة. وسينتج عنها عواقب من شأنها أن تجعل الحياة مستحيلة داخل كل منطقة. هذا فضلاً عن أنه لا يمكن ممارسة الحكم من قبل مثل هذه الدويلات إلاّ بواسطة الطغيان مهما كانت النوايا طيّبة، ويعني ذلك أن الديمقراطيّة سيضرب بها عرض الحائط وهي التي تشكّل جوهر الحياة في لبنان دولة ومجتمعاً.

لبنان الموحّد، من المصلحة أن ينعم بلا مركزيّة واسعة لأكثر من سبب. فاللامركزيّة الإداريّة ليست موضوع نقاش جدّي في حين أن موضوع التنمية لا يخلو من الدقّة، وقد يوجد له حلّ مناسب من خلال صيغة تجمع بين المركزيّة لجهة التخطيط والتمويل، واللامركزيّة لجهة التنفيذ.

بديهي أن الحلّ السياسي للأزمة لا يكمن في نظام تيوقراطي ديني بل في الليبيرالية الناضجة والحديثة التي تؤمّن احترام الحرّيات وحقوق الإنسان وتشكّل في الوقت نفسه حواجز ضد الديماغوجيّة والفوضى، وذلك بتعويلها على التربية المدنيّة والسياسيّة للمواطن. ناهيك عن ضرورة تشجيع الأحزاب السياسيّة المتعدّدة الطائفة تشجيعاً حثيثاً، لما فيها من تعبير مثالي عن الديمقراطيّة.

أما تاريخ لبنان فيجب أن يكون مصْهراً ومصدر غنى لا مصدر نزاعات بين أبنائه. كما أن التعدّدية التي نتباهى بها ينبغي أن تكون أداة لدعم دوره المميّز في الشرق الأوسط لا أن تهمّشه نسبةً الى محيطه الطبيعي.

وفيما لا أرغب في أن أضجركم بالقول مراراً وتكراراً إن العيش المشترك أمر جوهري، سأتناول مسألة الطائفيّة السياسيّة وإلغاءها المطروح.

وإذا كان من البديهي أن يعتبر كل ذي فكر حرّ ومتحرّر أن هذه المرحلة من حياتنا السياسيّة ينبغي أن نتخطّاها فتزول سمة الطائفيّة عن التمثيل الشعبي وعن السلطات العامّة، فمن التهوّر بمكان أن نحرق المراحل.

«فالأفضل هو عدوّ الحسَن». واحتمال حدوث ردّة فعل قد يقضي على المحاولة ويعيدنا خطوات إلى الوراء. لذا ينبغي تجنّب الصيغ المعلّبة والتحرّك بحذر وبعيداً عن التسرّع تحدونا إلى ذلك الإرادة الطيّبة والروح المثابرة التوّاقة إلى نتائج على المدى الطويل.

إن معالجة الطائفيّة السياسيّة مباشرة عن طريق التشريع، لا توفّر لها فرص نجاح كافية. فيوم تتفاقم روح الطائفيّة وتتّخذ طابع المذهبيّة أنّى للتشريع أن يداوي المشكلة ويعدّل في تصرّفات المواطن؟

أخشى ما نخشاه أن ينقلب التشريع صورة خدّاعة ووسيلة تمويه، فيشوّه الإصلاح في فلسفته وروحه.

ولا شكّ في أن تدخّل المشترع سيكون ضرورياً، ولكن شرط أن تمهّد له الطريق مسبقاً تدابير أخرى تتناول أهل الحكم والمواطنين على السواء.

وإذا كانت الطائفيّة السياسيّة تولّد اليوم عند فئة من المواطنين شعوراً بالظلم والحرمان، فلا شيء يسمح بالتأكيد أن إلغاءها الفوري لن يؤدّي إلى انتقال الشعور بالحرمان من فئة إلى فئة. فالمسألة كلّ المسألة هي أن نعرف كيف يمكن أن نبني بإخلاص وطناً على أسس ديمقراطيّة وأن نؤمّن المساواة بين المواطنين، وأن نمحو آثار الإقطاعيّة ونتخطّى الطائفيّة. واللبنانيّون مؤهّلون لإعطاء الجواب المناسب عن هذا السؤال.

وبانتظار ذلك، فإن الطائفيّة السياسيّة تشكّل صمّام أمان إلى حدّ ما، لذا تبدو أهون الشرور.

ويوم نتخطّى الطائفيّة السياسيّة، تصبح مسألتا توازن السلطات والمشاركة بلا موضوع.

وبانتظار ذلك، علينا إصلاح المؤسّسات وتكييفها مع الوقائع الجديدة وبصورة خاصّة توجيهها نحو مزيد من العمل الجماعيّ.

ولا يخفى على أحد أن النسب الطائفيّة في توزيع السلطة لا يمكن أن تكون نهائيّة. لذا فإن أي تعديل في هذه النسب قد يشعر به المعنيّون كأنه انقلاب، وإذا كان ليس من عصا سحريّة لحل هذه المشكلة فلن نسامح إن لم نراع دور عامل الوقت.

إن النظام السياسي في لبنان لا بدّ من أن يأخذ بالاعتبار القيم الحضاريّة الحقيقيّة، سيّما وأن هذه القيم، وفي طليعتها حقوق الإنسان، تحمّلت في السنوات الأخيرة ضربات قاضية نعيها فيما نتحمّل مسؤوليّتها. وخير دليل على ذلك عقدة الذنب التي تدفع كلّ الأفرقاء إلى تبرئة أنفسهم وتوجيه أصابع الاتّهام نحو ما يسمّى بـ «المؤامرة»، هذا إذا لم ينشغلوا في تبادل التهم في ما بينهم. هل نسينا أن هذه «المؤامرة» ليست إلاّ حصيلة أخطائنا وانحرافاتنا وكراهيّتنا، استغلّتها قوى داخلية وخارجية للإخلال بالاستقرار، فانجرفنا بدون أن ندري من المحاباة إلى التواطؤ؟

وإذا تأمّلنا في دور لبنان المستقبلي في العالم، لا يسعنا إلاّ أن نطرح سؤالاً حول فكرة الحياد الدائم الذي يحلم به البعض وكأنه الترياق الشافي.

أجل، من المسموح أن نحلم، لكن لا بدّ أيضاً أن نتبصّر. وسوف أقتصر على تعداد الشروط التي يقوم عليها الحياد الدائم تاركاً للحضور أن يحكم إذا ما كانت متوافرة أو قابلة لأن تتوفّر في بلدنا.

فالحياد الدائم يفترض، أولاً، إجماعاً داخلياً لا لبس فيه ومن ثم موافقة جميع الدول المجاورة التي سيفرض عليها هذا الحياد. ويستتبع، أخيراً، التزام المجموعة الدوليّة وتحديداً القوى العظمى ضمان هذا الحياد.

وفي ضوء ما سبق، فإن القول إن لبنان يمكن أن يكون حيادياً يشكل تصوّراً فاقداً أي أساس.

أما سياسة لبنان الخارجيّة فيجب أن تحدّد من خلال بنيته السياسيّة في إطار الإجماع الوطني. إلاّ أن بعض أوجه هذه السياسة أصبحت، بفعل تقلّبات الأزمة، موضوع جدل داخلي.

ولا بدّ أنكم أدركتم أن الأمر يتعلّق بعلاقاتنا بسوريا. هذه المسألة هي من تلك المسائل التي لا يتعرّض لها الحوار غير المباشر الجاري حالياً ولا تتناولها المفاوضات بين الدول المشاركة فيه. إنما المسألة تكمن في الجزء المغمور من جبل الثلج وهي قابلة لأن تكون عامل استقرار وخلل في آن واحد. لذا فهي تستحقّ عناية خاصّة في ظلّ احترام حقوق البلدين ومصالحهما المشروعة. هذا وأن تحرير جنوب لبنان لا بدّ أن يسهّل تسوية الوجود العسكري السوري في لبنان.

وهكذا يتبدّى أن مستقبل لبنان السياسي يرتكز بشكل أساسي على الوفاق. والفكرة ليست بجديدة وأنا أعلم أن التسوية التي يقوم عليها الوفاق نظروا إليها في بلد تعدّدي كأنها كبش محرقة أو دمّل منذ بداية الأزمة.

لهذا السبب أعتقد أنه يجوز تبديد لبس في الأذهان: التسوية ليست تخاذلاً وتنازلاً. هذا المفهوم الأخير وحده يستحقّ أن نتنكّر له بعكس فكرة التسوية التي في بلدان لا تمارس التوتاليتاريّة، تفرضها تركيبة البلد وتاريخه وأهدافه الوطنيّة فضلاً عن نظامه السياسي.

فالديمقراطيّة تقوم على التسوية كما يقوم عليها التسامح. ولبنان ملتقى الحضارات ومركز التلاقي بين الديانات المنزلة، لا يمكن أن يتنكّر لهذه أو لذاك. أليست الطائفيّة السياسيّة في الإطار الحالي نوعاً من التسوية؟

هذا التصوّر الإجمالي المقتضب لوجه لبنان الغد السياسي، والذي جعلت منه موضوع حديثي، يستدعي تعليقاً أختتم به كلمتي.

سيّداتي، وسادتي

في بلد يتميّز بروح الفرديّة والطائفيّة والتعدّدية والإقطاعيّة في آن، بلد لم تخضع وحدته الوطنيّة والجغرافيّة لعوامل الزمن، قد يبدو من العسير تأمين التوافق، لاسيّما وأن اللبنانيّين يخضعون لضغوطات وميول عدّة.

ولكنّه محكوم علينا أن ننجح، والمقاربة البراغماتيّة وحدها يمكن أن تؤدّي إلى ذلك. وليطمئن من يخشى على المبادئ الأساسيّة من هذه المقاربة، فهي تسمح بالتصلّب بقدر ما توفّر المرونة، ولكنها لا تضع على قدم المساواة الثوابت المقدّسة والعناصر الطارئة التي تحيط بالنزاع القائم.

فالتأمّلات التي أبديتها هي في الحقيقة أفكار أتداولها مع نفسي أفصحت عنها بصوت عال.

إن تقويمي للأوضاع، قد قمت به في السياق الإقليمي والدولي الحاضر الذي أقلّ ما يقال فيه إنه يتّسم بالفوضى أكثر منه بالنظام. لذلك فإن كلّ تحسين محتمل في هذا الصدد لا يمكن إلا أن ينعكس إيجاباً على الأزمة اللبنانيّة، أكان على موعد التسوية أم على مضمونها.

خواطر حول دولة ينبغي إعادة تأهيلها ومواطن ينبغي إعادة تربيته

أصحاب المعالي،

سيّداتي، سادتي،

طلب مني منظّمو «الأيّام الطبّية» ان أحدّثكم في سياق هذه المناسبة العلمية، في شؤون تتعلّق بالسياسة وبعلم الاجتماع في لبنان.

إنّ تخطّي الإطار التقني في مؤتمر طبّي حول التجبير، لهو شاهد على الأهمّية الكبرى التي تثيرها المشاكل السياسية والإنسانية في بلدنا، لاسيّما في هذه المرحلة المضطربة من تاريخه.

إننا، إذ نذكر التجبير وإعادة التأهيل واعادة تدريب المرضى، يحضرنا حتماً هذان المريضان المعاقان ألا وهما الدولة والمواطن اللبناني.

لذا سيدور كلامي حول هذا الموضوع.

بديهي ألاّ يتمتّع هذا الشأن في حدّ ذاته، بالأولوية، في الإطار السياسي-الاجتماعي الحالي. فالمواضيع الشائكة الملحّة ذات الطابع الوطني والسياسي تحجب كل المسائل الأخرى. إلاّ أنّ من شأن التركيز الحصري والكثيف عليها أن يعتّم على رؤيانا، فضلاً عن أنه يساهم في تغذية الأهواء وإثارة الجدل.

لذا، آثرت أن أضع مسافة بيني وبين الأحداث الساخنة وأعالج مواضيع – على صلتها بالأزمة – لن تحوز اهتمامات القادة إلاّ بعد أن تتمّ تسوية هذه الأزمة. ذلك أن تأمين التوافق الذي سيرسّخ التسوية وكذلك البنية السياسية-الإدارية

* محاضرة ألقيت بالفرنسية في إطار «الأيّام الطبّية» في مستشفى القدّيس جاورجيوس، ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٨.

لمجتمع الغد هو من الضرورات الحتمية التي تستحقّ الاهتمام وإن لم يكن من المتطلّبات الملحّة.

إعادة التأهيل وهي تعني استعادة الشخص كامل حقوقه وكرامته وممارسته قدراته ومهامه، ما هي في النهاية الا العودة الى وضع قانوني وواقعي أمثل.

فهل في عودة الدولة اللبنانية الى سابق عهدها قبل عام ١٩٧٥ إعادة تأهيل لها؟ وعلى اي حال، هل هذه العودة ممكنة سياسياً ومرغوب فيها؟

الدولة اللبنانية هي أقرب الآن الى «السّريالية». وهذا لا يصحّ اليوم فحسب، حيث نعيش حالة تنازعية نتيجة لوجود تشكيلتين تدّعي كل منهما الصفة لتمثيل الدولة وإدارتها في ظلّ فراغ في السلطة التشريعية، إنما يصحّ أيضاً بالنسبة الى الأمس وتحديداً بالنسبة الى العقد الأخير.

وبما أني مؤمن بوحدة البلد وبأن كل صيغة تقسم ما هي الا وقتية، فإني واثق بتجاوز ما يشكّل حدثاً عرضياً وإن كنت لا أتجاهل خطورته ولا مخاطر زلاّته.

لذا، فحديثي يتناول لبناناً موحداً تخطّى هذه الهزّة العنيفة وأزاح العوائق الداخلية والخارجية أمام وحدته واستقلاله.

فما أن انهارت الدولة، وتبعثرت أشلاؤها حتّى برز من تولّى الاعتناء بها لملء الفراغ في بعض المناطق.

هذه الإدارات المحلّية – وهي التسمية الأنسب – لا بدّ أن يصار الى استيعابها او امتصاصها بفعل الوفاق الوطني حيث تولّد اذذاك دولة القانون.

إنّ قيام الإدارات المحلّية – وهو أمر مؤسف بقدر ما هو محتوم – لا ينمّ بالضرورة على نزعة الى التفكّك نظراً لكون الدولة المركزية غابت عملياً وانقطعت عن تأدية الخدمات المتعينة عليها.

ولن يكون العكس إلاّ إذا عمدت القوى التي تترأس الإدارات المحلّية الى معارضة الوفاق وعودة الدولة، بغية المحافظة على سلطتها الفعلية على الأرض.

فسنوات الحرب والمحن على مدى أربعة عشر عاماً لم تترك سوى أشلاء دولة.

وقد ساهمت عوامل كثيرة في تغذية الأزمة، منها: نسيج البلد، وتعدّديته المتأجّجة التي ما لبثت أن تحوّلت الى تناقضات ومواجهات عنيفة، ناهيك عن الضغوطات والتدخّلات الخارجية سواء المستدرجة أو المفروضة، والنزاعات الإقليمية التي تسوّى على أرضنا بواسطة اللبنانيين والفلسطينيين والعرب والأجانب. فجميع هذه العوامل غذّت الأزمة وفاقمتها وليس الآن محلّ توجيه الاتّهامات أو تحديد المسؤوليات.

بيد أنّ هذا لا يمنع من أن نبحث – فيما يجاوز الأسباب العرضية – عن الأسباب التاريخية والسياسية التي أضعفت الدولة الى هذا الحدّ. هذا مع العلم بأن

كل الأصداع التي نالت من وحدة الأمّة وتماسكها انعكست على تكوين الدولة وسيرها.

فقد حمل الكيان منذ ولادته في عام ١٩٤٣، بذور الضعف والنزاعات المستقبلية التي من شأنها أن تطول تماسك الدولة والأمّة.

وإن ميثاق ١٩٤٣، على الرغم من تسميته بالميثاق الوطني، لم يكن سوى اتّفاق سياسي وضع لتدارك الأمور.

وبديهي أنه لم يكن كافياً ليؤسّس أمّة. ففي ذهن رجال الاستقلال كان يقتضي من الطبقة السياسية حينذاك أن تتولّى بناء الدولة وهذه بدورها تعكف على توطيد الأمّة. وإذا ما ظهرت في الواقع قبل العام ١٩٤٣ بوادر أمّة لبنانية، فإنه كان يشوبها بعض الغموض واللّبس الناجمين عن تحوّلات التاريخ وعن الطائفية والنزاعات الدموية التي نتجت أحياناً من استغلالها منذ القرن التاسع عشر.

وبالعودة الى مفهوم الدولة، فمن الصعب التأكيد أن لبنان بعد العام ١٩٤٣، استطاع أن يؤسّس لنفسه دولة لا بل أن يسعى الى تحقيقها جدّياً.

وقيل إن الديمقراطية اتّخذت طابعاً فريداً لأنها تكيّفت مع طبق السياسة الطائفية والعادات الإقطاعية، فأدّت الى نشوء ما سمّي بالصيغة اللبنانية. إلاّ أن هذه الصيغة التي لم تخلُ من الفرادة، كانت ضعيفة لأنها على قياس بعض القادة والطوائف. وسرعان ما بدت تلهث لدى مواجهتها مشاكل داخلية وخارجية شائكة الى حدّ بعيد.

وأودّ هنا ألا يساء الظنّ في كلامي. فالميثاق الوطني، بصفته اتّفاق تعايش بين المسيحيين والمسلمين في لبنان المستقلّ، كان حجر الزاوية في بناء الوحدة الوطنية والدولة. وبهذه الصفة لا يمكن إلاّ أن نؤيّده كونه ظهر في إطار سياسي-اجتماعي وعبّر عن إرادة عيش مشترك على أمل أن تحلّ مكانه في المستقبل صيغة أخرى لا ترتكز على الطائفية وحدها. فنظرة زعماء ١٩٤٣ هذه لم تكن طائشة سيما وأن الوقت داهمهم لوضع صيغة أكثر إتقاناً. ولكن، في الواقع، اعتمدت هذه الصيغة حجّة ممن لم يرغبوا أو لم يتمكّنوا من انشاء دولة. لذا نراها اليوم، بعد مرور الزمن، أقرب الى وسيلة لاقتسام الأرباح والخسائر في جمعية تبتغي الربح.

أجل، اعترضت إنشاء الدولة صعوبات كثيرة، غير أن الطبقة السياسية والقيادات لم تعكف على العمل في هذا السبيل عن اقتناع وتجرّد.

وإني أقصد بالطبقة السياسية والقيادية الجسم ككل وليس الأشخاص الذين يؤلّفونه.

فأغلبية من يُفترض فيهم أن يتولّوا تنفيذ هذا المشروع، شعروا بأن بناء الدولة

يهدّد مواقعهم. فالدولة لا يمكن أن تترسّخ بنيتها وتتعزّز إلاّ على حساب مصالحهم الشخصية والفئوية.

والتاريخ يزخر بدول قامت على حساب إقطاعيات وقيادات محلية حيث تأسّست السلطة المركزية عبر توسّع تدريجي واحتواء السلطات الإقطاعية أو المناهضة وتطويعها.

أما في لبنان، فالوضع كان أكثر دقّة لأن الإقطاعية غير جليّة تماماً إذ تتطابق بشكل عام مع الفرز الجغرافي للطوائف. فكان أن استفادت الإقطاعية من التعاطف الذي تبديه الدولة في بلد متعدّد الطوائف، نحو هذه المجموعات ومن احترامها التقليدي لها.

وتبين أنه من الصعوبة بمكان وضع حدّ لتلازم الطائفية السياسية مع القيادات التقليدية والإقطاعية، سيما وأن الدولة لم تسعَ الى تأمين الوسائل اللازمة لذلك.

إنّ المحاولة اليتيمة والخجولة التي حصلت عام ١٩٦٠ سعياً الى تحويل المسار لم تحقّق الهدف. ففي بلد ينتمي الى العالم الثالث، وهو علاوة على ذلك طائفي، لم يكن من الممكن القيام بعملية مجدية إلاّ بمساندة الجيش وهو القوّة الوحيدة المتعدّدة الطائفة والمتناسقة نسبياً.

وعملية كهذه لا تخلو من المخاطر، وسرعان ما واجهت التحرّكات الأولى عثرات ما لبث أن ضخّمها أولئك الذين يدافعون باسم الديمقراطية عن امتيازاتهم ومصالحهم.

إن هذه العوائق أمام قيام الدولة، تضاعفت بفعل عوامل أخرى أعمق وذات طابع سياسي-اجتماعي-تاريخي، طالت مباشرة وحدة الوطن وإنّي اورد باقتضاب بعضاً منها:

– العدوان الذي كان في أساس قيام إسرائيل على أرض فلسطين سبّب صدمة عنيفة في بلدان الشرق العربي عموماً مما أدّى الى تبدّلات عنيفة في الأنظمة السياسية في هذه البلدان وأصاب استقرارها، الأمر الذي لا نزال نعاني من تموّجاته.

وكان الاعتقاد السائد حتى العام ١٩٧٠ أن لبنان بمنأى من هذه العواقب إلاّ أن ردة الفعل وإن جاءت متأخّرة، إنما كانت جدّ عنيفة.

فتحرّك اسرائيل المسلح، فضلاً عن سياستها واستراتيجيتها، أضف اليها عدم التوازن العميق الناتج من الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان ونشاطه انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، كانت في صلب عوامل تفجير الأزمة.

وعندما تجلّى عجز الدولة، تدافعت عوامل عدم الاستقرار الكامنة والظاهرة

خائضةً هذا الميدان الخصب. وهكذا تكاثر الأطراف في الأزمة، من إسرائيل الى بعض الدول العربية وغير العربية، فباتت العقدة صعبة الحلّ.

– وما تحفّظ جزء من اللبنانيين حيال مفهوم معيّن للعروبة، إلاّ وليد سلسلة أحداث سياسية واجتماعية وقعت في بلدان عربية بعد العام ١٩٤٨.

لقد اعتمدت هذه البلدان إيديولوجيات وأنظمة سياسية دينامية وثورية رأى فيها قسم كبير من المسيحيين تهديداً للتعدّدية المذهبية والثقافية في لبنان سواء لرفض بعض البلدان العربية للعلمانية التي كانت القومية العربية نادت بها، أو لقيام ايديولوجية معادية لليبيرالية في البعض الآخر، ناهيك عن محاولات جرت لتذويب كيان في آخر، دون الالتفات الى الوسائل الآيلة الى ذلك.

هذا وأن عدم التسامح الذي اتّسمت به هذه السياسات ولّد شعوراً متزايداً بالانزعاج.

– ومن جهة أخرى، طغت التعدّدية المذهبية والطائفية في لبنان على الصعيد السياسي، نظراً الى عزوف أكثرية اللبنانيين عن الانتماء الى أحزاب متعدّدة الطائفة أو لاطائفية. فغدا الانتساب الى طائفة ما مساوياً للالتزام بأيديولوجية سياسية وتحوّلت التعدّدية السياسية تدريجياً الى مرآة للتعدّدية المذهبية.

– أمّا التعايش بين الطوائف، فعلى أهمّيته وضرورته، فلم يؤمّن التوحيد والتجانس. وليس الطابع التقوقعي للحياة داخل الطوائف السبب الوحيد لذلك. وهكذا تطوّرت آداب سياسية كادت تعكس الشرخ المذهبي والجغرافي بين المواطنين.

– وأخيراً، فإنّ الجامعة العربية عانت تجميداً لعملها. ولم تستطع أن توطّد الاستقرار في العالم العربي وتلعب دوراً حافزاً للعلاقات بين الدول الأعضاء. فإذا بلبنان يغدو عرضة لإغراءات الدول العربية وضغوطاتها التي ما لبث التنافس بينها أن تحوّل الى نزاعات لم توفّر الأرض ولا الوحدة الوطنية ولا الدولة.

فكان من جرّاء ذلك أن طغت مصلحة العشيرة والطائفة والمصالح غير اللبنانية على مصلحة الدولة وقضاياها وعلى حساب الولاء لها.

فلا غرو، إذاً، أن تُتّهم بعض الطوائف بالهيمنة وأن يشكّك، في المقابل، بولاء طوائف أخرى وإخلاصها.

وثمّة عوامل أخرى كثيرة ظرفية لتدهور الدولة وضعف الأمّة لا مجال للتوسّع بها في هذه المناسبة.

أمّا اليوم، فإن نظرة سياسية تأخذ في الاعتبار العبرة من مآسينا ومطالب مختلف المجموعات والطوائف وتطوّر التاريخ لا يمكن إلاّ أن ترفض العودة الى

دولة سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٧٥. فلا بدّ، إذاً، من تصوّر الدولة في إطار سليم لا أن يُرتق النموذج القديم.

وتَصوُّر دولة الغد يرتبط مباشرة بشروط حلّ مأساتنا، وبالتالي ببنود الوفاق الوطني والسياسي الذي سيعيد الحياة الى الوطن.

وبعيداً عن استباق الأمور، من المستحسن ألاّ نبني على الرمال وألاّ نتهرّب من الخوض في بعض المسائل التي هي اليوم وستظلّ سبباً للخلاف ما لم يتمّ التوصّل الى تفاهم في شأنها. فصيغة ١٩٤٣ لا بدّ أن نتخطّاها بدون المساس بالتعايش المسلم-المسيحي.

إن التوافق على مبادئ تضع حداً لجدالات عقيمة وخطرة نسفت أسس الوطن، والالتزام الحازم بأهداف مشتركة وبقيم إنسانية وأخلاقية وسياسية واحدة يمكنهما أن يشكّلا أرضية صالحة للعيش المشترك.

في هذا الإطار، لا بدّ أن تتناول الإصلاحات السياسية مجموعة واسعة من المواضيع والمؤسّسات، كتوازن السلطات والمسؤوليات وتقاسمها، فضلاً عن التقسيم الإداري ونظام المناطق. وتراودني فكرة العلاقة بين الديمقراطية والطائفية التي، مهما قيل، لا يمكن تسويتها بلمح البصر. أمّا مراحل التسوية القائمة على احترام مبدأي العدالة والمساواة بين الطوائف والأفراد، ومشاركتهم في السلطة، والمشاكل المتأتّية عن التعدّدية – وهي عامل غنى ضمن الوحدة – فهي جميعها من المشاكل التي ينبغي معالجتها وحلّها.

أُنشئت الدولة اللبنانية على أنها جمهورية وديمقراطية وبرلمانية. وليس من السهل، إجمالاً في الشرق، أن نجني أفضل النتائج من نظام سياسي مستوحى من مبادئ نشأت وتطوّرت في الغرب. هذا مع التسليم بأن لبنان كان مهيّأً أكثر من أي بلد عربي لممارسة نظام تمثيل ومشاورة يرتكز على سيادة الشعب والحرّية.

والخلل في تطبيق النظام يمكن أن ينسب إلى الأشخاص كما الى النصوص، خصوصاً في غياب الأحزاب السياسية المتعدّدة الطائفة والتقاليد البرلمانية العريقة.

أما ميل اللبناني الى شخصنة الحكم في رئيس الدولة فكثيراً ما انعكس سلباً على هذه السلطة العليا.

ففي حيّز فصل السلطات واستقلاليتها، ظهرت بعض الشوائب. ولا شكّ في أن تحديث النصوص والوعي العام للمشاكل وتطوّر الذهنية سيكون لها مفعول إيجابي في هذا الصدد.

وأخيراً، فإن تحديد هوية لبنان وآفاق مستقبله كوطن ودولة ينبغي أن تنأى نهائياً عن المزايدة والاستغلال الداخلي والخارجي.

وباختصار، على الدولة أن تتميّز ليس بما سيتحقق من تعديلات دستورية ومؤسساتية فحسب، بل بالذهنية التي ستوحي للسلطة بنهجها.

وإنشاء دولة القانون هذه لن يكتب له النجاح ما لم يحظَ بدعم الرأي العام وتعاون المواطنين. فالمواطن هو روح الأمّة بقدر ما هو عمودها الفقري؛ لذا، فهو ركيزة أساسية لهذا المشروع الوطني.

وبدل أن نستفيض في الجدال لمعرفة ما إذا كان المواطن الصالح هو الذي يبني دولة قوية أو أن الدولة القوية هي التي تُعدّ المواطن الصالح، تكفي الملاحظة بأنّ بين المواطن والدولة تواصلاً متبادلاً وثيقاً يجعل كل منهما يؤثّر على الآخر ويتأثّر به.

وإذا ما تفحّصنا المواطن اللبناني، ندرك أن تربيته إنما هي متروكة للصدفة، وبالتالي تحت رحمة مجموعات ضغط عديدة وأيديولوجيات لا تحصى في مجتمع منفتح كمجتمعنا.

وفي ظلّ الفلتان الذي واكب فرحة نيل الاستقلال والازدهار الاقتصادي اللذين تحقّقا بسهولة، درجنا على التساهل في إعداد المواطنين ومحاسبتهم. فآل ذلك الى تدنٍّ في المستوى المدني والأخلاقي أصاب جميع قطاعات الحياة العامّة، كما تجلّى في الحياة اليومية.

وقد تكون الدولة تحاشت التصدّي لهذه الإشكالية الأساسية تحاشياً لصعوبات سياسية عقائدية قد تواجهها في صدد تعريف الأمّة، فكان أن اعتمدت الحلّ السهل. فإذا بنا اليوم في غالب الأحيان أمام رعيّة متمرّدة أو مواطن ملتهب المشاعر، وليس أمام مواطن مؤهّل. إلاّ أنه ينبغي التذكير، مراعاة للحقيقة، بأن الاضطرابات التي هزّت لبنان منذ الخمسينات عكّرت صفاء الأجواء السياسية وعقّدت الى حدّ بعيد مهمّة دولة تفتقد التقاليد والهيكلية المتينة في علاقاتها مع مواطنيها.

هذا اللبناني المهمل أمره الذي، بفعل ما شهده من ممارسات مشبوهة من جانب أجهزة الدولة والطبقة السياسية، استرسل في عدم الانضباط والفردانية، ناهيك عن التعصّب الطائفي بفعل التجزّؤ المذهبي، تجاذبته نزعات مختلفة لأنه لم يتلقَّ الحدّ الأدنى من الإعداد الذي هو في أساس المواطنية الحقيقية لاسيما وأن اللبناني كثيراً ما يتلقّى تربية تتّسم بالفوضى أكثر منها بالحرّية.

ولم تساعد وسائل الإعلام على مداواة هذه الحال، كونها تعاني ما تعانيه سائر مجموعات الضغط، مع الإشارة الى أن التشوّه الإعلامي تتحمّل مسؤوليته وسائل الإعلام والسلطة على السواء.

وفي غياب الأخلاقية، غالباً ما يُمنح المواطن حقوقه كأنها منّة، فيما يسعى بدوره الى التهرّب من واجباته باللجوء الى الوساطة.

وهكذا، فإنّ الدولة في نظره هي دائماً ذلك الآخر، أي مؤسّسة يشعر أنه غريب عنها لا بل معاد لها خصوصاً إذا ما طلبت منه تحمّل عبء ما أو القيام بأداء في سبيل المجموعة الوطنية التي ينتمي اليها.

أمّا الدولة، فلم تقم من جهتها بأي بادرة لمعالجة هذه الذهنية. فإلى لامبالاتها بالمواطن، لم تتورّع عن اللجوء الى التعسّف، وهو وجه من وجوه الجور، بات، للأسف، أحد سمات السلطة في لبنان.

وإذا كانت بعض العوامل التاريخية والأنتروبولوجية تفسّر وجود هذه الآفات في المجتمع فإنها لا تبرّرها.

فالطبقة القيادية، في الإجمال، شجعت التساهلية حتى لا نقول اللامسؤولية، فكانت قدوة مخيبة للآمال.

والديمقراطية، كما مورست انحرفت نحو الديماغوجية كما طبعها الفساد والمحسوبية.

فلنعتبر أنفسنا محظوظين كون الحرّية لم تتحوّل بسرعة الى فوضى إذ أفدنا من مهلة ثلاثين سنة قبل حصول الإنفجار، تخلّلها أكثر من إنذار.

اما العلاقة بين المواطن والحرّية، فتاريخها لا يخلو من الدقّة والالتباس وإن لم يكن صاخباً في الإجمال.

فالمؤسّسات والسلطات لم تستطع دائماً أن تزيل العوائق أمام ممارسة الحرّية أو أن تقمع بفعالية التجاوزات المرتكبة باسمها.

كما أن حقوق الإنسان لم تنجُ دائماً من الانتهاكات التي غالباً ما نجمت عن سلبية الدولة او عجزها.

وعاداتنا التي لا بدّ أن تؤثّر على فلسفة نظامنا القضائي ونشاطه وعلى تكوين تشريعنا لا تعير الخروقات للقيم الانسانية والأخلاقية الأهمّية التي تستحقّ.

فانعدام القمع يتلاقى مع انعدام الوقاية. فالضرر المعنوي والإساءة الى الجماعة لا يعوّض عنهما بما يفيد أن كرامة الإنسان وشرفه وسمعته والتماسك الوطني وخير الجماعة والقيم الاخلاقية تستحق تعويضاً ذا شأن. وفي هذا ما يشجّع المجرم ويثبط عزيمة الضحيّة.

والمسألة مسألة حضارة. ومن المؤسف في هذا الصدد، أن الدولة قلّما تعمد الى تكريم المواطنين الذين يقدّرون القيم الحضارية والأخلاقية حقّ قدرها. لذا يساور النخبة شعور بالحرمان والتهميش لاسيما وأن الدولة غالباً ما تجامل الرتابة

وقلّة الذمّة.

لن أتحدّث عن الفساد بحدّ ذاته. فدور المال في مجتمعنا وتفشّي الروح المركنتيلية غير خافيين على أحد ولكن لا مجال لهما في حديثي هذا.

وخلاصة القول إن الدولة يوم ستولي المواطنين الاهتمام اللازم، عليها أن تبدأ أولاً بتنقية أذهانهم من السموم لتمحو منها تدريجياً رواسب الأزمة.

كما أن على مواطن الغد أن يقطع صلته بماض معلوم من غير أن يتنكّر لتراثه الثقافي وتقاليده، لأن تعاليم ذلك الماضي من شأنها تشويه رؤيته وترسيخ عادات تتنافى مع حسن التعامل مع المجتمع.

وعلى هذا المواطن أن يتلقّى تربية واعية تتطلّع الى المستقبل لأن التطلّع الى سابق عهده لا يساعد على شفائه بل يُساعد على اشتداد مرضه.

وتعابير الديمقراطية والحرّية والحكم والسلطة وحقوق الاكثرية والأقلّية حُقّرت لكثرة ما استُعملت دعماً لأي قضية وفي أي معركة.

أما الحسّ القومي والشعور الوطني فقد تعرّضا لتزييف ضاعت معه معالمهما ومفاهيمهما الصحيحة لإسراف الأطراف في التذرّع بهما ضد بعضهم البعض.

وينبغي على الدولة أن تسهم في تقويم الاعوجاج الذي طال الحسّ الأخلاقي والسياسي عند المواطن فتعيد لهما معناهما وبعدهما الحقيقيين.

فإذا ما برّرت الظروف الاستثنائية التركيز على الفضائل الوطنية لبعض الوقت على حساب قيم أخرى بغية تدارك خطر داهم، فلا يصحّ استغلال الوطنية كحجّة للاستخفاف بحقوق الإنسان وبالقيم الأخلاقية. وعلى أي حال، فالشعور الوطني لا يمكن أن يكون بديلاً من الحسّ القومي والمدني.

وهنا يعترض مسار أفكاري السؤال الآتي: لو كان صرح الدولة اللبنانية أكثر متانة والمواطن أكثر وعياً، فهل كنّا تجنّبنا المأساة؟

ان كتابة التاريخ بالمقلوب رياضة تقوم على الاسترسال في الخيال. وفي أي حال، ما من أحد يمكنه الحكم جدّياً على صوابية الحاصل. لذا أكتفي بالقول إنه، في أي حال، إذا كان من الصعب تجنّب الأزمة، فإنّ مسارها ربما كان أقلّ مأساوية باعتبار أن المرض لا يفتك فتكاً إلاّ بالأجسام الضعيفة.

وإذا كان لبنان لا يملك سيطرة كاملة على عوامل الاضطراب الملازمة لموقعه الجغرافي وللأزمات الإقليمية والدولية، فينبغي أن يكون له بعض السيطرة على عوامل الاضطراب الداخلية، وبديهي أن المواطن الحرّ والواعي والمتيقّظ يسهّل الى حدّ بعيد مهمّة السلطات العامّة في هذا الصدد.

إذا كان كلامي مصبوغاً ببعض القسوة، فمردّ ذلك الى أن ساعة الحقيقة دقّت

وأن الأخطار التي تهدّدنا لا ترحم. لذا، فأي مقاربة تقوم على الرضا عن الذات والمجاملة هي مقاربة مؤذية.

في الظرف الحاضر الذي أقلّ ما يقال فيه إنه مشوب بالتشويش، سوف يرى البعض أن كلامي يصبّ في خانة التمنّيات المجرّدة طالما أن الاستحقاقات لا تزال في عالم الغيب.

وجوابي أن الغيوم التي تحجب الأفق قد تنقشع وأن جوّاً من الحرية المستعادة والصفاء سيسمح يوماً بعودة الثقة بين مختلف الطوائف والأطراف.

ولما كانت هذه الثقة حجر الزاوية في أي حلّ، فينبغي أن نوفّر لها أقصى ما يمكن من فرص النجاح. لذا يجدر ألاّ نغفل التوتّر المتصاعد الذي يسم العلاقات بين فئة من اللبنانيين وسوريا.

هذا التوتّر الذي يقوم على خلفية من الحذر الحادّ تغذّيه الأزمة اللبنانية والنزاعات الإقليمية والعربية، ينسحب تشكيكاً متبادلاً بالنوايا الخفية لكل من الفريقين ولاستراتيجيتهما المعلنة أو المفترضة.

فمن حقّنا أن ندعو، بل أن نطالب بأن تولي الخطوات السياسية والنشاط الديبلوماسي العربي والدولي هذه المسألة الأهمّية التي تستأهلها. هذا الرهان جدير بالعناء لأن التصعيد والقطيعة يعرقلان التسوية وهما غير مستحسنين.

كما لا يستحسن أن يتورّط اللبنانيون مباشرة أو غير مباشرة في نزاعات تتخطّى بلدهم، ممّا يشكّل خطراً على مصالح لبنان الأساسية يوم يحين وقت تسوية هذه النزاعات بفعل إعطاء الأولوية لمصالح أخرى على حسابها.

إن تحقيق انفراج مع سوريا بالتلازم مع ترتيبات محدّدة ومقاربة جديدة للعلاقات في إطار من الكرامة جديران بأن يستأثرا بالمساعي.

أوليست السياسة أيضاً فنّ إقامة التوازنات الجديدة وتجنّب المآزق؟

من هذه الزاوية الإيجابية، نثق بأن اللبناني سيحسن مواجهة التحدّي. صحيح أنه ليس مواطناً نموذجياً، إلاّ أنه يتمتّع بطاقات، ويتّصف بمزايا الشجاعة والحيوية والإيمان والذكاء والتعلّق بأرضه وبحرّيته، مما اكسبه إعجاب العالم، ويمنحه الكثير من حظوظ النجاح. لذا فسيتخطّى أزمة النموّ الوطني والسياسي كما تخطّى الأزمات الاقتصادية.

من تجلّيات عبقرية هذا الشعب في البناء ما أنجزه من مشاريع كبيرة وضخمة.

أجل، لم ينبلج الفجر حتى الساعة ولكن «لا يحلو التفكير في نور الشمس إلاّ في الظلام الحالك».

وبهذه التوقّعات وبهذه الأمنية الواثقة أودّ أن أختم لقاءنا هذا المساء.

تأمّلات حول النظام العالمي الجديد

سيّداتي، سادتي

تعيش البشرية مرحلة يثير فيها موضوع «النظام العالمي الجديد» اهتماماً متزايداً. وهو يغذّي توقّعات الأوساط الرسمية والشعبية كما يغذّي تعليقات وسائل الاعلام فيبعث الأمل في الرأي العام، حيناً، والخوف، حيناً آخر؛ ولكونه من مواضيع الساعة، فقد اختارته الجمعية اللبنانية-الألمانية عنواناً لسلسلة محاضراتها.

نوعية المحاضرين، فضلاً عن حسّهم الاحترافي وتنوّع انتماءاتهم واختلاف الزوايا التي ينظرون منها إلى هذا الموضوع، كلّها مقوّمات تدعو إلى التفاؤل بأن اللوحة التي يتولّى كل منهم رسم جزء منها سوف تتميّز بالشمولية والفرادة في آن. أوّلا يشكّل تكامل وجهات النظر وتضاربها أفضل ضمان للإحاطة بالسياسة الدولية المستقبلية؟

تقديماً لهذا البرنامج السياسي-الاجتماعي، سأقصر كلامي على بعض التأمّلات التي تخطر لي أمام ما يبدو تحوّلاً في الحياة الدولية.

فكرة تنظيم العلاقات الدولية عبر توافق الدول المعنيّة ليست في الحقيقة بجديدة. فالتوازن الأوروبي هو مفهوم يعود إلى العام ١٨١٥، عندما سعى مؤتمر ڤيينا إلى توفير نوع من الأمن في قارّة أوروبا التي كانت تختزل إذذاك خريطة العالم السياسية.

أمّا الهدف فكان الحؤول دون هيمنة دولة واحدة على القارّة وكذلك تثبيت

* محاضرة ألقيت بالفرنسية في المركز الثقافي الألماني، في ١٦ تشرين الأول ١٩٩١.

الأنظمة الملكية.

لقد عمل هذا النظام رغم بعض العثرات حتى العام ١٩١٤.

وفي ما بعد، أدّت مثالية ويلسون إلى ولادة عصبة الأمم التي لم تنضمّ إليها الولايات المتّحدة ولا الاتّحاد السوڤياتي ولا ألمانيا بحيث لم تستطع هذه المنظّمة المبتورة فرض نظام أمن جماعي إذ وقعت ضحية للتجاذب بين متطلّبات العدالة، من جهة، وإبقاء القديم على قدمه، من جهة ثانية.

وما لبث التنافر الذي شاب نصوص معاهدة ڤرساي وانتشار الإيديولوجيات الجديدة أن وجّها اليها الضربة القاضية.

أما الحرب العالمية الثانية، فقد أنجبت منظّمة الأمم المتّحدة.

هذه المنظّمة التي ينطوي ميثاقها على تقدّم أكيد في طريقة معالجة الأزمات والمشكلات الدولية، شلّ حركتها عملياً النزاع بين القوتين العظميين فكانت الحرب الباردة والسباق على التسلّح النووي.

وغداة الأحداث المهمّة التي طرأت بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩١ داخل الاتّحاد السوڤياتي وفي العالم، وحرّرت آلية مجلس الأمن، بادرت أميركا، زعيمة العالم الديمقراطي الليبيرالي المتضاعف نفوذها، إلى السعي عبر أجهزة الأمم المتّحدة إلى الترويج لما سمّته النظام العالمي الجديد.

تعلمون أن منظّمة الأمم المتّحدة لم تحقّق الآمال التي عقدت عليها وفي طليعتها أن تمثّل نوعاً من ضمير العالم، فلم يكن الحصاد بحجم الوعود، كما تعلمون أسباب فشلها. فبعضها ذو طابع عرضي، وليد الصدفة، وبعضها الآخر خفي إلى حدّ، مردّه إلى رغبة الدول الكبرى في الهيمنة وإن كانت ذات نظام ديمقراطي، ليبيرالي.

وبعد أن تبخّر العداء العنيف بين القوّتين العظميين وأثبتت أزمة الخليج بشكل ملموس أن ليس في المجموعة الدولية ما يوازي القوّة الأميركية، هل لنا أن نأمل بأن تنعم المنظّمة الدولية في المستقبل بمزيد من التوازن والفعالية؟

هذا الوضع لا يخلو من المخاطر المحتملة. فثمّة قلق ضمني يعبّر عنه التساؤل الآتي: ما العمل لموازنة القوّة الأميركية وتجنّب هيمنة الولايات المتّحدة؟

يمكن، بالطبع، في هذا السبيل، اللّجوء إلى سلسلة واسعة من الإجراءات والمشاورات والاتّفاقات، كما يمكن التحجّج بأن مقياس العمل المطلوب يتعدّى إمكانات دولة واحدة أيّاً تكن، والاستنتاج، بالتالي، بأن أميركا ليست مطلقة السلطة، كما يمكن التصوّر بأن قوى أخرى لا بدّ أن تتّخذ شيئاً فشيئاً حجماً يسلب أميركا احتكارها الحالي. وقد يكون هذا صحيحاً، إلاّ أنّ تحقيقه مؤجّل في الزمن.

وإذا جاز لي الإيجاز، أرى أنّ القوّة الوحيدة التي توازن القوّة الأميركية بفعاليتها هي، لإشعار آخر، القوّة الأميركية نفسها.

في مقدور هذه الدولة الديمقراطية والليبيرالية، أن تبدي حذراً تجاه نفسها وهي أولى من غيرها في ذلك، وأن تكبح جماح التجاوزات المحتملة في سبيل إضفاء الاخلاقية على تصرّفاتها. فما عبّر عنه الرئيس بوش في بيانه بإعلان النوايا من أن أميركا لا ترغب في أن تفرض على العالم سلاماً أميركياً يبشّر بالخير. ولكن يبقى أن يترجَم ذلك في الواقع.

إن النظام الجديد ليس جديراً بهذه التسمية ان لم يكن نظاماً أفضل. فالأمن لا تتحسّن نوعيته بمجرّد أن يعزّز الحارس تسلّحه. وسوف يكون من العسير في المستقبل المحافظة على رصيد الأمم المتّحدة وبالتالي رصيد أميركا، إذا ما درجت المجموعة الدولية على نحر العدالة وقواعد التضامن لمصلحة مستلزمات الأمن، اللّهم إلاّ إذا أخذت بعين الاعتبار أسس هذا الأمن ومشروعيته.

عشية التحوّلات الكبرى، جرت العادة أن تتزاحم الأفكار والمشاريع كما التساؤلات في أذهان الديبلوماسيين والسياسيين، فضلاً عن المثقفين وعلماء السياسة والاجتماع. وحصيلتها اقتراحات لا تُحصى، تنمّ مرة جديدة، على طاقة الإنسان على الإبداع بما أوتي به من عقل وخيال واسع.

وخلال قراءاتي وما اطّلعت عليه من معلومات في هذا الحيّز، استوقفتني بعض التساؤلات المطبوعة بروح السجال والواقعية. وهي تتناول نصّ ميثاق الأمم المتّحدة وانعكاس تطبيقه الصارم على سيادة الدول، كما تتعلّق بعواقب قيام نظام جديد حقيقي على الأنظمة السياسية-الاقتصادية في بلدان العالم الثالث.

اجل، إنّ مزيداً من الديمقراطية داخل منظّمة الأمم المتّحدة هو مبتغى محمود. ولكن شرط ألاّ يترجم هذا الهدف بتعديلات تتجاهل واقعاً لا مفرّ منه، أي أن يضحّى بالفعالية في سبيل الأيديولوجية الصرف. فوحدها الدول القادرة على التحرّك على مقياس الكون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، تستطيع أن تؤمّن للمنظّمة فعاليتها. أما تراصف الدول على المستوى الأدنى باسم الديمقراطية فقد يحوّل المنظّمة إلى منبر أكاديمي أو محفل لتسجيل الشكاوى ويقضي على الأمن الدولي.

وإذا صحّ أن مجلس الأمن يبدي إجمالاً اهتماماً بآلية الإجراءات أكثر مما يهتمّ بإرساء السلام العادل، فإن بنود الميثاق وأهدافه هي أداة صالحة لوضع تصوّر جديد لنظام محسّن.

هذا ومن السذاجة التصوّر أنه من الممكن ومن المجدي إدخال تعديلات على

الميثاق، تتعدّى بعض التصويبات مراعاة لموازين القوى الجديدة.

فالمساواة التي يقرّها الميثاق هي المساواة الخاصّة بحقوق الشعوب بما فيها حقّ تقرير المصير. وليس من الواقعية بشيء أن نهدف عبر تعديلات إلى منع دولة تفوق سواها قوّة ونفوذاً وتأثيراً من أن تجني فائدة من جرّاء ذلك. إنّ ما يفرضه الميثاق، كما العدالة، هو ألاّ تَلقى الدولة الأضعف معاملة يشوبها التمييز، بل أن تعامل على قدم المساواة. فالتفوّق يجب ألاّ يشكّل مصدراً للتعسّف. مع العلم بأن اللامساواة ليست بالضرورة وجهاً من وجوه غياب العدالة. أوَليس من المجازفة السعي في العلاقات بين الدول، إلى تطبيق بعض المفاهيم والمبادئ التي أثبتت التجربة فشلها في العلاقات بين المواطنين في داخل الدولة؟

ثم إن التعاون الدولي يمكن أن يؤمّن دعماً أساسياً للبلدان النامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وهي ترتدي اليوم أهمّية كبرى. فالعالم الثالث يأوي تحت جناحيه شريحة مهمّة من سكّان الكرة الأرضية. ومن المؤسف أنه لم تبذل حتى الآن الجهود المناسبة لمساعدته على تخطّي تخلّفه.

هذه المشكلة هي في غاية الأهمّية. ومن شأنها إن لم تعالج، أن تزعزع الاستقرار في العالم وتعرّض الجنس البشري للخطر.

وفي هذا الصدد، يمكن أن يؤدّي العمل والتعاضد الدوليان إلى تقليص الفوارق القائمة بين البلدان بفعل التقليد والجغرافيا والتاريخ والثقافة والحضارة وعلى الأقلّ إلى أنسنتها.

ومن هذا المنظار لا جدوى من التجاهل أن الأمم المتّحدة ستجد نفسها مسوقة إلى التدخّل في شؤون البلدان التي تعاني اضطرابات خطرة، أو تهديدات انفصالية، أو تمييزاً أو انتهاكاً للحقوق الأساسية، بما يعرّض للخطر أمن سكّانها وحقوق الإنسان.

فهل تكون الأزمة اليوغسلافية مناسبة لتغيير مجلس الأمن اجتهاده السابق؟ إن ما صرّح به وزير الخارجية الفرنسي من أن «الأمم المتّحدة لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي في ما يتعلّق بأمن الشعوب داخل الدول»، قد يفتح آفاقاً مهمّة لجهة تفسير الميثاق، إذا ما تبنّى المجلس هذا الرأي.

ويتساءل بعض أصحاب الخيال الواسع مستعينين باستقراءاتهم، هل ستؤدّي هذه العملية في النهاية إلى دفع دول العالم الثالث تدريجاً نحو نظام ديمقراطي ليبيرالي متقدّم؟

هذه التوقّعات، وإن كانت لا تبدو طوباوية ولا عبثية، فمن المتعذّر قول المزيد في صددها ما لم نسترسل في قراءة المستقبل.

وعند هذه المرحلة من حديثي، تتملّكني الحيرة لسببين:

أولهما أنني أتساءل هل بالغت في الاستسلام إلى رغباتي فصوّرت عالماً مثالياً تسوده العدالة والأخلاق؟

أيكفي أن يتعثّر الاتّحاد السوڤياتي حتى تتزيّن القوّة العظمى الأخرى فجأة بجميع الفضائل، وبموافقة ضمنية من الدول الفاعلة الأخرى، تطبع مجمل العلاقات الدولية بطابع النزاهة إلى حد المغالاة؟

وهل تنكّرت أنا فجأة يا ترى لأمانتي لنفسي أي لحسّي السياسي الواقعي، هذا الذي كان دفع البعض إلى اتّهامي - بما لا يخلو من الخفّة - بالتشاؤم؟

لذا، أبادر إلى طمأنتكم، وبالتالي طمأنة نفسي، بأنّ الشكّ لا يفارقني وكذلك بعض الخشية. ولكني أرى بوجه عام وعلى مقياس الكرة الأرضية، أن الأسباب الدافعة إلى الأمل تتفوّق اليوم على تلك الداعية إلى الخشية والشكّ. وإذا كان العالم المثالي لن يتحقّق غداً، فإن الأمل بقيام عالم متحسّن، لا يبدو طوباوياً.

وفي هذا الصدد تتحمّل أميركا مسؤولية تاريخية تتضاعف بقدر ما يتّسع هامش تحرّكها.

أما السبب الثاني لحيرتي فمردّه إلى وضع لبنان في إطار النظام الجديد.

أن تتحدث عن النظام الجديد في ظلّ الحالة النفسية التي يعاني منها اللبنانيون يعني استعادة ذكريات ونكء جراح غير مندملة، كما لو تحدّثت عن الحبل في بيت مشنوق.

ولما كان الدفاع عن القضية اللبنانية واستعراض المحن المتتالية والعلاقات مع الأمم المتّحدة، جديراً بأن تخصّص له سلسلة محاضرات، فلن أفيض في الكلام عليه هذا المساء.

ولا أبوح بجديد إذا اشرت إلى أن الشعب اللبناني، في غالبيته، يشعر بخيبة أمل تجاه الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة على قدر ما علّق من آمال على هذه وتلك.

لقد آمن بعدالة الأمم بقدر ما يثق بحقوقه. ولكن الشعور السائد هو أن مجلس الأمن، إذ اهتمّ بالأزمة اللبنانية في وقت من الأوقات، فذلك بهدف التخلّص منها وليس من أجل المساعدة الصادقة على حلّها. ويرى لبنان وراء هذا الموقف من الأمم المتّحدة شبح الولايات المتّحدة، لأن لبنان لا يدخل ضمن الحيّز الاستراتيجي الأميركي.

إلاّ أن هذا الشعور قابل للتعديل، لأن لبنان يرغب في الاعتقاد بأنه لم يتمّ التخلّي عنه نهائياً.

ونحن نطالب كذلك، وباسم النظام الجديد أن تبدي الأمم المتّحدة والقوى العظمى تجاه مشاكلنا ما يتعدّى اللامبالاة أو التعاطف الأفلاطوني.

فتنفيذ القرار ٤٢٥ تنفيذاً كاملاً يشكّل امتحاناً للأمم المتّحدة ولأميركا كما هو مطلب مشروع للبنان. ومن جهة ثانية، إن المجموعة الدولية التي أيّدت اتّفاق الطائف لا يجوز أن تشيح بنظرها عمّا يمسّ تطبيقه.

وفي ما خصّنا، لم يكن لنا خيار آخر سوى هذا الاتّفاق، فرضته ضرورة وضع حد للأعمال الحربية؛ لذا، أليس من واجب المجموعة الدولية المؤيدة له، ألاّ تسهم - عبر لامبالاتها - بتفاقم ما ينطوي عليه هذا الاتّفاق من طابع قسري.

وأخيراً، فإن التسوية العادلة لأزمة الشرق الأوسط بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تشكّل انتصاراً لمبادئ الأمم المتّحدة كما تساهم في الوقت نفسه إلى حدّ كبير في إرساء الاستقرار في بلدنا.

لست جاهلاً أن البعض يرى أن اللبنانيين ليسوا أبرياء من الخطأ. وهذا، لا شكّ، صحيح.

لكن هذه التهمة تغفل الوجه الآخر من المشكلة وهو ما تتحمّله القوى الإقليمية والعالمية من مسؤولية في الأزمة اللبنانية وتحوّلاتها.

وليس من باب الافتراء تذكيرها بأن دورها تجلّى خصوصاً من خلال أفعال تحريض وحثّ وتلاعب وضغط تحقيقاً لأهداف أنانية، بحيث أسهمت في تغذية الأزمة وإطالتها.

من هنا وهناك استغلّوا مشاكلنا المعقّدة والتركيبة الإنسانية في لبنان بدون تردّد.

ألا تظنّون أن كل هذا يبرّر منح لبنان وأبنائه أوسع الظروف التخفيفية؟

وحدهم من ليسوا بلا خطيئة يحقّ لهم أن يرجمونا، وفي الإطار الحالي لست أعتقد أن هؤلاء كثرة.

لا ريب في أن النظام الجديد سيخطو خطواته الأولى في منطقة الشرق الأوسط. أمّا في لبنان بالذات، فيتعيّن عليه أن يعمل على محو ذيول نظام قديم محتضر كان أقرب إلى الفوضى منه إلى النظام.

وختاماً، أتمنى لكوكبة المحاضرين الذين سيعالجون الموضوع في العمق أن يعزّزوا ما لديكم من آمال ويبدّدوا ما لديكم من شكوك.

ذلك أنه إذا كان النظام الجديد يشكّل بالنسبة إلى الدول الكبرى وسيلة أسهل وأكثر عدالة لرعاية شؤون العالم، فإنه بالنسبة الى بلد صغير كبلدنا يشكّل اليوم، أكثر من أي يوم مضى، شرطاً أساسياً للبقاء.

مجموعة الجمهوريات المستقلّة بين الأمس والغد

انتقائي هذا الموضوع ليس من قبيل الصدفة. لقد تعمّدت أن أستبعد البحث في أي شأن يمتّ إلى بلدنا أو منطقتنا بصلة، لأني أعتقد أنكم سئمتم من التنظير في مأساتنا وفي أزمة المنطقة وأصبحتم متخمين من كثرة ما قيل دون أن يقترن التنظير بالتنفيذ.

أما السبب الذي دفعني لأتحدّث عن جمهوريات الإتّحاد السوڤياتي السابق خصوصاً، فهو أنها تشكّل موضوعاً يتميّز بالفرادة بالنسبة إلى سائر الأزمات السياسية.

ها هي جمهوريات انسلخت عن اتّحاد كان يضمّ شعوباً وقوميّات مختلفة عرقاً ولغة وديناً وحضارة، يمتدّ من شرق أوروبا إلى آسيا الوسطى والقصوى، تتلمّس طريقها إلى الاستقرار والرفاهية والحرية.

في القرن الثامن عشر عمل بعض القياصرة على إدخال الحضارة الغربية إلى روسيا فنجحوا إلى حدّ. غير أن النظام لم يحرّر الفلاّحين إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر. وسرعان ما انتقل المجتمع من الحكم المطلق القائم على الإيمان بالقيصر، وبالله، وبأرض الوطن إلى الاشتراكية العلمية والتبشير بالأممية.

الجمهوريات ذاتها التي تعاقبت عليها هذه الأحداث تدخل اليوم مرحلة جديدة إذ انفصلت عن الاتّحاد واستقلّت ونبذت النظام الإشتراكي، وهذا ما يحدو بالباحثين إلى أن يعكفوا على هذه الأحداث لاستقراء مغزاها وأبعادها.

حديثي إليكم المحدود في إطاره ومدّته كناية عن جولة أفق في أمس

---

* محاضرة ألقيت في جامعة البلمند، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢.

الجمهوريات، وتأمّل في ما يخبّئه لها الغد. وليس لهذه الرياضة الفكرية أن تكون شاملة، بل من شأنها توجيه نظركم واهتمامكم إلى كنه قضية كبرى تشكّل أحد المنعطفات التي تطبع التاريخ الجاري.

سوف أنطلق من بعض المعطيات المعلومة، ومن خلفيّاتها التي يسهل إدراكها لأستشفّ الغد في خطوطه الكبرى.

إنّ الجمهوريات المحكى عنها كان من المفروض أن تتحرّر فور انهيار الإمبراطورية القيصرية، وأن تقرّر كل من القوميات التي تضمّها المصير الذي تريد.

ولا غرابة في ذلك لأن تلك الشعوب لم تنصهر في الإمبراطورية ولم تتخلّ عن ميزاتها وشخصيتها، ناهيك عن أن القرن التاسع عشر شهد تألّق مبدأ القوميات في أوروبا، ذلك المبدأ الذي نشرته الثورة الفرنسية والجيوش النابليونية التي كانت تبشّر به الشعوب فيما تُقهرها وتُخضعها إلى حكم الإمبراطورية الفرنسية.

إنّ هذا المبدأ الذي فعل فعله في القضاء على الإمبراطورية النمساوية وعلى السلطنة العثمانية كان له أثر كبير في نفسية الشعوب التابعة للإمبراطورية الروسية.

فالحزب البولشفي الروسي ذاته قبل أن يضع يده على الحكم في روسيا، كان يبشّر الشعوب التي تضمّها الإمبراطورية في تقرير مصيرها، وفي الاستقلال. وقد كرّس هذه النظرية واعتمدها علناً في مؤتمر عقده في موسكو في أوائل ١٩١٧ قبل مقتل القيصر، وهو المؤتمر المعروف باسم المؤتمر البولشفي لروسيا الكبرى (بان روس).

بقيت هذه البادرة يتيمة، إذ ما لبث الحزب فور استلامه الحكم أن أقلع عن هذا التوجّه. وحجّته أن هدف تحرير البروليتاريا له الأولوية على أي هدف آخر. فلا بدّ إذاً من تجنيد جميع القوى في سبيل تحقيق هذا الهدف دون الالتفات إلى مشاكل جانبية خوفاً من أن تعرقل المسيرة الرئيسة.

وفي الواقع لم يكن الحزب الشيوعي أقلّ تمسّكاً من القياصرة بالإمبراطورية التي ورثها هذا بصرف النظر عن الحجج الأيديولوجيّة والفلسفية والاجتماعية التي غلّف بها سياسته. تلك السياسة التي كرّسها باللجوء إلى السلاح لقمع المحاولات الاستقلالية التي قامت بها أوكرانيا وجورجيا في ١٩٢١.

وقد طوّر العقائديون السوڤيات وحكّام الاتّحاد فلسفة سياستهم حيال القوميات. فأعلنوا أن الفوارق العرقية والإتنية والقومية لا بدّ أن تزول بفضل انصهارها في بوتقة واحدة هي هوية الرجل السوڤياتي الذي يصنعه النظام

الماركسي.

لم تسفر ٧٤ سنة من الحكم السوڤياتي عن صنع هذا الرجل النموذجي، ولم تحقّق الأهداف الرئيسة التي وضعها النظام لنفسه سواء بالنسبة إلى المجتمع أو الفرد.

من المؤكد أن زعماء الاتّحاد السوڤياتي أدركوا دقّة هذه المعضلة وصعوبة حلّها، إلاّ أنهم اعترفوا بذلك حيناً وكابروا حيناً آخر. وفي أكثر الأحيان حاولوا الالتفاف عليها.

بريجنيف، مثلاً، وكأنه شعر بتقصير النظام في معالجة شؤون البيت، كان يقول في محاولة لتمويه الفشل في الداخل، إن سياسة الاتّحاد السوڤياتي الخارجية هي خير أداة لسياسته الداخلية. وكان ذلك يوم حقّق نظامه بعض الانتصارات على سياسة الغرب في العالم الثالث، وفي أميركا اللاتينية.

بيد أن هذه الانتصارات لم تجد نفعاً لا في إسدال الستار على معضلة القوميات، ولا في تحسين مستوى حياة الشعب، ولا في حجب شوائب النظام وتجاوزات الحكم.

وفي المقابل، تهيّب يوري أندروبوف، الذي توفي سنة ١٩٨٤، مشكلة القوميات وأدرك صعوبتها، ولم يخف مخاوفه فإذ به يعلن بأنه سوف يكون من الأصعب على الاتّحاد السوڤياتي أن يقضي على الفوارق بين الثقافات القومية من أن يلغي الفوارق الطبقية في المجتمع.

أما غورباتشوف أب البريسترويكا، ورسول الشفافية الذي وضع يده على كثير من مواطن الضعف والخلل في ممارسات النظام السوڤياتي، وأظهر حصافة في التقويم والاستنتاج، فيبدو أنه لم يدرك دقّة مشكلة القوميات، أو ربما أدركها بعد فوات الأوان بدليل أنه، في ١٩٨٧ وفي تقريره إلى مجلس السوڤياتي الأعلى أكّد بأن الاتّحاد السوڤياتي اجترح معجزة فريدة في تاريخ الإنسانية، لأنه، على حدّ قوله، أعطى حلاً نهائياً لمشكلة القوميات.

وسرعان ما كذّبت الأحداث هذا الرأي إذ انتفضت دول البلطيق وتبعتها سواها مستفيدة من تعاليم الغورباتشيفية، ومن قيام حركات شعبية في سائر أنحاء البلاد لمساندة البريسترويكا، فتسارعت التطوّرات، وتفاعلت وكان ما كان.

وفي الواقع، إن معضلة القوميات هي في منتهى الدقّة والصعوبة. وخطر اعتماد مبدأ القوميات في العلاقات بين الشعوب لم يخف على بعض المفكّرين الذين عايشوا انتشاره في القرن الماضي، وفي طليعتهم الفيلسوف والكاتب الفرنسي أرنست رينان الذي عبّر عن مخاوفه من المساوئ التي يمكن أن يؤول إليها

تطبيق هذا المبدأ فكتب ما ترجمته: «أخشى ما أخشاه أن يؤدّي مبدأ القوميات في المستقبل إلى تحويل الحروب التي تقوم بين الشعوب إلى نزاعات تهدف إلى إبادة الأعراق التي تنتمي إليها تلك الشعوب».

وفي المرحلة الأخيرة من حياة الاتّحاد السوڤياتي، استشرى الحذر والتشكيك المتبادلين بين جمهورية وأخرى، وبين قومية وأخرى وحتى داخل الجمهورية الواحدة، بما فيها جمهورية روسيا التي اتُّهمت بالاستئثار بالسلطة والتسلّط، وبالإفادة من خيرات الاتحاد، وبسوء معاملة القوميات الأخرى، لاسيما في القوّات المسلّحة ممّا خلق جواً رديئاً داخل الجيش السوڤياتي. وهو لا يزال يعاني من ذيوله.

لقد حاول غورباتشوف وأعوانه التصدّي لهذه المشكلة ومعالجتها. إلاّ أنّ كثرة الشوائب في النظام والحكم وتعدّد العوارض المرضية التي تعاقبت بسرعة غير متوقّعة لم تترك له المجال لأن يضع نظرياته الإصلاحية موضع التطبيق.

وممّا ضاءل حظّه في النجاح أنه - والنظام مهزوز من أساسه - حاول أن يوفّق بين مشروعه الإصلاحي، وبين المبادئ الأساسية للاشتراكية، تلك الاشتراكية التي رفض التخلي عنها، فذهب ضحية تيّارين معارضين للمسيرة هما: تيّار المستعجلين على الإصلاح ونبذ النظام، وتيّار المتمسّكين به وبآليته.

ومهما يكن من أمر، فإنّ أسباب انهيار الاتّحاد لا تُحصى ولم أشر إلى بعضها إلاّ لماماً بالقدر الذي يستلزمه الموضوع الذي أحدّثكم عنه.

وبإيجاز، إن انفصال الجمهوريات عن الاتّحاد هو في آن من أسباب انهياره ومن نتائجه، وذلك تبعاً للزاوية التي يُنظر منها إلى الموضوع. أما غورباتشوف الذي أودى به الانيهار، فإنّ البعض يعتبره مسؤولاً عنه، بمعنى أنه أجرم بحقّ الاتّحاد والماركسية، والبعض الآخر يعتبره مسؤولاً، بمعنى أنه بطل تحرير الشعوب وتحطيم الطغيان وكبت الحريّات.

للتاريخ وحده أن يصدر حكمه في هذا الشأن في المستقبل بعيداً عن الإنحياز والأهواء والعصبيات.

ولا بدّ من الملاحظة بأن الانهيار لم يقتصر على الاتحاد السوڤياتي بل أن أكثر الأنظمة الاشتراكية، وكذلك تلك التي ادّعت اعتمادها تداعت تباعاً قبل الاتحاد السوڤياتي وبعده، غداة فشل التجربة وانتفاضة الشعوب. وإن ما بقي قائماً منها بعضه على شفير الإنهيار، والبعض الآخر عاكف على إصلاحات تتنافى مع العقيدة الماركسية.

لكن هذه الظواهر، وإن دلّت على سقوط الاشتراكية بمفهومها العلمي، فإنها

لا تعني اعتماد النظام الرأسمالي الليبرالي حكماً وبنجاح، خصوصاً إذا أعطي للّيبرالية مفهومها التقليدي الضيّق.

إن الاشتراكية ما كانت رأت النور لولا وجود الفقر، والبؤس والحرمان، والتفاوت الشاذّ، واستغلال الإنسان داخل المجتمع. وهذه الآفات التي تشكّل محرّكاً هاماً، سوف تتسبّب في قيام تيّارات وحركات وعقائد، وربما ثورات تهدف إلى مداواة الأمراض عن طريق أنظمة أو عقائد جديدة تتميّز بمنحاها التسلّطي بحجّة معالجة الأزمة الاجتماعية.

وبالعودة إلى الاتّحاد السوڤياتي فإن البريسترويكا فشلت، بينما الشفافية نجحت وربما أكثر من اللازم لأنها قد تكون عجّلت في انقراض النظام السوڤياتي وانحلال الاتّحاد.

أما اليوم وقد وقع ما وقع، فماذا بعد بالنسبة الى الجمهوريات؟ وأي غد ينتظرها؟ إن حاضر الجمهوريات غير مستقرّ فكيف بغدها؟

لربما كانت رياضة استقراء الغد أقلّ متعة لو أن الحاضر أكثر استقراراً.

إنكم مطّلعون عبر وسائل الإعلام على ما يجري في الجمهوريات كل يوم بيومه فلا حاجة، إذاً، للتوسّع في هذا الأمر.

ماذا عن الكومنولث؟ الكومنولث كما درجوا على تسمية التجمّع بين ١١ جمهورية هو حصيلة عوامل ومساع عدّة تضافرت للحؤول دون انفراط العقد بصورة عشوائية مما يعرّض المنطقة، بل العالم لأخطار جسيمة.

لدول البلطيق الثلاث وضع خاصّ بحيث لا يتناولها هذا التصوّر.

لعبت روسيا الاتّحادية - وهي محطّ أنظار الجمهوريات الأخرى وموضوع حذرها - دوراً بارزاً في تسريع انحلال الاتّحاد بفضل المبادرات الجريئة التي اتّخذها رئيسها بوريس يلتسين. وسوف يكون لسياسته وتصرّفاته في المستقبل تأثير هامّ على تطوّر الأحداث في روسيا، وفي الجمهوريات الأخرى، وفي المجتمع الدولي إجمالاً.

في طليعة العوامل التي ساعدت على إنشاء الكومنولث عوامل خارجية تمثّلت بالضغط الاميركي بهدف منع انتشار السلاح النووي أكثر مما هو منتشر، وضبطه عبر ترتيبات تجعله خاضعاً لسلطة ومراقبة هيئة مصغّرة معلومة. كما أنّ الضغط الأميركي هدف ويهدف إلى خلق مجال اقتصادي منسّق، إن لم يكن موحّداً، تؤلّفه الجمهوريات يساعدها على مواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي على تأمين الاستقرار السياسي.

إنّ ما يجري اليوم في جورجيا يؤكّد صحّة مخاوف القائلين بأن انعدام

الضوابط، وغياب الروابط يهدّد الجمهوريات الحديثة الاستقلال بأخطار جسيمة.

لقد ارتابت سائر الجمهوريات بمبادرة روسيا الاتّحادية المدعومة أميركياً خوفاً من أن تكون خطوة أولى في محاولة لاستقطاب الجمهوريات واستعادة السلطة عليها بشكل أو بآخر. لذا كان الاتّفاق عسيراً وقد تواجه المسيرة صعوبات جمّة في مراحلها المقبلة.

إن التجمّع الذي أطلق على نفسه اسم الكومنولث مخلوق نادر في القانون الدولي، وفي تاريخ التعامل بين الدول، وهو لا يزال يفتّش عن مضمون واضح له وعن إطار مناسب. ناهيك عن افتقاره إلى هيكلية ثابتة. إنّ هذا الإجراء قد يكون موقّتا أو يترسّخ تدريجياً تبعاً لتطوّر الاقتصاد وللظروف السياسية الداخلية والإقليمية والدولية.

صحيح أن التاريخ لا يخضع لقواعد علمية صارمة - خلافاً لما يرى الماركسيون - وأنه كثيراً ما تتحكّم به المفاجآت. لكن هذا لا يمنع ولم يمنع القيام بأبحاث تهدف إلى اكتشاف مسبّبات الأحداث ودورها توصّلاً لاستشفاف الغد.

هل ثمّة ترجيح بأن تسير الجمهوريات نحو مزيد من التقارب وإلى أيّ حدّ، أو العكس وما هي الاعتبارات والعوامل التي يمكن أن تتحكّم بمسار الأمور؟

إن غالبية الشعوب التي توحّدت، حتى الشعوب ذات القومية واللغة الواحدتين لم تتوحّد دفعة واحدة وبعصا سحرية، وإنما كثيراً ما بقيت مئات السنين دولاً ومقاطعات ودويلات قبل أن تخضع لحكم واحد نتيجة لتغلّب عناصر التقارب الاختيارية وأحياناً القسرية على الحواجز والفروقات. وقد تحقّق ذلك في أكثر الأحيان بالالتفاف حول الدولة أو الهيئة التي مكّنها انتصار عسكري من استقطاب شقيقاتها وجاراتها.

ولنا على ذلك أمثلة قاطعة: فتوحيد الدولة الالمانية استغرق عدّة قرون ابتداء من الإمبراطورية المقدّسة الرومانية الجرمانية لغاية عهد بسمارك في أواخر القرن التاسع عشر، مروراً بكونفدراليات وفدراليات. أما إيطاليا فلم تتوحّد إلاّ في القرن الماضي. والولايات المتّحدة بعد أن تحرّرت من الحكم البريطاني تأرجحت بين الكونفدرالية والفدرالية مدة قرن تقريباً، ولم يستقرّ بها الأمر إلاّ بفضل حرب أهلية طاحنة.

فهل هناك ما يبرّر، إذن، - والحالة كما تقدم - توقّع توحيد ما بين الجمهوريات في المستقبل القريب؟ أليس في موقف أوكرانيا وروسيا البيضاء، وهما من عرق سلافي، حيال روسيا الاتّحادية السلافية دليل على أن توثيق العرى بين الجمهوريات ليس سهلاً حتى ولو اقتصر الأمر على الجمهوريات السلافية؟ أما

مشكلة الأقلّيات القومية داخل الجمهوريات فحدّث عنها ولا حرج.

الجواب يبدو يسيراً، ولكن ربّ سائل يتساءل كيف يمكن ألاّ تخضع الجمهوريات لعوامل التوحيد الذي تهبّ ريحه على أوروبا الغربية كما تعلمون؟ ولماذا تسير أوروبا الغربية باتّجاه، بينما يبدو أن الجمهوريات الأوروبية والآسيوية المتاخمة تسير باتّجاه معاكس؟

هذا السؤال يستدعي الملاحظات الآتية:

- لئن كانت في بعض أنحاء المسكونة تيّارات تعمل على تكوين مجموعات إنسانية وسياسية واسعة تعبّر أكثر فأكثر عما يجمع بين الشعوب وفي طليعتها الضرورات الاقتصادية، إلاّ أن هذا التوجّه ليس شاملاً جميع أنحاء العالم لأنه رهن بتاريخ الشعوب وثقافتها وحضارتها ومدى تطوّرها ونموّها الاقتصادي.
- إن الاتّجاهين المتناقضين يعكسان فوارق إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية بين منطقة وأخرى وكأنهما يكرّسان صحّة القاعدة العلمية التي تقول بأن النتائج المماثلة تفترض أسباباً مماثلة وظروفاً مماثلة.
- دول أوروبا الغربية الحاملة لواء التوحيد وهو لا يزال يواجه عثرات، هي دول عريقة عاشت عهد القوميات ونهمت في تذوّقها حتى التخمة فعانت من مساوئها كما استفادت من حسناتها، إن في حياتها الداخلية الوطنية أو في علاقاتها مع الخارج على السواء. فأتيح لها أن تنعم بالعزّة والاستقلال والازدهار في عهد القوميات، ثم بعد أن تصارعت القوميات فترات طويلة من الزمن، وانعكست أزمات سياسية واقتصادية عليها، أدركت هذه الدول حسنات فتح الحدود أمام الأشخاص ومنافع التكامل الاقتصادي، كما أدركت أن لا طائل في الحروب بينها فتجاوزت الفكرة القومية إلى مرحلة جديدة في التاريخ هي التجمّع والتوحيد ولكن بخيار حرّ قابل للنقاش. ومع هذا، فإن التضارب في الآراء بين دول المجموعة الأوروبية لا يزال مستمراً حول هيكلية التوحيد، ومراحل إنجازه، ومدى مركزيته.

فأين جمهوريات الإتّحاد السابق من هذه الظروف والاعتبارات؟

هذه الدول نفضت غبار النظام السلطوي المركزي، وتنشّقت نسيم الحرية مؤخّراً، فأدركت قيمة الإنسان ودوره في المجتمع. وشعوبها ليست مؤهّلة ولا ناضجة لأن تتجاوز اليوم خصوصياتها وقومياتها وتتخلّى عن مكاسب كانت محرومة منها، طالما تاقت إليها ولم تتذوّقها بعد. هذه الشعوب ليست بعيدة عن اعتماد القومية بمثابة أيديولوجية تحلّ محلّ ما سبقها.

إن ما يجمع بينها اليوم - نظراً لماضيها وظروفها - يكاد يكون معدوماً إذا ما

قيس بما يفرّق بينها. فليس من الواقعية بشيء حرق المراحل التي يفرضها علم الاجتماع والتاريخ أو التصوّر بأنه من السهل حرقها.

ألم تُثبت التجارب التي خاضها العالم أن التاريخ يتأثر بنفسه ممن يقفزون فوق مراحل التطوّر الطبيعي، وأن لا جدوى من المساعي المبتسرة أو القائمة على الخيال المجرّد؟

لقد قامت في أوروبا بعد الحرب الكونيّة الأولى حركة سياسية باسم الحركة البانوروبية وسمها الخيال. هدفها توحيد أوروبا، وإنشاء أوروبا الكبرى التي تحدّها سان فرنسيسكو، غرباً، وڤلاديفوستوك، شرقاً. فهل من أحد سمع بهذه الحركة، وهل تركت بصمة ما على التاريخ؟ أما أنا فقد عرفت بها صدفة في سياق مطالعاتي.

بعض الحلم لا بدّ منه في العمل السياسي لأنه عنصر من عناصر التصوّر والتقدّم، لكن اعتماده أساساً وحيداً للعمل كثيراً ما يُفقد التصوّر جدّيته ويفضي إلى مآزق وأزمات حادّة.

في ممارستهم الحكم، لم يستسلم كبار القادة السوڤيات للحلم دائماً بل أبدوا واقعية في مواجهة بعض الظروف المصيرية. فلينين عرف كيف يطوّع المبادئ الماركسية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادّة في روسيا. وعندما أراد ستالين أن يثير الحماس في شعبه ليحارب الجيوش النازية بضراوة، استحثّ فيه الشعور الوطني وتعلّقه بأرض الأجداد، وسائر تقاليده القديمة بما فيها الإيمان بالله والدين الأرثوذكسي متناسياً العقيدة الاشتراكية ولو لحين.

طبعاً إن توجّهات الجمهوريات وشعوبها ليست متحجّرة إلى الأبد، وإنما قابلة للتغيير والتطير بفعل عوامل منها ما ينبثق من طباعها وممارساتها للسلطة، ومنها ما يتأثّر بالسياسة الدولية.

مسار الجمهوريات مرتبط بالحالة الاقتصادية التي تسيطر عليها، من جهة، وماهية النظام الذي تعتنقه وحسن ممارسته، من جهة ثانية. وإلى جانب هذه العوامل، يتأثر المسار بالجاذبية التي تمارسها دول وأنظمة مجاورة، وعلى الأخصّ الأصولية الإسلامية. أما العامل الأخير المؤثّر على المسار، وربما الأكثر تأثيراً في يومنا هذا، فهو منحى السياسة الخارجية الدولية وفي طليعتها النظام الدولي الجدّي الذي تنادي به الولايات المتحدة.

إن عوامل التأثير هذه سوف تدفع السير باتّجاه ما، أو تعرقل السير باتّجاه آخر.

فلنستعرضها بسرعة بدءاً بالعامل الاقتصادي. إن الاقتصاد يلعب دوراً بارزاً في

تخطيط مستقبل الجمهوريات. فمجتمع الاستهلاك الذي ترنو اليه يفترض توفّر السلع، وهذا، بدوره، يفترض طاقة إنتاجية وقدرة على الاستيراد. فالماكينة الاقتصادية تحتاج إلى وسائل إنتاج ورأسمال وتوظيفات وإنجازات وأسواق، فضلاً عن يد عاملة مؤهّلة.

ومما ينبغي التوقّف عنده أن الانتقال من الاقتصاد الموجَّه إلى الاقتصاد الحر ليس له سوابق. وقد يستلزم مزيداً من الوقت والجهود على مراحل. وقد تصطدم المسيرة بالفقر، والغلاء، وفقدان الموادّ الضرورية، فتتعثّر أو تنحرف فتنتهي بحكم شعبي أو عسكري أو سلطوي.

ولا يغيبنّ عن البال أن سقوط الاشتراكية الماركسية ليس زوالاً للفقر، والتفاوت والظلم والاستغلال، وهي العلل التي كانت في أساس ولادة العقيدة الاشتراكية قبل ماركس. إن هذه العلل لا بد أن تجد متنفساً ما عن طريق حركات ونظريات قد تؤدّي إلى قيام حكم أو نظام لا يمتّ إلى الديمقراطية بصلة.

وبالنسبة الى الديمقراطية التي تحمل الجمهوريات لواءها اليوم فإنّ مفهومها وكيفية ممارستها لها هي من الشؤون الجديرة بالاهتمام لأكثر من سبب.

الديمقراطية في هذه البلدان لا تزال في طور الطفولة، طرية العود لا تتمتع بأيّة مناعة. أول ما يتبادر إلى الذهن ضرورة قيام ما يسمّى مجتمعاً مدنياً لترتكز الديمقراطية عليه وتستقر. وهذا المجتمع، إلى توق المواطنين إلى الحرية، يفترض أنهم قادرون على رسم حدودها كما يفترض افساح المجال أمام النقاش والجدال بين المواطنين علناً وبحرية حول كل ما يتّصل بالمجتمع ومصيره.

ومن أولى النقاط التي ينبغي أن يتناولها الحوار، تحديد الحدّ الفاصل بين سلطة الدولة وحقوق الفرد، لاسيّما أن البلدان المعنية تفتقر إلى تقليد في هذا الخصوص.

وحده مجتمع ليبرالي ذو طابع بورجوازي مؤهّل ليقوم بهذا الدور. يبني المجتمع الديمقراطي، فتتمحور الديمقراطية في مرحلتها الأولى حول تجمّعات أو حركات حزبية أو شخصيات بارزة وتتعدّد الآراء.

فهل يتجانس هذا النمط من الممارسة الديمقراطية مع تقاليد وثقافة شعوب الجمهوريات، وإلى أي حدّ؟

إنّ الانتفاضة التي أدّت إلى الانفصال والاستقلال لا تفيد وجود مجتمع مدني. لأن الانفصال لم يأت تنفيذاً لمشروع مجتمعي، بل جاء تمرّداً ضد الطغيان والعوز، وتعبيراً عن شعور بالقومية، ومن جهة ثانية، إن الرابطة التي تربط أعضاء الكومنولث بعضهم ببعض طريّة. لذا يُخشى في حال التعثّر، أن تلعب جاذبية

بعض الدول المجاورة دورها فتتشرذم الجمهوريات وتتأزّم الحال.

إنّ الجمهوريات الآسيوية المتاخمة لدول شرق أوسطية كتركيا وإيران والباكستان تربطها بهذه الدول وشائج متعدّدة من عرق إلى دين إلى لغة إلى تقاليد وعادات وسوف نشهد نشاطاً متزايداً لتعزيز هذه الروابط.

فإذا ما وقعت الجمهوريات المعنية بأزمة حادّة أو تعثّرت مسيرتها التجمّعية ليس من المستحيل أن تتطلّع نحو جيرانها وأن تربط مصيرها بشرعة جديدة للمجتمع والحياة لا تصطدم مع عقائدها وطباعها.

ولكن يتبادر إلى الذهن سؤال ملحّ: هل تقف السياسة الدولية مكتوفة اليدين أمام مثل هذه التطوّرات وهل تسمح بتعريض الجغرافيا السياسية إلى خلل غير ملحوظ في النظام الجديد؟

إنّ المنطقة التي تعنينا هي تحت المراقبة القصوى نظراً لما تختزنه من أسلحة نووية وثروات تهمّ العالم المتطور بحيث أن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان لا يمكن أن تقف موقف اللامبالاة منها بل بالعكس، بدليل أن هذه الدول بادرت إلى مدّ الجمهوريات بالمساعدة الاقتصادية وأن مستقبلها هو قيد التداول في أميركا وفي مجموعة الدول الصناعية.

وبالرغم من معاناتها أزمة اقتصادية تحدّ من حريتها في بعض المجالات، فإنّ الولايات المتحدة معنيّة بالدرجة الأولى بصفة كونها الدولة العظمى الوحيدة سياسياً وعسكرياً.

عند مواجهتها انفراط الاتّحاد السوڤياتي برهنت أميركا في تصرّفاتها حيال غورباتشوف في أيامه الأخيرة أنها تحسن السياسة الواقعية (Real Politic).

ففي زيارته الأخيرة إلى الاتّحاد السوڤياتي، وبينما كان غورباتشوف لا يزال رئيساً للاتّحاد، استهلّ الوزير جيمس بايكر نشاطه بالاجتماع ببوريس يلتسين، ثم التقى مطوّلاً الماريشال شابوشنيكوف قائد الجيش الموحد، وختم رحلته بزيارة غورباتشوف.

لقد قيل، وعن حقّ، أن هذه التصرّفات، قبل صدور الاعتراف الرسمي من الولايات المتّحدة، كرّست روسيا وريثاً للاتّحاد السوڤياتي وبوريس يلتسين القيصر الجديد.

أما اليابان الجارة الكبيرة الأقرب إلى دول الاتّحاد وذات الطاقة الاقتصادية، فإنها تلعب دوراً بارزاً في تلك المنطقة، ناهيك عن وقوع جزر الكوريل، وهي أرض يابانية تطالب بها اليابان، تحت الاحتلال الروسي.

وأخيراً تنظر أوروبا الغربية إلى روسيا بأنها من بعض النواحي جزء منها، ولا

يستبعد البعض قيام نوع من التكتّل معها في يوم من الأيام. واذا كانت أوروبا لا تلعب اليوم دوراً يتناسب مع حجمها الإنساني والاقتصادي، فمما لا ريب فيه أن المستقبل كفيل بأن يجعل منها قوة سياسية وعسكرية تضاهي، لا بل تفوق قوّة الولايات المتّحدة.

فهل تخضع الجمهوريات، والحالة كما تقدّم، إلى تجاذب متعدّد المصادر والاتّجاهات، وأيّ اتّجاه يغلب؟

ثمّة مشروع سياسي شامل قيد التحضير، هو النظام العالمي الجديد. فهل يمكن أن تجري أحداث مهمّة تتعلّق بالجمهوريات، وبمستقبل المنطقة السياسي والاستراتيجي بمعزل عن هذا النظام وأحكامه؟

النظام العالمي الجديد يستحقّ بحثاً مستفيضاً وكنت عازماً على اعتماده موضوعاً منفرداً لحديثي لو لم يقع اختياري على موضوع الجمهوريات.

ولّما كان هذا النظام يرسم ملامح توجهات ومخطّطات السياسة العالمية في السنوات المقبلة، فلا بدّ من التوقّف عند ما يمكن أن ينطوي عليه بالنسبة الى موضوعنا.

أن تتولّى دولة عظمى أو مجموعة من الدول القادرة وضع مخطّط، وأن تلتزم بتنفيذه للحؤول دون تدهور أحوال العالم وتعريض السلم وسعياً لتحسين العلاقات الدولية وإسهاماً في رفع مستوى المجتمعات والأفراد، أمر مستحبّ للغاية في ضوء الأخطار المحدقة بالكون من هنا وهناك. إلاّ أنّ ثمّة مخاوف وتحفّظات تتناول خلفيات المشروع وسلامة أهدافه، خصوصاً إذا ما انفردت دولة عظمى بتصوّره وتنفيذه، إذ ليس ما ينزّهها عن إعطاء الأولوية لمصالحها الأنانية ونفوذها.

فكرة النظام الجديد ليست ابنة اليوم ولقد وُلدت ولو باسم آخر في ١٨١٥، يوم وضعت أوروبا حدّاً لمغامرات نابليون بعد أن قضّ مضاجعها، وعقدت الدول المنتصرة، باستثناء بريطانيا، حلفاً بينها أسمته الحلف المقدّس (La Sainte alliance).

ثم كانت محاولة ثانية بعد الحرب الكونية الأولى عبر إنشاء عصبة الأمم، ولم تقترن المحاولة بنجاح، إذ سرعان ما برز هتلر يتبجّح برغبته في إخضاع أوروبا لنظام جديد، وفي المقابل، سعى ستالين عبر نظامه الى تغيير وجه العالم فكان ما كان، وفي نهاية الحرب الكونية الثانية أنشئت منظمة الأمم المتحدة.

يعزي الرأي العام العالمي فشل منظّمة الأمم المتحدة وتقصيرها في الماضي إلى وجود جبارين متنافرين داخل مجلس الأمن وعلى المسرح العالمي، كان كل منهما يحمّل الآخر مسؤولية فشل المنظّمة.

أما اليوم وقد احتلّت الولايات المتّحدة عرش العالم – سياسياً وعسكرياً – فثمّة خطر يقلق الدول الصغيرة والشعوب الضعيفة، وربما الدول القادرة أيضاً هو خطر تحكّم الولايات المتّحدة بالعالم والهيمنة عليه.

أوّل ما يلاحظ أن نسبة محترمة من المواطنين الأميركيين لا يستهويها اضطلاع بلدها بالإشراف على سياسة العالم فإذ بها تنادي بالانعزالية وفقاً لنظرية مونرو، حتى أن بعض المرشحين للرئاسة من حزب الرئيس بوش يستهلّون برنامجهم الانتخابي بالمناداة بالانعزالية والانكفاء، ينافسهم في ذلك المرشّحون الديمقراطيون.

ولئن كان من المستبعد أن يفوز هذا التيّار الذي يتغذّى بصعوبات أميركا الاقتصادية في الانتخابات المقبلة، إلاّ أنه يؤثّر، ولا بدّ، على النهج الذي يسلكه الحكم في ممارسة دوره العالمي وفي وضع تصوّراته لهذا الدور. إذ لا يمكن أن نتجاهل سلطة الرأي العام المتمثّل بالصحافة، والكونغرس، والمثقّفين، والأوساط الجامعية. ولن يكون سهلاً على الولايات المتّحدة أن تضرب عرض الحائط بمبادئ الديمقراطية والحرّية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ناهيك عن أن المتاعب التي يعاني منها الاقتصاد الأميركي يفرض على السلطة الأميركية أن تراعي جانب الدول والمجموعات ذات الطاقة الاقتصادية لأنه بحاجة إليها.

فالولايات المتّحدة – الدولة العظمى الوحيدة على الصعيد العسكري في العالم – ليس لديها القدرة الاقتصادية والمالية الكافية لتقوم منفردة بدور البطل على المسرح الدولي. فهي بحاجة ماسّة إلى تفاهم ومساعدة من حليفاتها الرئيسة، أعني اليابان وأوروبا الغربية، كما وأن النظام الجديد سوف يستلزم شبكة من التحالفات في سائر أنحاء الكون مما يفرض قيام علاقات تفاهم وتحالف مع دول عدة ذات قوة إقليمية والتعويل عليها لتقوم بدور في نطاقها الجغرافي.

فهناك، إذن، أكثر من سبب يحول دون استئثار أميركا بالمهمة، بل بالعكس يبدو أنها مضطرّة لأن تسلّم بدور لحلفائها المميّزين في التصوّر والتخطيط والتنفيذ.

زيارة الرئيس الأميركي الأخيرة لليابان مع وفد رجال الأعمال ذات مغزى، إذ كشفت حدود النفوذ الأميركي كما كرّست ارتقاء اليابان إلى مرتبة شريك في معالجة شؤون العالم.

طبعاً، تبقى الولايات المتحدة، وربما لبعض القرن القادم بيضة القبّان والدولة المركزية ذات الرأي الراجح التي يصعب اتّخاذ إجراءات نافذة بدون موافقتها. إلا أن النظام العالمي الجديد إذا ما حمل طابعها فلن يكون رهناً بإرادتها المطلقة وتصوّراتها المنفردة، خصوصاً في بعض أنحاء العالم، هذا فضلاً عن أن أوروبا الغربية، المقبلة على التوسّع، تلعب دورها، هذا الدور الذي يبلغ ذروته يوم

تصبح فيدرالية.

إن الجمهوريات المستقلّة من حيث موقعها وأهمّيتها الإنسانية والاستراتيجية، ونظراً لتعدّد القوميّات فيها، سوف يلحظ النظام الجديد أكثر من باب لها ومن تصوّرات.

فمن الغباوة، والحالة كما تقدّم، الافتراض بأنه لن يكون هناك من عناصر الترغيب والترهيب ما يدفع الجمهوريات نحو اتّجاه ويحدّ سيرها في اتّجاه آخر، بمعنى أن باب الارتجال والتصرّفات العشوائية ليس مشرّعاً أمامها، وسوف يكون على الجمهوريات أن تراعي الضوابط الموضوعة.

كان الرئيس فرنكلين روزفلت يرى وهو يخطّط لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، أن الولايات المتّحدة هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تحافظ على السلام في العالم. وإن دورها في المنظمة العتيدة للأمم المتّحدة هو أن توفّق بين التباين في وجهة نظر الإنكليز الذي هاجسهم الإمبراطورية، والسوڤيات الذي هاجسهم الشيوعية.

بعد مرور نصف قرن على هذا القول، زالت الإمبراطورية البريطانية وتفكّك الاتحاد السوڤياتي ولكن الولايات المتّحدة ليست الدولة الوحيدة المهيمنة على ما يتّصل بالسلام في العالم، بل انها الدولة الرئيسة.

ماذا يمكن أن يلحظ النظام الجديد من ضوابط وتوجّهات بالنسبة الى الجمهوريات؟

في عالم التكهّنات، يبدو من المستبعد أن يشجّع هذا النظام – في المستقبل القريب على الأقلّ – على قيام تجمّع للجمهوريات في دولة واحدة مركزية او اتّحادية متراصّة – هذا إذا افترضنا أن الجمهوريات ترغب في ذلك – وهذا الرأي صحيح ولو اعتمدت الدولة المذكورة النظام الديمقراطي، ذلك لأن الديمقراطية لا تترسّخ بين ليلة وضحاها، ولا بدّ من أن يطمئنّ المجتمع الدولي قبل أن يثق بها ويشجّع على التوحيد.

لا يتمّ التوحيد أو الاتّحاد إلاّ بالالتفاف حول روسيا الاتحادية. وهي، عن حقّ أو عن باطل، تطرح أكثر من علامة استفهام في الأوساط الدولية، وفي ذهن الثلاثي القادر، أعني الولايات المتّحدة واليابان والمجموعة الأوروبية.

وفي المقابل، يبدو لي مستبعداً أن تترك الجمهوريات على هواها فتجنح نحو أنظمة وعقائد منتشرة في بلدان مجاورة بشكل أو بآخر، مما يؤدّي إلى تغييرات في الخريطة السياسية لا تتلاءم مع نمط العالم الجديد.

لا ينبغي الاستنتاج مما تقدّم أنه من المرغوب فيه أن تتناثر الجمهوريات، وألاّ

تقوم أيّة رابطة بينها. بعد أن زال شبح الدولة العظمى، التشرذم والبلبلة يولّدان مشاكل لا تقلّ أهمّية عن تلك التي سبّبتها الحرب الباردة. وهذا ما يجعل الترجيح لصيغة الكومنولث أو ما يشابهها، أي رابطة محدودة تربط الجمهورية بعضها ببعض وتشدّها إلى روسيا الاتحادية تحقيقاً لتكامل اقتصادي وتعاون في مجالات محدودة بدون إنشاء هرم سياسي تفقد معه الجمهوريات استقلالها وكيانها. ففكرة السوق المشتركة القائمة على الليبرالية، وحرّية التنقل وبعض التنسيق هي الأكثر انسجاماً، على ما أعتقد، مع توجّهات النظام الجديد.

هذه الصيغة من شأنها أن تساعد الجمهوريات وشعوبها على التدرّج أكثر فأكثر في طريق الديمقراطية لتسهيل تكوين مجتمع مدني بصورة تدريجية، يتولّد عنه في المستقبل مشروع مجتمعي يعبّر عن نضوج الشعب سياسياً.

وبعدئذ لكل حادث حديث.

وتسهيلاً لهذا المسار، أعتقد أن العالم الصناعي لن يضنّ على المجموعة بالمساعدات والقروض وإسداء النصائح والتدريب، وهو قد سلك هذا الطريق.

وفي النهاية – أعني في المستقبل غير المنظور – ليس من المستحيل أن تصبح الفدرالية الحلّ الطبيعي تبعاً لتبدّل الظروف وتطوّرها، إذا ما تطوّرت.

ولكن مهما يكن من أمر، فمن الحماقة التصوّر بأن مصير هذه البقعة من العالم تقرّره شعوبها وحدها دون الالتفات إلى المستلزمات الناجمة عن النظام العالمي الجديد.

فعسى أن تتفاعل إرادة شعوب الجمهوريات ومقتضيات هذا النظام تفاعلاً إيجابياً يسفر عن حصيلة تكرّس العمل بالمبادئ التي تنادي بها منظّمة الأمم المتحدة، فتشكّل تحوّلاً في النهج الذي ينتهجه المجتمع الدولي.

إنّ الشعب اللبناني، وقد صدمته اللامبالاة النسبية التي أظهرتها منظّمة الأمم المتّحدة حيال مأساته، لعلّه يستفيد، ولو مداورة، من أي منحى جديد في السياسة العالمية فيجعل المسار أكثر توافقاً مع المبادئ الكريمة التي تنادي بها شرعة المنظّمة الدولية.

بين «اسكتش» التقليد والانحراف

تدليلاً على حرصها المحمود على تبرئتها من الشخصنة وعلى مراعاة الحساسيات الطائفية، تصوّر الجمهورية الثانية نفسها على انها مثال للنظام المؤسساتي.

وفيما نحن معتادون رؤية شخصيات من كل نمط تتحرّك على الساحة السياسية، هل سنشهد قريباً مؤسّسات تعمل كآلات حاذقة ومضبوطة لما فيه عزّة الديمقراطية؟

منذ سنتين وأجهزة الحكم الجديدة لا تزال تحبو حبواً، فقد حان الأوان كي نتساءل ما اذا كانت الآلية المؤسّساتية يمكن ان تعمل بشكل مطمئن ووفقاً للأصول.

لا مناصّ من التسليم – وإن غضب بعض المتصلّبين وأصحاب الحنين الى الماضي – بأن إعادة تأهيل المؤسّسات كانت ضرورة حتمية، وأن الواقع السياسي جعل منها أحد شروط وقف الحرب.

وهكذا فلبنان وقد خرج لتوّه من غرفة العناية الفائقة، يسير اليوم متهادياً في مدارج نظام سياسي جديد. فلا بدّ إذاً في هذه المرحلة من إبداء التسامح حيال بعض العثرات في مسيرته.

بيد أننا نشعر يوماً بعد يوم أن المطلوب ليس التسامح فحسب، بل التعاطف مع ممارسات قد تنعكس، اذا ما تكرّست، على ماهية النظام السياسي وطابع المجتمع اللبناني.

ومما يعزّز هذا الواقع، أن الجمهورية الثانية لا تزال تبحث عن نهج خاصّ بها

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour*، ١٩ شباط ١٩٩٢.

بل عن هويّة، وأن أي شطط يمكن أن يشكّل سابقة قد تؤسّس لتقليد.

وفي هذا الإطار، يجدر التساؤل أولاً: كيف تعمل السلطة التنفيذية، اي مجلس الوزراء؟

ما أن دخل النظام الجديد حيز التطبيق حتى تبارى بعض أعضاء الحكومة في التنديد بآلية اتّخاذ القرار لعلّة عدم الشفافية، فطالبوا بوضع نظام داخلي لمجلس الوزراء.

إن هذه الاتّهامات، سواء كانت مبرّرة أم لا، تعبّر عن عسر وتدلّ على تشوّش في عمل السلطة التنفيذية. وسرعان ما يضاعف غياب التضامن بين أفراد الحكومة هذه الشوائب في النهج المعتمد، الأمر الذي يسفر عن تجميد آلية الحكم، لاسيما وأنها تتحمّل وزر ضغوطات شتى بما فيها ما تتسبّب به هي نفسها.

من هنا الانطباع بأن ممارسة السلطة التنفيذية هي أقرب الى «تقليد اسكتش» فيما المسرحية الحقيقية تدور في الكواليس.

وبديهي ان هذا الشعور بالانزعاج يضاعفه سوء وضع الإدارة، وهي الذراع المدنية للحكم السياسي المفروض فيه احترام قاعدة مقدّسة هي تساوي المواطنين أمام القانون والأعباء العامّة. تصرّفات الإدارة هذه تغذّي حديث الناس وتندّراتهم. فالمواطن في نظرها، دوماً مستجد ليس إلاّ، مهما كان حقّه جلياً. وإذا ما صدف أن استجابت طلبه فكأنها تمنحه منّة. ولا فائدة من الاسترسال في هذا الموضوع، خصوصاً أن سلطة الجهاز السياسي التراتبية معطّلة أو تمارس بعكس المفروض.

وانتقالاً من السلطة التنفيذية الى السلطة التشريعية، يتراءى للوهلة الأولى أن هذه الأخيرة في حال أفضل، ذلك ان التشريع يمارس بشكل طبيعي في إطار مؤسّسته. إلاّ أن سلطة محاسبة الحكومة مشلولة عملياً، بحيث غدت المسؤولية الوزارية حبراً على ورق ولم يعد من وسيلة امام النوّاب لتفجير استيائهم سوى التصريحات الصحفية.

فإذا بهم يعوّضون هذا الكبت بمساندة رئيسهم الذي يضطلع بدور إرشاد للحكومة إن لم يكن الوصاية عليها.

أجل، إن أي نظام قيد الاستتباب غالباً ما تلازمه الفوضى، وقد تبرّر الظروف الاستثنائية بعض التساهل في مراعاة القواعد في سبيل إنقاذ البلد. ولكن هذا المسلك غير مقبول ما لم يكن موقّتاً، مما يفترض ان تجهد السلطات لإنهاء هذا الوضع الشاذّ بغية إعادة الاعتبار الى الحقّ والقانون.

وفي الواقع أن نهج السلطات المتّسم بالخفّة والرضى عن الذات، لا يُنبئ بأنها

تعمل في هذا الاتّجاه وفي سبيل كسب ثقة الشعب.

وإذا صحّ أنه يتعذّر حرق المراحل، فيصحّ أيضاً أن صدقية السلطات وحدها كفيلة بتأمين دعم الرأي العام لها وإعطائها الوقت اللازم. كما أن غياب الشفافية والتضامن الحكومي وكذلك رقابة مجلس النواب تجعل من الديمقراطية البرلمانية وعاء فارغاً ليس إلاّ.

لذا، فمن الملحّ أن يعي المسؤولون أن المضي في الممارسة هذه يسيء الى النظام ويصدم الرأي العامّ.

وفي أي حال، ان البلد هو الذي يدفع الثمن.

ومن أولى نتائج ذلك أن المواطن يواجه أحد الاحتمالين الآتيين:

– فإما أن يخدعه هذا الواقع فيفسد حسّه السياسي وروحه المدنية من طريق ترسيخ صورة في ذهنه مبتورة لا بل مزيّفة للديمقراطية البرلمانية. ونستشفّ وراء هذا الاحتمال الشبح السياسي للعالم الثالث وهو نموذج خلنا أننا تجاوزناه.

– وإما أن لا يقع المواطن في شرك هذه الممارسة فيزداد بالتالي حذره تجاه الحكم الى حدّ رفضه النظام برمّته.

فهل يعي المسؤولون مخاطر هذا الإفساد، فيبادرون الى التخلّي عن الكليشيهات والشعارات البالية ويعتمدون الشفافية ويتحلّون بالجدّية والرزانة فيقلعون عن تصوير الاستثناء بأنه القاعدة؟

أي سياسة أخرى محكوم عليها بالفشل، ناهيك عن أنها تقوم على الاستخفاف بذكاء المواطن اللبناني.

الأزمة اللبنانية في محيطها الإقليمي والدولي

تعدّدت المراحل في مسار الأزمة اللبنانية وتعاقبت المحطّات والتقلّبات بحيث قليلاً ما تمكّن المعنيّون من توقّع التحوّلات قبل حدوثها، ووقفوا أحياناً حائرين أمام اختلاط ذيول مرحلة تنتهي بمقدّمات مرحلة تبدأ.

وكان من جرّاء ذلك أن اختلف المحلّلون بين وصف وآخر عندما أرادوا اختصار الأزمة بعبارة واحدة، متناسين أنها، سواء في مسبّباتها أو في طابعها أو في أبعادها، تتنافى مع التبسيط والاختصار لأنها جسّدت، في آن واحد، بالإضافة إلى عيوب الصيغة اللبنانية وسوء ممارستها وعجزها عن استيعاب التناقضات الداخلية وتطوّرها، تضارب مصالح وسياسات خارجيّة تتّصل بصميم القضيّة الفلسطينيّة وأزمة الشرق الأوسط، بل أزماته، بما فيها تلك التي قامت وتنامت في داخل البيت العربي.

برزت الأزمة اللبنانية في جميع مراحلها ومظاهرها، وكأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقضيّة الفلسطينيّة وبمخطّطات السياسة الإسرائيليّة، وبالوجود الفلسطيني المسلّح على أرض لبنان. وكان ذلك الجزء الظاهر من جبل الثلج تتستّر وراءه، مقوّمات أزمة الشرق الأوسط، وخلافات حادّة في الحقلين العربي والدولي: خلافات بين العرب، وخلافات بين الدول العظمى ولكل من أولئك وهذه أتباع وخصوم منتشرين هنا وهناك. هذا بينما الحرب الباردة على أشدّها في جوّ مكفهرّ بسياسة كيسنجر الرامية إلى خلق أوضاع جديدة في الشرق الأوسط تكلّلت عام ١٩٧٩ بصلح منفرد بين مصر وإسرائيل.

* مقال في كتاب «لبنان في تاريخه وتراثه»، الجزء الثاني، ص ٧١٥، منشورات مؤسّسة الحريري، ١٩٩٣.

وهكذا طغى الطابع، العربي منه والإقليمي والدولي، على وجه الأزمة الداخلي، بل تحكّم بهذا الوجه وسخّره لمصالحه وأهدافه.

الغاية من هذه المقدّمة الموجزة تسهيل العبور إلى صميم الموضوع الذي نحن بصدده، وهو الترابط والتفاعل بين الأوضاع الإقليمية والدولية وبين الأزمة اللبنانية في شتّى مراحلها منذ انطلاقتها سنة ١٩٧٥ إلى تاريخ نهايتها سنة ١٩٩٠. وأي بلد مهيّأ أكثر من لبنان بفعل صيغته وتركيبته لمثل هذا التفاعل!

ولئن اختلفت الأطراف اللبنانية، منذ اندلاع الأزمة، على تعيين الجهة أو الجهات الخارجية المؤثّرة فيها، وعلى تحديد وتقويم دورها في تطوّر الأحداث، إلا أنها اتّفقت على أن ارتباطها بالأوضاع السياسية في المنطقة وفي العالم هو حقيقة تفرض نفسها. وكان من جرّاء ذلك أن سارع كل فريق من الأطراف الداخلية إلى تعزيز الصلة بينه وبين الجهة التي تجانس معها أو رآها مرجعاً فعّالاً. وهذا ما زاد الوضع تأزّماً إذ ازداد انقسام اللبنانيين بعضهم على بعض وأصبحوا من حيث يدرون أو لا يدرون، عاملاً لتأجيج الخلافات وتأزيمها. فلا غرابة عندئذ أن تنحسر السلطة اللبنانية الشرعية، وتتّجه أنظار المسؤولين وأرباب سلطة الأمر الواقع على السواء نحو الخارج، العربي منه والأجنبي، فنشدت الشرعية حلاً يصون وحدة البلاد وسلامتها، بينما نشد الآخرون مداخلة عسكرية أو سياسية لترجيح كفّة على كفّة أو لوضع تسوية تصون مصالحهم ومكاسبهم.

وكان من جرّاء هذا التسابق بين الداخل والخارج أن تضاعفت التناقضات اللبنانية وفعلت فعلها في تفكيك مؤسّسات الدولة، تلك المؤسّسات التي لم تكن من المناعة بحيث تستطيع أن تصمد بوجه الأزمات والأعاصير.

ومنذ اللحظة الأولى، شعر اللبنانيون، من مسؤولين ومواطنين، أن الانفجار يشكّل تهديداً جسيماً للدولة وللوطن. وكانت الصورة لديهم، في ما يتعلّق بالوجه الخارجي للأزمة، مقتصرة حينذاك على إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية، الأولى تقف بالمرصاد، تفتعل الأزمات وتستغلّها تحقيقاً لسياستها ولما تخفيه من مصالح وأطماع، والثانية تتعاطى في شؤون لبنان وتتدخّل بعيداً في منعرجاتها، موسّعةً وجودها المسلّح فيه، كأنّما قيام دولتها ضمن أرض لبنان يساعدها على استعادة أرض فلسطين أو يغنيها عنها.

وأتيح للبنان أن يمتحن تباعاً سياسة الدول كافّة، من عربية وأجنبية، وجدوى المنظّمات الدولية فأدرك أبعادها، واكتملت الصورة تدريجياً في ذهنه، وقد أكسبت التجارب البلد وأبناءه خبرة وزادت في معلوماتهم، مما خيّب كثيراً من آمالهم وبدّد أوهاماً وولّد أحلاماً.

وفي سياق التعاطي مع الخارج لا بدّ من الإشارة إلى أن خروج منطقة لبنانية تلو أخرى على سيطرة الحكم الشرعي وقيام «دويلات» أتاحا لتلك «الدويلات» أن تمارس نشاطاً خارجياً جاء موازياً لنشاط الدولة، حيناً، ومنافساً له، حيناً آخر، فأصبح للبنان أكثر من خطّ اتّصال مع العالم الخارجي الذي لم يرَ غضاضة، بدوره، في أن يستقي معلوماته من أي مرجع وأن يدخل في حوار، يفيد منه، مع الشرعية واللاشرعيّة على السواء.

ولم يكن ليفوت اللبنانيين أن ضغوطاً وتأثيرات مصادرها مختلفة تهدف إلى النيل من لبنان بما يمسّ صورته في المجتمع الدولي ويطعن في قدرته على معالجة القضايا الصعبة القائمة وعلى المحافظة على وحدته، الوطنية منها والجغرافية.

وفي شتّى مراحل الأزمة كانت مهمة السلطة، على صعيد العمل الدبلوماسي، شاقّة وعسيرة، فلئن وُفّقت أحياناً في الحدّ من الخسائر فإن مساعيها باءت بالفشل في أحيان أخرى، لاسيّما عندما دخلت الأزمة مرحلة أفسد فيها الوهم الذي سيطر على النفوس سلامة المنطق المستمدّ من الواقعيّة السياسية وحسن التقييم.

وممّا لا شكّ فيه أن احتلال إسرائيل مناطق عربية واعتمادها سياسة التوسّع والتعسّف كانا في جذور أسباب اندلاع الأزمة في لبنان. وإذا صحّ أن شبح الدولة العبرية وما تمثّله من تهديد هو في خلفية أيّة أزمة في العالم العربي، فإن لأزمة لبنان وجوهاً أخرى أسهمت في تعقيدها.

من هذه الوجوه ما برز من استراتيجيات وسياسات عربية، هي أبعد ما تكون عن التجانس والتناغم، قامت تباعاً بعد حرب ١٩٤٨ وما لبثت أن انفصلت، مع الزمن، عن جذورها فأصبحت عوامل تفرقة قائمة بذاتها، سرعان ما تصارعت في لبنان فأوشكت أن تصرعه.

وخلال الحقبة التي يتناولها هذا البحث، كانت الدبلوماسية اللبنانية، في سعيها لمعالجة الوجوه الأخرى من الأزمة، تصطدم بإشكالات متعدّدة تتعلّق سواء بالمرجع الصالح للعمل على الحلّ أو بطريقة طرح الموضوع وما يكتنفه من تباين في وجهات النظر بالنسبة لتحديد ماهية الأزمة وأبعادها.

ولئن عُزي هذا التباين إلى التوتّر القائم بسبب الحرب الباردة وإلى التناقضات والخلافات العربية، فإنه، بدوره، عزّز الارتباط بين أزمة لبنان والأزمات الإقليمية والدولية.

أما الأمم المتّحدة، فلم تكن قادرة على حلّ أزمة لبنان فيما لو طلب منها ذلك. وكان الرأي السائد أن مجرّد التطلّع إلى مثل هذه المرجعيّة يجافي الخطّ السياسي العامّ الذي كان يرى في التدويل مصدر تعقيدات جديدة للأزمة، ناهيك

بانعكاساته على الوحدة الوطنية. ولذا كان التعريب أوّل محاولة قام بها لبنان لحلّ أزمته. ولم يكن له في حينه أن يتطلّع إلى سواه؛ ولكنه فشل. وعندما كانت الحكومة اللبنانية تراجع بعض القيادات العربية لمساعدتها على حلّ قضية معيّنة أو للتغلّب على صعوبة مستعصية، كانت قليلاً ما تلقى غير الدعم الكلامي ولاسيّما عندما يتعلّق الأمر بمنظّمة التحرير الفلسطينية أو بدور القوّات السورية داخل قوّات الردع.

مَن لا يذكر الآمال الكبار التي علّقها لبنان، في سنة ١٩٧٧، على اللجنة الرباعية المنبثقة عن مؤتمري الرياض والقاهرة، وخيبة الأمل التي مُني بها؛ إذ عجزت اللجنة عن أداء المهمّة المعهودة إليها بالنسبة الى الوجود الفلسطيني المسلّح، بسبب الخلافات الناشبة بين أعضائها، والحرص على استرضاء منظّمة التحرير الفلسطينية، وإن على حساب لبنان وأمنه واستقراره؟

وبديهي أن إسرائيل كانت دائماً بالمرصاد، وكانت المستفيد الأكبر من هذه الخلافات. واليوم، وفي نظرة سريعة إلى الماضي، ولمناسبة دخول الجيش اللبناني مؤخّراً إلى الجنوب، وبعد المساندة التي قدّمها العرب له، نقدّر كم هو باهظ ذلك الثمن الذي دفعه لبنان على حساب أمنه واستقراره ووحدته الوطنية يوم كان أشقّاؤه العرب يصغون إليه دون أن يتجاوبوا معه، وإذا اتّخذت جامعة الدول العربية قراراً يساعد على حلّ الأزمة تهرّبوا من تنفيذه!

ولا بدّ من التأكيد في هذا المجال على أن أي خلاف أو نزاع بين العرب، كان ينعكس سلباً على لبنان. وفي مناسبتين متعاقبتين بلغت معاناتنا ذروتها: الأولى عند توقيع معاهدة كامب ديڤيد بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٩، والثانية عندما اندلعت الحرب العراقية-الإيرانية. وكان من جرّاء الحدث الأوّل أن خُلطت الأوراق على الساحة اللبنانية، ممّا سدّ آفاق الحلّ؛ ومن جرّاء الحدث الثاني أن تبلبلت العلاقات بين الدول العربية التي استأثرت الحرب باهتمامها، ناهيك بما أصاب الساحة اللبنانية من اضطراب لا نزال نعاني من أثره.

سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات والقرارات، توالت منذ سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٨٨، ذهبت سدى فأفقدت لبنان بعض ثقته بنفسه وبأشقّائه، ونالت من هيبة جامعة الدول العربية وقدرتها على معالجة الموضوعات الشائكة. وإذا بالعالم العربي يدفع تباعاً ثمن هذا الغياب وهذه «الميوعة»، وثمن ازدواجية لا تمتّ بصلة لا إلى الأصالة العربية ولا إلى قواعد العمل السياسي السليم.

كثيرة هي الدول التي ناصرت فئة على أخرى من اللبنانيين، واعتمدت تصوّراً لحلّ القضية اللبنانية ثم ما لبثت أن نقلت بندقيّتها من كتف إلى كتف، فأصبحت

اليوم حليفاً لمن خاصمته في الأمس. ولم تكن هذه التقلّبات وليدة نزوة أو انفعال، بل تمسّك بمصالح وأهداف أنانية ولّدت شعوراً من الحذر لدى الشعب اللبناني.

أما السلطات اللبنانية، سلطات الشرعية وهي أكثر قدرة على التمييز بين الظاهر والباطن، فقد تمكّنت خلال مرحلة ١٩٧٥-١٩٨٢ من أن تختطّ لنفسها نهجاً واضحاً وتلتزم الطريق الصحيح في التعاطي مع العالم الخارجي. ولم يكن ذلك الأمر سهلاً لما مورس عليها من ضغوط، لاسيّما بواسطة بعض الإعلام، الخارجي منه والداخلي، لتعطيل ذلك النهج. إلاّ أنها، بفضل الوعي والمرونة، تحاشت الوقوع في العزلة السياسية. وبقيت في حوار مع الجميع، هذا الحوار الذي ما لبث أن تعطّل في فترات لاحقة من الأزمة، يوم توهّمت الدبلوماسية اللبنانية، أو أوهموها ببروز معادلات جديدة في المنطقة قادرة على حلّ الأزمة بشكل هيّن، فدخلت في تحالفات لا تتّفق لا مع الواقع الدولي ولا مع المخطّطات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط. ومن هنا كانت المحاولات الفاشلة التي عاشها لبنان في السنوات الأخيرة من أزمته والتي ما نتج عنها إلاّ المزيد من الخراب، والانقسام، والضعف في الجسم اللبناني.

وغنيّ عن القول إن المحاولات التي قام بها بعض الأحزاب لم تكن أكثر نجاحاً من المحاولات الرسمية لأنها اصطدمت بالمعادلة نفسها. وهذا ما أدّى إلى ترسيخ الفكرة القائلة بأنه لم يكن مسموحاً في حينه أن تحسم الأزمة اللبنانية بانتصار فريق على آخر، أو بوفاق داخلي صرف، وأنه لا بدّ أن يمرّ الحلّ عبر بعض العواصم العربية والأجنبية، ويراعي اعتبارات أمنية وسياسية متعدّدة.

من هذه الزاوية بالذات كان التعامل مع سوريا، منذ بداية الأزمة، حجر الزاوية في العمل الدبلوماسي اللبناني، لاعتبارات جغرافية وتاريخية وسياسية، وعربية ودولية.

في البداية لم تكن العلاقة مستقرّة بين سوريا ومنظّمة التحرير الفلسطينية. وحتى سنة ١٩٧٨ كان الخلاف بينهما ينعكس على أرض لبنان عجزاً واضطراباً. ولئن تبدّلت الأمور بعد اتّفاق كامب ديفيد، إلا أن هذا التبدّل لم يعش طويلاً. وفي أي حال سرعان ما تطوّرت الأمور فدخلت الأزمة في مرحلة جديدة.

وفي المقابل، كثيراً ما كان بعض العرب ينشطون في لبنان ويقدّمون الدعم لطرف أو آخر، تحقيقاً لأهدافهم وإرباكاً لسوريا متّهمينها بأنها تعمل لأغراض سياسية خاصّة بها، وليس لإيجاد حلّ لأزمة لبنان.

كانت الشكوك لدى بعض شرائح المجتمع اللبناني بالنسبة الى الدور السوري

تتفاعل مع هذه الاتّهامات الموجّهة من الخارج، مما خلق جوّاً بعيداً عن الثقة والطمأنينة، زادته تأصّلاً في النفوس الحرب الباردة بين الدولتين العظميين التي شطرت العالم بأجمعه، بما فيه العالم العربي، إلى شطرين، أحدهما يتمحور حول الولايات المتّحدة والآخر حول الاتّحاد السوڤياتي.

وعلى مدى الأزمة اللبنانية وفي شتى مراحلها، حيث ما برحت سوريا تمارس دوراً رئيسياً، بقيت الآراء متضاربة في الرأي العامّ حول هذا الدور.

ولا غرو أن تكون سوريا معنية بالدرجة الأولى بأزمة لبنان. وأن يكون لها في تلك الأزمة دور راجح سواء في الحقل الأمني أو في الحقل السياسي. هذه الحقيقة التي لم يكن من الممكن ولا من المفيد تجاهلها، كانت دائماً في رأس اهتمامات الدبلوماسية اللبنانية.

كثيرون من اللبنانيين أدركوا منذ ١٩٧٦ أن الحلّ، أي حلّ، لا بدّ أن يمرّ عبر سوريا. ولكن الصعوبة كمنت في وضع هذه الحقيقة في إطارها العملي، أي في إيجاد توازن صحيح وجامع مشترك يطمئنّ إليه لبنان وترضى عنه سوريا، وينبثق عنه حلّ شامل للأزمة. ولا بدّ من الملاحظة أن وشائج القربى بين الشعبين، وهي عامل إيجابي في سبيل الحلّ، قابلتها حساسية مصدرها الاختلاف في نظامي الدولتين والفوارق في نهج حياة كل من المجتمعين. هذا مع العلم بأن التوافق اللبناني-السوري، على أهمّيته وضرورته، لم يكن كافياً لتأمين الحلّ المنشود في ظلّ الحرب الباردة والوضع الدولي.

بالإضافة إلى تعاملها الرسمي مع السلطة الشرعية في لبنان، تعاطت سوريا مع سائر أطراف الأمر الواقع على الساحة اللبنانية، ممّا أفسح في المجال لتفسيرات وتأويلات شتّى، إذ اعتبره بعضهم انحيازاً لتيّار ما، واستغلالاً للتناقضات، بينما اعتبره بعضهم الآخر مسعى لتبريد الساحة واستيعاب الأزمة.

ومما لا شكّ فيه أن وضع سوريا تجاه لبنان، وفي لبنان، هو فريد، بحيث لا يجوز معالجته بالنظريات المجرّدة أو استناداً إلى سوابق غير متوافرة. لذا يبقى قائماً في الأذهان أنه إذا جاز لسوريا ما لا يجوز لسواها، فمن الطبيعي، في المقابل، أن يطلب لبنان منها أكثر مما يطلب من سواها وأن تتجاوب مع هذه المطالب.

وفي الواقع، رغبت سوريا، في أولى مراحل الأزمة، في طيّ الملف اللبناني على أساس مخطّط تسوية متوازنة بين الفرقاء اللبنانيين. لم يحظَ هذا المخطّط بالقبول، لأنه صدر عن جهة واحدة، هي فريق في عالمي الحرب الباردة والخلافات العربية، فعطّلت المسعى أطراف مقيمة على أرض لبنان تعمل لحسابها ولحساب سواها.

وفي أي حال أصبح راهناً اليوم أن الظروف لم تكن آنذاك ناضجة لحلّ الأزمة. فالمحاولات التي تكرّرت منذ ١٩٧٨ كان محكوماً عليها بأن تدور في حلقة مفرغة. وقد أثبتت الأحداث أن انطفاء حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة، أزالا العوائق وفتحا الآفاق أمام الحلّ المنشود؛ إذ أوجدا تنسيقاً بين السياسة السورية وسياسة الولايات المتّحدة الأميركية، التي أصبحت الدولة العظمى الوحيدة في العالم، ناهيك بتوطيد علاقات سوريا بدول التعاون الخليجي.

وفي نظرة إلى ما يجاوز المحيط العربي، يبدو أن حالة التوتّر بين الدولتين العظميين، التي لازمت الأزمة اللبنانية حتى أبواب الطائف، لم تكن لتسهّل العمل الدبلوماسي اللبناني الذي وجد نفسه مقيّداً بين محظورات من هنا، ومحظورات من هناك؛ إذ كان عليه أن يقاوم إدراج أزمته في لائحة الخلافات المستحكمة بين الجبّارين، وأن يترقّب المناسبات ليتسلّل عبر الثغرات التي تظهر من حين إلى آخر في سياسة كل من الجبّارين وحلفائهما، ليدافع عن حقوقه ومصالحه.

بصورة عامّة، وباستثناء بعض المواقف المنفردة، لم تكن سياسة الولايات المتّحدة، المتأثّرة بوجهات نظر وزيرها السابق كيسنجر، مهتمّة حقيقة بلبنان؛ وهو يقع في قلب الأزمة الكبرى ولا يتمتّع في نظر مدرسة كيسنجر بالمناعة الكافية للصمود في وجه الأعاصير الداخلية والخارجية الناتجة عن هذه الأزمة. إلاّ أن هذه النظرية لم تكن مقدّسة ووحيدة في نظر البيت الأبيض؛ إذ تقابلها في الإدارة الأميركية تيّارات مختلفة تراعي إلى حدّ ما المبادئ الخلقية في السياسة، ولها مفهوم آخر لمصالح الولايات المتّحدة في العالم ولطريقة صيانتها.

ومهما يكن من أمر، فإن المواقف الأميركية ما برحت تتأرجح بين اتّجاه ما وعكسه.

ولئن لم يحظَ لبنان لدى الولايات المتّحدة لا بالمركز ولا بالاهتمام المتوخَّيين، إلاّ أنه نال منها في الواقع، وفي أكثر من مرحلة، بعض المواقف الإيجابية؛ وإن بقيت دون طموحاته، لحلّ أزمته. وفي هذه المواقف ما يدلّ على أن ثمّة هامشاً للدبلوماسية الأميركية كانت ترغب بالتحرّك في إطاره تبعاً لمصالح الولايات المتّحدة.

من أبرز المآخذ التي سجّلها لبنان على سياسة الولايات المتّحدة الأميركية أنها لم تكن تولي أزمته اهتماماً كافياً ولا ترى فيها أزمة قائمة بذاتها، فأزمة لبنان، في نظرها، حجر في لعبة الشطرنج الدولية الشاملة. تتعامل معها في إطار التسوية الاستراتيجية للشرق الأوسط. هذا مع الإشارة إلى أن كثيراً ما كانت الدبلوماسية الأميركية تتحدّث عن دور سوري في لبنان وفي المنطقة من زاوية موازين القوى

فيها، وتلمّح إلى الوجود الفلسطيني والحكم الذاتي ومستقبل المنطقة، دون أن تكفّ عن التصريحات الرسمية التي تؤكّد الحرص على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته.

من الشائع أن ليس للولايات المتّحدة سياسة خارجية، وأن مواقفها في الخارج تنبع من ظروف سياستها الداخلية ومراكز القوى الضاغطة التي يتكوّن منها الرأي العام الأميركي. والآن بعد التعديلات على خارطة العالم السياسية، عسى أن تعمد إلى وضع مخطّط لسياسة خارجية ينبثق عن متطلّبات مصالحها وتستوحي فيه المبادئ التي تقوم عليها شرعة الأمم المتّحدة.

في بعض مراحل الأزمة وفي أوج الحرب الباردة، حاول بعض الأطراف في الداخل، وبعض أعضاء الأسرة العربية أن يضعوا لبنان في موضع الاتّهام لاستمرار تعامله مع الولايات المتّحدة. إلاّ أن الدبلوماسية اللبنانية استمرّت في سياسة الحوار مع الحكومة الأميركية، لاعتقادها بأن لا بديل من هذا النهج إذا أراد لبنان، على مأساته، أن يوسّع نظرته إلى الشؤون الدولية وأن يطّلع على الاتجاهات الخارجية التي كان قد ابتعد عنها. وبفعل سياسة الانفتاح هذه، بقي لبنان مطلاً على العالم، سواء عبر الولايات المتّحدة أو الاتّحاد السوڤياتي أو الكرسي الرسولي أو دول المجموعة الأوروبية وسواها.

كان على اللبنانيين أن يستطلعوا ويتحرّوا قواعد اللعبة الدولية وأهدافها ليحسنوا تقييم الأوضاع، كي لا يكونوا ضحية اللعبة، وهم غافلون عنها. هذا بالرغم من أنهم غير قادرين على التأثير كثيراً في مجرى الأحداث.

هذا، وقد أثبتت التجربة أنه من غير الجائز للبنانيين أن يتجاوزوا القوى الرئيسية اللاعبة على ساحة الشرق الأوسط، أو أن يضعوها تجاه الأمر الواقع في مشاريع تسوية للأزمة اللبنانية. بل كان لا بدّ أن يأتي حلّ تلك الأزمة - حتى الحلّ الأمني - متّفقاً مع موازين القوى الرئيسية، وأن لا يصطدم بمخطّطات سياسة الدول المعنية.

فيوم وضعت الوثيقة الدستورية في أواخر سنة ١٩٧٦، بدت معقولة ومقبولة للمراقب المتجرّد. إلاّ أنها لم تأت بالنتائج المتوخّاة، لأن العوامل الخارجية من عربية ودولية، لم تكن قابلة بالحلّ، فراحت تثير اللبنانيين على تلك الوثيقة وتحرّضهم على رفضها.

وكذلك كان نصيب النقاط الأربع عشرة التي صادق عليها المجلس النيابي في عهد المغفور له الرئيس سركيس.

ومشروع اتّفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، لم يكن هو أيضاً المدخل الصحيح للحلّ في

رأي أكثرية المواطنين ورأي المراقبين في الخارج. وقد عانى لبنان بسببه مأساة أخرى أشدّ قساوة من المآسي السابقة.

وباءت بالفشل أيضاً محاولات الدولة في سنة ١٩٨٥ القيام بتسوية. وكان من نتيجتها أن فتحت باب الانتفاضات التي لم تكن مجرّد ردّة فعل داخلية. وكذلك خُيّل لبعضهم، خطأً، أن ما تعجز عنه الدولة تستطيعه الميليشيات المتقاتلة، فكان الاتّفاق الثلاثي وما تبعه من اضطرابات في سنة ١٩٨٦، ومن تعطيل للاتّفاق نفسه.

ولم تكن القوى الخارجية غريبة عن ردّات الفعل هذه.

وانطلاقاً من هذه المقاييس، لم تنجح المخطّطات التي وضعت في سنتي ١٩٨٨ و١٩٨٩ إذ اصطدمت بصورة سافرة بمعادلات القوى على الأرض وبتوجّهات السياسة الدولية وبالأخصّ السياسة الأميركية، وبنظرتها إلى موقع لبنان ودوره. وزاد الأمر تعقيداً دخول بعض العرب بقوّة إلى الساحة اللبنانية لتصفية حساباتهم مع سوريا، دون مراعاة للاستراتيجية الجديدة التي كانت قيد التحضير.

ويوم أصبحت الولايات المتّحدة اللاعب الدولي الوحيد في المنطقة، تقلّص دور أوروبا في لبنان وفي الشرق الأوسط. إلا أن أوروبا واكبت الأزمة في سائر مراحلها بشكل أو بآخر.

ضمن المجموعة الأوروبية كان الدور الفرنسي الأكثر بروزاً. إذ اتّخذت فرنسا أكثر من مرّة مواقف ومقرّرات بهدف مساعدة لبنان على وضع حدّ لمأساته والمحافظة على استقلاله ووحدة أراضيه. وبقطع النظر عن صحّة هذه المواقف وجدواها؛ وهي لم تكن برأي الفرنسيين أنفسهم كافية لوضع أساس للحلّ، إلا أنها ساعدت على إبقاء أزمة لبنان في ذهن المجموعة الدولية وفي قلب أوروبا.

صحيح أن السياسة الفرنسية حيال الأزمة تأثّرت كثيراً بتيّارات السياسة الداخلية في فرنسا وبالرأي العام المتعاطف مع ما يمثّل لبنان من صورة في ذهنه، من حيث التاريخ والتقاليد والتبادل الثقافي. وصحيح أيضاً أن الحكومة الفرنسية انزعجت لاستئثار الولايات المتّحدة بدور الغرب بكلّيته، فكان أن صدرت عن الحكم الفرنسي، تارة، وعن بعض رجال السياسة الفرنسيين، تارة أخرى، مواقف لا تتّفق مع النمط المتعارف عليه في العلاقات اللبنانية-الفرنسية. إلاّ أن سياسة فرنسا، بفضل ما تتمتّع به من مرونة وديناميكية، سريعاً ما بادرت إلى تقويم أي اعوجاج. كما أنها أبدت تجاه اللبنانيين كافّة، بقطع النظر عن انتمائهم السياسي أو الديني، عاطفة تجسّدت بحسن معاملتهم في فرنسا وبإمدادات ومساعدات متنوّعة قدّمتها إلى اللبنانيين في بلدهم.

بدا لبعض اللبنانيين أن الكرسي الرسولي كان أحياناً في حيرة وتردّد في تعامله مع السلطات اللبنانية ومع الطوائف المسيحية، لاسيّما في آخر سنوات الأزمة. لكن ينبغي النظر إلى سياسة هذا المقام الروحي بشموليّتها، وهي قد تميّزت بثوابت وبرغبة صادقة في مساعدة لبنان لدى المجتمع الدولي.

لم يتّخذ الاتّحاد السوڤياتي مبادرة ما حيال أزمة لبنان. إلاّ أن سياسته تميّزت بثوابت معلومة، وفي طليعتها حسن العلاقة مع المقاومة ومع سوريا وبعض العرب في آن. ولم تكن الأزمة اللبنانية، لديه، ذات أهمّية بحدّ ذاتها، إلاّ من حيث أنها وجه من وجوه الأزمة الكبرى. فلم تبدر عن الاتّحاد السوڤياتي مبادرات، بل اكتفى بردّات فعل حيال أي مسعى يرمي إلى إقصائه عن الحلّ أو تأمين مصالح الولايات المتّحدة. وقد تجلّت هذه السياسة في وقوفه بحزم ضدّ بعض ما جنحت إليه الحكومة اللبنانية، خصوصاً في ١٩٨٣ وما بعدها.

وبعد طول غياب، تحرّك العرب في سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠ لمعالجة الأزمة اللبنانية. فكانت اجتماعات ومداولات تونس، فالدار البيضاء، فالطائف، وقيام اللجان المنبثقة عنها. ولست أعتقد أن هذا التحرّك كان مخطّطاً له في الأصل لينتهي إلى حيث انتهى بالضبط. ولم يكن في البداية ثمّة تصميم واضح لشروط حلّ الأزمة اللبنانية، بل جاء التحرّك نتيجة ضغوط من الرأي العام، العربي منه والدولي، لوضع حدّ للقتال، متزامنة مع تشجيع من الدول الأجنبية ومن منظّمة الأمم المتّحدة، لتضع جامعة الدول العربية يدها مجدّداً على الملفّ، لعلّها تستطيع، في مسعاها الجديد، أن تؤمّن وقف القتال والسلام في لبنان.

وكأني ببعض الدول الكبرى قد رغبت حينذاك في أن ترفع عن كاهلها عبء الأزمة اللبنانية، وألا تورّط نفسها في محاولة أخرى لإيجاد حلول لها عن طريق مجلس الأمن، لما في ذلك من دقّة، ولما يلقى من حساسية لدى بعض الأطراف اللبنانية والعربية. وقد سارت قدماً في هذا النهج بعد أن أبدى العرب استعداداً لمعالجة الموضوع بروح وأسلوب جديدين.

وفي رأيي أن مجلس الأمن لم يكن حينذاك الأداة الصالحة لمعالجة الأزمة اللبنانية. وجلّ ما كان يستطيع القيام به هو تشجيع الفرقاء على الحلّ ومباركته. وهذا ما فعله المجلس والمجتمع الدولي حين تمّ الاتّفاق برعاية اللجنة العربية الثلاثية، على وثيقة الطائف واعتُمدت أساساً للحلّ.

وما تزال موضع الجدل حقيقة مواقف العرب أو بعضهم من آخر محطّات الأزمة اللبنانية ومن طرق حلّها. فهناك معلومات تشير إلى أن ثمّة تصوّرات واقتراحات، قيل إنه جرى تداولها في تونس مع مسؤولين لبنانيين، وكان لها أثر

كبير ومباشر على مجرى الأحداث التي نزلت بلبنان في ما بعد.

وما أعتقده في هذا الصدد هو أنه إذا كانت قد صدرت في حينه عن بعض الفرقاء العرب آراء أو رغبات، فإنها كانت مرتجلة وأقرب إلى التمنّيات منها إلى الواقعية السياسية.

وبعد محطّة تونس، سرعان ما تجنّدت جميع القوى الفاعلة في العالم من مجلس الأمن والولايات المتّحدة والاتّحاد السوڤياتي ودول المجموعة الأوروبية والدول العربية، فأصدرت جميعها البيانات والمناشدات لحمل أعضاء المجلس النيابي اللبناني على الاجتماع في الطائف والسير قدماً في إقرار وثيقة الوفاق الوطني.

وقبل العبور إلى مرحلة ما بعد الطائف، لا بدّ من التذكير بأن من ثوابت الدبلوماسية اللبنانية العمل بعزم وإخلاص على تنفيذ القرار ٤٢٥ واستعادة الجنوب؛ لأن أي حلّ لأزمة لبنان مع بقاء الاحتلال الإسرائيلي يكون، ما لم يعد الجنوب إلى سيادة الدولة، مبتوراً. وكذلك السعي الحثيث لحمل إسرائيل على تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وإعادة الأراضي العربية المحتلّة إلى أصحابها.

وفي استعراض لمراحل الأزمة بصورة عامّة في محيطها الإقليمي والدولي، من المفروض أن تستخلص الدولة اللبنانية والمواطنون بعض العبر من مأساة قد تكون فريدة في نوعها.

أولى هذه العبر، أن جراح لبنان وأمراضه كانت كثيرة، وما إن داوى المسؤولون فيه والمخلصون جرحاً حتى سال جرح آخر أشدّ عمقاً وألماً.

والعبرة الثانية هي أن أيّاً من الدول بما فيها الدول الكبرى القادرة، لم تكن في وضع يمكّنها بمفردها من أن تعالج الأزمة من جميع جوانبها؛ لأن ثمّة نواحي لم تكن تشملها سياساتها الخارجية، يمكن أن تشكّل مأزقاً لا تستطيع التغلّب عليه. هذا إذا افترضنا أن الرغبة كانت متوافرة لديها لمدّ يد المساعدة مجاناً إلى لبنان.

والعبرة الثالثة أن قليلاً ما ينال الضعفاء حقّهم في خضمّ الخلافات السياسية بين الدول الكبرى، لاسيّما إذا كان ضعفهم كلّياً أو في بعضه من صنع أيديهم، أو هكذا يشاع. وكم من بلد استضعفوه فأضعفوه، واستفردوه فاستهدفوه!

العبرة الأخيرة هي أن لبنان بدا وكأنه رهينة لحين حلّ أزمة الشرق الأوسط أو بروز بوادر حلّ لها، وورقة ضغط وتشويق وترهيب، لاسيّما أن إسرائيل تحتلّ جنوبه.

أما وقد انتهت الحرب ودخل لبنان الجمهورية الثانية بعد أن أقرّت التعديلات

الدستورية ووضعت حيّز التنفيذ، فإذا بالتسوية تتعرّض لإطراء من هنا وانتقاد من هناك.

ليس هنا مجال لبحث شروط الطائف وتقييم بنوده، ولكن لا بدّ، ختاماً لهذا البحث، من تسجيل ملاحظة تتعلّق بالأسلوب الذي اعتمد، وهي أن الوفاق اللبناني تمّ وكأنه ثمرة تسوية عربية-سورية-أميركية أكثر مما هو تسوية بالعمق بين اللبنانيين. لذا يكثر الكلام اليوم بالذات عن ضرورة المصارحة والمصالحة بين الأطراف اللبنانية وتأمين وفاق بالعمق.

ولا شكّ أن الحدّ الأدنى من التفاهم الدولي، الذي تمّ بين العرب الذين رعوا اتفاق الطائف وسوريا، من جهة، وبين المجتمع الدولي وفي طليعته الولايات المتّحدة، من جهة أخرى، إنما تمّ بمعزل عن الحكومة اللبنانية، يوم كانت حكومتين والخلاف بينهما على أشدّه.

فلا عجب، إذن، أن تكون الصورة القائمة في الأذهان أن اتّفاق الطائف غلافه عربي، ونكهته سورية، وتسويقه أميركي، وأن المجتمع الدولي تبنّاه لواقعية سياسية، وربما بفعل الملل الذي انتابه من أزمة لبنان؛ وقد طالت، وما جرّته من دوران في حلقة مفرغة.

لقد أدرك اللبنانيون بأكثريتهم، ومن تبقّى من أعضاء المجلس النيابي، والجزء الأكبر من قوّات الأمر الواقع، بعد أن عانوا ما عانوه من اليأس وخيبة الأمل، نتيجة استفحال القتال وفشل المحاولات السابقة، حتمية الحلّ المقترح وأن لا بديل منه، وان للأمن ثمنه، وللسلام متطلّبات لا بدّ من القبول بها.

وفي أي حال، إن الحلّ الذي اعتمد ما كان ممكناً لو لم تخلُ الساحة للاعبَيْن رئيسيين، هما سوريا والولايات المتّحدة الأميركية.

هناك من يرى أن لبنان، بمجرّد أن ارتدى ثوباً فصّلوه له، بدا وكأنه دون الرشد الكامل. ولكن على اللبنانيين ألاّ يتوقّفوا عند هذا الرأي وألاّ يستسلموا للإحباط، لأن هذا الشعور يضعف لبنان أكثر مما أضعفته المأساة طوال ست عشرة سنة، لاسيّما وأن منطقة الشرق الأوسط تقف اليوم على أبواب تسويات وترتيبات مصيرية. فمن واجب اللبنانيين، إذاً، التصدّي لهذا الشعور بشدّة ومقاومته. وهذا ما يرتّب على السلطة اللبنانية المنبثقة عن مقرّرات الطائف، أن تمهّد له لتعطي البرهان على أنها حريصة على لبنان وعلى حقوق أبنائه ومستقبلهم؛ فتتّخذ المواقف والإجراءات التي من شأنها أن تثبت جدارتها بقيادة البلاد وقدرتها على الدفاع عن مصالح الوطن، في معرض تطبيقها لمقرّرات الطائف وتفاوضها مع الغير.

في معرض حديثهم عن الوفاق والوحدة الوطنية بمعناهما الصحيح، درج أهل الحكم منذ ١٩٩٠ على ترديد ضرورة الالتزام بالطائف والتعامل بروح الطائف... صحيح أن مقرّرات الطائف ليست بالعصا السحرية ولا تنفّذ دفعة واحدة، لكنها، من جهة أخرى، ليست بالنصّ الجافّ الخالي من الروح. فالطائف إمّا أن يكون ممارسة صادقة ومستمرّة تعبّر كل يوم عن حيوية الوطن وحقّه في الحياة، وفقاً لمقاييس معلومة عبر تطبيق مقرّراته تطبيقاً سليماً وكريماً في شتى الحقول، أو أن يكون مجرّد إجراء شكلي لا يلتفّ حوله المواطنون في عقولهم وقلوبهم، لأنه لا يوحي بالثقة.

ولست بحاجة إلى أن أشير إلى الإشكالات التي نشأت من جرّاء تنفيذ بعض أحكام الطائف بصورة مجتزأة أو بشكل لا يخلو من الكيفية أحياناً.

فعنصر الثقة هذا، وفي المرحلة التي يمرّ بها لبنان اليوم، يرتدي أهمّية لا تضاهى.

إن لبنان في فترة نقاهته، بحاجة ماسّة إلى ثقة المجتمع الدولي. كما أن السلطة بحاجة إلى ثقة المواطنين لينمو ويتضاعف رصيدها ورصيد الوطن في الداخل وفي العالم. فإذا استطاعت أن تطمئنهم، بممارساتها، وأن تبدّد هواجسهم وتحقّق تطلّعاتهم، ابتداء من إرساء الوفاق الوطني على أسس ثابتة، تكون قد خطت خطوة كبرى في طريق محو ذيول المأساة، وانتقلت بلبنان من حال الخوف والضيق إلى حال الأمل والطمأنينة والبحبوحة.

يُنسب إلى بنيامين فرنكلن، أحد الآباء المؤسّسين للولايات المتّحدة الأميركية، أنه قال، إثر إعلان استقلالها بعد الحرب التي حرّرتها من السيطرة البريطانية: «إن الحرب، أي حرب، سيئة، والسلم، أي سلم، حسن».

عسى أن يكون السلم الذي توصّل إليه لبنان سلماً حسناً، على أساس أنه، إلى جانب وقف الحرب، يختزن في طيّاته من الإيجابيات، ويحوي في أبعاده من التصوّرات والقيم ما يرضي طموحات الشعب اللبناني، الذي عانى الكثير وكفّر بما فيه الكفاية عن ذنوبه، وربما عن ذنوب الآخرين.

وعسى أن توفّق الحكومة الجديدة التي استُقبلت بارتياح كبير، في كسب احترام المجتمع الدولي للبنان شعباً وحكماً، فيحلّ هذا الاحترام محلّ العطف والشفقة اللذين كثيراً ما طبعا نظرة العالم إلى بلدنا، فتعطي هكذا برهاناً دامغاً على أن لبنان الدولة والوطن استعاد عافيته في الواقع، وأصبح محصّناً، وأنه على طريق تحكّمه بمقدّراته بفعل وحدته الوطنية، ممّا يؤهّله أن يقوم بدوره على أكمل وجه داخل المجموعتين العربية والدولية. فتنطوي صفحة المأساة إلى الأبد وتزول.

حول اللامركزية

حضرة الأب عميد كلّية الحقوق في جامعة الروح القدس الموقّر،

حضرة السادة المحترمين،

بعيداً عن المحافل السياسية والحزبية تنظّم كلّية الحقوق التابعة لجامعة الكسليك ندوة حول اللامركزية تهدف الى مناقشة موضوع حسّاس في جوّ هادئ يساعد على قيام تفاعل بين التأمّلات من منظور تاريخي وعلمي واسع ومشاريع القوانين التي سوف تفصّل في لبنان على قياس حاجاته.

وإنّي إذ استهلّ حديثي بإبداء شكري لحضور الأب أنطوان خليفة، عميد كلية الحقوق في جامعة الروح القدس التي تستضيفنا هذا المساء، لمبادرته الموفّقة التي تبرهن عن حيويّة المجتمع المدني القائم في لبنان أسارع الى التنبيه بأن اللامركزية موضوع هذه الندوة هي لامركزية الإدارات المحلّية باستثناء مركزية المؤسّسات العامّة المتخصّصة.

حسبي هذا المساء أن أجول وإيّاكم بسرعة على مراحل ولادة اللاّمركزية وتطوّرها في الغرب، لاسيما في فرنسا حيث نشأت وتقاذفتها الأحداث التاريخية والسياسية قبل أن تنتشر في سائر انحاء العالم وتستقرّ على مفهوم علمي دقيق، وذلك سعياً وراء تحديد خلفيات هذا النظام وأبعاده لعلّ في هذه الجولة ما يسهّل معالجة اللامركزية في التشريعات المتوقّعة في لبنان، مكتفياً في هذا الصدد بإبداء بعض الملاحظات العامّة في ضوء ما خصّصه اتّفاق الطائف من مساحة للاّمركزية وتاركاً لشريكي في الندوة، معالي الاستاذ روجيه ديب، أن يدخل في صميم

* مداخلة في ندوة في جامعة الروح القدس، الكسليك، ١١ حزيران ١٩٩٢.

تصوّراته للمشاريع المتداولة في لبنان وفي ما يمكن ويجب أن تكون.

في نظرة خاطفة إلى التاريخ والأنظمة السياسية والإدارية في العالم، يلفت النظر أن كثيراً ما تسبّبت اللاّمركزية بخلافات حادّة، بل بانقسام في الرأي العامّ وفي الأوساط الحاكمة على السواء، لمجرّد وضع الفكرة موضع البحث في أنحاء العالم المتطوّر. ولنا خير دليل على ذلك في استقالة الجنرال ديغول سنة ١٩٦٩ نتيجة لاستفتاء حول مشاريع اللاّمركزية المقرونة بإلغاء مجلس الشيوخ.

برزت اللاّمركزية في فرنسا على أثر ثورة ١٧٨٩ غداة توحيد البلاد تحت ظلّ حكم جمهوري واحد سيطر فيه نظام المركزية بعد نزاع دموي وعنيف بين الأحزاب والتيّارات الثورية أسفر عن نظام مركزي يعرف بنظام السنة الثامنة للروزنامة الثورية.

أما نابليون، فسارع إلى تكريس نظام المركزية هذا وعزّزه إلى أبعد الحدود.

وبعد ١٨١٥ توالت الأنظمة والتشريعات في فرنسا فمالت دائماً نحو تليين قبضة المركزية باستثناء بعض الانتكاسات. فكانت انتكاسة السنوات ١٨٥٢-١٨٦١ في عهد نابليون الثالث وكذلك انتكاسة السنوات ١٩٤١-١٩٤٥ في ظل نظام فيشي الذي وضع تشريعات بإحداث الاقاليم كوحدات ادارية جديدة (Régions) أقرّ لها نظاماً لا حصرياً فعيّن على رأسها موظفاً تابعاً للسلطة المركزية ومنحه صلاحيات واسعة.

والانطباع السائد ان تعزيز اللامركزية في النصوص كان متلازماً دائماً مع ترسيخ النظام الليبرالي الديمقراطي وكأنه وجه من وجوه هذا النظام لاسيما ابتداء من ١٨٣١ يوم كانت القرية او البلدة النموذج الأوحد للادارة المحلية المُنتخبة وهذا ما حدا المؤرخ والعالم السياسي دو توكڤيل (De Tocqueville) على أن يكتب ما حرفيته:

> «C'est dans la commune que réside la force des peuples libres... Les institutions communales mettent la liberté à la portée du peuple, elles lui en font goûter l'usage possible et l'habituent à s'en servir. Sans institutions communales, une nation ne peut se donner un gouvernement libre».

لقد اكتمل التشريع الفرنسي في صدد اللامركزية بالقوانين التي صدرت تباعاً فتوّجها الدستور الصادر في ١٩٥٨ في المادة ٧٢ منه، والتشريعات اللاحقة، لاسيما تشريعات اللامركزية الصادرة في ١٩٨٢.

يعترف التنظيم الإداري الفرنسي النافذ بثلاثة أنواع من الإدارات المحلّية تتمتّع بالشخصية المعنوية وتدير نفسها عن طريق اللامركزية، وهي إلى جانب القرية او البلدة، المقاطعة والإقليم (département et région) ولكلّ من هذه الوحدات

القانونية هيئة منتخبة تقرّر وتدير الشؤون المحلّية كما لها أيضاً هيئة تنفيذية تلاحق تنفيذ مقرّراتها.

جدير بنا أن نستخلص من التشريعات الفرنسية قواعد وعبر سياسية وقانونية، خصوصاً وأن مصدرها دولة مركزية أصلاً، اعتمدت اللاّمركزية تدريجياً وعينها على وحدة الجمهورية ووحدة السلطة السياسية، وأهمّها هي الآتية:

١. ليست اللامركزية تفويضاً للادارة المحلّية بأن تحكم، بل تفويض بأن تدير، والفارق بين الحكم والإدارة شاسع، لاسيما في ظلّ القانون الفرنسي ومفهومه لهاتين العبارتين (gouverner, administrer).

ويترتّب على هذه الملاحظة ان ثمة اختصاصات محظّر تفويضها الى السلطة الادارية المحلية.

٢. إن استقلالية السلطة اللامركزية في حقل الإدارة ليست مطلقة ولا يمكن أن تكون مطلقة. فمن جهة، لا تستطيع هذه السلطة أن تنشئ نفسها، وأن تضع قواعد تنظيم نفسها، ومن جهة ثانية، لا بدّ أن يكون للسلطة المركزية بشكل أو بآخر ما يعرف بحقّ الوصاية الإدارية (tutelle) عليها.

صحيح أن هذه الوصاية تقلّصت كثيراً بفعل التشريعات الأخيرة في فرنسا، لكن لا بدّ أن تبقى قائمة من حيث المبدأ فيعود دائماً لممثّل السلطة المركزية أن يطعن في المقرّرات الصادرة عن السلطات المحلّية لدى القضاء الاداري وأن يطلب وقف تنفيذها، وهذا أضعف الإيمان.

٣. إن الإدارات المحلّية التي تتمتّع بالشخصية المعنوية في حقل القانون العامّ ينبغي أن تكون منتخبة وإلاّ لما كان هناك لامركزية، بل لاحصرية.

ليس لي أن أخوض في تفاصيل هذه المسائل على الصعيدين الدستوري والقانوني، إلاّ أن المشترع الفرنسي، في رأي المعارضة، ربما أفرط في الليبيرالية في المشاريع التي عرضها على المجلس في ١٩٨٢، ممّا حدا نوّاباً على مراجعة المجلس الدستوري الذي أعلن أن لا بدّ لأي تشريع في شأن اللاّمركزية من أن يراعي دائماً مبدأ تفوّق الدولة (prééminence) على أية إدارة محلّية، فيقرّ لها حقّ المراجعة لدى القضاء الإداري فضلاً عن المراقبة المحلّية اللاحقة.

وكانت مناسبة للمقارنة بين التشريعات اللاّمركزية في إيطاليا وإسبانيا والتشريع الفرنسي، لا سيما وأن المشترع الإيطالي كان سبّاقاً في اعتماد الأقاليم كوحدات إدارية ومنحها صلاحيّات واسعة جداً، كما أن المشترع الإسباني كان جريئاً في معالجته موضوع اللاّمركزية على نطاق الأقاليم أيضاً.

هذان البلدان تعرّفا الى اللاّمركزية بعد فرنسا إلاّ أنهما عندما حزما أمرهما

تجاوزا فرنسا وأقرّا تشريعات تجافي القواعد الدستورية الفرنسية كما فسّرها المجلس الدستوري الفرنسي، وعلماء القانون، فإذ بهؤلاء يعتبرون أن الأنظمة الإيطالية تجعل من إيطاليا في نظرهم دولة شبه فيدرالية نظراً لماهية الصلاحيّات التي أناطها المشترع بإدارة الأقاليم (régions) ولما سمّاه صلاحيّات نظامية (statutaires)، والتي ترتدي طابعاً دستورياً مقنّعاً، الى جانب الصلاحيّات الأخرى في الحقول التشريعية والمالية.

وفي إسبانيا مُنحت صلاحيات واسعة إلى إدارة الأقاليم تجعلها في موقع وسط بين فرنسا، وإيطاليا مما حدا علماء الدستور الفرنسي على أن يصفوا نظامها بالإقليمية.

ثمّة سؤال يفرض نفسه وهو معرفة الدوافع والأسباب التي حملت هذه الدول على اعتماد اللامركزية وتوسيعها تباعاً.

في الأصل كانت الفلسفة من اللامركزية تسهيل الأمور على المواطنين في البلدان الواسعة، والتخفيف عن السلطة المركزية في إدارة الشؤون المحلّية، وكذلك نشر الديمقراطية وتدريب المواطنين على ممارستها في نطاق محلّي خبروه توطئة لممارستها على وجه أفضل وعلى نطاق أوسع.

لئن كانت هذه الاعتبارات صحيحة، فإنّها لم تعد اليوم الدافع الرئيسي في بلدان الغرب المتطورة.

هناك اعتبارات أخرى تفعل فعلها أكثر وأكثر.

أولّها العامل الاقتصادي. إذ إن كلاً من الأقاليم يمكن أن يشكّل وحدة متكاملة ذات مصلحة موحّدة على صعيد الإنتاج أو التجارة أو المواصلات أو الاتّصالات، مما يساعد على التخطيط والإنماء الاقتصادي والإنساني، فضلاً عن شؤون البيئة والمحافظة عليها.

وثانيها العامل السياسي بمعناه الواسع، بما فيه العامل الحزبي والانتخابي وانعكاسه على المعادلات السياسية في نظر الحكم المركزي، ناهيك عن خصوصية بعض الأقطار والأقاليم مما يستحيل تجاهله.

وإذا كانت الخصوصية تلعب دوراً محدوداً في بلد كفرنسا بالرغم من وضع جزيرة كورسيكا الفريد، فإن دورها مهمّ في ايطاليا، الدولة التي لم تحقّق وحدتها واستقلالها، إلاّ في النصف الثاني من القرن الماضي. وتعاني سلطتها المركزية كثيراً من المتاعب بسبب نزعة بعض الأقاليم إلى التميز، لا بل إلى الحكم الذاتي. وقد تكون اللامركزية بالمفهوم الإيطالي نوعاً من العلاج الذي لا مفرّ منه.

اما في إسبانيا، فكان لا بدّ من أن يولّد حكم الجنرال فرنكو المركزي السلطوي، يوم توارى، ردّات فعل في الأقطار والأقاليم مما حدا النظام البرلماني

الليبرالي على الجنوح نحو لامركزية سبقت الإشارة اليها.

لقد آن الأوان لإلقاء نظرة على اللامركزية المتوقّعة في لبنان، وكي لا أُتّهم بأني أهمل الإشارة الى السابقة الناتجة عن نظام المتصرّفية في القرن الماضي، فإني أسارع إلى الملاحظة بأنه من الصعب - وربما من الخطأ - وصف هذه التجربة بأنها تجربة لامركزية بالمعنى المعاصر، ناهيك بأن نظام المتصرفية يصطبغ بالطابع الدولي النسبي الى حدّ، مما يضعه في خانة فريدة بالنسبة الى موضوع هذه الندوة.

ومهما يكن من أمر، فإن مفهوم اللاّمركزية في هذه البقعة من العالم كان يكتنفه الغموض بدليل ان هذه العبارة كثيراً ما استعملت بدون أن يتوخّى مستعملوها الدقّة. مثال ذلك أن الجمعيات والأحزاب العربية التي عملت للتحرّر من الحكم العثماني منذ قرن فيما كان بعضها يرفع شعار المملكة العربية الواحدة المستقلّة، كان البعض الآخر يطالب باللامركزية. والله أعلم بالنوايا!

وكان قد قام بعض الالتباس في لبنان في الخمسينات بين اللاّمركزية واللاّحصرية، ناهيك عن أن اللاّمركزية الخجولة التي أقرّها المشترع في حينه على مستوى البلدية سرعان ما عطّلتها الأحداث.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وأصبحنا على أهبة استحداث تشريعات جديدة تتناول اللاّمركزية انطلاقاً من وثيقة الطائف، أسمح لنفسي بأن أبدي بعض الآراء:

١. قد أصدم بعض المستمعين المتعاطين بالشأن العامّ إذا قلت إن موضوع اللامركزية على أهمّيته لا يحتلّ في نظري المرتبة الأولى في عالم مشاغلنا الحالية.

حبّذا لو أن تنظيم إدارات محلّية يضع حدّاً للصعوبات التي يواجهها لبنان في هذه المرحلة، سياسية كانت أم إدارية أم اقتصادية، لذا ليس من مجال لأن نجعل من اللاّمركزية قميص عثمان أو أن نرى فيها دواء سحرياً شافياً.

٢. إن اللامركزية التي أقرّها الطائف، وتوافق عليها الفرقاء، هي لامركزية إدارية ضيّقة أدرجها الاتّفاق بعد التأكيد على الدولة الموحّدة القوية ذات الطابع المركزي. وكأن واضعي النصّ يريدون رسم إطار محدّد للمشاريع التي يمكن ان تُقرّ في هذا الصدد.

٣. لقد جعل الطائف من القائمقام رئيساً لمجلس القضاء المنتخب، فقطع الطريق على قيام سلطة تنفيذية لامركزية في القضاء. كما اعتمد المركزية قاعدة وآلية للتنمية الاقتصادية مع الإشارة الى ضرورة تعزيز واردات الإدارات المحلّية.

جميع هذه القواعد التي لا بدّ من ترجمتها نصوصاً قانونية تبدو غير كافية اذا ما قورنت بما استقرّت عليه اللاّمركزية في بلدان الغرب. إلاّ أنه لا يغيب عن البال أن

مسيرة اللامركزية في تلك البلدان استغرقت عشرات السنين وواجهت كثيراً من العثرات.

ومهما يكن من أمر، لعلّ أتباع اللاّمركزية الواسعة يستمدّون بعض العزاء من تأمّلات قسم من العلماء الغربيين الذين يرون أن هدف اللاّمركزية الحديثة الضمني هو خدمة السلطة المركزية عن طريق الحدّ من التوتّر الذي يسبّبه التزايد المستمرّ في صلاحيات الدولة.

لقد جاء في مقال لأستاذ الحقوق العامّة جورج رييرا (Georges Riera) في مجلة «الحقوق العامّة والعلوم السياسية» (RDP) الصادرة سنة ١٩٨٤ ما حرفيّته:

«En fait, les mesures de décentralisation ont un but implicite: réduire les tensions que provoque la croissance continue du pouvoir d'État».

لقد تغلّب اللبنانيون على خلافات أساسية تتناول شؤوناً وطنية وسياسية محورية بجوهرها أين منها موضوع اللاّمركزية ونطاقها وتنظيمها.

ولا شكّ في أن نجاح اللاّمركزية التي سوف يمارسونها في المرحلة المقبلة بعد إقرارها، كفيل بإزالة التحفّظات التي تحول اليوم دون إقرار لامركزية موسّعة على غرار ما حصل في سائر أنحاء العالم.

يوم يطبّق لبنان النظام الديمقراطي بمفهومه الصحيح، وتترسّخ وحدته الوطنية، سوف يبدو تعزيز اللامركزية أمراً طبيعياً، بل محتّماً لأن التاريخ يعلّمنا بأن الديموقراطية المحلّية ما كانت يوماً إلاّ انعكاساً للديموقراطية الأصيلة الشاملة الوطن بكلّيته وتتويجاً لها.

أبعد من الجدل حول الانتخابات

لا جدوى من المخادعة في الخطاب.

إن الجدل الواسع حول مشروع قانون الانتخابات ما هو إلاّ دمّل تتجمّع فيه مشاعر الكبت وخيبات الأمل التي تسبّبت بها سلسلة من الإجراءات أقدمت عليها السلطات التنفيذية والتشريعية بشكل قلّما يخلو من التسرّع والفظاظة، تحت عنوان: تنفيذ إتّفاق الطائف.

هذه التدابير أثارت مع ظهورها تباعاً، حملات نقد ومعارضة وتعليق من هنا وهناك حتى من الذين شاركوا في اتّخاذها. ولم تنقشع الحملات إلاّ بفعل مبدأ تقديس الوفاق وإلزامية التمسّك بالسلم.

ومن سمات الانزعاج الحالي طابعه الانفعالي المتلازم مع تنظيم إعلامي وسيل من الحجج المختلفة. وإذا كانت المعارضة تبرز في الأوساط المارونية بخاصّة، فإن الانتقاد كامن في أوساط أخرى متعدّدة.

هذه الظاهرة جديرة بأن تُدرس بوعي وصفاء ذهن، لاسيّما في وقت يرفعون فيه لواء الوفاق بين الطوائف، وفيما المجلس النيابي المقبل مدعو لوضع حدّ نهائي للطائفية السياسية.

وبقطع النظر عن أحكام مشروع القانون الذي أقرّه مجلس الوزراء على عجل، يجدر التساؤل عمّا يفسر ذهنية بل نفسية سائدة لدى فئة كبيرة من الشعب تنظر الى معظم القرارات السياسية العامّة بمزيج من التحفّظ والريبة.

أجل، من العبثي أن نضع موضع الشكّ مبدأ إجراء الانتخابات في النظام

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour*، في ٢٥ حزيران ١٩٩٢.

الديمقراطي. ولكن كيف لنا أن نتناسى أن الحكم لجأ منذ فترة ليست ببعيدة، ومن غير تردّد، وبحجّة تغليب مصلحة البلد العليا ووجود ظروف استثنائية، الى تعيين نواب؟

فعلى مدى المراحل التي تلت الطائف، تبنّى الحكم، وبمرح، قرارات غريبة أحياناً، لم يجهد دائماً في إبرازها على أنها تعبير عن اقتناعه الشخصي، فكان من جرّاء هذا المسلك ولادة احتمالين. فإما أنّه لا إجماع صحيح على مستوى السلطة التنفيذية، وإما أنّ النظام المنبثق من الطائف غير صالح، أصلاً لاتّخاذ قرارات. وكلا الاحتمالين يكشف عن عطل في الحكم، الأمر الذي يغذّي المخاوف والشكوك والشعور بالحذر.

ان الطائفة المارونية نظراً إلى ما تعرّضت له من مآس وصراعات داخلية أرهفت حسّها، يُشكّل تصدّيها صدى أصوات المعارضة بأجمعها. وهي تشعر بأنها ضحية التمييز بدليل أن مطالب الطوائف الأخرى تلقى آذاناً صاغية بغضّ النظر عن ارتكازها على أسس صحيحة.

في ظلّ هذه الأجواء النزاعية، تبدو العملية الانتخابية أقرب الى استفتاء منها الى انتخاب، استفتاء تصديقاً على كل ما نفّذ بموجب الطائف، فضلاً عن توقيع على بياض بالنسبة الى المستقبل. ويتحصّل من ذلك أن هوية المرشّحين، واتّساع الدائرة، وعدد النواب، تفقد من أهميّتها لأنّها مهمّشة بنزاع أساسي وبمشكلة المهجرين.

وإذا كان بعض المسؤولين يتعامل باستعلاء وبتسامح مشوب بالازدراء مع مثل هذه المطالب، فإن هذا التصرّف الذي قد يكون ناجحاً في الحقل الداخلي، إنما هو سلاح ذو حدّين.

فهل من حاجة لنذكر بأن الطائف لا يكرّس فقط وفاقاً بين اللبنانيين وتعديلات دستورية، بل هو الى ذلك وثيقة سياسية قانونية، نالت رعايةً لا بل موافقة من الدول العربية والأجنبية والمنظّمات الإقليمية والدولية؟

فإذا غدت المؤسّسات المعهود اليها وضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ وابتداع تقليد سياسي جديد موضعَ شبهة تتناول صفتها التمثيلية، ألا يُخشى أن يأتي يوم تتّهمنا المرجعيّات المشار اليها أو بعضها، نتيجة لتغيّر في الظروف أو لوجود مصلحة لها، بأننا أفسدنا الاتّفاق ونحرنا الديمقراطية؟

ألا يكفي هذا الاحتمال وما يمكن أن ينجم عنه من توتّر سياسي وأزمة ليدفع أهل الحكم ومعارضيه الى حوار يتّسم بالواقعية والمصارحة؟

وغداً عندما ستُطرح المسائل المهمّة وفي مقدّمها إلغاء الطائفية السياسية، لن

يصحّ اتّخاذ القرار إلاّ من لاعبين أصيلين يتمتّع كل منهم في محيطه بمستوى متساو من المشروعية. ولن يكون من محلّ للاعبين رديفين.

هذه الاعتبارات في مجملها تدعو الى تجنّب الأسوأ، هذا الأسوأ الذي يتمثّل بالاستسلام للقدر أو الاختباء وراء «مصلحة الدولة العليا». تُرى، ألا تخشى الدولة، إذا ما استمرّت تسرف في التذرّع بهذه «المصلحة»، أن تضيع مصلحة أهمّ، أعني: مبرّر وجودها ووجودنا في آن؟

كتاب مفتوح إلى فخامة رئيس الجمهورية
الأستاذ الياس الهراوي

فخامة الرئيس،

لعلّ المسافة التي تفصلني اليوم عن ممارسة العمل السياسي تسمح لي بأن أقارب الشؤون والمعضلات الوطنية بمزيد من الصفاء والموضوعية، وفي أي حال هذا ما أتمنّى.

مَواطن الخلل في مسار الحكم وتفاقم الأزمات التي يخشى أن تنعكس سلباً على الوحدة الوطنية دفعتني أن أوجّه إليك هذه الرسالة.

في ١٩٨٩ وفي نظر كثيرين أنا منهم، كان لا بدّ من مسيرة لوضع حدّ للحرب والقتال ولإرساء الوحدة الوطنية والمؤسّسات على أسس سليمة وثابتة، فكان ما كان وأقرّت الوثيقة الشهيرة المتفاوتة أحكامها من حيث جودتها والتي استجابت الى الكثير من الحاجات وأفادت من رعاية عربية وسورية وخارجية سهّلت اعتمادها.

وبعد مرور أقلّ من سنتين على المباشرة في وضع هذه الوثيقة حيّز التنفيذ، يعاني كثير من المواطنين، لاسيما من أبناء الطوائف المسيحية - وأنتم تعلمون ما تحمّلوا في هذا السبيل - يعانون حالة من الإحباط وخيبة الأمل بسبب الطريقة الكيفية لتطبيق هذا الإتّفاق بحجّة حمايته والحفاظ عليه.

فهل الغاية أن يكون لكل طائفةٍ وأن يدفع الناس إلى الكفر بالطائف والتبرّؤ من الجمهورية الثانية؟

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ١٢ آب ١٩٩٢.

في أكثر من مناسبة ارتفعت أصوات وصدرت تحذيرات صادقة مبعثها الحرص على الوطن وعلى الوفاق الوطني، فلم تلقَ، للأسف، أي صدى لدى الدولة ومؤسّساتها.

وبالعكس، انقلبت اللاّمبالاة أحياناً اتهاماً للمحذّرين والمعترضين بأنهم يسعون الى تقويض الطائف وتعطيله. فيا للسخرية!

ومما يزيد في غرابة الأمر أن أكثر أعضاء هذه الحكومة وسابقتها شكوا لمناسبة أو غير مناسبة، من أسلوب تطبيق اتّفاق الطائف ومن الخروقات لأحكامه وروحه. وقد أصبح شائعاً أن الطائف أضحى ستاراً يخفون وراءه أو يحاولون، كلّ إجراء حكومي شاذّ، تقريرياً كان أم تنظيمياً، عندما ترتفع أصوات محقّة بمعارضته وانتقاده.

تكمن خطورة هذا المسلك في أنه يقطع الطريق على الحوار ويسيء الى الوفاق الوطني بمعناه الصحيح.

إن الحوار قد انتهى وأقفل بابه لمجرّد إقرار اتّفاق الطائف. فلا حوار بين اللبنانيين الذين تقاتلوا في الأمس وإن جلس بعضهم في مجلس وزراء واحد. أنهاية المسيرة هو الطائف أم منطلق لها؟ أما الوفاق فقد غدا مادّة للتندّر بين الناس وفي الصحف، مع العلم بأن اللبنانيين إلى أيّة فئة انتموا، يعبّرون يومياً وبشتى الوسائل عن رغبتهم المخلصة في العيش المشترك.

وإزاء تعطيل الحوار وتجميد الوفاق ألا يحقّ للرأي العامّ أن يتساءل عن طاقة السلطة في محاورة الدول الشقيقة والصديقة في الشؤون التي تهمّ البلد، إذ كيف يكون ثمّة حوار صحيح وأهل الحكم ليس لهم موقف موحّد من أي شأن حيوي باستثناء القرار ٤٢٥؟

يبلغ هذا التساؤل ذروته نسبة للمشاورات والمحادثات المستمرّة مع الشقيقة سوريا والتي هي في منتهى الأهمّية. فالانطباع السائد هو أن شخصية بعض المسؤولين، إلى العقد التي تعاني منها الحكومة والتهرّب من المسؤولية لا تساعد كثيراً على قيام حوار عميق وشامل، خصوصاً وأن حصيلة المشاورات والمحادثات تصبّ دائماً في خانة واحدة.

وبينما الشعب يتشوّق الى أن يرى حكّامه في هذه المناسبة يوظّفون طاقتهم أو رصيدهم لتحقيق أهداف تتّصل بالمصلحة الوطنية او لتقويم اعوجاج، إذ بهؤلاء يحصرون اهتمامهم في شؤونهم الشخصية أو في مكاسب حزبية.

هزالة الشعارات التي تطلقها السلطة من حين الى آخر في وجه الأزمة السياسية والاقتصادية تزيد في اتّساع الهوّة بين الشعب وحكّامه. أمّا الخطابات الرنّانة

والوعود الفارغة والمواقف الدونكيشوتية، فليست أكثر جدوى، ذلك أن الثقة مفقودة، يا للأسف، بالطبقة الحاكمة وبالطبقة السياسية إجمالاً، ناهيك عن التشكيك في الإخلاص والترفّع والنزاهة.

ربما كانت هذه الاعتبارات في طليعة الدوافع التي تحرّك حماستك وتحملك أحياناً على ان تتبنّى قرارات وإجراءات ليست من صنعك وربما مخالفة لرأيك. فما الحكمة من تحميل مقام الرئاسة أكثر مما يتحمّل. أليس من الأنسب أن توفّر الرئاسة لمهمّات وطنية او مصيرية؟

إن السلطة على الحضيض، فليس ثمّة غرابة أن ينسبوا اليها، تارة، الرضوخ، وتارة، التماس التوجيه.

لقد استهلكت السلطة بخفّتها الحيّز الأكبر من رصيدها في التعامل مع الرأي العام فأصبح هامش تحرّكها محدوداً لا محلّ فيه لا للازدهاء ولا للتمويه ولا للوعود والوعيد.

ولم يبقَ أمامها لتثبيت وجودها وتنفيذ مقرّراتها إلاّ وسائل معدودة وفي طليعتها استعمال القوّة الشرعية عملاً بالقاعدة القائلة بأن «من اشتدّت وطأته وجبت طاعته»، وعسى ألاّ تسرف في اللجوء الى هذا الأسلوب نظراً لانعكاساته على صورة البلد وعلى النظام.

صحيح أن اللبنانيين لم يبرهنوا دائماً عن وعي سياسي وحسّ وطني سليم على مدى مأساتهم، لكن ما من أحد ينكر أنهم ينعمون بقسط وفير من الحذاقة والذكاء بحيث يميّزون بين الجدّية والهزل. فأي جدوى، إذاً، من الاستخفاف بذكائهم والسعي لإقناعهم أحياناً بصوابية وأصالة إجراءات غير مقنعة وتزيينها بألوان اصطناعية؟

هذا ما يحصل بالذات في صدد الانتخابات.

انت تعلم يا فخامة الرئيس أن الاكثرية الساحقة من أهل الحكم لا يستسيغون الانتخابات في الظروف الحاضرة لأسباب متعدّدة لا فارق إذا ما تقاطعت أو تضاربت. أمّا أعضاء المجلس النيابي فليسوا في قرارة أنفسهم أكثر إيماناً بصوابية هذا الإجراء، ومع ذلك أقرّوه بأكثرية ساحقة وفي قلبهم غصّة.

هل في هذه التصرّفات ما يثبت توفّر عنصري الحرية والنزاهة في أساس المسيرة الانتخابية؟

تنسب اليك بعض الإشاعات بأنك تبنّيت الانتخابات في وقت ما وأصررت عليها لأسباب تتّصل بسياسة البقاع الحزبية.

وفيما أجلّك عن هذه التهمة، لا أتمالك عن التساؤل لماذا لم تستعمل سلطتك

المعنوية - إن لم تكن الدستورية - لحمل الحكومة على معالجة مشكلة هامّة شغلت مجموعة محترمة من المقامات الروحية والزعامات السياسية وأهل الفكر ولاقت تجاوباً واسعاً لدى الشعب في جميع شرائحه وقلقاً لدى دول فاعلة؟ بل تصدّيت للمشكلة كأنها تحدٍّ لمقام الرئاسة أو لشخص الرئيس، فأعلنت مراراً وتكراراً أنك تضمن حرّية وصحّة الانتخابات مع أن الدستور يعهد بهذا الأمر الى الحكومة.

هل يعقل وأنت الحريص حرصاً شديداً على الوحدة الوطنية أن تتغاضى عن الأخطار التي قد تتعرّض لها هذه الوحدة ومسيرة السلام برمّتها، لا بل النظام اللبناني والحرّيات من جرّاء عملية انتخابية تنفّذ قسراً وكأن الغاية منها قهر شريحة واسعة من الشعب؟

قد تكون «نخوتك» دفعتك إلى اتّخاذ هذا الموقف على أمل أن يساعد على تلطيف الأجواء، ولكن كيف يكون لك ذلك والنصوص الدستورية خالية من أي سند تستند اليه للإيفاء بوعدك؟

الاعتقاد الشائع أن الحكومة لا تقوم بدورها بشكل سليم بدليل ما صدر من قرارات واتّخذ من إجراءات بدءاً بتقسيم الدوائر، الى تحديد عدد النواب وتوزيعهم، والتغاضي عن مشكلة المهجرين، وتشكيل اللوائح الانتخابية، وما أدراك ما التشكيل ومدى الارتباك الذي يلازم هذه العملية. وكيف يوفّق الحكم بين أن يكون الطائف، تارة وثيقة منزلة لا تمسّ، وتارة يعدّل فيها ويحرّف لمصالح حزبية أو فئوية أو أنانية؟

أزمة الانتخابات على أهمّيتها لم تبرز فجأة كما يتبادر للبعض. إنها، كما يقول المثل الدارج، «قلوب ملآنة» تمتدّ جذورها الى تأليف حكومة الوفاق وتتغذّى بما اتّخذته من تدابير وإجراءات على التوالي وما تستمرّ عليه الحكومة الحاضرة.

خيبة الأمل، الشعور بالحرمان والكبت؛ والهواجس، فالمخاوف، نشأت تباعاً وترسّخت في ذهن المواطنين الذين أدركوا يوماً بعد يوم أن المقاييس والمعايير التي تعتمدها السلطة في معرض تنفيذ وثيقة الوفاق أبرز ما فيها أنها تتنكّر للوفاق ولحرمة المبادئ والمقدسات نفسها التي آمنوا بأن الطائف يضمنها ويقفل باب المزايدة بشأنها.

وفي طليعة هذه المقدّسات، العدالة والمساواة وهما ركيزة الوحدة الوطنية، فالتوازن في الحكم وفق معادلات معروفة واتّخاذ القرارات بالاستقلالية التي تفرضها الكرامة.

ولئن كانت بعض الفئات والطوائف تقدّمت على سواها في التعبير عن نقمتها واعتراضاتها إلاّ أن الذهول يشمل الجميع وكذلك الشعور بصدمة قوية.

أزمة الانتخابات ليست أزمة سياسية فحسب، وإنما مظهر من مظاهر أزمة وطنية.

إنها بمثابة استفتاء على إنجازات الحكم الماضية وتفويض مطلق للمستقبل.

وهل الزمن زمن تفويض؟

هل تدنّي النقد وتدهور الاقتصاد إنجازان يبرّران التفويض على بياض، أم المشاكل الاجتماعية إنجاز يمكن المفاخرة به، ام إعراض المواطنين عن الدولة، أم استمرار الهجرة، أم التساؤل عن مركز القرار وهويته، أم الفساد والصفقات والفضائح في الحقلين السياسي والإداري؟

طبعا! لست أنت المسؤول عن هذه الممارسات ولا شكّ أن الرأي العام ظالم أحياناً، لكن الشعب في أيام محنته يتطلّع دائماً الى رأس الهرم، الى القمّة ولا يوفّرها. ألست أنت من يوقّع على التكليف والتأليف، وألست أنت رمز الوطن ووحدته وحامي الدستور وحارس استقلال لبنان؟

لقد قصّرت السطة في التعامل مع ردود الفعل على قانون الانتخابات، فتارة تجاهلتها، وتارة تحرّكت ولكن بروح غير بريئة.

لست أرغب في أن أزيد الطين بلّة ولكنني لا أتمالك عن الملاحظة بأن الحكومة تتحمّل المسؤولية الأولى في سوء التعامل مع الأزمة. فكأنّها رغبت في أن تدفع المعارضين الى السلبية لتواخذهم عليها في ما بعد ولتصفية حسابات معهم أو مع بعضهم. أمّا الاقتراحات التي قدّمتها لحلّ الازمة، فهي المطالبة بمزيد من الثقة بوعودها في حين أن مصدر الأزمة ومنبعها هو فقدان الثقة بالذات والمصداقية. فالحكومة تطلب من المعارضة الكافرة بها أن تعلن إيمانها بها.

فهل يُطلب إلى الملحد أن يعلن إيمانه فجأة؟

يذكّر هذا الوضع بالنكتة الدارجة: «ليش تبكي وأنا عمك؟». والجواب: «إنّي أبكي لأنّك عمي».

وفي هذه المرحلة وبعد أن انقطع الحوار، عسى أن يتصرّف الجميع بحريّة مسؤولة وفقاً لمبادىء الديمقراطية وأن يحترم الفرد حريّة الآخرين.

ولا يخطرنّ في بال المسؤولين أن قادة المعارضة يمارسون ضغطاً على القاعدة لجرّها الى المقاطعة لأن العزوف عن التصويت والنفور من الانتخابات اختمرا في ذهن نسبة كبيرة من القاعدة قبل أن تتناولها الاجتماعات وقرارات الأحزاب، فجاءت هذه القرارات بمثابة تكريس لرغبة القاعدة بدلاً من أن تشكّل توجيهاً لها. وهذا الواقع يفرض على جميع المتعاملين بالشأن العامّ أن يأخذوه بعين الاعتبار.

فخامة الرئيس،

إن الدستور، الى جانب تقليصه صلاحيّات رئيس الجمهورية في حقل السلطة التنفيذية، ركّز على المرتبة العليا التي يحتلّها مقام الرئاسة إذ جعل من الرئيس رمز البلاد ووحدتها وحامي الدستور وحارس الاستقلال.

فالمطلوب من الرئيس إذاً، أن يترفّع وأن يضع نفسه فوق الجميع، اي فوق الحزبيّات والتيّارات وألاّ يسعى الى المكاسب فيغدو مرجعية وطنية وموجّهاً وحكَماً، وهذا ما يرتّبه الواجب عليه!

لماذا هذا الكلام في هذا الظرف بالذات؟

لأن الشعب يتوق الى أن تصارحه ببساطة، بعيداً عن المفاخرة. إن الشعب ينتظر منك أن تتصدّى للمشكلة الوطنية التي هي لبّ الأزمة بل لبّ كل الأزمات بدلاً من أن تهدر طاقة الرئاسة في شؤون جانبية.

الأزمة في جوهرها وعلى اختلاف وجوهها ومظاهرها تنسلّ من خلفية واحدة هي القلق والخوف على لبنان واستقلاله ونظامه ومستقبله وحريّته.

ولهذا الشعور وجهان، أحدهما يرتبط بالمفاوضات الهادفة الى حلّ أزمة الشرق الأوسط ومتفرّعاتها، والآخر يرتبط بالعلاقة مع سوريا التي يسود الانطباع بشأنها أن اتفاق الطائف والمعاهدات المعقودة تنفّذ بما يؤدّي إلى تقليص رقعة استقلالية الحكم في سائر الشؤون.

هنا بيت القصيد!

عقيم أي حوار حول صحّة هذه المخاوف أو عدمها، ذلك لأن السلطة اليوم في نظر الرأي العام هي نموذج التخاذل والاستزلام واللاّمسؤولية والأنانية مما حدا بعض الظرفاء على القول إن اللبناني صار مهاجراً في بلده.

بديهي أن هذه الاعتبارات لا تخفى على الحكم السوري الذي يحرص دون شك على أن تقوم العلاقات المميزة على أسس ثابتة بعيداً عن الإكراه والقهر.

من أولى واجباتك أن تعطي البرهان على أن العلاقات المميّزة ليست ولا يمكن أن تكون على حساب استقلال لبنان وسيادته، وأن بعض المظاهر التي تصدم الرأي العام اللبناني مردّها الى روح الإتّكالية والتزلّف والانتهازية التي تميّز بعض المسؤولين في تعاملهم مع سوريا.

وحدها المهمّات الوطنية البعيدة المغزى والبالغة الأهمّية هي على قياس رئاسة الجمهورية، ناهيك عن أن الطائفة الكريمة التي تنتمي اليها هي الأكثر قلقاً واهتماماً في هذا الصدد. فلا بدّ، إذاً، من أن تحقّق نتائج عملية ملموسة تطمئن سائر اللبنانيين وتنعكس إيجاباً على صورة لبنان في الخارج.

مسؤوليتك بل واجبك أن تثبت أن تعبيد الطرق والجسور بين لبنان وسوريا يهدف منه تأمين حرّية المرور بالاتّجاهين لا باتّجاه واحد فقط.

وهذا يفترض قيامك بمباحثات صريحة وشاملة مع الإخوان السوريين على أعلى مستوى.

إن الرأي العامّ الواعي يدرك تلقائياً بأن ثمّة مجالات تقضي المصلحة بأن يلتصق لبنان بسوريا الى أقصى حدّ، وفي طليعتها المفاوضات مع إسرائيل وتنفيذ القرار ٤٢٥ والتنسيق في هذا الصدد أمر طبيعي ومحتّم لما فيه المصلحة المشتركة.

كما أنه من الطبيعي ألاّ ينفرد لبنان بأي اتّفاق في المفاوضات مع العلم بأن مستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان شأن في منتهى الدقّة والخطورة يعني لبنان بالدرجة الأولى على أن يعتمد على سوريا لمساندته في مواقفه بعد التشاور والتنسيق.

أمّا معالجة بعض الشؤون الأخرى وبالأخصّ الشؤون الداخلية، فللسلطة اللبنانية أن تتولاّها بروح من المسؤولية والاستقلالية ولا بأس من التنسيق عند الاضطرار.

الوصاية شيء والتنسيق شيء آخر. والتعامل وحده كفيل بإزالة الالتباس.

وإذا كان ثمن تنقية الأجواء وامتصاص الاحتقان الاستغناء عن بعض الوجوه فليكن، لأن سلامة العلاقات مع سوريا تساوي أكثر بكثير من هذا الثمن.

فخامة الرئيس،

أيّاً تكن نتيجة الانتخابات وطبيعة الأجواء التي تنجم عنها، أناشدك بأن تقوم بهذه المبادرة الجريئة لأنها بمثابة إنقاذ. فعسى أن توفق لما فيه خير لبنان ومصلحة العلاقات مع سوريا التي تكون، إذذاك، في منتهى التميّز مما يؤدّي الى تحسين الممارسة على الأرض فيتسنّى للمخلصين بأن يدافعوا عن العلاقات المميّزة بل يبشّروا بها في أجواء صافية ومستقرّة.

وتفضّل بقبول فائق احترامي.

القضاء والديمقراطية

أهي هشاشة مؤسّساتنا في نظر الجمهور، أم جو التشكيك الذي ينتابه حيال سير تلك المؤسّسات، أم خشيته من أن تكون «كثرة من الدولة» خلفت فجأة «قلة من الدولة» التي عانينا منها، أهي في أساس الآراء المتداولة؟

أيّاً كان السبب، فإن ثمّة واقعاً هو أن اللبنانيين يشعرون بالحذر حيال كل ما يتّصل بحرّياتهم الأساسية، يعني انهم يتساءلون ولو ضمناً عن جدوى الضمانة التي يوفّرها لهم القضاء.

لذا ليس غريباً أن تكون قامت مؤخّراً مساجلة بمناسبة موجة من الاعتقالات وقعت واستمرّت في ظروف ضبابية، خصوصاً وأن مسؤولين سياسيين وقضاة، وحتى الحكومة برمّتها في مجلس الوزراء، قد ساهموا بشكل او بآخر في تأجيج الجدال، بل في التسبّب بالتباس يؤسف له.

لست راغباً في العودة الى إثارة هذا النزاع أو الفصل فيه وإنما في إيراد بعض التأمّلات أوحتها لي أوضاع السلطة القضائية في بلد يريد نفسه ديمقراطياً وفي وقت تبدو الحكومة عاقدة العزم على إصلاح القضاء.

لقد بحّ صوت وزير العدل وهو يردّد دون كلل أن القضاء سلطة، وبالتالي إنه مستقل، وكأني به يشعر في آن بضرورة إقناع أولياء هذه السلطة بتلك البداهة وانعاش ذاكرة زملائه في الوزارة بها وتهدئة روع المتقاضين.

ليس من يتجاسر على مناقشة فعل الإيمان هذا الملازم لجوهر النظام الديمقراطي منذ ولادته، أي منذ قرنين.

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ٣٠ كانون الأوّل ١٩٩٢.

إن فصل السلطات هو من المقدّسات بعد أن ولّى الزمن حيث كان الملك يمارس القضاء بنفسه أو يفوّض هذه السلطة تفويضاً وقد أصبحت هذه الحقبة في ذمّة التاريخ ودخلت في موسوعات تدريس الحقوق والعلوم السياسية، كما أضحى الجسم القضائي بفعل استقلاليته في عالمنا الحاضر السمة المميّزة لدولة القانون، وشرطاً من شروط التوازن بين السلطات، وحارساً للحرّيات ولحقوق الإنسان ولأمن المجتمع على السواء.

أجل، إن وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ في العالم الغربي، وهو السبّاق في ممارسة الديمقراطية اصطدم بصعوبات تبعاً لتبدّلات في الأنظمة وتعاقب الدساتير بحيث لم يسلك المسار دوماً طريقاً قويماً في دول الغرب ذاتها.

إلاّ أن استقلالية القضاء وقد غدت في صلب الأعراف، هي اليوم في أعلى سلّم القيم الحضارية في العالم المتطوّر، كما أن المسافة التي اجتازتها هذه القاعدة منذ إعلان شرعة حقوق الإنسان في عام ١٧٨٩ حيث ورد أنه لا دستور دون فصل للسلطات، هي مسافة جدّ معبّرة.

فإزاء ما يمكن أن تقع فيه السلطة الإجرائية وأجهزتها من شطط في المجتمع المعاصر حيث تبرز الصعوبة أحياناً في رسم الحدّ الفاصل بدقّة بين مقتضيات السلطة ومستلزمات الحرّية، كان لا بدّ للقضاء من أن يكون صاحب كلمة الفصل في هذا المضمار وبصورة مطلقة مما أضفى عليه طابع السلطة المضادّة أكثر منه السلطة الثالثة في الدولة.

وهكذا أصبح مألوفاً أن توضع السلطة القضائية في مصافّ السلطات المضادّة على قدم المساواة مع حقّ المعارضة السياسية وحرّية الصحافة.

وليس أدلّ على الدور الرادع والضابط الذي ينبغي على القضاء أن يتولاّه في مجتمع مفرط في استهلاكيته ومسرف في ليبيراليته، من اعتماد البلدان المتطوّرة أكثر وأكثر الرقابة الدستورية على القوانين وتوسيع نطاقها تباعاً، وكذلك ممارسة القضاء الإداري حقّه في إبطال إجراءات السلطة التنفيذية بصورة متزايدة، ناهيك عن تصدّي القضاء الجزائي في تحقيقاته حتى للحكّام وأصحاب النفوذ عند الضرورة، كما هي الحال اليوم في فرنسا وإيطاليا، مثلاً.

ولئن كان لبنان خارج دول العالم الأول وغير قادر على أن يحذو حذو الدول حاملة لواء الديمقراطية السياسية والاجتماعية أو أن يختصر بقفزة واحدة المسافة التي تفصله عنها، إلاّ أن دستوره وتشريعاته تكرّس مبدأ فصل السلطات واستقلالية القضاء بحيث لا يغدو من ضروب الخيال مطالبة السلطات السياسية، من جهة، بأن تحترم حقاً هذين المبدأين، والقضاة، في المقابل، بأن تفعم بهما

روحهم في معرض أداء مهمّتهم.

عندها وعندها فقط يقتنع المواطن بأن المحاباة تتوقّف عند عتبة قاعة المحكمة «وأن المحاكم تصدر أحكاماً ولا تسدي خدمات».

الحكم بين الناس رسالة. سواء كانت ذات طابع ديني، في نظر البعض، أو علماني اخلاقي، في نظر البعض الآخر، فإنها في كلتا الحالتين مقدّسة.

إذا كانت الحرب في لبنان لم تدمّر الصرح القضائي برمّته، فإنها ألحقت به أضراراً جسيمة ولولا الضمير المهني الذي تتميّز به حفنة من القضاة لما بقي هناك مشعل لعدالة ما. إن جرأة البعض واستقامتهم تشفع بأخطاء وانزلاقات انقاد اليها الكثير من زملائهم.

أمّا وقد حلّ السلام، فإن ما يهدّد استقلالية القضاء بالفعل هو الجهل والاستهتار والتزلّف، بقدر ما هي الضغوط والمداخلات، لاسيما السياسية، الى جانب البؤس المادّي الذي يتعرّض له بعض اعضاء الجسم القضائي ما لم يعالج هذا الموضوع معالجة ملائمة.

ليس من عصا سحرية لحلّ هذه المعضلات ولا بدّ من دأب طويل النفس ومحاولات متكرّرة دون كلل، ولكن من الضروري طيّ الصفحة لا بل إعطاء البرهان على توفر إرادة صادقة في طيّها بإعداد العدّة لإصلاحات تصون في آن استقلالية القضاء وضرورة تطهيره.

من الملحّ إحداث صدمة تشيع الثقة وتقلب مسحة الكآبة السائدة. وفي هذا السياق، تشكّل الولادة المرتقبة للمجلس الدستوري محطّة رئيسة على أمل ألاّ ينحرف هذا المجلس عن أهدافه المنشودة ألا وهي السهر على احترام الدستور في روحه كما في نصّه.

سأل أحدهم الرئيس رينيه كاسان، وهو مرجع كبير في القانون والدفاع عن الحرّيات في أوروبا الغربية، ما هي السمة الرئيسة للنظام الديمقراطي في بلد ما، فأجاب فوراً: «إنها استقلالية القضاء».

إنها حقيقة جديرة بأن تكون محطّ تأمّل من هؤلاء وأولئك، تلك الحقيقة التي تنصّب القضاء في مرتبة الشرف التي يستحقّها.

فالسلم الأهلي والثقة وإعادة عجلة الاقتصاد وسمعة لبنان مرهونة جميعها باستقلالية سلطة القضاء على حدّ سواء مع النظام الديمقراطي نفسه.

... لن يغفر للسلطة السياسية أو للسلطة القضائية أن احتقرتا هذه الحقيقة الواقعية أو حاولتا الاستدارة حولها.

الشفافية والوفاق

حكومة الحريري، وقد شكّلت أساساً لتحسين إدارة المرافق العامّة، والدفاع عن القدرة الشرائية، وتولّي عملية الإعمار، حظيت بترحيب خاصّ من أغلبية المواطنين الساحقة، التوّاقين الى التخلّص من مشاكلهم الحياتية اليومية.

ولم يلبث رئيس الحكومة أن أكّد أن الشقّ الإداري لا ينفي الشقّ السياسي إطلاقاً، وأنه يلزم نفسه معالجتهما معاً.

وإذا بزيارة كريستوفر، وزيارة الكاردينال سيلفستريني تأتيان في الوقت المناسب لتدعيم موقفه هذا، في نظر جمهور عيل صبره أمام ما يعتبره - من غير حقّ - تباطؤاً في تأمين الشؤون الحياتية.

وكون المسؤولين يعملون على المحورين الرئيسيين اللذين يتحكّمان اليوم في السياستين الخارجية والداخلية على السواء، فقد سعوا الى استغلال هاتين الزيارتين.

فبالنسبة الى الزيارة الأولى، ادّعوا أن لبنان قد استعاد موقعه على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأن حشد الطاقات لتنفيذ القرار ٤٢٥ قد أتى ثماره.

أما بالنسبة الى الزيارة الثانية، فقد أتاحت لرئيس الحكومة فرصة جديدة للدعوة الى الوفاق الوطني، والى التخلّي عن الشعور بالاكتئاب.

وبالجملة، فإن هذين الموضوعين يتّصلان بأغلب القضايا السياسية التي لا تزال معلّقة حتى اليوم.

ففي الأوضاع السياسية والاجتماعية الراهنة، ما هو نصيب هذا النهج أو ذاك من النجاح؟

---

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour*، ٢٠ آذار ١٩٩٣.

في نظر الرأي العامّ اللبناني، تعاني الحكومة من عقبة ورثتها عن تلك التي سبقتها.

إن الخفّة التي تناول بها الإعلام الرسمي في السنتين الأخيرتين موضوع القرار ٤٢٥، وموقف الولايات المتّحدة من تطبيقه، قد نالت من صدقية السلطة.

فاعتماد اللغة المعلّبة («اللسان الخشبي») كان لافتاً للأنظار، إثر لقاء أقطاب الحكم الرئيس بوش في نيويورك سنة ١٩٩١. واستناداً الى التعليقات التي صدرت آنذاك، وإلى التسريبات، شيّع أن تطبيق القرار ٤٢٥ أصبح على قاب قوسين أيّاً يكن مصير المفاوضات، بحجّة أن الولايات المتّحدة قد وافقت على فصل هذا القرار عن أزمة الشرق الأوسط.

ومنذ ذلك الحين، إن أية تطمينات أو تهدئات أميركية تتذرّع بها الدولة في هذا الصدد تقابل بابتسامة تشكيك، كون الدولة متّهمة بإخفاء حقيقة الموقف الأميركي.

فإن كانت الدبلوماسية هي فن قراءة ما بين السطور، فإن تحفّظ الولايات المتحدة وصمتها هما قمّة البلاغة.

وعبثاً حاول السفير الأميركي هنا أن يسوّغ ما لم يقله كريستوفر بخصوص الجنوب اللبناني في المؤتمر الصحافي الذي عقده في لبنان؛ إذ عاود وزير خارجيته الكرّة عند رجوعه الى واشنطن، فلم يُشر البتّة الى القرار ٤٢٥ في التقرير المفصّل الذي قدّمه الى الكونغرس حول زيارته.

وربما جاز لنا أن نسأل بهذه المناسبة السفير كروكر، عما عناه وزير خارجيته في تقريره هذا عندما وصف زيارته الى لبنان بأنها مأسوية.

ردّة الفعل هذه ليست ما يتوقّعه اللبنانيون الذين لوّحت لهم الحكومة بإمكانية رفع الحظر عن سفر الأميركيين الى لبنان، وبإعادة الرحلات الجوّية بين البلدين، كحصيلة لتوقّف الزائر الكبير في لبنان.

أمّا الشق السياسي الآخر المتعلّق بالوفاق والمصالحة، وقد تناوله الكاردينال سيلفستريني، فمن نافل القول إن حظّه رهن، بالدرجة نفسها، بسياسة الشفافية؟

فبعيداً عن كل مناظرة، لا بدّ من الملاحظة أنه - بمعزل عن هويّة الناطقين باسم الموارنة وصفتهم التمثيلية، وهي مسألة مطروحة - من الأهمّية بمكان القاء الضوء على أهمّ المشاكل العالقة يرتدي أهمّية كبرى.

ومن أبرز المشاكل المرشّحة للحوار مسألة السلطات داخل الدولة، وتوازنها، وحرّية القرار، وتحرير الجنوب وتطبيق اتّفاق الطائف تطبيقاً سليماً، وأخيراً مصير اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، عند إيجاد حلّ سلمي لأزمة الشرق الأوسط.

فإذا ما عتّمنا على هذه المسائل، جعلنا من الحوار خدعة، ومن الوفاق سراباً.

وإذا شاءت الحكومة أن تتمايز عن الممارسة التي اعتمدت منذ اتّفاق الطائف، فعليها الإقلاع عن الشعارات، والقوالب الجاهزة. فالرئيس الحريري الذي لا يفتقر الى وسائل النجاح، قادر على أن يقلب الاجتهاد الرائج، فيثبت أن الشفافية هي، في الوقت نفسه، شرط من شروط الديمقراطية ومن ثقة المواطنين بدولتهم.

فدعواته الى الوفاق الوطني، وإن محمودة ومناسبة، ليست بكافية ما لم تطمئن السلطة الرأي العامّ عبر تبديد الغموض واعتماد لغة صريحة وشفّافة.

السلطة مدعوّة إلى فتح حوار صادق

سيّداتي، سادتي،

إنها لمناسبة سعيدة أن أستجيب لرغبة حاكمية أندية اللايونز ولجنة المؤتمر الاقليمي وألقي كلمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني والعشرين لأندية اللايونز في المنطقة ٣٥١ التي تضمّ لبنان والأردن.

إن النشاطات التي يقوم بها نادي اللايونز والهادفة إلى ترسيخ روح المواطنية الصحيحة عن طريق الاهتمام بالشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية والخلقية، والتداول في كل ما يتّصل بالمصلحة العامّة بعيداً عن التدخّل في الأمور السياسية والحزبية والقومية والطائفية، هذه النشاطات تجعل منه نواة لما جرت العادة على تسميته المجتمع المدني ونموذجاً له.

فالمجتمع المدني وهو النشاط الأساسي لقيام الديمقراطية في أي بلد، ومظهر من مظاهرها، يتيح للمواطنين أن يتدرّجوا في ممارسة الحرّية عن طريق الحوار والانتخاب والمساواة، وفي تحمّل التبعات الاجتماعية والإنسانية تجاه أمثالهم.

ومما يضفي على هذا المؤتمر طابعاً مميّزاً هو أنه يقتحم الحدود الجغرافية والسياسية فيجمع بين أبناء أكثر من بلد تجسيداً لروح اللايونز المنتشرة أنديتها في سائر العالم، إيماناً منها بشمولية الإنسان وما يمثّله من قيم.

من هذه الزاوية بالذات أوجّه تحيّة تقدير وإكبار إلى المؤتمر ومنظّميه لما يرمز إليه هذا الإنجاز من إيمان بالحوار والحرّية والتضامن.

إنّ أهل الحكم في لبنان وهم يعملون على النهوض بالوطن وإعادة تعميره

* مداخلة في افتتاح المؤتمر الثاني والعشرين لأندية اللايونز، بيروت في ٣٠ نيسان ١٩٩٣.

واستكمال مسيرته الوفاقية يتحسّسون أكثر من أي يوم مضى حتمية حوار بمعناه الصحيح بينهم وبين المواطنين.

ولا غرو في ذلك لأن نجاح المشروع الحكومي، وهو يلبّي حاجة حيوية، مرهون إلى حدّ بعيد بتجاوب المواطنين مع الدولة.

صحيح أن سجلّ العلاقات بين المواطن اللبناني والحكم لم يخلُ يوماً من بعض الشوائب والتحفّظات وأن أسباباً عديدة طالما طبعت هذه العلاقة بطابع غلب عليه التحفّظ والحذر والتشكيك من المواطن الذي قلّما نظر إلى الحكم كمرجعية محبّبة إلى قلبه يطمئنّ إليها.

لكن هذا الشعور كثير الانتشار أيضاً في الأقطار الجنوبية من القارة الأرضية وشائع في بلدان محيط البحر المتوسّط، مع الملاحظة بأن البلدان الشمالية ذاتها ليست بمنأى عنه في المطلق.

واللافت في هذا الصدد أن العلاقة بين الفرد والدولة كشخص اعتباري شيء، والعلاقة بين هذا الفرد وبعض اهل الدولة والقيّمين عليها شيء آخر. وكأن الودّ الذي يقوم بين المواطن وهؤلاء ينعكس سلباً على العلاقة بين هذا المواطن والمؤسّسة العامّة، بمعنى أنّ الودّ، أو علاقة التبعية، بين المواطن والنافذين كأشخاص، كثيراً ما ينقلبان تحفّظاً وتشكيكاً بالدولة كمؤسّسة.

مردّ ذلك إجمالاً إلى دواع عدّة منها روح الإقطاع، والاستزلام، والرواسب التي تجمّعت في ذهن الشعوبَ من جرّاء الحكم الأجنبي أو الاستبدادي، مما صوّر السلطة بأنها خصم، بل عدو، ناهيك عن النزعة الفردية الغالبة في تلك الأقطار.

وممّا يزيد الطين بلّة أن الممارسات الديمقراطية في البلدان غير المتطوّرة تحفل عادة بعيوب تنال من هيبة الدولة لدى الشعب. فانعدام الشفافية، ورداءة الجهاز الإداري، واستشراء الرشوة وروح الاستغلال، والاستهتار بحقوق الإنسان بحجّة أو بأخرى، والفوضى الأخلاقية، والضيق الاقتصادي، واختلال ميزان العدالة، وسوء السياسة الاجتماعية، كثيراً ما تتكامل في البلدان المتخلّفة بحيث تضحى الديمقراطية فيها اسماً لغير مسمّى، والدولة أداة ردع وعقاب.

يعاني لبنان بدوره من هذه الآفات أو بعضها بنسب متفاوتة. وإذا كانت السلطات العامّة تتحمّل مسؤولية أكيدة من هذا القبيل، فإن المواطن، في المقابل، ليس بريئاً كليّاً لأنه غالباً ما تقبّل هذه الحالة فاستغلّها وشجّعها، حيناً، وتأقلم معها حيناً آخر، ولم يدعم المحاولات، وإنْ خجولة، التي هدفت الى معالجة الخلل وتقويم الاعوجاج.

وإذا جاز وصف الذهنية الرائجة تقليدياً سواء لدى الدولة أو المواطن، فيصحّ

القول إنها تتميّز بالتشدّد في المطالبة والضنّ في العطاء.

غير أنّ اللافت في هذه المرحلة أنّ التباعد بين الدولة وبعض شرائح المجتمع يترسّخ بشكل لم نألفه، بينما ظروف الوطن، سياسية كانت أم اقتصادية في الداخل والظروف الإقليمية والدولية في الخارج، تضغط ضغطاً متصاعداً يفرض مزيداً من الوحدة والتضامن بين الحكم والشعب.

وفيما مشاريع إعادة الإعمار والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي تتأثر بأزمة الشرق الأوسط واحتلال جنوب لبنان وتعرّجات مفاوضات السلام والإبهام المحيط بالمستقبل، تتضاعف الحاجة إلى التفاف المواطنين حول السلطة العامّة ولو من قبيل تحديد الخسائر والمخاطر.

وفي استذكار الماضي القريب يوم بلغت الحرب ذروتها واضمحلت الدولة اللبنانية إلى حدّ الزوال، شعر الرأي العامّ الواعي بحنين إلى شرعية تعلو على الجميع وتصلح كمرجعية عادلة منزّهة تعكس رأي وتطلّعات المجتمع وترعى شؤونه باخلاص.

وكان أن أدّى هذا الشعور إلى توسّم البعض خيراً في المستقبل يوم تضع الحرب أوزارها وتعود الدولة إلى الوجود بحلّتها الجديدة على أمل أن تلتفّ الأكثرية حولها وتؤازرها تكفيراً عن الأخطاء الماضية على أساس أن «ربّ ضارّة نافعة».

لقد انتقل لبنان من الحرب إلى السلم وسلك طريق النقاهة وخطا خطوات ثابتة في استعادته عافيته في ظلّ نظام جديد وعبره.

وإذا كان ليس هنا مجال الخوض في تقويم الانجازات التي تمّت في حسناتها ومساوئها، وفي تحديد التبعات، فلا مناصّ من ان نتوقّف برهة لنتساءل اذا كانت الاجواء السائدة لدى الرأي العام، من سياسية ونفسية، من شأنها ان تساعد الحكّام على تنفيذ التزاماتهم وبرنامجهم.

إن التباعد القائم بين الدولة وشرائح من المجتمع والذين يطلقون عليه أسماء شتّى أمر راهن لا ينكره أهل الحكم ذاتهم. فلا بدّ، إذاً، من معالجة هذه الظاهرة بصورة سريعة، بصرف النظر عن العلاج الدائم للعلاقة بين المواطن والدولة لأن العلاج بالعمق عملية معقّدة على المدى الطويل لا تتمّ بمراسيم وقوانين فحسب، بل تتطلّب تربية المواطن وتغذية الروح المدنية فيه، وإقناعه عبر الممارسة بأن نظام المؤسّسات حلّ محلّ الإقطاع والزعامات الفردية، والشرعية محلّ المحسوبية، وأن الحكم المتحرّر يخضع قراره لمقاييس موضوعية مستوحاة من المصلحة العامّة والعدالة والمساواة بين المواطنين ومستلزمات العيش المشترك.

وبصورة موجزة، إن عامل الوقت لا يمكن اختصاره كثيراً غير أن من الملحّ

إقناع المواطنين بأن القاطرة وضعت على السكّة وان ليس هناك من تمييز في المعاملة ولا استخفاف بفئة منهم.

وليس من وسيلة لبلوغ هذا الهدف سوى أن تبادر السلطة بأسرع ما يمكن إلى فتح حوار صادق وشفّاف مع الأطراف المعنية، لا بل مع مجمل الفئات، بعيداً عن التمويه وتكتيك الترغيب لشقّ الصفوف، ذلك أن عملية استدراج البعض واغرائهم لا طائل تحتها كما أثبتته التجربة.

فعسى أن تساعد مثل هذه الندوات والمناقشات، التي لا بدّ من أن تقوم داخل المجتمع المدني، على خلق المناخ المؤاتي للحوار والانفتاح والتفاهم في سبيل توفير الثقة والتضامن.

ففي هذه الحقبة من تاريخنا حيث تواجه الدولة والمواطن على السواء امتحاناً عسيراً، يرجى من الأولى أن توفّر لنفسها حيّزاً من التحرّك كافياً لحسن معالجة الظرف الدقيق، ومن الثاني التجاوب مع الحوار الكفيل وحده بتبديد الشعور بالإبعاد وهواجس الإحباط.

أي مستقبل للديمقراطية في العالم؟

سيّداتي، سادتي،

غداة سقوط الاتّحاد السوڤياتي، ادّعى بعض غلاة الديمقراطية أنّ قَدَر النظام الماركسي والاتّحاد السوڤياتي السقوط، وأن المصير الذي انتهى اليه الصراع بين النظامين والدولتين العظميين كان امراً محتوماً.

ليس هذا الرأي في محلّه. فيوم كانت الحرب الباردة على أشدّها، والعالم على شفير الهاوية، تبارى كثيرون من المفكّرين في العالم الغربي في عملية استكشافهم مستقبل النظامين المتصارعين، ولأي منهما ستكون الغلبة، وذلك بعيداً عن تبجّح السياسيين والعسكريين من هنا وهناك.

واذا كان من الطبيعي أن تتناقض التوقّعات في حينه بين الملتزمين يميناً والملتزمين يساراً، فاللافت ان استشفاف مستقبل الديمقراطية لم يحظَ بالإجماع داخل الفريق الليبيرالي ذاته.

ففي ١٩٨٣، نشر المفكّر والكاتب الفرنسي جان-فرنسوا روفيل (Revel) كتاباً عنوانه «كيف تنقرض الديمقراطيات؟» حذّر فيه من خطر انتشار الشيوعية في العالم على حساب الديمقراطية، كون الاتّحاد السوڤياتي، في رأيه، ما فتئ يحقّق انتصارات في الخارج بالرغم من عقم آليّة الحكم فيه.

بيد ان بعض أقرانه في العالم الغربي خالفه الرأي وتنبّأ بسقوط النظام الشيوعي عاجلاً أم آجلاً.

وبقي الامر بين بين، إلى أن برز من يبشّر بقرب انحلال الدولتين العظميين

---

* مداخلة ألقيت في الرابطة الثقافية، طرابلس، ١٣ أيّار ١٩٩٣.

على السواء.

ففي سنة ١٩٨٨، نشر بول كينيدي (Kennedy)، استاذ العلوم السياسية في جامعة ييل (Yale) الأميركية، كتاباً بعنوان «قيام وانحطاط الدول الكبرى» كان له صدى واسع في سائر انحاء العالم، تنبّأ فيه بسقوط كل من الولايات المتّحدة والاتّحاد السوڤياتي على السواء نتيجة لقاعدة استخلصها – من مجريات أحداث التاريخ – وفحواها أن الدول العظمى بعد أن تنمو وتتوسّع لا تلبث أن تصاب بالانحلال بفعل فقدان التوازن بين متطلّبات سياستها العسكرية ومواردها الاقتصادية والمالية.

لقد نازع مثقفون في الولايات المتّحدة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي هذه النظرية، لاسيّما بالنسبة إلى بلدهم. إلاّ أن ما أصاب الاتّحاد السوڤياتي في ما بعد يدعو إلى عدم الاستخفاف بنظرية كينيدي استخفافاً كلّياً.

ومهما يكن من أمر، فإن العالم يشهد اليوم أحداثاً تجاوزت الاستشراف والتوقّعات، وبلغت من الجسامة ما يجعلها تطغى على أي حدث آخر منذ نهاية الحرب الكونية الثانية.

فهل يفيد النظام الديمقراطي من وقوع هذه الأحداث، وهل تعزّز حظّه في الانتشار في أنحاء العالم كافّة نتيجة لسقوط الاتّحاد السوڤياتي؟

لست أرغب في معالجة الموضوع من الزاوية العقائدية والفلسفية يقيناً مني أن الانتصار السياسي لأي نظام لا يعني انتصاره أيديولوجياً على النظام الآخر لأن السياسة ليست المرجعية الصالحة للفصل بين النظريات الفلسفية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لأن النظام الماركسي لم يسقط بفعل انتفاضة ديمقراطية قام بها الشعب ضدّه، وإنما بسبب اهتراء آليته الذاتية، وعجزه عن حلّ المعضلات الاقتصادية، وفشل محاولة إصلاحه.

بيد أنه من المكابرة في أي حال التجاهل بأن الأيديولوجية الماركسية أصيبت بنكسة قاسية جداً ذهب البعض إلى حدّ اعتبارها قاضية.

إن سقوط نظام الاتّحاد السوڤياتي والدول المجاورة يشكّل تحوّلاً رئيسياً في تاريخ الكون في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع على السواء.

ولئن لم يمرّ على هذا التحوّل من الزمن ما يسمح بتقويم نتائجه وانعكاساته بدقّة على الأمد الطويل، إلاّ انه من الراهن، على ضوء واقع البلدان التي كانت تؤلّف الاتّحاد السوڤياتي، أن الانتقال من النظام الشيوعي إلى النظام الليبيرالي عملية بمنتهى الصعوبة. فمجرّد التوق إلى الديمقراطية ليس بكاف لتحقيقها إذا ما اقتصرت الرغبة على التشوّق إلى الحرّية والرفاهية تشبّهاً بالنموذج القائم في العالم

الغربي.

مستقبل النظام الديمقراطي في العالم بعد سقوط الاتّحاد السوڤياتي يستهوي الباحثين في عالمي السياسة والاقتصاد، ولكن ما أن يتصدّوا له حتى يدبّ التباين في وجهات نظرهم وتوقّعاتهم فيختلط الحابل بالنابل.

نظرة خاطفة إلى الوضع القائم تبيّن أن الآراء والنظريات يتجاذبهما اتّجاهان:

الاتّجاه الأول يمثّله الكاتب الأميركي الجنسية، الياباني الاصل، فرنسيس فوكوياما (Fukuyama) الذي عرض في مؤلّفه المعنون «نهاية التاريخ» أن النظام الديمقراطي الليبيرالي هو أقصى ما يمكن ان يبلغه المجتمع السياسي في المستقبل في سائر أنحاء العالم، مبرّراً رأيه باعتبارات فلسفية بعيدة عن الاقتصاد والستراتيجيا، وفحواها أن هذا النظام، خلافاً لسواه، يتمتع بالقدرة على الصمود حيال عملية تهديم العقائد والأيديولوجيات التي أدّى إليها التقدّم في العلوم والحداثة.

ومما يلفت النظر أن المؤلّف يلاحظ بأن قوّة هذا النظام لا تكمن في كونه يتضمّن حلولاً للمعضلات السياسية والاجتماعية في المجتمعات، بل لكونه يؤمّن فسحة من الحرّية للمواطنين تتيح لهم المجال أمام إيجاد حلول لهذه المعضلات.

ويستخلص الكاتب بأن الأنظمة الأخرى التي تقوم هنا وهناك، وإن كانت تشكّل خطراً، إلاّ أن السيطرة لن تكتب لها بالنتيجة.

لقد أثارت هذه النظرية انتقاد كثيرين من علماء السياسة في الولايات المتحدة، وعلى رأسهم كي جيويت (Jewitt)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بركلي. فبعد أن نازع هؤلاء نظرية فوكوياما على الصعيد الفلسفي، خلصوا إلى انه حتى لو بقي النظام الديمقراطي النظام الأكثر رواجاً على معيار الكرة الأرضية، فإن ثمة أنظمة، بل أيديولوجيات أخرى مختلفة ومناقضة لا بدّ أن تقوم هنا وهناك بما فيها التوتاليتارية، يمينية كانت أم يسارية. وذلك تبعاً لاعتبارات أمنية واقتصادية وثقافية وحضارية ودينية واتنية، بحيث لن تخلو الساحة للنظام الديمقراطي ويستمرّ الصراع، بالتالي، بين الأنظمة.

وبعيداً عن هذا الجدال الفلسفي، يبدي بعض الباحثين قلقهم على الديمقراطية بسبب سقوط الماركسية بالذات لما كان للخصومة معها من إيجابيات لأنها شكلت حافزاً دفع الديمقراطية إلى التطور تحقيقاً لإصلاحات اجتماعية واقتصادية متتابعة في سياق المواجهة. وهم يتخوّفون من أن ينتاب النظام الديمقراطي وهن وتراخ يشكّلان خطراً على حيويّته ومستقبله نظراً لزوال هذا التحدّي.

وفي هذا الصدد يروى أن أحد كبار الضباط السوڤيات الذي كان في أميركا بمهمّة رسمية يوم سقط الاتّحاد السوڤياتي، قال لنظير له أميركي بين المزاح والجدّ:

«هل تدركون أننا أقدمنا على عمل رديء بحقكم إذ حرمناكم من عدو؟»».

حيال تعدد الآراء، بل تشعّبها وتناقضها، لعل الطريق الأسلم للخوض في صلب موضوع حديثي هو في اعتماد محاور تصلح، في آن، إطاراً للبحث ومادّة للمناقشة. أما المحاور التي يمكن اعتمادها لتحكّمها بالموضوع فهي، برأيي، الآتية:

١. الأحوال القائمة في روسيا الاتّحادية والدول المحيطة بها والتطوّرات المتوقّعة.

٢. نوعية الأيديولوجيات والتيّارات التي تنافس، أو يتوقّع أن تنافس الديمقراطية في بعض أرجاء المعمورة.

٣. الانعكاس المحتمل لما يسمّى بالنظام العالمي الجديد على التطوّرات السياسية والاقتصادية في العالم.

ليست الأوضاع داخل روسيا الاتّحادية والدول التي انسلخت عن الاتّحاد السوڤياتي بخافية على أحد. فالمعلوم أن هذه الدول تتخبّط بحالة من الفوضى تنذر بأشدّ الأخطار، وتعاني من الأزمة الاقتصادية، ومن صعوبة التأقلم مع اقتصاد السوق، ومن تدنّي قيمة النقد والبطالة، كما أنها تعاني من أزمة سياسة حادّة، ومن صعوبات في الممارسة الديمقراطية إن لم يكن في تحديد مفهومها.

فهناك مشكلة الحرّيات وتحديد الفاصل بين حرّية الفرد وسلطة القانون القسرية في بلدان تفتقر إلى أحزاب بالمعنى الصحيح، إلى جانب مشاكل القوميات، ناهيك عن الحروب الداخلية والاضطرابات والضغوط من الخارج سواء عبر العامل القومي أو العرقي أو الديني أو المالي. وما من أحد يجهل كم تمارس هذه المؤثرات من جاذبيات متناقضة تهدّد الوحدة الوطنية وتعمّم الفوضى والبلبلة واليأس.

من نوافل القول إن انتقال هذه الدول من الماركسية إلى النظام الليبيرالي هو محاولة فريدة محفوفة بالأخطار يفترض لنجاحها توفّر شروط عدّة، منها أن يمدّها العالم الغربي الثريّ بمساعدات سخية في حقول الاقتصاد والمال والتجارة والسياسة والاختصاص والتكنولوجيا ليقوم في تلك البلدان مجتمع مدني ركيزته الطبقة الوسطى، أي طبقة تنعم بحدّ أدنى من اليسر، مما يساعد على ترسيخ الفكرة الديمقراطية وحسن ممارستها.

واذا كانت أميركا هي اللاعب الأول في هذا المضمار فليست اللاعب الأوحد، ومن المستحسن ألا تكون، هذا فضلاً عن أنها غير قادرة على أن تعطي بمفردها حلولاً للمشاكل الاقتصادية وسواها، فلا بدّ، إذاً، من أن تشاركها دول أو مجموعات أخرى، كاليابان ومجموعات دول أوروبا الغربية. مع العلم بأن الدول

المذكورة تواجه أزمات تنال من قدرتها على تقديم المساعدة الاقتصادية اللازمة.

وفي أيّ حال، إنّ النهج الذي تنتهجه روسيا الاتّحادية ومسار التطوّرات والأحداث الجارية فيها يرتديان أهمّية قصوى ليس بالنسبة الى استقرار أوروبا والعالم فحسب، بل إلى مستقبل الحرية والليبيرالية عموماً، لأن انزلاق هذا البلد نحو نظام سلطوي استبدادي يعيد التاريخ إلى الوراء ويمثّل تهديداً ذا أبعاد خطيرة أيّاً يكن عنوان هذا النظام.

ومما يضاعف الخطر أنه يُخشى اذا ما حصل شيء من ذاك في روسيا الاتحادية أن تنتقل العدوى إلى دول أخرى في اوروبا كردة فعل على تهديدات وهمية أو حقيقية، مما قد يؤدّي إلى قيام حكم قومي متسلّط في تلك الدول بحجة المحافظة على الأمن أو الدفاع عن الوطن.

وبالانتقال من مجموعة الدول المستقلّة إلى دول أوروبا القائمة وراء ما كان يسمّى بالستار الحديدي، نلاحظ أن الدول المذكورة تتمتّع بحال أفضل، إذ تمكّنت من مواجهة الصعوبات الوطنية والسياسية والاقتصادية بنجاح نسبي. فها أن بولونيا والمجر يسيران بخطى ثابتة على طريق الليبيرالية، أما تشيكوسلوفاكيا التي استفحلت فيها المشكلة القومية، فإنها تغلّبت عليها باعتمادها التقسيم بعيداً عن العنف بحيث لا يدعو منحى الدولتين المنفصلتين إلى القلق.

أمّا الوضع في البلقان وبالتخصيص في دول يوغوسلافيا الاتّحادية سابقاً، فهو وصمة عار على جبين الإنسانية وكل ما ترمز اليه من قيم معنوية وخلقية وطعنة في النظام الديمقراطي وفي مصداقية منظّمة الأمم المتحدة ومجموعة دول أوروبا الغربية والحلف الأطلسي.

حيال هذا الواقع وحيال ما يجري خارج القارّة الأوروبية وفي نظرة إلى جذور الأزمات، تراود الباحث شكوك وتساؤلات، أهمّها: أليست هناك شعوب ومجتمعات وحضارات غريبة عن النظام الديمقراطي بحيث أنه من الصعب اختصار المسافة التي تفصل بينها وبين شروط الحدّ الأدنى للتأقلم مع هذا النظام أكانت هذه الشروط موضوعية أم اجتماعية أم انسانية؟

وفي هذا الصدد لا يغيبنّ عن البال أن النظام الديمقراطي جذوره في الغرب، وفيه نشأ، كما أن الاشتراكية العلمية التي توّجتها الماركسية هي أيضاً ابنة الغرب اذ تفرّغت بشكل او بآخر عن الديمقراطية وعن الإيمان بالحرّيات والمساواة ثم ناصبت الرأسمالية والليبيرالية العداء.

وينتج من ذلك أن الليبيرالية والماركسية على السواء تخاطبان مجتمعاً متقدّماً نوعاً ما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تجاوز القبلية والاقطاعية، كما

ينتج أن البلدان المتخلّفة قلّما تكون لديها قابلية لاعتماد أي من هذين النظامين بالمعنى الصحيح لأن أكثرها سوف يظلّ عرضة لحركات واضطرابات ذات طابع قبلي أو ديني أو تحريري أو ثوري أو حتى عدمي. أما محاولات زرع الديمقراطية فيها، فلا يصحّ المراهنة على نجاحها بدليل الفشل الذي منيت به محاولات اعتماد الماركسية هنا وهناك.

ولكن هل لتعثّر الديمقراطية المرجّح في هذا النوع من البلدان من انعكاس سلبي على المسار الديمقراطي بوجه عام؟

من المستبعد أن تُعتبر تجاربها قدوة أو تضحى محطّاً للأنظار على النطاق الدولي، بل سوف تنحصر نتائجها السلبية ضمن نطاق جغرافي محدود لا يصلح عبرة في حقل الاختبارات.

وليس ادلّ على ما تقدّم إلاّ الحروب والنزاعات المحدودة التي تنشأ هنا وهناك في بعض أنحاء القارّتين الإفريقية والآسيوية، والتي أسبابها الرئيسة خلافات عرقية أو دينية أو حدودية، وفي خلفيتها التخلّف والعوز والحرمان والكبت.

فالبلدان الواقعة جنوبي الصحراء الإفريقية لم تتجاوز المرحلة القبلية والإقطاعية، ونظامها السياسي غير المستقرّ يتميّز بالطابع الاستبدادي، أما حالتها الاقتصادية فيرثى لها بحيث لا يبقى ثمّة مجال لديها للتطلّع نحو الديمقراطية. هذا خلافاً لما هي الحال في دول أميركا الجنوبية التي تتّجه أكثر فأكثر نحو النظام الليبيرالي وإن تعرّضت إلى بعض النكسات، لأن للولايات المتّحدة مصلحة أكيدة في مساعدتها على السير قدماً وبوسائل شتّى نحو الاستقرار الديمقراطي.

ماذا بشأن الشرق الأوسط والعالم العربي بصورة عامّة؟ لقد تركت الأزمة العربية الإسرائيلة بصماتها على الدول العربية وعلى شعوبها، وكان من أولى نتائج هذه الأزمة تعبئة النفوس ضد الغرب المتمثّل بالولايات المتّحدة وبنظامها السياسي بسبب سياستها المركّبة مما لم يسهّل لهذه الدول أن تقطع بشكل سليم المسافة الفاصلة بين الاستعمار والسيادة. فتزعزعت بعض الأنظمة العربية فيما كانت لا تزال في مرحلة التدرج في الممارسة الديمقراطية، وإذا بالقليل الذي تحقّق يتساقط وتضيق نافذة الحرّيات.

واليوم يرى العالم العربي نفسه، إجمالاً، في حالة ضياع أو تضعضع، وكأنه يعاني من أزمة هويّة ممّا مهّد الطريق أمام انتشار الحركات الأصولية التي تبشّر تارة، وتهدّد تارة أخرى، وتتغذّى من كل ثغرة في حيّز السياسة والاقتصاد والمجتمع ومن الأخطاء في ممارسات الحكم وانحرافه.

وما يزيد الوضع تأزّماً أن الأحلام والأوهام التي ولّدها النظام الماركسي في

الأذهان سقطت، تاركة فراغاً تسعى الأصولية إلى ملئه باستقطابها الرأي العام العربي والإسلامي وتعبئة الفئات المحرومة والمحبطة بفعل ما تؤدّيه لها من خدمات ومساعدات.

وهكذا يؤدّي النزاع بين التيّار الأصولي والأنظمة السياسية في العالم العربي الى تصلّب وتصادم متبادلين وإلى اضطرابات تتمثّل بأفعال وإجراءات هي أبعد ما تكون عن الديمقراطية. فإذا بسلطوية تصارع سلطوية معرّضةً المجتمع ومستقبل الأنظمة إلى أشدّ الأخطار.

وحيال هذا الوضع المضطرب في دنيا العرب والذي تجسّده أنظمة متنوّعة. بل متباعدة أحياناً، تعكس تارة تزمّتاً في التمسّك بالماضي، وتارة قفزة متسرّعة إلى الحاضر، كثيراً ما تتّسم بجهل أو تجاهل لقواعد اللعبة الديمقراطية، من الجائز الاستنتاج بأن الحلم الديمقراطي الذي يراود مثقّفين عرباً وبعض شرائح المجتمع العربي يبدو بعيداً عن التحقيق. وأن مجرّد نظرة إلى خريطة هذا العالم السياسية وممارسات السلطة وأخصامها لا تبشّر عموماً بقرب سلوك منحى ديمقراطي، علماً بأن لبنان في ما يختصّ به ينعم بفسحة من الديمقراطية، وهو لا يزال يجهد نفسه استكمالاً لهويّتها.

أما إيران، وهي المحرّك المركزي لعقيدة سياسية ودينية صلبة ورافضة، فإن نظامها، الذي يجعل الدولة مسيطرة على آلية الحكم في مسائل الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يشكّل في محيطها الواسع نموذجاً يناقض الديمقراطية الغربية تناقضاً كلّياً. وهذا النموذج يملك طاقة كبيرة على الانتشار، لاسيما في البلدان التي تعاني اقتصادياً.

هذه الصورة لبعض أقطار العالمين الثاني والثالث ولما تعانيه من ضيق حملت بعض أهل الفكر والسياسيين على التخوّف من تصادم محتمل بين العالمين الشمالي والجنوبي مع ما ينطوي عليه مثل هذا التصادم من نتائج مأساوية تنعكس على الكون أجمع.

فهل يعقل أن ينتقل الكون من صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال والجنوب وبين حضارات وأديان؟

صحيح أن لهذه المخاوف ما يبرّرها، إلاّ أنها مضخّمة بالتأكيد، ولا ريب أنها سوف تكون في صميم اهتمامات واضعي النظام العالمي الجديد على أمل معالجة أسبابها بشكل ملائم والسعي إلى تضييق الفجوة توصّلاً لإيجاد الحلول الملائمة لها.

لقد كثر الكلام عن هذا النظام وتضاربت الآراء في صدده قبل ان تتوضّح

ملامحه، وإذا بكلّ يغنّي على ليلاه. فأضحى من الصعب استشراف مقوّماته بعيداً عن التمنّيات الشخصية والميول السياسية. وإذا كان التخطيط لنظام جديد يتولاّه مجلس الأمن بمشاركة الدول القادرة، وفي طليعتها الولايات المتحدة، إذا كان هذا المشروع مستحبّاً من حيث أنه يهدف إلى الحؤول دون تدهور الأحوال بين دول العالم والمحافظة على السلم ونشر مبادئ العدل والحرّية ومساعدة المجتمعات المتخلّفة والمتعثّرة على حلّ معضلاتها وعلى التطوّر، غير أن هذه الفكرة بالذات تسبّب تخوّفاً لدى الدول الصغيرة المغلوب على أمرها من أن يشكّل النظام ستاراً لنفوذ تمارسه الولايات المتّحدة والدول المتمحورة حولها تأميناً لمصالحها، بعيداً عن المبادئ الخلقية والمعنوية وحقوق الشعوب، أي باختصار من أن يكون النظام المقبل قناعاً لاستعمار جديد بلباس آخر.

ان الحالة الاقتصادية الصعبة التي تنوء تحتها الولايات المتّحدة وضخامة مهامّها السياسية والعسكرية والاجتماعية على النطاق العالمي لا تسمحان لها بأن تنفرد لا بالتخطيط لهذا النظام ولا بتنفيذه، مما يحتّم قيام أكثر من شبكة من التحالفات الإقليمية في أنحاء العالم تعتمد على دول ذات نفوذ مناطقي للتعامل مع المشاكل الإقليمية، لذا من المفروض أن يأتي المخطّط متوازناً وحصيلة مشاورات واسعة بهدف تحقيق مزيد من العدالة والإنصاف مراعاة لمتطلّبات الشعوب المشروعة.

ولا مناصّ من أن يقوم النظام الجديد على تضامن حقيقي بين دول العالم كافة، فتتحمّل مجموعة الدول الثرية العبء الأكبر منه في مساعدة الدول الضعيفة والنامية على العبور الى اليسر الاقتصادي الذي بدونه لا ديمقراطية ولا استقرار. كما ان لا مفرّ من أن تبرهن المنظّمة الدولية عن احترامها مبادئ العدالة وأن تطبّق مقاييس واحدة على الدول التي تخرق شرعتها دون ان تتأثر بالمحاباة والتحيّز اللذين طالما عانت منهما الدول المستضعفة.

ويتساءل البعض: هل ان الولايات المتّحدة التي طالما نادت بالديمقراطية وبحقوق الانسان والشعوب على مدى سنوات لا تزال حريصة حقاً على نشر هذه المبادئ بعد أن سقط النظام الشيوعي؟ وهل هي مستعدّة لأن تعمل بإخلاص وصدق في هذا السبيل؟ ألم يكن تشديدها على الديمقراطية في أيام الحرب الباردة موقفاً استراتيجياً في مواجهة العدو، وقد فقد الكثير من مبرّراته بعد سقوط الجبار الآخر؟ أليس التساهل الذي تبديه الولايات المتحدة اليوم تجاه بعض الأنظمة التسلّطية في أنحاء من المعمورة دليلاً على تحول في سياستها يهدف الى تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، غير عابئة بأي اعتبار آخر؟

في الماضي أخذوا على الولايات المتّحدة أنها تتعامل مع الأنظمة والدول

الأخرى على اساس الشعار القائل إن «ما هو جيّد لأميركا هو جيّد للعالم». وفحوى المأخذ أن هذه النظرية لا تراعي الاختلاف في التراث والتقاليد ومستوى التطوّر بين شعب وآخر، ولا تخلو من التعالي والسذاجة في آن. ولكن من الواضح أن أميركا لم تعد تعتبر هذه القاعدة دستوراً لسياستها الخارجية. فهل علّمتها التجارب بأن تسلّم بخصوصيات الشعوب والبلدان ذات الحضارات والظروف المختلفة، أم أن سياستها كانت ظرفية صرف ولم يعد من مبرّر لها اليوم؟

لئن كانت الممارسة المستقبلية على المدى الطويل هي المعيار الصحيح لإصدار حكم جازم، إلاّ أنه يبدو أن الولايات المتّحدة بدافع من البراغماتية والواقعية السياسية، قد أدخلت تعديلاً على سلّم أولوياتها الستراتيجية. والدليل الساطع على ذلك هو النهج الذي تسلكه في تعاملها مع الصين الشعبية وبعض بلدان آسيا الجنوبية.

إن التجربة السياسية التي تقوم بها دول هذه البقعة من العالم فريدة من نوعها وجديرة بالاهتمام، لأنها قد تختزن في طيّاتها بذور نظام غير منغلق على نفسه يختلف عن النظام الديمقراطي المعهود ولكنه يتلاءم مع اوضاعها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث يغدو هذا النظام، إذا ما اكتملت ملامحه وتجذر، نموذجاً جديداً للديمقراطية على نطاق واسع ومنافساً للنظام الديمقراطي الغربي.

يقول بعض العرّافين من أهل الفكر في الغرب، في تقويمهم لهذه التجارب ومستقبلها، إن لا خوف على الديمقراطية الغربية. وحجّتهم أن التجربة الجارية لا بدّ أن تصبّ في النتيجة في خانة الديمقراطية بالذات باعتبار ان تلك البلدان تمارس نظاما سياسياً استبدادياً ونظاماً اقتصادياً، في آن، يسلّم بحرّية السوق. فإذا ما ازدهر الاقتصاد لا مناصّ من أن يضغط الشعب على الحكّام مطالباً بالحرّية السياسية تتويجاً للحرّية الاقتصادية. أما إذا أكّد الاقتصاد وفشلت التجربة فسوف يتحرّك الشعب منادياً بتغيير النظام السياسي بسبب الضيق الاقتصادي والبؤس لأن ما من شعب يتحمّل على المدى الطويل القلّة والاضطهاد مجتمعين.

وفي هذا الإطار بالذات ثمّة سؤال دقيق يطرح نفسه وهو مدى استعداد وقدرة المجموعة الدولية على أن تمنح نفسها حقّ التدخّل في ما يعتبر تقليدياً الشؤون الداخلية لدولة مستقلة، إذ يبدو أن ثمّة تياراً يميل إلى تخويلها هذا الحقّ ضمن شروط لا تزال مبهمة، إذا ما تعرّضت دولة ما لاضطرابات تؤدّي إلى إبادة أعراق او اضطهاد أقلّيات أو القضاء على حقوق الإنسان. وبقطع النظر عن المساجلة القائمة بهذا الشأن، فإنه من السابق لأوانه إصدار حكم على تصوّر لا يزال في

طور المخاض، سوى أنه من الراهن أن ثمّة تطوّراً في مفهوم الشؤون الداخلية يؤدّي إلى توسيع باب التدخّل من المنظّمة الدولية في بعض البلدان تحت شعار حقوق الإنسان وواجب النجدة.

وفي ختام هذه الجولة الخاطفة استشرافاً لمستقبل الديمقراطية، يجدر التوقّف برهة للتأمل في طريقة ممارسة النظام الديمقراطي: أية ديمقراطية تلك التي سوف تتغلّب على التحدّيات وتنتشر؟

أهي التي تمثّلها وتمارسها الأنظمة السياسية في العالم الأول مع ما يعتريها ويعتري تطبيقها من عيوب تشهّر بها الصحافة الحرّة حيناً، وسياسيون ومفكرون ليبيراليون حيناً آخر، مطالبين بتطوير النظام وتصحيح مساره، وهم يتكلّمون من موقع المسؤولية والخبرة على السواء؟

أكثر ما يتناوله الانتقاد مفهوم الديمقراطية للعدالة والمساواة، وممارستها لهما، والمنحى الذي تسلكه الرأسمالية في العالم الغربي، ناهيك عن طريقة التعاطي مع الإنسان وحقوقه. فالذات الإنسانية من حيث كونها تطلّعات روحية وتوقاً الى تحقيق الذات، هي مهملة في نظر النقّاد، وخصوصية المرء غير محترمة كأنما الفرد لا يعدو كونه منتجاً ومستهلكاً لا جذور له ولا تاريخ ولا ماض ولا تقاليد.

أما الرأسمالية فمأخذهم عليها أن ممارستها تخضع للنزعة والمصلحة الفرديتين ولا تهدف إلاّ إلى جناء الربح السريع بأي ثمن دون الالتفات إلى مستلزمات التوافق المجتمعي والتضامن، وإلى ضرورة إيلاء الأولوية للازدهار على المدى البعيد. ويتناول هذا المأخذ الحداثة بالذات فيتّهمها بأنها تسهّل استعباد الفرد وإفقاده إنسانيته.

سوف تستغربون أن يكون في طليعة من دقّ ناقوس الخطر في هذا الصدد الفيلسوف والكاتب الروسي الكسندر سولجنتسين (Soljenitsyne)، أحد أكبر المنشقين السوڤيات. فيوم كانت دولته في عزّها، اضطرته معارضته العنيفة للنظام الماركسي لأن يلجأ إلى الولايات المتّحدة، حيث استقرّ في ظلّ نظام يتقبّل الانتقاد ويكرّس الحرية، بيد أنه سريعاً ما صدمه ما لمسه في المجتمع الأميركي من فراغ روحي وتسابق على الكسب، فبادر، في خطاب ألقاه في جامعة هارفرد سنة ١٩٧٨ عنوانه: «انتحار الشجاعة»، إلى توجيه انتقادات لاذعة للنظام الماركسي الذي طالما اضطهده، ثم تعرّض للنظام الديمقراطي الأميركي الذي احتضنه فلم يوفّره، إذ ضمّن خطابه المقطع الآتي تعريبه:

إذا ما طلب إليّ أن أوصي أبناء بلدي باعتماد النموذج الغربي كما يمارس اليوم،

فسوف أرفض ذلك بصراحة لأني لا أستطيع أن اوصي باعتماد مجتمعكم كنموذج مثالي بهدف تغيير مجتمعنا.
لقد تحمّل أهل بلادي على مدى هذا القرن من الآلام والمآسي ما جعلهم ينعمون بنموّ روحي في غاية الثراء بينما النظام الغربي في وضعه الراهن خال من الجاذبية كونه يعاني من إنهاك روحي.

هذا القول الصادر عمّن ألقاه وفي الزمن الذي ألقاه، جدير بأن يستوقف السياسي والمفكّر وأي امرئ أينما كان وإلى أيّة قومية انتمى.

أليس من الغرابة أن يحار منشقّ سوڤياتي بين نظام استبدادي لم يستطع تحمّل العيش في ظلّه، ونظام منفتح استضافه وأمّن له منبراً يطلّ منه بحرّية على العالم ليبشّر بآرائه وقناعته، فلا يختار أيّاً منهما؟

اجل، لم تبلغ خيبة أمله في النظام الأميركي حدّاً دعاه إلى العودة إلى الاتّحاد السوڤياتي. وإنما بقي في الديار الأميركية ولا يزال على ما أعلم. إلاّ أن خيبة قوية أصابته في آماله وتطلّعاته مردّها إلى الفراغ الروحي في المجتمع الأميركي لافتقاره إلى القيم الإنسانية والمعنوية. فلم يتحمّل أن يجسد الديمقراطية مجتمع يعيش مهرجاناً دائماً للاستهلاك مسخّراً له وسائل الإعلام، وكأن الفراغ الروحي شرط للحرّية، والعدالة والمساواة اسم لغير مسمّى.

تجدر الاشارة إلى ان هذا الكاتب لا يزال عند رأيه في النظام الأميركي بعد مرور خمسة عشر عاماً على خطابه.

ومن جهة أخرى، يبدو أن الأزمة الاقتصادية الحادّة المستشرية في الدول المتطوّرة تضع النظام الديمقراطي وممارسته على المحكّ، لاسيّما وأن ثمّة بلبلة بين علماء الاقتصاد حول الوسائل الناجعة للمعالجة وحول الضوابط التي قد ينبغي اعتمادها.

وبديهي أن مزيداً من الدقّة في تحديد ماهيّة الأزمة لمعرفة هل هي عضويّة أم ظرفيّة هو مدخل أساسي للمعالجة، تلك المعالجة التي ربّما تقتضي تعديلاً في الممارسة الليبيرالية وفي معادلات السياسة الاجتماعية في العالم الديمقراطي الأول مما لا بدّ أن ينعكس على النهج المعتمد في التعامل الاقتصادي والتجاري بين الدول.

ولكن مهما يكن من أمر، ولئن كان لا بدّ من أن يشكو النظام الديمقراطي، أسوة بأي إنجاز إنساني، من نواقص يضاعفها سوء الممارسة، بيد أنه يظلّ على علاّته أفضل من سواه من الأنظمة السياسية لأنه يحترم حقوق الإنسان والحرّيات

الفردية ويعتمد التطور نهجاً في معالجة شؤون المجتمع البشري وشجونه، فلا حلول معلّبة ولا حقائق منزلة عنده فيها.

أليس ونستون تشرشل الذي قال خلال الحرب الكونية الثانية في معرض تعليقه على سلبيات النظام الذي تحمّل عبء وشرف الدفاع عنه بمنتهى الشجاعة «إن الديمقراطية هي اسوأ نظام باستثناء الأنظمة الأخرى».

عساكم تشاطرونني الإيمان بأن هذا الرأي الناضج لا يزال في موقعه، وإن مرور نصف قرن عليه لم ينل لا من حكمة قائلة ولا من خصب خبرته.

السلطة والسلطة العكسية

إن المشهد المزدوج لحركات مفكّكة تتحفنا بها السلطة، من جهة، ولمعارضة تبحث عن نفسها، من جهة أخرى، في صدد شؤون كثيراً ما تتجاهل المسائل الأساسية، لا يساهم في إضفاء الحيوية على العمل السياسي ولا في تعزيز الإيمان بالديمقراطية. ومن يتمتّع بقدر واف من البصيرة و الفطنة، لن يرى في ذلك إلاّ صورة هزيلة للنظام فيشعر بالجفاء وهو شعور لا يقتصر على طائفة أو طبقة معيّنة مهما قيل في هذا الشأن.

فانتقاد السلطة، لا بل التنديد بها، أمر مألوف في الحياة الديمقراطية ولكن حين لا تنجح المعارضة في تحريك الرأي العامّ فيما لا تثير الحكومة الحماس، يصحّ اذذاك التساؤل عما إذا كان اللبنانيون أقلّ تعلّقاً باللعبة الديمقراطية أم إن الظروف التي تدور فيها هذه اللعبة تفرغها من فحواها لأنّها تجانب المسائل الحيوية؟

لا شكّ في أن المعارضة هي في حال مخاض بطيء تتوزّع بين نواة من هنا ونوايا ضعيفة وشخصيات منفردة من هناك. بيد أن ثمّة تيّاراً يبرز على الساحة يريد لنفسه أن يكون تهجّمياً، يتمثّل بشخصيات قاسمها المشترك أنها كانت في مقدمة القوى التي تولّت داخل الدولة تنفيذ الطائف، وبالتالي تأويله. هذا التيّار هو اليوم في الخطوط الأمامية لمناهضة السلطة.

في الظرف الحاضر تستمد الحكومة قوّتها من كون غالبية معارضيها هم من الذين حفروا الخطّ الذي يسير عليه قطارها، هذا القطار المستمرّ في مسيرته وإن غرز في الوحول أحياناً.

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour*، ٣ تموز ١٩٩٣.

إن الرأي العام، بعدما تحرّر من الوهم وكثرت شكوكه، يخذل الموالين والمعارضين على حدّ سواء، وإن كان يسلّم بأن فريق الحكم قد يكون أكثر قدرة على إدارة الشؤون العادية نظراً لديناميكيته.

فهل بلغنا حدّاً أصبحت معه القدرة على الإضرار المعيار الوحيد لتفضيل فريق سياسي على معارضيه؟

يوم كان الرئيس الحريري مرشّحاً لرئاسة الحكومة أدرك اتّجاه الريح. ففي خطاب ألقاه في أوائل الصيف الماضي مدشّناً دخوله الحلبة السياسية، تكلّم بوضوح وشجاعة حيث خلص بفعل صحّة تحليله الى نتائج مقنعة فأثبت أنّه ارتفع الى المستوى اللازم لمعالجة المشاكل.

وهو مُلام اليوم تحديداً لأنه لم يف بوعوده ولم يحقّق إلاّ قليلاً من الآمال التي أيقظها بيانه الوزاري. ومما يغذّي هذهَ الانتقادات أن الشعب نفد صبره فيما الحكم لم يوفّق في تحاشي المكائد وزلاّت القدم.

وعلى الرغم من ذلك، يتعذّر على الرأي العام، هذا الملسوع بالخيبات، أن يمحض المعارضة عموماً ثقة كبيرة لأسباب أهمها أنه قلّما وجد في داخلها من لم يخطىء بالأمس في الشأن ذاته الذي يجعل منه اليوم موضعاً لمعارضته.

فعلى المندّدين بغياب الشفافية – وهو مأخذ صحيح نسبياً – من السهل الردّ أنهم أسهموا يوم كانوا في موقع المسؤولية، في حجب الواقع في كثير من الأحيان مكتفين بمداواة الأمراض بالمسكّنات الى أن انتهى بهم الأمر الى الإعلان ان البلاد تعافت.

فليس من الغريب، والحالة كما تقدّم، أن يخيّم الركود السياسي على النظام برمّته، أي السلطة ومناهضيها. وعبثاً يلجأ هذا الطرف أو ذاك الى بعض الاستعراضات لإثارة الاهتمام وإعادة تحريك اللعبة، فهي غير مجدية وبعيدة عن التوازن.

وها هي الضوضاء التي تواكب استعمال السلطة وسائل الإعلام لأهداف دعائية بحت، واستغلالها البدائي في كثير من الأحيان لأحداث وأعمال عادية، تدلّل على ذلك، فتؤدّي الى تشويه اعلامي، وفي المقابل، تجهد المعارضة في إثارة جدل حام حول بعض الأمور، كالأهداف الباطنية المزعومة لرئيس السلطة التنفيذية مع ما يتّصف به هذا النهج من ديماغوجية تنال من جدوى الانتقاد.

ولا يخشى من هذه اللعبة أن تفقد الحكومة والمعارضة رصيدهما فحسب، بل أن تصاب الآلية المؤسّساتية للجمهورية الثانية بالتعطيل، لاسيما وأنها تعاني في الأساس من ذيول التنفيذ المعوجّ للتعديلات الدستورية.

ولكن مهما كان من أمر، فان استغلال هذه الأخطاء بغية تحريم المعارضة، بوجه عام، أو نبذها أمر خطر ومتهوّر، لاسيما وأن هذه المعارضة قد تنجح في التوسّع وتجميع نفسها ممّا يسهل عليها تصحيح المسار.

وفي المناسبة لا تغيبنّ عن البال صورة إطار العمل السياسي في الظروف الحاضرة، لما في ذلك من فائدة في إدراك الواقع على حقيقته.

فثمّة مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والداخلية، مضافةً إلى اخطائنا وأوهامنا، جعلت لبنان يخضع لنظام سياسي أشبه ما يكون بالحرّية المراقبة.

فالعمل السياسي فيه ذو بعد أحادي، أي أن نشاط السلطة كما نشاط مناهضيها لا يمكن أن يمارس لا في كلّيته ولا في جميع الاتّجاهات. فهؤلاء كما اولئك، محكوم عليهم بأن يتحرّكوا في ملعب الصغار، بينما المسائل الجوهرية كتلك الناجمة عن الوضع العامّ ومسيرة المجتمع السياسي، تستلزم ملعباً أكبر، لذا فلا يتعرّضون لها إلاّ لماماً.

فمَن من اهل السلطة أو منتقديها يجرؤ على أن يثير اليوم نقاشاً حول مستقبل لبنان دولة وشعباً وأمة، في حين أن الرؤية المستقبلية غير واضحة؟

ويتحصّل من ذلك أن النقاش يتحول من الجوهر الى مواضيع بديلة، فينحرف المسار.

وفي هذا السياق، لتصرّفات المجلس النيابي مغزى من حيث أنه لا يمارس دور المراقبة المناط به إلاّ من خلال النشاط التشريعي. فيطيب له أن يحرج السلطة التنفيذية في معرض التشريع، وكأنه يستعيض بذلك عن دور الرقابة المفقود.

وفي أي حال، ليس ما يدعو الى دقّ ناقوس الخطر. لأن اللعبة هذه يمكن أن تستمرّ داخل المجلس النيابي وخارجه. والأخصام لن يسبّبوا لبعضهم الكثير من الأذى ولا المصائب لأنهم من أهل البيت، يدركون خفاياه ويعرفون إلى أي حدّ يمكنهم التمادي. وباختصار، يمكن القول إنه إذا كانت بواعث الأمل محدودة، فالمخاطر أيضاً محدودة بالقدر ذاته.

إن العمل السياسي بمفهومه الشامل والنبيل سواء حرّكته الروح المدنية أو الطموح أو التلهّف، محكوم عليه حتى إشعار آخر بأن يجانب الحائط في سيره وألاّ يرتقي الى فوق مستوى زهرة الربيع.

الاستقلال بعد خمسين عاماً

بغضّ النظر عن ذهنية البعض ونفسية البعض الآخر، لا شيء يدعو إجمالاً إلى التهليل في ذكرى الاستقلال، على رغم وجود مؤشّرات مشجّعة كوقف الحرب وحال الأمن وطلائع ولو مرتبكة لإعادة الإعمار والإزدهار.

لا الميل إلى السيناريوات البدائية ولا الرضى عن الذات، وهما من سمات الجمهورية الثانية، يحجبان المخاطر الناتجة من الشوائب في السياسة الداخلية ومن السحابة الجاثمة فوق المفاوضات الجارية. وبديهي أن أبعاد النظام الجديد، إن لم تشكّل تهديداً في ذاتها، إنما تدعو إلى بعض الحذر والتساؤلات.

فهل لنا، والحال كما تقدم، أن نقوّم موقعنا دولة وأمّة وشعباً غير عابئين بشعور المفاخرة والانهزام على السواء؟

الدولة اللبنانية التي بناها مؤسّسوها عام ١٩٤٣ على رفض مزدوج لم يكن لهم خيار آخر سوى هذا الرفض أساساً لها لافتقارهم في حينه إلى جامع مشترك آخر يعبّر عن الرغبة في العيش المشترك وفي ممارسته، هذه الدولة كيف وضعها اليوم وأي مستقبل لها؟

إن الجمهورية الفتية سرعان ما اصطدمت بقوى معاكسة مصدرها الداخل والخارج على حدّ سواء، يغلب عليها طابع الخطورة والعنف وتتحمّل مسؤوليتها الطبقة السياسية والمقامات الروحية والأحزاب على السواء، بل المجتمع أجمع، ناهيك بالسياسات الإقليمية والدولية في هذا الصدد. فكان من جرّاء ذلك أن تضافرت عوامل الالتواء التي نجمت عن حرب ١٩٤٨ مع التجاذب في الداخل

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ٣ تشرين الثاني ١٩٩٣.

فتأزّمت الحال ونتج منها ما نتج.

ولا بدّ من الملاحظة أن معضلة «الشرق-الغرب» ظلّ شبحها مخيّماً على خلفية الأزمة، تلك الأزمة الكامنة – التي تعود إلى ١٩٥٦ – بل إلى ١٩٥٢ – كأنها تخلّد بطابعها أسطورة جانوس، غير أنه راق لنا أن ننسب إلى «القدر والمداخلات الخارجية» ما هو حصيلة استغلال الغير الوقح لثغرات في الوفاق الوطني وفي هيكلية الدولة.

في معرض مواجهة الرأي العامّ المبلبل، درجت الجمهورية الأولى على اعتماد ترياق تجسّد تبجّحاً بالاستقلال والوحدة الوطنية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتحريرٍ الجنوب ومقاومة إسرائيل، الخ... وقد جارتها الجمهورية الثانية فأسرفت في اعتماد هذا النهج غير عابئة بأن الفاعلية السحرية لهذه الشعارات لا بدّ أن ينهكها الزمن.

في هذه الأثناء يتفاقم الشطط في إدارة الشؤون العامّة بحيث لا تنجو منه لا شرعة القانون ولا الحرّيات العامّة ولا الديمقراطية. أما مصدر القرار فأضحى موضع تساؤلات وكذلك قاعدة الفصل بين السلطات، ولا حاجة إلى الاستزادة.

وفي هذه الحال من الارتباك التي لا تساعد على تعزيز الديمقراطية ولا على ترسيخ الاستقلال، إذا بالحكومة تتشبّث باستخفافها بموضوع أساسي هو المصالحة الوطنية والوفاق. واللافت أنها تجاهر بتحقيق الوفاق في الخارج لدى المحافل الرسمية نفسها التي تتعهّد علناً في ختام المحادثات معها بمساعدتها على تحقيق المصالحة والوفاق وتحثّها عليهما.

غير أن ما من أحد مخدوع لا في الخارج ولا في الداخل! وإذا كانت السياسة هي، في ما هي، فن التواصل، فمن نافل القول إن كل ما ينال من شفافية العمل الحكومي يولّد الارتياب.

فاليوم أكثر من أي يوم مضى، تفرض الأوضاع التحاور الصريح والصادق بين الحكّام والشعب وأي حذر ينتاب هذه العلاقة يصبّ في خانة المتخوّفين من أن ننساب في الممارسة السياسية نحو النموذج الرائج في العالم الثالث حيث مفهوم السياسة يتلخّص بأن يمنع الحكّام المواطن، بوسيلة أو بأخرى، من تعاطي الشؤون التي تعنيه.

تراود هذه الملاحظات الأفكار في مناسبة البحث في مخطّطات جديدة للمنطقة قد تسفر عن إدخال تعديلات سياسية أو جغرافية سواء نجحت المفاوضات أو فشلت.

صحيح أن التنسيق المطلق مع سوريا في إطار المفاوضات الثنائية هو من الثوابت

التي لا تقبل الجدل ولكن ثمة هواجس لدى الرأي العامّ بأن يؤدّي النهج المعتمد في ممارسة العلاقات المميّزة، بالنتيجة، إلى استلاب لبنان إرادته وسيادته. فلا بدّ إذاً من تدارك هذا القصور في شتى حقول العلاقات المميّزة.

اجل، إن المساواة بين دولة وأخرى ما هي إلاّ نسيج الخيال في عالم القانون أيّاً يكن منطوق المعاهدات بينهما. لذا فإن المحور الذي يمثّل الرابطة بين الواحدة والأخرى يميل تارة إلى جهة وتارة إلى أخرى، بحيث يجسّده عملياً خطّ منحرف على ألاّ يتحوّل هذا الخط خطاً عمودياً في أي حال، لأن هذا التحوّل يؤدّي إلى احتجاب أحد الطرفين، أي أنه يقضي على الثنائية برمّتها.

وفي المناسبة، هناك تحسّر يعتري الرأي العامّ بسبب الفراغ الذي يشعر به نتيجة لغياب سلطة معنوية علمانية شاملة غير منازع فيها تصلح مرجعية يطمئنّ إليها في هذه الحقبة الدقيقة، ذلك أن الحكم يفتقر إلى أبعاد روحية ومعنوية ذات إشعاع على نطاق الوطن تجعله مرشداً للمجتمع برمّته وملاذاً.

وإذا كان الرأي العامّ يبدي بعض القساوة والتشكيك حيال الحكومة على رغم أنها فاقت أسلافها في حقل الإنجازات، فمردّ ذلك إلى أن رفيق الحريري عند تسلّمه السلطة - وربما قبل أن يتسلّمها - جسّد الأمل في نقلة نوعية وشيكة في إدارة الشؤون السياسية. وكان من جرّاء ذلك أن الرأي العامّ يحكم عليه وعلى حكومته ليس بالمقارنة مع خصوم سياسيين أو مع انجازات هؤلاء، بل بالمقارنة بينه وبين تصوّر مثالي لشخصه بالذات.

هاجس الحكومة صورتها في المجتمع، تلك الصورة التي يجدّ بعض وسائل الإعلام المدجّنة في تجميلها، فيفرط في التملّق إليها ويتغنّى بإنجازات مفترضة أكثر منها حقيقية مما يُخشى معه أن تنزلق الحكومة تدريجاً نحو التعاظم، خصوصاً ان صدرها لا يتّسع للنقد.

ألا يدرك هذا الاعلام المتفاني في اندفاعه أن نهجه غير مُجد لأنه سوف يأتي مفعولاً عكسياً، وأن أيّاً من نمط «دونكيشوت» أو «ترتران» لا يصلح نموذجاً يحتذى؟

فلنأخذ مسألة توطين الفلسطينيين مثلاً، فلمَ لا يقوم المسؤولون باتّصالات وبمشاورات مكتومة أو علنية بهدف سبر النيّات والإمكانات المتوافرة بعيداً عن الديماغوجية وبصورة واضحة بدل معالجة هذا الشأن الحيوي بالمواقف الخاوية والرنانة؟

وبالنسبة إلى المستقبل، هذا المستقبل الذي يتوسّم فيه البعض خيراً فيما يتهيّبه البعض الآخر - وكلاهما على حقّ ولو متناقضين - فهل يمكن تصوّر ملامحه أو

استشرافها؟

مقاربة المسؤولين للمستقبل، بغضّ النظر عن الزاوية التي ينظر إليه، موسومة بشيء من الخفّة ولاسيما في ما يتّصل بدور لبنان المستقبلي ومرتبته في سلّم الأولويات.

لقد تبنّوا بحرفيتها عبارة «تصادمية» - وهي عبارة موفّقة من حيث أنها هدفت إلى إفحام من وصفوا المأساة اللبنانية بأنها مجرّد حرب أهلية أو طائفية - فإذا بهم يكرّسونها ويعلنون أن حرب لبنان هي حرب الآخرين على أرضه وكفى!

ويستمرّون على النغمة ذاتها وبعدما نفضوا الأيدي من الحرب، إذا بهم يعبّرون عن خشيتهم من أن يأتي السلم في المنطقة مفروضاً علينا من دون مراعاة حقوقنا ومصالحنا، أي أن يكون سلم الآخرين أيضاً. ولما كان معلوماً أن محطة الطائف إنما تمّت كذلك بهمّة الغير ورعايته، فثمّة سؤال يطرح نفسه هو: ماذا يبقى من سلطان لدولة تعلن أن لا شأن لها والحرب على أرضها وللتسوية السلمية وكذلك للحلّ المرتقب لأزمة رئيسة هي طرف فيها؟

غير أن هذه الهفوات التي يؤسف لها وكذلك حقارات السياسات الخسيسة لا تلبث أن تتحطّم، إذ تصطدم بعزم الشعب اللبناني العاتي بجميع شرائحه والهادف الى تأكيد هويته وإلى أن يلعب بلده الدور الذي يستحقّ في المرحلة المقبلة.

وفي مناسبة الحديث عن الهوية، أليس من حقّنا يا ترى أن نجني بعض الفوائد بعدما فصلنا في الهويّة وهي موضوع غذّى خلافاتنا على مدى سنوات؟ نعم! شرط أن نحسن التوفيق بين العروبة والعلاقات المميزة، من جهة، والاستقلال والطابع النهائي للكيان، من جهة ثانية.

إن الارتياح الذي تبديه الحكومة إلى قدرتها في هذا الصدد عسى ألاّ يكون مظهراً من مظاهر التكلّف أو العجز.

اليوم بعد مرور خمسين سنة على الاستقلال، ها أن اللبنانيين الذين يعانون حالاً في منتهى التعقيد يلتفون بكثرة وباندفاع، وبحافز تضاعفه الصدمة التي تعرّضوا لها بسبب الحرب، حول فكرة الاستقلال بينما العالم العربي عاجز والتوازن الدولي مفقود.

حقّاً إن هذه الدلالة لمشجّعة. ولكن ماذا في شأن الوضع العامّ إذا ما حاولنا استشراف الانعكاسات الممكنة على الاستقلال لنظام جديد قيد التركيز؟

في مواجهة الأحداث الجارية، يجلس لبنان على مقعد متحرك وهو متمسّك به لئلاّ يسقط فيصبح بين مقعدين. لقد تضاءل اهتمام المجموعة الدولية بنا وليس من الواقعية في شيء أن نتجاهل الأمر، إذ بينما تبخل علينا هذه المجموعة

بالضمانات، لا تبخل علينا بإسداء النصح والتشجيع وهي تنظر الينا تارة باستغراب وتارة بقلق وفي اغلب الأحيان بتعاطف، غير أن ردود الفعل والمساندة السياسية والمعنوية والإيمان الفاعل التي كنّا ننعم بها بفضل هيبة لبنان ورصيده أصبحت في ذمّة الماضي.

أمّا الحكومة، فالمسؤولية التي تتحمّلها رهيبة باعتبار انه معهود إليها في إدارة السياسة في متاهات النظام الجديد المرتقب، ليس عبر المفاوضات الثنائية فحسب، حيث دورها رمزي، وإنما عبر المفاوضات المتعدّدة الطرف حيث من المطلوب منها أن تلعب دورها بكلّيته.

فلذا لا مناصّ من أن تحضِّر تحضيراً كثيفاً لهذا الاستحقاق عبر تجنيد الطاقات السياسية والمهنية لئلاّ يهمل أمر لبنان فيقع تحت هيمنة من هنا أو هناك.

ومهما يكن من أمر، ونظراً إلى ضخامة المشاكل وتعقيدها وإلى عدد المشاركين في المفاوضات المتعدّدة الطرف، ليس ما يؤكّد أن جميع أعضاء الفريق العربي سيكون لهم موقف واحد نسبة إلى المعضلات الأساسية.

ليس من المستبعد في سياق هذه المسيرة أن يطرح على البحث موضوع إعادة النظر في دور لبنان ولو بهدف جعله أكثر تلاؤماً مع الأوضاع المقبلة أو مع المحيط الجديد مما قد يستدعي ابتكار تصوّر آخر للمجتمع بوجه عامّ.

فإذا ما حصل ذلك - وبصرف النظر عما اكتسبته الحكومة من رصيد نتيجة نشاطها في بعض المجالات - لا بدّ من التذكير بأن لا القاعدة الوطنية أو السياسية أو الشعبية التي تتمتّع بها ولا قامة الدولة تؤهّلانها لتفصل في أمور أساسية ذات طابع حيوي أو ذات تأثير على توازنات البلد ومستقبله.

إنّي على يقين من أن لدى المسؤولين من الواقعية والحكمة ما يدفعهم إلى استخلاص النتائج التي يفرضها عزوف الناخبين عن المشاركة في الانتخابات الأخيرة وإلى مراعاة الرأي العامّ بحيث لا يتجاوزون في معالجتهم شؤون السياسة العليا لا نطاق التفويض الذي يحوزون ولا منسوبه.

وإذا ما دعتهم الحاجة إلى تعدّي هذا الإطار، فمن واجبهم أن يسلكوا بصدق المسلك الملائم توصّلاً إلى بلورة إرادة شعبية ووفاق أصيل تمهيداً لاتّخاذ القرار المناسب لمصلحة البلد، هذا مع تأكيد عدم المساس في أي حال بالثوابت المكرّسة التي عليها تقوم سلامة لبنان واستقلاله بل تبرّر وجوده.

وفي الختام، لا مجال للتلكّؤ، إذ إن الاستقلال ربما كان موضوع لعبة تدور تحت أنظارنا وفي الأروقة أيضاً، لعبة لا تزال أهدافها غامضة في ما يخصّنا على الأقلّ.

خيارنا الوحيد أن نرتفع جميعنا إلى مستوى الأهداف التي نصبو إليها والمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقنا، وأن نتحلّى باليقظة والجدّية إلى أبعد الحدود ممّا يفرض على السلطة أن تقلع فوراً عن التسامح مع الذات وعن اللجوء إلى المخارج الملتوية وعن استعمال اللغة المقبولة في مخاطبة المواطنين. وإنها لمفارقة أن تستهوي هذه اللغة السلطة في الوقت الذي أضحت ساقطة لدى مَن ابتدعوها وسيلة للحكم.

لبنان وآفاق السلام في المنطقة: هل نُحسن القراءة بين السطور؟

لأن لاستشراف المستقبل انجذاباً بقدر ما فيه من غموض، يتسابق المهتمّون بمصير لبنان، وهم كثرة، على استقراء معالم السلام عبر مفاوضات الشرق الأوسط فينتهي بعضهم إلى التفاؤل بينما يسيطر التشاؤم على البعض الآخر ولكل فريق حججه ومبرّراته.

تحقيق السلام هو المبتغى لأن فيه حلاً لأزمة المنطقة المستعصية وشرطاً أساسياً لحلّ جذري لأزمة لبنان وعبوراً إلى نظام جديد في الشرق الأوسط، وإن يكن يخشى أن يراعي مصالح على حساب أخرى ويخلق معادلات جديدة قابلة للجدل.

فهل لنا أن نستقرئ الخطوط العريضة للسلام المرتقب وانعكاساته على لبنان مستقبلاً ومصيراً؟

إن عرضاً سريعاً للمسيرة السلميّة يساعد على توضيح الرؤية.

لقد هدفوا من وراء اتّفاق غزّة-أريحا إلى إحداث صدمة وإعطاء دفع للمفاوضات المتباطئة، لعلّ الديناميّة التي تنتج من هذا الاتّفاق تشكّل في آن واحد وسيلة ضغط على سوريا وإحراجاً للبلدان المعنيّة. هذه الاستراتيجيا بالذات التي تخضع اليوم لامتحان لدى الجهات الفلسطينية والإسرائيلية وسائر الأفرقاء المعنيّين، هي موضع تقويم وتعديل بحيث لا يجوز الاستخفاف بالصعوبات والعراقيل التي تعترض المسار.

أثبت الواقع أن المحاولة المبطّنة لعزل سوريا والالتفاف عليها منيت بالفشل فجاءت النتيجة نقيض ما توهّموا، إذ بادرت دمشق إلى إحراج الأطراف

* مقال نُشر في ملحق جريدة «النهار»، ٣٠ كانون الأوّل ١٩٩٣.

المتفاوضين والراعي الأميركي على السواء بمناورة ذكيّة هدّدت بعزل منظّمة التحرير بالذات داخل المجتمع الفلسطيني وبتعطيل عمليّة السلام بأسرها.

لقد أدّت هذه اللعبة السورية إلى تحريك الدبلوماسية الأميركية بهدف استرضائها وممارسة مزيد من الضغط على إسرائيل والنظر إلى مشروع السلام بشمولية.

في هذه الأثناء، تابعت المفاوضات المتعدّدة الطرف طريقها بغياب سوريا ولبنان من دون أن تحرز تقدّماً ملحوظاً، اللهم إلاّ من حيث تجميع بعض المعلومات واستكشاف النيّات والتطوّرات حيال شؤون حياتيّة واقتصاديّة وإنمائيّة تصلح أساساً للنظام الجديد.

أجل ليس من السهل التنبّؤ بمصير المفاوضات، غير أن الترتيبات الأخيرة التي أسفرت عنها جولة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في المنطقة، ومنها تحضير لقاء في جنيف بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس الأميركي بيل كلينتون في أواسط كانون الثاني المقبل ومعاودة المفاوضات في واشنطن في أوائل شباط، تحمل على الاعتقاد أن سوريا استأنست بالإيضاحات أو الضمانات التي أعطيت لها بدليل ما اتّخذته من إجراءات في صدد تسهيل خروج اليهود والبحث عن جنود إسرائيليين أسرى. في أيّ حال، إن مجرّد لقاء القمّة حدث في حدّ ذاته لما ينطوي عليه من تسليم أميركا بدور رئيسي لسوريا في المنطقة وتأثيرها في عملية صنع السلام والنظام الجديد في الشرق الأوسط.

هذه المعطيات وسواها حملت بعض الصحافة الأميركية على الاستنتاج أن الولايات المتّحدة أطلقت يد سوريا في لبنان، وقد عزّزت هذه الزاوية إغفال وزير الخارجيّة الأميركي زيارة لبنان في جولته الأخيرة وتقديم الولايات المتّحدة بالاشتراك مع بعض الدول مشروع قرار إلى الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة بتأييد المفاوضات الجارية وتشجيعها بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ من دون الإشارة إلى القرار ٤٢٥. واللافت أن مساعي الحكومة اللبنانية لتعديل نصّ المشروع باءت بالفشل، إذ أقرّه حشد من الدول الصديقة والشقيقة ولم يتضامن مع لبنان إلاّ سوريا وإيران مع امتناع ليبيا عن التصويت.

وقفة تأمّل هادئة

وإزاء القلق الذي تسبّبت فيه هذه الظاهرة، لا بدّ من وقفة تأمّل هادئة لوضع الأمور في نصابها واستكشاف الخلفيات بقدر الإمكان.

إن فرضيّة تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط، على رغم ما يعتري المسيرة من عراقيل، لا تزال هي الراجحة في نظري، لأن ثمّة اعتبارات سياسيّة واقتصاديّة لدى جميع الأطراف ولدى الدول الراعية تضغط في هذا الاتّجاه. وفي أيّ حال هذه الفرضيّة هي التي يستند إليها هذا البحث.

إن النظام الجديد - إذا كان ثمّة نظام جديد - في المنطقة سوف ترعاه الولايات المتّحدة نظراً إلى ما تملكه من رصيد وأوراق في الشرق الأوسط فتقف في رأس الهرم بينما تتولّى بعض الدول الإقليميّة دوراً محدّداً ومحدوداً في هذا الإطار.

وإذا كان يصعب تصوّر معالم هذا النظام الجديد إلاّ أن ثمّة مؤشّرات تمكّن من استشراف بعض ملامحه.

سوف يحتلّ الاقتصاد الأولويّة فيقوم النظام أساساً على ركائز تهدف إلى خلق هيكليّة اقتصاديّة ليبيراليّة تحقيقاً لتكامل في إطار سوق واسعة حرّة أو مشتركة، وترتيبات تتناول المياه والريّ والمواصلات وسواها، تفيد منها البلدان بنسب متفاوتة وتسهّل سيطرة بعضها في الحقلين المالي والصناعي وتتوّجها اتّفاقات مع الدول الغربية. هذا مع الإشارة إلى أن الولايات المتّحدة أدخلت تحفّظاً عن سياستها الهادفة إلى تشجيع الديمقراطيّة في العالم بالمطلق، إذ ورد على لسان وزير الخارجية أن بلاده ستعمل على «دفع القيم الديمقراطيّة حيثما يكون ذلك ممكناً».

أما في الحقل السياسي الذي لا بدّ من أن يتأثّر بالتراتبيّة الاقتصاديّة، فسوف يعهد النظام إلى دول إقليميّة في أولويّة نسبيّة تمكّنها من ممارسة نفوذ في نطاق معيّن بحجّة التنسيق والتكامل. ومن الدول المعدّة لمثل هذا الدور، تركيا وإسرائيل وسوريا ومصر وسواها. هذا مع العلم أن ثمّة مخاوف لدى الشعوب والدول العربيّة أن تسفر الترتيبات عن هيمنة إسرائيليّة على الاقتصاد العربي.

ماذا بالنسبة إلى لبنان؟

معارضة قويّة في الداخل هدفت إلى عدم مشاركته في المفاوضات باعتبار أن القرار ٤٢٥ قائم في ذاته وقابل للتنفيذ بمعزل عن أزمة الشرق الأوسط، وأن الدخول في المفاوضات هو بمثابة تنازل عن هذه الوثيقة الدولية إذ يربط جنوب لبنان بأزمة الشرق الأوسط، فضلاً عن أن لبنان ليس معنيّاً بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين تستند إليهما الدعوة ولا من خلاف على الحدود مع إسرائيل، وكذلك لا مجال لمبادلة الأرض بالسلم.

في هذه النظرية ما يستحقّ التوقّف عنده، غير أن معالجة الموضوع بصورة شاملة في ضوء الواقع السياسي القائم والخيارات المتاحة تبرّر المشاركة في المفاوضات.

فاتّفاق الهدنة لن يغني عن المفاوضات يوماً ما، وإذا ما قاطعنا المفاوضات الجارية نكون عزلنا أنفسنا عن حوار يتناول شؤوناً مركزية في منتهى الأهمّية، كالتطبيع ومصير اللاجئين وموضوع المياه والمخطّط الاقتصادي، إلخ... وهي شؤون حيويّة في إطار تسوية شاملة تنعكس علينا في أكثر من جهة من دون أن يكون لنا رأي فيها، علماً أن دخولنا في مفاوضات سلام منفردة بعد أن يكون نفّذ القرار ٤٢٥ - هذا إذا نُفّذ - لا جدوى منه إذ تكون خريطة المستقبل قد أقرّت بالنسبة إلى الجميع.

فلبنان إذ شارك - مع التشبّث بالقرار ٤٢٥ - فإنما رفضاً للعزلة السياسيّة وتمسكاً بحقّ الوجود كي لا يلغي نفسه إقليمياً ودوليّاً.

ولا يغيبنّ عن البال أن ثمّة عوامل سياسيّة كانت تدفع أيضاً إلى المشاركة في المسيرة، تتمثّل في موقف الدول الراعية والمجتمع الدولي الغربي منه والشرقي وكذلك الدول العربيّة بما فيها سوريا.

أمّا بيت القصيد، فكان في معرفة على أي أساس ووفق أي مخطّط سياسي يشارك لبنان من دون فقدان المكاسب التي يوفّرها له القرار ٤٢٥؟

لعلّ من المفيد التذكير بأن استصدار القرار ٤٢٥ في حينه كان إنجازاً بارزاً وحصيلة لمساع حثيثة ومنسّقة بين لبنان ونيويورك ودمشق وسائر عواصم القرار لتأمين انسحاب اسرائيل من الجنوب وإيجاد موطئ قدم للمنظمة الدوليّة فيه تسهيلاً لبسط الدولة سلطتها وسيادتها حيال الجميع.

وسرعان ما اتّضح أن قابلية القرار للتنفيذ رهن بضغط أميركي فاعل على إسرائيل لتنسحب، وبانضباط المقاومة عبر استراتيجية عربية موحّدة ممّا يمكن القوّات الدوليّة من أن تضطلع بدورها.

لكن أميركا لم تضغط على إسرائيل وإنّما استغلّت وجودها في الجنوب. أمّا المقاومة فلم تنضبط ولم يتجاوب العرب معنا لوضع استراتيجية مشتركة بحيث أن حظوظ تنفيذ القرار ٤٢٥ بمعزل عن حل أزمة المنطقة ما لبثت أن تضاءلت، فأضحى القرار ٤٢٥ مع أهمّيته ورقة في عمليّة التجاذب بين لبنان وإسرائيل وبين لبنان ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة حتى وبين لبنان والعرب عبر الجامعة العربيّة وكذلك بين لبنان والولايات المتّحدة، بينما الجبّاران في حرب باردة لا يوليان هذا الشأن اهتماماً نسبيّاً إلاّ بقدر ما تقتضيه أهداف اللعبة الكبرى.

إن السلطة إذ أحسنت بالتمسّك بالقرار ٤٢٥ وما يوليها من حقوق، فوجئت أخيراً بقرار للجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة لم يلحظه، تزامن صدوره مع أجواء سياسيّة قلقة داخل لبنان ومع تساؤلات حول نهج الحكومة في التعامل الخارجي

بالنسبة إلى ما يخشى أن تسفر عنه مفاوضات السلام وانعكاس تنفيذها الاتّفاقات مع سوريا على النحو المعلوم.

أجل، لم يكن التفاوض مع إسرائيل يسيراً نظراً إلى ضرورة التوفيق بين قرارات شاملة والتمسّك بقرار خاص بلبنان، خصوصاً أن السلطات اللبنانيّة منذ البداية وحكومة بعد حكومة، لم توله الاهتمام اللازم كأنها لم تدرك أبعاد المفاوضات بينما يستأهل موضوع كهذا تشاوراً سياسيّاً واسعاً في الداخل مع اختصاصيّين وخبراء في القانون والعمل الدبلوماسي. ومن المؤسف أن يكون أهل السلطة درجوا، كلّ على حدة منذ انطلاق المفاوضات، على إعطاء توجيهات إلى الوفد المفاوض، متباينة حيناً ومتناقضة أحياناً، وعلى الإسراف في إبداء آراء والإدلاء بتصريحات ارتجاليّة عبر وسائل الإعلام تتناول شأناً دقيقاً ينبغي معالجته برويّة وكتمان وبموقف موحّد.

فكانت النتيجة أن أدخل موضوع الجنوب في سوق المزايدات ليغذّي التجاذبات المحلّية وتيّاراتها الحزبية.

أمّا حلقات المفاوضات بين إسرائيل ولبنان فتحوّلت حوار طرشان بسبب تشبّث إسرائيل في تفسير القرار ٤٢٥ على هواها، أي دمجه في عملية السلام الشاملة، ولعدم تمتّع وفد لبنان بالتعليمات والصلاحيات اللازمة للتصدّي للمحتوى ولو في شكل استطرادي واستطلاعي من دون التنازل عن الموقف المبدئي. وكان من جرّاء ذلك أن سهل على إسرائيل تصوير لبنان أنه عاجز عن التفاوض وغير قادر على اتّخاذ القرار. وفي الواقع أضحينا بحكم الحاضر الغائب.

هذه الدعاية الخبيثة التي لا بدّ أنها فعلت فعلها لدى المجموعة الدوليّة وبعض أعضائها إنّما غذّتها هفوات من الحكومة تمثّلت بتراجعها المفاجئ عن تدابير كانت اتّخذتها بتسرّع في الجنوب وبما أعقب هذا التراجع – الذي قد يكون في محلّه – من إعلان سياسة لبنان حيال المفاوضات بصياغة غير مألوفة يستدلّ منها تخلّي لبنان عن حقّه في التقرير أكثر من تأكيده سياسة التضامن مع دمشق في سياق عمليّة السلام.

بحافز من الغيرة على الجنوب العزيز وإدراكاً لأهمّيته القصوى، درجنا على المناداة بأن موضوعه مركزي ليس بالنسبة إلينا فحسب بل أنه مدخل لحلّ أزمة الشرق الأوسط لكننا لم نتمكّن من إقناع الدول، عربيّة كانت أم صديقة، ولا الدول صاحبة اليد الطولى التي ما برحت تنظر إلى أزمة الجنوب من زاوية كونها من متفرّعات الأزمة الكبرى.

استناداً إلى تطمينات أميركية مبهمة سمّيناها ضمانات، تصرّفنا في المفاوضات

كأنه من المسلّم به أن القرار ٤٢٥ مفتاح للسلام الشامل. فأصبحنا مرتهنين لشكليّات حجبت عن رؤيتنا سعة الدائرة التي تدور فيها المفاوضات، فعزلنا أنفسنا عن كلّ ما يمتّ إلى السلام والتسوية النهائيّة والتطلّعات المستقبليّة. ولا شكّ في أن تشكيل وفد مشترك مع سوريا، والحالة كما تقدّم، كان إحدى الوسائل المجدية للخروج من الحلقة المفرغة.

ويوم اهتدوا إلى مدخل للسلام أهملوا الجنوب والتفّوا على لبنان، فأضحى في أحسن الأحوال بنداً من بنود المفاوضات الشاملة.

ليس هذا التطوّر بمفاجأة نسبة إلى الحكّام ولا يجوز أن يكون، لأنهم على مدى التعامل بالقضيّة اكتسبوا خبرة واسعة في شأن هذا الموضوع ولا بدّ أنهم تعلّموا أن الكون شبيه بكرة زجاجيّة شفّافة تمكّن الدول المعنية من أن تراقب وترصد المواقف والإجراءات التي تتّخذها الحكومات هنا وهناك فتختزنها لتأخذ منها عندما ترتأي حجّة أو ذريعة تواجهها عند الاقتضاء. يتّهمون أميركا بأنها تخلّت عن لبنان تسهيلاً للسلام الذي تنشده لإرضاء بلد مجاور أو بلدان مجاورة من أصحاب الحلّ والربط.

لذا تضاعفت نقمة الرأي العام اللبناني على المنظّمة الدوليّة وأعضائها البارزين واتّهموها بإلغاء القرار ٤٢٥، مع أنه ليس لقرار الجمعيّة العموميّة، وهو بمثابة توصية، من مفعول مبطل أو معطّل لقرار مجلس الأمن عملاً بشرعة الأمم المتّحدة.

ومع أن قرار الجمعيّة تناول مفاوضات السلام الشامل انطلاقاً من الدعوة إلى مدريد التي لحظت القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فقط، فإن في ما له من مغزى يسيء إلى لبنان سياسيّاً ومعنويّاً نظراً إلى خلفيات صدوره وظروفها وتجاهل صرخات استنجاد الحكومة بالمجتمع الدولي.

فكأن المجموعة الدولية بشبه إجماع، وبدافع من إسرائيل وبركة من أميركا، ترى أن لبنان لا يستحقّ لفتة وإن تغييبه بل تحجيمه أمر طبيعي.

خوف من الإلغاء

ويراود الرأي العامّ خوف من أن يكون التغييب مقدّمة للإلغاء، ويتضاعف هذا الخوف بسبب التهاون في معالجة موضوع اللاجئين الفلسطينيين وغيابنا عن المحادثات الموازية بين أميركا وسوريا وجهلنا ما يدور بين أميركا وإسرائيل.

لأن مشكلة التوطين تتعدّى طاقة لبنان، فمن الخطأ أن يستمرّوا في معالجتها بالخطابات والتصريحات والشعارات الفارغة، ولأن لبنان ليس لاعباً كبيراً، قد

يضطرّ إلى ارتداء البزّة التي يفصّلونها له، فلماذا لا يوجّه اهتمامه الى تحرّي الأخبار والتصوّرات المتداولة ويتسلّل، بشكل أو آخر، إلى دائرة القرار؟ أما العوائق السياسية التي حالت دون المشاركة في المفاوضات المتعدّدة الطرف، فلا تمنعنا من أن نهيّئ للمرحلة المقبلة وإن من طريق تأليف لجان وهيئات مختصّة تقوم بالدروس والأبحاث اللازمة لنكون على علم واطّلاع عندما تدقّ الساعة.

وإذا كانت بعض الشرائح في المجتمع تعبّر عن قلقها علناً بينما البعض الآخر صامت وفي أزمة مع نفسه، فالجميع يهجسون بانغلاق السلطة على نفسها وتقصيرها في ما يتعلّق بموقع لبنان ودوره في النظام المقبل.

فأيّاً تكن الفائدة التي سوف يجنيها البلد من المشاريع ذات الطابع الاقتصادي، ومع التسليم بأهمّيتها، فإن نشاط الحكومة المشكور في هذا الحقل لا يعفيها من واجب إيلاء السياسة الاهتمام الأوّل لأنها شأن حيوي في هذا الظرف، ذلك أن لبنان الدولة يبدو غائباً عن المسرح الإقليمي الذي تحتلّه أميركا وإسرائيل وسوريا والمنظّمة، وإلى حدّ ما الأردن بعد أن تصرّف بلباقة. وغنيّ عن القول إن استدعاء رؤساء الوفود إلى واشنطن للتشاور قبل بدء الجولة المقبلة لا يقنع أحداً.

إلاّ أن الاعتبارات المذكورة لا تبرّر في نظري الاقتناع بالسيناريو القاتم الذي يرسمه البعض لمستقبل لبنان، وذلك لأسباب عدّة، منها أن للكيان اللبناني موقعاً في الاستراتيجية السورية، بقطع النظر عن روابط الأخوّة بين البلدين، وأن الولايات المتّحدة - على رغم وقاحتها في السياسة - ليست لها مصلحة في حذف لبنان - الدولة من الخريطة مع العلم أن سياسة إسرائيل، وهي رهن بما يتوافر لها من مكاسب وضمانات، تندرج في النتيجة ضمن السياسة الأميركية. فضلاً عن أن في الساحة العالمية أكثر من دولة شقيقة وصديقة تغار على لبنان من حيث حقّه في الحياة والاستقلال. في أي حال، لبنان ليس بسلعة بل ثمّة إرادة موحّدة لأبنائه الذين، أيّاً تكن خلافاتهم الداخليّة، يجمعون على ثوابت وفي طليعتها وحدته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها ممّا يضمن للجنوب حلاً عادلاً وإن في إطار الحلّ الشامل.

ليس من المعقول ولا من السهل أن يسدّد المجتمع الدولي طعنة في الصميم إلى المبادئ القانونية والأخلاقية التي يقوم عليها وأن يكرّس بدلاً منها شرعيّة الظلم واغتصاب حقوق الشعوب والدول.

في إطار السلام سوف يكون لبنان حلقة في سلسلة واسعة تتناول حقلي السياسة والاقتصاد في المنطقة، فتتاح له الفرصة لجني منافع في بعض النواحي على أن يخضع لقيود في نواح أخرى. لذا، فمحتوم على الحكومة أن تحسن

التفاوض وأن تثبّت أقدامها فلا تحتجب ولا تتخاذل لسبب أو لآخر.

وفي هذه المناسبة لا بدّ أن نعوّل على مساندة دمشق فتتجلّى العلاقات المميّزة في مفهومها الصحيح الشامل الذي يقضي في ما يقضي بمقاومة منسّقة لكل ما يهدف إلى تحجيم لبنان ومساعدته على تلميع صورته وتوطيد ثقة المجتمع الدولي بقدرته على تخطّي الصعوبات. ويوم ندافع عن حقوقنا المشروعة بشراسة وبراعة، لا يبقى من محلّ للمقولة الشائعة إن «الدول الأجنبية لا تستطيع أن تكون لبنانية أكثر من اللبنانيين أنفسهم» سواء عبّرت هذه المقولة عن الحقيقة أو كانت كلمة حقّ يراد بها باطل.

يوم تحزم السلطة أمرها، فلا بدّ أن تهتدي إلى الطريق لأنه حيث تتوافر الإرادة تتأمّن الطريق ولأن قراءة التطوّرات والمستجدّات قراءة صحيحة وفكّ رموزها هي من أولى واجبات الحكّام.

«ما بال لبنان لا يحسن القراءة بين السطور وإننا نخشى أن يأتي يوم يتعثّر في قراءة السطور». بهذه العبارات استقبلني، في أواخر عام ١٩٩١، دبلوماسي أجنبي محنّك في السياسة العالمية. فعسى ألاّ يفوت الحكومة الحاضرة في علاقاتها مع الخارج ضرورة القراءة بين السطور وكذلك قراءة الخلفيات في أذهان محاوريها لأن الاتّفاقات بين الدول لا قيمة لها ولا فائدة إن لم تعبّر عن تناغم بين السرائر والأفكار المبطّنة للمتعاقدين، وكل ما هو خلاف ذلك مجاملة وتمويه.

لبنان في النظام الإقليمي الجديد

سيّداتي، سادتي،

لما كان لا يحقّ لي كمدير لمناقشات هذه الندوة أن أحلّ مكان المنتدين، فسأكتفي بسوق بعض التعليقات التي قد تمهّد الطريق للنقاش أو تصلح معالم له.

نظرة سريعة الى الوضع في الشرق الأوسط تسمح باستخلاص ثوابت سياسية-اجتماعية تملي الاستراتيجية الإقليمية، وهي ثوابت تتميّز بتنوّعها وتناقضاتها وتعقّدها وببعض القابلية للتبخّر، ممّا يساهم في جعل التوقّعات ممتعة ودقيقة على السواء.

ولا عجب في ذلك، فالشرق الأوسط لا يزال أرضاً غير مستصلحة بما فيه الكفاية بحيث أن العوامل الأساسية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وهي الأرضية للاستراتيجية، ليست واضحة دائماً.

يضاف الى ذلك عامل خارجي من شأنه تعقيد عملية الاستشراف. وهو النظام الجديد الذي قد يعقب السلام والذي يشكّل عنصراً مجهولاً في طور مخاض بطيء، لاسيما وأن دول المنطقة لا تتمتّع بحرّية كاملة في عملية تحديده. ومهما كان من أمر، فإن استقبالية المنطقة للاستراتيجية ستعالج من زاوية النظام اللاحق للسلام مع كل ما يحمله من احتمالات.

إن الشرق الأوسط، الواقع على مفصل بين العالمين المتطوّر والمتخلّف، لم يتجاوز فعلاً عتبة النموّ بفعل تركيبته وتاريخ شعوبه وتقاليده ومن جرّاء التأثيرات

* محاضرة ألقيت بالفرنسية في جامعة القديس يوسف في ٤ شباط ١٩٩٤، بمناسبة حوار مع مجموعة من رجال السياسة والأعمال الأجانب.

والضغوطات والضغوطات المعاكسة التي تعرّض لها.

فالمجتمع المدني مفقود في معظم بلدان الشرق الأوسط والديمقراطية ليست في الحقيقة مطلباً شعبياً، والحرّية الاقتصادية التي تمارس في الإجمال تشوبها بعض الأخطاء والانحرافات. أمّا السلطة على أشكالها، فيستهدفها الاعتراض على مشروعيتها إن لجهة ماهيتها أو مصدرها.

لست بحاجة الى التذكير بأن الخصوصية الثقافية والفلسفية والاجتماعية لبعض أنحاء العالم - ومنها الشرق الأوسط - لا تسمح بأن تطبّق عليها - عن طريق القياس - «الوصفات» السياسية والاجتماعية المختمرة في الغرب، أتناولت فصل السلطات أو حقوق الإنسان أو غيرها من الأمور.

وبالإذن من فرانسيس فوكوياما الذي يعتبر أن زوال الشيوعية وبالتالي النصر المحقّق للديمقراطية والليبيرالية يعنيان نهاية التاريخ، فإننا نشهد اليوم ولادة ممارسة سياسية-اقتصادية مبتكرة حيث تتآلف الليبيرالية في الاقتصاد مع الحكم المطلق والاستبداد في السياسة. وخير مثل على ذلك «نمور» جنوبي شرقي آسيا، وهي بلدان متميزة بازدهارها الاقتصادي.

وليس من الغباوة التصوّر بأن هذه التجربة الناجحة قد تصلح سابقة وتشكل نظاماً من شأنه أن يستجيب لحاجات بعض المناطق وأهدافها، كمنطقة الشرق الأوسط. ويتعزّز هذا الاحتمال عندما نرى الليبيرالية الكلاسيكية تميل الى أن تلين، فتسلّم بتدخّل محدود من الدولة وأحياناً تسعى اليه.

وتجدر الإشارة هنا الى أن الولايات المتّحدة أدخلت تعديلاً على التزامها الدفاع عن الديمقراطية، إذ صرّح مؤخّراً وزير خارجيتها بأن الأولويات في أهداف السياسة الأميركية هي التالية: ١) أمن اميركا؛ ٢) والازدهار الاقتصادي؛ ٣) ونشر الديمقراطية حيثما أمكن ذلك.

فهل يا ترى خفّت حدّة المجاهرة العنيدة بالديمقراطية الحرّة التي كانت - في فترة الحرب الباردة - مطيّة المعركة في نظر الولايات المتّحدة؟

ولكن مهما يكن من أمر، فسواء كان هذا التطوّر دليل نضج أم واقعية سياسية أم براغماتية، فإنه يشكّل مشكلة ذات مغزى في عداد المشاكل الأساسية التي تتحكّم بكل مقاربة استراتيجية في الشرق الأوسط، حيث تحتلّ الحركة الأصولية وسياسة إيران مركزاً مرموقاً.

وإذا ما فُرض على إيران أن تبقى جانباً، فإنها قادرة على تعريض عملية السلام للخطر، وفي أي حال زعزعة النظام الذي قد تنتجه.

وإذا صحّ أن للجغرافيا الاقتصادية الأولوية على الجغرافيا السياسية في العالم

المتطوّر، فإن المسلّمة الكلاسيكية القائلة: «السياسة أولاً» لا تزال تحافظ على موقع الصدارة في الشرق الأوسط.

وفي إي حال، إن انقلاب الأولويّات لن تكون له عواقب كبيرة لأن أهمّية المنطقة تعود الى أسباب اقتصادية وسياسية في آن، مع العلم بأن الأسباب الأخيرة تتضخّم لأنّ صداها يمتدّ الى ما بعد حدودها الجغرافية، فتولد الأفكار والمطالبات والتحرّكات على أنواعها.

وباختصار، ان علاقة منطقة الشرق الأوسط بالحداثة والتأثير المحتمل لهذه العلاقة على هويتها يشكّلان المحور الرئيسي لعملية استشراف مستقبل هذه المنطقة.

ففي إطار التسوية المقبلة، لا شكّ في أن بعض دول المنطقة سوف تستفيد من منافع عدّة تُمنح لها بصفتها أقطاباً ثانوية تحت الإشراف أو الرعاية للسهر على حسن تطبيق النظام والحؤول دون الانحرافات، وذلك تحت إشراف ربّ العمل، أي الولايات المتحدة. الأمر الذي يستلزم إنشاء أكثر من آلية لتأمين التنسيق والإشراف في الحيّز السياسي والاقتصادي المستقبلي، أيّاً يكن شكل هذا الحيّز.

التصوّرات التي عرضتها ليست شاملة ولا تهدف إلاّ الى مجرّد الإشارة الى بعض العوامل والمعطيات، وسوف يتبسّط المحاورون في معالجة الثوابت، كالنمو والبطالة وعلاقة الدين بالدولة، إلخ...

والآن لا بد أنكم تتساءلون ماذا بشأن لبنان؟

فلبنان مع كونه جزءاً من المنطقة فإن استشراف مستقبله ليس رهناً فقط بالاستراتيجية التي تعنيها.

فإذا كان لا يطرح التساؤلات نفسها، كالعلاقة بالحداثة وبالنظام الديمقراطي وبالحرية الاقتصادية وبوجود مجتمع مدني، فإنه يطرح تساؤلات أخرى نابعة من نمط الممارسة في الجمهورية الثانية.

وسوف أكتفي بالإشارة الى مسألتين لما لهما من تأثير مباشر على المنهج الاستراتيجي.

فإذا كان من المسلّم به أن إنهاء الحرب والتعايش بين الطوائف لا يصحّ أن يكونا موضع جدال، يبقى أن توزيع السلطات في ضوء اتفاق الطائف كما سيّرها، هما موضع اعتراض لعلّة أن انحرافاً يعتري تطبيق الاتفاق المذكور في بلد متعدّد الطائفة. وهذا الشطط في الممارسة يعرض ديمقراطيتنا للانحسار ويحرك الشعور الطائفي. ومن هنا ضرورة تصويب الممارسة في أسرع ما يمكن.

ومن جهة أخرى، تثير سياسة الحكومة في الحقل الخارجي شعوراً بالخوف

والقلق لدى الرأي العام، نظراً الى غياب الدولة عن المفاوضات وعن المداولات الهادفة الى رسم خطوط النظام الجديد لكامل المنطقة وبالتالي الى تحديد معالم هذا النظام.

من هنا الشكوك حول مستقبل الكيان والمواطن وحيال موقع البلد ودوره. أمّا الكليشيهات والشعارات التي تطلق من هنا وهناك بين الحين والآخر والثقة المصطنعة التي تبديها السلطة فليست مقنعة، إذ بديهي أن الحكم ليس في عداد اللاعبين ومعلوماته ضئيلة إن لم تكن معدومة بالنسبة الى الاتصالات والأهداف والنوايا المبيتة.

وإذا كان يجدر الاعتراف للحكومة بأنها وضعت خطّة لإعادة البناء وللنهوض الاقتصادي على المدى البعيد، فلا بدّ من تذكيرها في المناسبة بأنه معهود اليها تأمين المستقبل الوطني والسياسي للبلاد وبأنها مسؤولة عن الحفاظ على القيم التي يرتكز عليها المجتمع.

فالمرحلة العصيبة التي نعيشها لا تتحمّل الرقابة ولا الاستسلام للقدر ولا التهرّب أيّاً تكن الذرائع. لقد تكوّنت في ذهن اللبنانيين من خلال العيش المشترك، رغم ما أصاب هذا العيش من نكسات، فلسفة حياة تجعلهم لا يكتفون بالمنافع المادّية. فعلى الدولة، إذاً، أن تتّخذ من ذلك عبرة، فتسعى الى المشاركة في وضع استراتيجية للمنطقة كما تعكف بجدّية على تحضير استراتيجية للبنان تأخذ في الاعتبار المستلزمات التي هي سبب وجوده.

ومن المستحسن في أي حال أن تشرك القطاع الخاصّ في هذه العملية فتستفيد من مهارته، من جهة، وتؤمّن لنشاطها الشفافية التي تفتقر اليها، من جهة أخرى.

فهل كثير أن ندعو الحكومة إلى أن تعي حقيقة واجباتها وصلاحيّاتها في سياق وضع الاستراتيجية الإقليمية واللبنانية، وهي اليوم من أولويات اهتمامات مجموعة دول الشرق الأوسط؟

وإنني إذ أختم مداخلتي بهذا السؤال المحتومة الإجابة عنه، أفسح في المجال للمشاركين المحترمين في هذه الندوة.

القرار ٤٢٥، ولادة وخلفية وموقعاً

في خضمّ مفاوضات السلام وتعرّجاتها، واعتداءات إسرائيل على جنوب لبنان ونشاط المقاومة، لعلّه من المفيد استذكار الظروف السياسية التي سبقت صدور هذا القرار والمشاورات التي واكبته سواء في أروقة مجلس الأمن في نيويورك، أو في بيروت وسائر عواصم القرار، تسهيلاً لفقه مغزى القرار وصعوبة تنفيذه.

لست أهدف من هذا الحديث إلى تبرير سياسات الدول حيال أزمة الجنوب، ولا إلى إدانتها، وإنما إلقاء أضواء على ذهنية أصحاب القرار وكشف نظرتهم على حقيقتها، يقيناً منّي بأن صحّة المعلومات مقدّمة للإدراك وحسن التصرّف، وإن مواجهة الواقع، وإن قسا، أجدى من التمويه، كونها شرطاً لحسن التعاطي مع المعاناة ومداواتها.

عشية اعتداء إسرائيل على الجنوب، كانت الأجواء السياسية في لبنان والمنطقة في ذروة التلبّد والوضع الأمني في منطقة الجنوب في ذروة التدهور، قابلها لبنان بنشاط دبلوماسي مكثّف رافقته مساعٍ في الداخل ومع المقاومة بهدف درء الجنوب من خطر الاجتياح وإيجاد أرضية سليمة للتعامل مع منظّمة التحرير وضبطها قدر الممكن، مع العلم بأن الحكومة اللبنانية وسائر الحكومات الشقيقة والصديقة كانت مدركة خطورة الأحداث وأبعادها، وفي طليعتها ربط الجنوب بأزمة الشرق الأوسط. وليس أدلّ على ذلك من منطوق الخطاب الذي ألقيته بصفتي وزيراً للخارجية في الدورة العادية للأمم المتّحدة في تشرين الأول ١٩٧٧، أقتطف منه مقطعاً ينذر ويحذّر.

---

* محاضرة ألقيت في «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي»، بيروت، ١٦ آذار ١٩٩٤.

لقد قلت:

وإنه لثمن باهظ، هذا الذي دفعه لبنان وهو ما يزال يتحمّل ما يفوق طاقته في هذا المجال. إن حرب لبنان كانت في أكثر جوانبها نتيجة لظلم ارتكب ضدّ شعب طرد من أرضه وحرم وطنه، فانعكس ظلماً وولّد العنف عنفاً في بلد الضيافة البريء مما أصاب فلسطين.

وإذا كان يطيب للبعض أن يريح ضميره، باعتقاده ان القتال والخراب والدمار والتهجير والآلام التي يعاني منها جنوب لبنان، هي كلّها نتيجة حتمية لأزمة الشرق الأوسط، وأن يسترسل في التقاعس عن اتّخاذ التدابير الكفيلة برفع الظلم عن هذا الجزء العزيز من وطننا، بانتظار حلّ أزمة الشرق الأوسط، فإن اللبنانيين الذين يعانون الكثير من الاضطراب في الجنوب من التحرّكات الجارية فيه ومن التصادم الذي لا بدّ أنّ تفضي اليه، لا يسعهم أبداً التسليم بالمنطق القائل إن حلّ أزمة الجنوب أو سواها يتوقّف على حلّ أزمة الشرق الأوسط، وذلك بالرغم من أنهم يدركون تماماً ما للقضية الفلسطينية ولذيولها من تأثير في محنة الجنوب وفي أزمة لبنان بوجه عامّ. هذا مع العلم أن لبنان لا يستطيع أن يتحمّل بمفرده أعباء التردّد والتخاذل في حلّ أزمة الشرق الأوسط بحيث تصبح أرضنا الساحة الوحيدة للصراع في المنطقة فندفع بذلك ثمن ما يرتكبه غيرنا من أخطاء.

وبالنتيجة كان ما كان، إذ جهّزت إسرائيل إثر حادث تفجير على طريق حيفا-تل أبيب، حملة سبق أن أعدّت لها العدّة، فاجتاحت جنوب لبنان ليل ١٤/١٥ آذار، حيث أيقظني السفير الأميركي بعد منتصف الليل ليشعرني رسمياً بدخول جيش إسرائيل الجنوب قبل صدور أي بلاغ رسمي، فاتّصلت على الفور برئيسي الجمهورية والحكومة. وهكذا انطلقت المسيرة الطويلة المأسوية والمعقّدة التي اقترنت بالقرار ٤٢٥ (صدر يوم ١٩ آذار ١٩٧٨)، هذه المسيرة التي لم تنته فصولاً، إذ لا يزال الجنوب يرزح تحت الاحتلال، فيما الجدال على أشدّه حول كيفية تنفيذ القرار الدولي وأهدافه.

بديهي أن هذا القرار لم يتولّد من العدم أو بصورة ارتجالية، بل مهّدت له مداولات طويلة ومعقّدة في لبنان وفي الخارج، بدءاً من مناقشات في مجلس الوزراء، مروراً بمناقشات في مجلس النواب، ومشاورات جانبية، منها الرسمي وغير الرسمي، مع سفراء عرب وأجانب، واتّصالات وثيقة مع دمشق وبعض العواصم العربية وواشنطن وباريس وموسكو، وانتهاء بنشاط مكثّف للبعثة اللبنانية في نيويورك، لدى مجلس الأمن والأمانة العامّة للأمم المتّحدة.

وكانت حصيلة النشاط والمساعي القرار ٤٢٥ الذي ما فتئ يستقطب اهتمام الدولة والرأي العامّ اللبناني والدولي ويتحكّم، إلى حدّ بعيد، بعلاقات لبنان الخارجية، ناهيك عن انعكاساته على السياسة الداخلية. ولا غرو في ذلك لأن

هذا القرار–المحطة الذي توهّم البعض بأنه المدخل لحلّ الأزمة اللبنانية، وربما لحلّ الأزمة الأوسع، سهّل عبور لبنان إلى متاهات تتعدّى جغرافيته وطاقته ولم يعفه من الدخول في مفاوضات السلام الجارية.

إزاء ما تقدّم، لا بدّ من العودة إلى الوراء بغية استعراض الظروف التي مُهّدت له، والأجواء التي واكبت المساعي الهادفة إلى إدانة إسرائيل وإلزامها بالانسحاب.

يوم تحرّك الحكم في سائر الاتّجاهات قبل الاجتياح، لدرء الخطر، اصطدمت جهوده بحائط من اللامبالاة والتنصّل إن لم يكن من السلبية، حتى من بعض الإخوان العرب، من منظّمة التحرير.

وقد تضاعفت الصعوبات بفعل لعبة المصالح والتناقضات بين الدول الكبرى، يوم راجعنا مجلس الأمن، إثر العدوان، لإدانة إسرائيل وتحرير الأرض.

وكان من جرّاء الترابط والتفاعل المألوفين بين العقد في الداخل واللعبة في الخارج، وهما من سمات الأزمة اللبنانية، أن وجهت السلطة نشاطها بصورة متوازية على الصعيدين للتغلّب على تحفّظات كانت تتمحور حول الآتي:

– أولاً: الرأي العامّ في الداخل كان يعكس الانقسام الذي برز منذ بدء الحرب، نسبةً للتعامل مع المقاومة ولدور المنظّمات الدوليّة إزاء الأزمة اللبنانية، بحيث كان بعض الفعاليات وأعضاء المجلس النيابي يطالب بقوّات أمن دوليّة لمعالجة الأزمة بسائر وجوهها، بينما البعض الآخر يتحفّظ على المطالبة بقوّات دوليّة وإن اقتصرت على الجنوب، خوفاً من توسيع مهمّاتها في ما بعد، ناهيك عمن اشترط بأن تكون القوّات الدوليّة قوّات رادعة. وكان لهذه الأجواء انعكاساتها داخل مجلس الوزراء، إذ أصرّ بعض أعضاء الحكومة على الإسراع في دعوة مجلس الأمن ليدين إسرائيل ويلزمها بالانسحاب دون التطرّق إلى تشكيل قوّات الأمن الدوليّة.

– ثانياً: الدول العربية بوجه عامّ، مع استنكارها العدوان والمطالبة بإدانة إسرائيل وانسحابها، لم تكن موحّدة الرأي بالنسبة للإجراءات الآيلة إلى عدم تكرار الاعتداءات واستعادة لبنان سلطته على الجنوب.

فكان ردّ الفعل الأول لمنظّمة التحرير تحفّظاً حيال قوّات الأمن الدوليّة، لئلاّ تعطّل حرّيتها في التحرّك، أيّاً تكن انعكاسات هذا التحرّك على لبنان وشعبه.

ثالثاً: لم يكن أعضاء مجلس الأمن الدائمون أكثر انسجاماً بين بعضهم البعض، مع العلم بأن الأنظار كانت مشدودة إلى مفاوضات السلام الجارية بين مصر وإسرائيل.

فالولايات المتّحدة، بالرغم من موافقتها على ضبط إسرائيل، وعدم توغّلها في

الأراضي اللبنانية خوفاً من أن تتوسّع الأزمة وتستفحل، كانت ترفض صدور قرار بإدانتها منفردة، بينما الاتّحاد السوڤياتي يرى عكس ذلك، إذ بادر إلى إصدار بيان في ١٦ آذار، مطالباً بإدانة إسرائيل وإلزامها بالانسحاب.

وسرعان ما عبّرت الإدارة الأميركية عن موقفها، فأصدرت في اليوم ذاته بياناً، أرى إدراج المقطع الرئيسي منه لما فيه من مغزى نسبة لموقف الولايات المتّحدة منذ البداية:

> في سياق مشاوراتنا الكثيفة مع الحكومات الأخرى كان همّنا الأوّل وضع حدّ بأسرع ما يمكن لهذه الدورة الجديدة من العنف في الشرق الأوسط من أجل أن تظلّ الاهتمامات منصبّة على المشكلات الأساسية التي تسبّبت بها.
>
> إن الحلّ الوحيد الصحيح لهذه المشكلة يكمن في السعي الموسّع لتسوية شاملة للأزمة الإسرائيلية العربية في نواحيها كافّة وفي تدابير تؤدّي إلى استقرار في لبنان على المدى الطويل.
>
> وليس في نيّتنا أن ندع جهودنا تتحوّل عن هذه المسائل الرئيسة.
>
> كان هذا الموقف متزامناً مع مفاوضات بين مصر وإسرائيل، تلقي ظلّها على الأجواء وتستقطب الاهتمام.

أمّا سائر أعضاء مجلس الأمن الدائمين، فقد اتّسم موقفهم بالتحفّظ ريثما تنجلي مواقف الجبّارَين على حقيقتها، مع ميل خجول لدى بريطانيا وفرنسا للقبول بقوّات دوليّة شرط الاتّفاق على مهامها وطريقة تشكيلها.

– رابعاً: أمّا إسرائيل، وبالرغم من معارضتها الشديدة لإدانتها، فكانت تصرّ على عدم الانسحاب إلاّ مقابل ضمانات ميدانية تؤمّن سلامتها. ومن حججها أن لبنان بتوقيعه اتّفاق القاهرة، إنّما أطلق الحرّية للمقاومة وخرق اتّفاقية الهدنة.

ولا يغيبنّ عن البال أن قوّات الردع العربية كانت في تلك الأثناء منتشرة في بعض المواقع المحاذية، ممّا يشكّل خطراً بوقوع صدام بينها وبين القوّات الإسرائيلية المعتدية.

وفور العدوان الإسرائيلي، بادرتُ إلى الاتّصال بنظيري في دمشق، وتداولت وإيّاه في الوسائل الناجعة للمواجهة بشتّى الوسائل، ثم ما لبث أن زارنا في بيروت لتوسيع المشاورات ومواكبة التطوّرات. وقد حضر برفقة وفد عسكري رفيع. وبعد تبادل الرأي، اقتنع بصوابية طلب قوّات أمن دوليّة لجنوب لبنان، فعملت سوريا على دعمنا لدى مجلس الأمن.

وفيما الحكومة تكثّف تحرّكاتها، كان لا بدّ لها من أن تحسب للڤيتو في مجلس الأمن حسابه، دون أن تهمل مقتضيات التوافق في الداخل، وأن تسعى لعدم توسيع التباين داخل المجموعة العربية.

وبالنتيجة، استقرّ الرأي على أن تعمل السلطة لدى مجلس الأمن على مرحلتين: فتتقدّم بشكوى ضد إسرائيل دون طلب انعقاد المجلس، ومن ثم تطلب الانعقاد بعد أن تكون ضمنت قراراً مناسباً ينص على قوّات أمن دوليّة.

وبين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، كان أن عقد المجلس النيابي جلسة سرّية في ١٦ آذار، حيث تبارى خطباء عدّة في الكلام، وتناولوا المشكلة، كل من زاويته. لكن ما لبثت الحكمة والتروّي أن تغلّبا، فأرجئت الجلسة إلى يوم ٢٠ آذار إفساحاً في المجال للحكومة لتستكمل مساعيها بشأن قوّات الأمن الدوليّة التي أبدت إصراراً على المطالبة بها.

وكان من جرّاء ذلك أن تكثّفت المشاورات بين بيروت ونيويورك، فأسفرت عن قرار شكّل إنجازاً في تلك الظروف، قام على المرتكزات الآتية:

١. التأكيد على ضرورة احترام سلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله ضمن حدوده الدوليّة المعترف بها.

٢. وقف أعمال إسرائيل العسكرية في الأراضي اللبنانية ودعوتها إلى الانسحاب منها فوراً.

٣. استجابة لطلب لبنان، تشكيل قوّات أمن دوليّة مهمّتها التثّبت من انسحاب القوّات الإسرائيلية ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية وسيادتها في المنطقة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الاتّحاد السوڤياتي كان معارضاً في الأساس تشكيل قوّات أمن دوليّة للجنوب ولم يرجع عن معارضته، بنتيجة المفاوضات والمشاورات، إلاّ بشرط ألاّ يدخل ضمن مهام القوّات اتّخاذ أي إجراء مباشر يهدف إلى استعادة الحكومة اللبنانية سلطتها الميدانية في الجنوب، وإلاّ لجأ إلى الڤيتو.

ومن جملة المشاكل التي برزت في سياق المشاورات، تحديد هوية الدول المشاركة في قوّات الأمن وربط مهمّتها بمهلة.

ولعلّ النقطة الأكثر مغزى في القرار، عدم تعليق الانسحاب الإسرائيلي على إنشاء قوّات الأمن الدوليّة، وهذه النقطة كانت مدار أخذ وردّ إذ اقترح البعض إصدار قرارين متعاقبين، يقتصر الأوّل على الإدانة والانسحاب وينصّ الثاني على تشكيل قوّات الأمن. فعارضنا هذا التصوّر لأننا كنّا نخشى - وعن حقّ - بأن يكتفي المجلس بالقرار الأوّل ويهمل إصدار القرار الثاني.

ثمّة أمر واحد حظي بإجماع أعضاء مجلس الأمن، هو أن قوّات الأمن لا تخضع إلى أحكام الفصل السابع من شرعة الأمم المتّحدة، أي انها قوّات حفظ

سلام لا قوّات ردع. وهكذا صدر القرار ٤٢٥ بامتناع الاتّحاد السوڤياتي عن التصويت وعدم مشاركة الصين، ثم تبعه القرار ٤٢٦ الذي صادق على تقرير الأمين العامّ المتعلّق بقواعد عمل القوّات الدوليّة، تنفيذاً لمهمتها.

ومن حيث فحواهما، يشكّل القراران ٤٢٥ و٤٢٦ القاسم المشترك الوحيد بين التيّارات المعاكسة التي كانت تتجاذب الجبارين إبان الحرب الباردة، وفيما المفاوضات الإسرائيلية المصرية تجري برعاية أميركية صرف. أمّا نقاط التقاطع بين مصالح وأهداف اللاعبين الرئيسيين فهي الآتية:

- تقاطعت مصلحة الجبارين في الحؤول دون تفجير الوضع في المنطقة، فتوافقا على ما يتعلّق بسيادة لبنان على أراضيه وانسحاب إسرائيل منها، كما تقاطعت مصالحهما على عدم تطبيق أحكام الفصل السابع من شرعة الأمم المتّحدة باعتبار أن الولايات المتّحدة حريصة على أمن إسرائيل وترفض إدانتها ومواجهتها بالقوّة العسكرية، والاتّحاد السوڤياتي حريص على حريّة تحرّك المقاومة في الجنوب، خدمة لاستراتيجيته.

- تقاطعت مصلحة أميركا وإسرائيل في السعي إلى تهدئة الحالة في الجنوب لما في ذلك من إسهام في حماية حدود إسرائيل وتسهيل للمفاوضات. أمّا لبنان، وقد كان راغباً في أن يثبّت حدوده وسلطته في تلك المنطقة وفي انسحاب إسرائيل، فاكتفى بهذا القدر إدراكاً منه بأنه أقصى ما يمكن أن يحصل عليه.

واللافت للنظر أن كلاً من الولايات المتّحدة والاتّحاد السوڤياتي، وإن انطلق من زاوية مختلفة وبدوافع متعارضة، إلاّ أنه تعامل في الواقع مع أزمة الجنوب باعتبارها وجهاً من وجوه الأزمة الإسرائيلية العربية ونتيجة لها. وهكذا كان تصوّرهما.

وكان من جرّاء ذلك، لا سيما من جرّاء الخلفيات في ذهن الولايات المتّحدة، أنه تعذّر تأمين الانسحاب منفرداً، مما حدا إسرائيل على توطيد الحزام الأمني، والاسترسال في الاعتداءات والتصدّي للقوّات الدوليّة.

ولا بدّ من الملاحظة أن المجموعة العربيّة لم تعمد يوماً إلى مساندة لبنان جدّياً في تنفيذ القرار ٤٢٥ وفقاً لمنطوقه، سواء لدى مجلس الأمن أو لدى الدول الكبرى، هذا، فضلاً عن أنها تهرّبت دائماً من بحث الموضوع جدّياً مع منظّمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من علمها أن انضباط المنظّمة والتنسيق بينها وبين السلطة ووضع استراتيجية عربية موحّدة قد تعطي دفعاً لتنفيذ القرار ٤٢٥ وتسهّل مهمّة القوّات الدوليّة.

وإزاء التقدّم البطيء والجزئي الذي حقّقته قوّات الأمن الدوليّة، بادر مسؤولون لبنانيون إلى التساؤل عن جدواها، لعلّة أنها أخفقت في أداء مهمّتها قسراً، ولكن

مهمّتها كانت غير ذلك في الواقع. وللقرار ٤٢٥ أكثر من فائدة. فإلى كونه وثيقة دوليّة تؤكّد على ضرورة احترام سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله ضمن حدوده الدوليّة المعترف بها، يتضمّن إلزام إسرائيل بالانسحاب فوراً، نافياً، بالتالي، أي حقّ لها أو ادّعاء على الأراضي اللبنانية. وأخيراً، يعطي القرار المنظّمة الدوليّة موطئ قدم في جنوب لبنان يمكّنها من أن تشاهد وتسمع وتبلّغ.

وفي الواقع، كثيراً ما عالجت قوّات الأمن الدوليّة في السنوات الأولى العراقيل التي واجهتها، من اعتداءات إسرائيل وأعوانها المحلّيين، إلى إجهاض نزول الجيش إلى الجنوب ونشاطات المقاومة العشوائية، فحالت دون استفحال الأمور واتّساع الخروقات حتى أواسط ١٩٨٢ على الأقلّ، ممّا حدا مجلس الأمن على التدخّل أكثر من مرّة محذّراً إسرائيل بوقف أعمالها، وسائر الأطراف بالكفّ عمّا يتعارض مع أهداف القوّة الدوليّة.

واليوم، وقد دخلنا مفاوضات السلام الثنائية، والجنوب في ذروة المعاناة، وشعبه مهدّد ومشرّد، ربّ سائل يسأل هل كان لنا أن ندخلها، وهل من شأن مشاركتنا فيها أن تمسّ الحقوق التي يولينا إيّاها القرار ٤٢٥؟

لقد سبق لي أن تعرّضت لهذا الموضوع فكتبت بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٩٣ في جريدة «النهار» ما حرفيّته:

> ان معالجة الموضوع بصورة شاملة في ضوء الواقع السياسي القائم والخيارات المتاحة تبرّر المشاركة في المفاوضات.
>
> فاتّفاق الهدنة لن يغني عن المفاوضات يوماً ما، وإذا ما قاطعنا المفاوضات الجارية نكون عزلنا أنفسنا عن حوار يتناول شؤونا مركزية في منتهى الأهمّية، كالتطبيع ومصير اللاجئين وموضوع المياه والمخطّط الاقتصادي، إلخ... وهي شؤون حيوية في إطار تسوية شاملة تنعكس علينا في أكثر من جهة من دون أن يكون لنا رأي فيها، علماً أن لا جدوى من دخولنا في مفاوضات سلام منفردة بعد أن يكون نفذ القرار ٤٢٥ - هذا إذا نفّذ - إذ تكون خريطة المستقبل قد أقرّت بالنسبة إلى الجميع.
>
> فلبنان إذا شارك - مع التشبّث بالقرار ٤٢٥ - فإنما رفضاً للعزلة السياسية وتمسّكاً بحقّ الوجود كي لا يلغي نفسه إقليمياً ودولياً.
>
> ولا يغيبنّ عن البال أن ثمّة عوامل سياسية كانت تدفع أيضاً إلى المشاركة في المسيرة، تتمثّل في موقف الدول الراعية والمجتمع الدولي الغربي منه والشرقي وكذلك الدول العربية بما فيها سوريا.
>
> . . . .

وتابعت:

> استناداً إلى تطمينات أميركية مبهمة سمّيناها ضمانات، تصرّفنا في المفاوضات كأنه من المسلّم به أن القرار ٤٢٥ مفتاح للسلام الشامل، فأصبحنا مرتهنين لشكليات حجبت عن رؤيتنا سعة الدائرة التي تدور فيها المفاوضات، فعزلنا أنفسنا عن كلّ ما يمتّ إلى السلام والتسوية النهائية والتطلّعات المستقبلية.

وفي الواقع، ومنذ اللحظة التي صدر فيها القرار ٤٢٥ بل قبل صدوره، كان بعضنا بحكم مسؤولياته السياسية مطّلعاً على ما يدور في خلد المجتمع الدولي بالنسبة الى موضوع الجنوب لذا لم نستخفّ يوماً بالعوائق، بل بذلت قصارى الجهود لتذليلها. ولم تكن هذه الصعوبات بغائبة عن ذهن الأمين العامّ للأمم المتّحدة المعهود اليه في التنفيذ. فيوم زار ڤالدهايم لبنان في نيسان ١٩٧٨ قلت له إن تنفيذ القرار محكّ لجدّية مجلس الأمن... فأطرق ثم قال: «إني أدرك دقّة الموضوع ولن أدّخر جهداً في سبيل التنفيذ».

وقبل ختام هذا الحديث، أين نقف اليوم من تنفيذ القرار ٤٢٥؟

يوم دخل لبنان المفاوضات، تشبّث بطلب تنفيذ القرار ٤٢٥ بالأولويّة، ثم بعد اتّفاق غزّة - أريحا ولاعتبارات سياسية وجيهة ومحتومة، أعلن تضامنه المطلق مع سوريا في ما يتعلّق بالمفاوضات والسلام، استبعاداً لسلام أو اتّفاق منفرد.

فهل لنا، والحالة كما تقدم، أن نتوقّع تنفيذ القرار ٤٢٥ على حدة، في سياق المفاوضات وبقطع النظر عن نتيجتها؟ ان التوقّع الإيجابي يمتّ إلى الحلم والخيال لأن التنفيذ رهن بالتسوية الشاملة. فالسلام - مع سوريا ولبنان، إذا ما تمّ - سيقضي حتماً بتحرير الجنوب فيضحى القرار ٤٢٥ إذذاك بدون موضوع.

لدى دخول الحكومة المفاوضات في ١٩٩١، كانت علّلت الرأي العامّ بضمانات أميركية، إذ كان لبنان لدى ردّه على الدعوة إلى مدريد تمسّك بالقرار ٤٢٥. الولايات المتّحدة - على ما أعلم - أجابت بأنّها تأخذ علماً بموقف لبنان، مضيفة أن تحديد شروط تطبيق القرار ٤٢٥ رهن بالعملية التفاوضية ونتائجها.

فمنذ ١٩٧٨ لم تبدّل الولايات المتّحدة موقفها - مع الأسف - وإذا ما تساءلتم لماذا لم تشترط أميركا أن يربط القرار ٤٢٥ صراحة بين الجنوب والأزمة الكبرى، فالتفسير، في رأيي، يكمن في الحالة الدوليّة حينذاك. ففي آذار ١٩٧٨ كانت المفاوضات الثنائية بين إسرائيل ومصر على أشدّها، لتحقيق السلام ليس مع مصر فحسب، بل مع سائر الأفرقاء العرب انطلاقاً من معاهدة مصرية إسرائيلية. وكان من الطبيعي، إذاً، أن ترى أميركا في التدبير المتعلّق بجنوب لبنان إجراءً موقّتاً يحول دون التفجير ريثما تتمّ التسوية النهائية. مع العلم بأنه كان من الطبيعي أن تبدي الولايات المتّحدة بعض المرونة حرصاً منها على ألا تصدم لبنان والعرب لئلاّ تربك المفاوضات. وربما كانت ترى أن القرار ٤٢٥ سوف يذوب في اتّفاق السلام الشامل المتوقّع، وأنه في أي حال، يفيد إسرائيل إذ يوفّر لها حزاماً أمنياً في

الجنوب ولا يسيء للبنان إذ يؤكّد على حقوقه وحدوده.

هذا مع التذكير بأن الولايات المتّحدة لا تزال على موقفها حتى الساعة من تنفيذ القرار ٤٢٥ بدليل ما صرّح به سفيرها في لبنان بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٩٤، ردّاً على سؤال طرحه عليه أحد الصحافيّين:

لقد سُئل السفير:

> لماذا لا تمارس حكومتك ضغوطاً على إسرائيل لتنفيذ القرارات الدوليّة والانسحاب من الجنوب ما دامت تنادي بسحب سلاح المقاومة؟

فأجاب:

> دائماً يُطرح عليّ هذا السؤال ودائماً أجيب أن موقفنا من القرار ٤٢٥ واضح جداً. فنحن نرغب في رؤية انسحاب القوّات الأجنبية من لبنان، ونأمل في أن تكون محادثات واشنطن سبيلاً إلى هذا الهدف مما يوفّر الضمانات الأمنية وضمانات أخرى للعلاقات السلمية بين كل الافرقاء.

مؤكّداً بذلك ارتباط الانسحاب بالسلام وما يفترض من ضمانات.

أما إذا فشلت المفاوضات، فلا ريب أنه تبقى في حوزة لبنان وثيقة دوليّة يجسّدها القرار ٤٢٥، لم تنل من قيمتها مشاركته في المفاوضات، وهي تؤكّد في ما تؤكّد، على سيادته وجميع حقوقه على أرضه ضمن الحدود الدوليّة وتلزم إسرائيل بالانسحاب.

وفي رأيي ان فشل المفاوضات فشلاً نهائياً احتمال مستبعد، بالرغم من العثرات التي سوف تتعرّض لها المسيرة حاضراً ومستقبلاً، ومن مراوغة إسرائيل.

وفي أيّ حال، إن فرضية الفشل تشرّع الباب أمام احتمالات ومفاجآت عديدة، قد تصبّ في اتّجاه أو في عكسه، تبعاً للأوضاع العالمية والمعادلات في المنطقة، وبحث هذا الشأن يخرج عن إطار مداخلتي وموضوعها.

أميركا والأمم المتّحدة: وصاية أم مشاركة؟

سيّداتي، سادتي.

لدى تفكّك الاتّحاد السوڤياتي، أطلق السياسيون والمحلّلون العنان لمخيّلتهم وتضاربت التصوّرات حول ذيول هذا التحوّل التاريخي على المعادلات السياسية في العالم، بين منادين بأحادية الولايات المتّحدة وهيمنتها المطلقة على المعمورة مباشرة، أو عبر مجلس الأمن، وبين القائلين ببروز أقطاب هنا وهناك يحدّون من نفوذ أميركا ويضطرّونها للتعامل معهم ويشاركونها القرار.

وكان من أولى نتائج هذا التحوّل أن استشرت النزاعات على أنواعها في أوروبا وآسيا وافريقيا واضطرب حبل الأمن وتصدّعت كيانات، وكثيراً ما واجه مجلس الأمن هذه المآسي بالعجز فيما تباينت مواقف الدول القادرة، فتكاثرت التساؤلات حول مستقبل العالم ومقوّمات النظام الجديد، وتمحور الاهتمام حول ماهيّة العلاقة بين الولايات المتّحدة ومنظمة الأمم المتّحدة وكذلك نوع العلاقة بين أميركا والمجتمع الدولي.

بديهي أن حمل الولايات المتّحدة لواء النظام الجديد، إثر حرب الخليج الثانية حيث استطاعت ان تنفّذ سياستها بتغطية من مجلس الأمن، جعل هذه الدولة العظمى محطّاً لأنظار اصدقائها وأخصامها على السواء. الأولون يأملون خيراً، والآخرون يتوجّسون خيفة.

ولئن كان من الصعب، في الظروف الراهنة، عزل حديثي عن الميول العاطفية والانفعالية المنتشرة في سائر الاوساط، غير أني سوف احصّنه ضد هذه الأهواء

* محاضرة ألقيت في الجامعة العربية في بيروت، ٢٨ نيسان ١٩٩٤.

قدر المستطاع، بمقاربة للموضوع تهدف إلى استكشاف القواعد التي تتحكّم به على المدى الطويل، فلا استشهد بأحداث الساعة إلاّ لأخذ عبرة منها دون أن أجعلها مادّة لروبرتاج وتعليق.

وفي أي حال، إن التسرّع بإصدار حكم جازم في الشأن الذي نعالج، ليس بالأمر السهل بالرغم من توفّر قرائن بأن القطب الأميركي لا يتردّد في استغلال تفوّقه حيث له مصلحة استراتيجية، ومع العلم بأن الإدارة الحالية لا تزال في أول عهدها، وسياستها قيد المخاض يغلب عليها التردّد وتلمّس الطريق.

لقد اقترح البعض للحدّ من هيمنة أميركا، تعديل شرعة الأمم المتّحدة لتوفير المزيد من التوازن، مدّعين أن أحكام شرعة المنظمة التي كانت مقبولة عند وضعها، لم تعد تتوافق مع واقع المعادلات في العالم، فثمّة دول ارتقت الى مرتبة مميّزة من حيث دورها في حقلي الاقتصاد والمال كألمانيا واليابان، ينبغي أن يضمّهما مجلس الأمن كعضوين دائمين.

بينما اقترح البعض الآخر الغاء العضوية الدائمة وحقّ النقض، واعتماد الانتخابات وسيلة لاختيار اعضاء لمجلس الأمن متساوين، على أساس توزيع جغرافي ودون تمييز، عملاً بقاعدة المساواة التي تفترضها الديمقراطية الصحيحة.

ولكن إذا كان ضمّ ألمانيا واليابان إلى مجلس الأمن، تلبية للمعادلات الحالية، أمراً مقبولاً يجري فيه التداول في الوقت الحاضر، فإن الاقتراح الآخر يجافي الواقعية والفاعلية معاً.

فهو، من ناحية، يضرب عرض الحائط بالتفاوت الكبير بين مساهمة كل دولة في موازنة المنظّمة، ومن ناحية ثانية، لا يحسب حساباً للفوارق بين نفوذ الدول وقدرتها على اتّخاذ القرار والمشاركة في التنفيذ، عسكرياً كان أم سياسياً أم اقتصادياً.

ولعل من المفيد التذكير بأن مجلس الأمن ليس بالمنتدى الأكاديمي الذي يعود اليه إقرار مبادئ علمية ونظريات، وهذا ما قد يتحوّل اليه اذا ما هجرته الدول الكبرى، بل هو أداة تقرير وتنفيذ في مواجهة الأزمات والتصدّي لها، عبر تدابير متنوّعة تعتمد الوسائل كافة بما فيها القوة العسكرية.

ثم، أليس من المستغرب أن يصدر مثل هذا الاقتراح بينما التململ على أشدّه في بعض المناطق لتقاعس مجلس الأمن، في أكثر الأحيان، عن تنفيذ مقرّراته قسراً؟ وكم من مرّة ألقي اللوم عليه وعلى الولايات المتّحدة بالذات لتحاشي اللجوء إلى الفصل السابع من الشرعة؟

وباختصار، إن الغاء العضوية الدائمة ليس بالدواء الناجع لتحسين الأداء

ولتذويب دور أميركا الرئيسي وهيمنتها.

وقبل التصدّي لنهج أميركا في تعاملها مع المجتمع الدولي، يجدر بنا التوقّف عند بعض الملاحظات التي تطبع سياستها وأسلوب العمل داخل مجلس الأمن، وأجواء المجموعة الدولية بوجه عامّ.

يجمع المراقبون وأهل السياسة على تسجيل ملاحظات في هذا الصدد، تمتزج فيها السلبيات بالايجابيات، ويمكن تلخيصها بما يأتي:

١. في المرحلة الحالية، ليس ثمّة نظام جديد بعد، أمّا التنسيق بين الدول الليبيرالية الكبرى في المجموعة الدولية، فهو يرتدي طابعاً ظرفياً ليس إلاّ. فإذا ما تيسّر التوافق على وجهة سير المجتمع الدولي فقلّما يشمل هذا التوافق الوسائل الكفيلة بالتنفيذ.

٢. ليس صحيحاً أن الدول الليبيرالية الكبرى فوّضت عملياً إلى المنظّمة الدولية صلاحية حفظ السلام العالمي أو أمّنت لها الوسائل اللازمة. وهذا الواقع يصحّ بالنسبة الى الولايات المتّحدة قبل سواها.

٣. إن روسيا الاتّحادية لا تزال تملك قوّة سياسية في إطار محدود، ناهيك عن قوّتها العسكرية وهي قادرة على الإيذاء، غير أن أوضاعها الداخلية والصعوبات التي تتخبّط بها وحاجتها إلى مساعدة الغرب الليبيرالي تحدّ من طاقتها في رسم سياسة خارجية ثابتة ومتحرّرة.

٤. إن مجلس الشيوخ الأميركي حريص على احتفاظ رئيس الولايات المتّحدة بقيادة القوّات العسكرية الأميركية وهو يمانع في إخضاعها لقيادة دولية برعاية مجلس الأمن. وها هو مساعد وزير الدفاع الأميركي يؤكّد مؤخّراً أنه لا يجوز أن يتخلّى الرئيس - بأي شكل إلى أي جهاز دولي- عن حقّ استعمال القوّات العسكرية، بل عليه أن يحتفظ بإمرتها خوفاً من أن تتعرّض القوّات، أو مصالح أميركا لأيّ خطر وفقاً لتقديره.

وفي ضوء الاعتبارات هذه، يستحسن القيام بجولة خاطفة على القارة الأرضية للتحرّي عن مواقع قوى تستطيع أن تنافس أميركا أو تعارضها في سياستها داخل مجلس الأمن أو خارجه.

من حيث المبدأ، يمكن أن تصطدم هيمنة أميركا بنوعين من الضوابط: النوع الأول يتمثّل بالقواعد التي يضعها نظامها السياسي والتوازن بين سلطاتها الحكومية، لاسيما الكونغرس وصلاحياته في شأن إرسال الجيوش إلى الخارج، فضلاً عن اجتهاد المؤسّسة العسكرية التي طالما تكرّر بأن مشاركة أميركا العسكرية رهن بمصلحتها الاستراتيجية وبقدرتها على أن تؤمّن النصر وأن تحشد اضعاف

العديد والعتاد اللازمين لهذه الغاية.

والملاحظ أن الولايات المتّحدة لا ترغب في أن تلعب دور الشرطي في العالم، خصوصاً وأن الرأي العام الأميركي ليس ميّالاً الى أن تتورّط دولته في أي نزاع أو مشكلة هنا وهناك، بينما يعاني البلد من صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وتطميناً للرأي العام هذا، اضطرّ نائب مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض صاموئيل برغر - تبريراً لسياسة الرئيس كلينتون الخارجية - لأن يؤكد في مقال صحافي، بأن الرئيس إنّما يتّخذ قراراته بالتقسيط في ضوء الواقع، بعيداً عن أي التزام مسبق، لاسيّما وأن العالم «يمرّ في مرحلة عدم وضوح وتغيير سريع».

فإذا صحّ أن أميركا لا ترغب في أن تضطلع بدور الشرطي بالمطلق، فماذا بشأن قيامها بهذا الدور بصورة انتقائية مباشرة أو عبر مجلس الأمن، مراعاة لاستراتيجيتها؟

لا بدّ، في هذا السياق، من التذكير بأن أزمة الاقتصاد الأميركي أشرفت على نهايتها بعكس اقتصاد الدول الأخرى ذات الشأن، تلك الدول التي كثيراً ما ترتبط بمصالح أميركا ولا تجني فائدة من التصادم بها سياسياً.

ففي القارّة الأميركية، مثلاً، تتمحور غالبية الدول حول الولايات المتّحدة التي تحتلّ مركزاً مميزاً بفعل معاهدات اقتصادية واتّفاقات تعاون، بينما المجموعة الأوروبية في حيرة من أمرها وعاجزة عن الانتقال من سوق موحّدة إلى وحدة نقدية وسياسية، وهي لا تزال بحاجة الى المظلّة الأميركية.

أما أوروبا الوسطى والشرقية، فمستقبلها يكتنفه الغموض بفعل أزمات مستشرية في بعض من دولها تسعى إلى لملمة أوضاعها، وهي تهجس بروسيا الاتّحادية وتطوّراتها، فضلاً عن أن هذه المنطقة تحتاج الى مساندة الولايات المتّحدة والدول الليبيرالية ومساعدتها. وغنيّ عن القول إن ما يمكن أن تخبّئه روسيا الاتّحادية من مفاجآت قد يشكّل خطراً على الاستقرار في هذه البقعة التي تسعى الى ان تستعيد فيها حيّزاً من الدور الذي فقدته.

وفي الشرق الأقصى، تنمو الصين بسرعة وسوف تضحي دولة عظمى بعد ثلاثة عقود تقريباً. أما الدولة اليابانية، فبالرغم من طاقتها الاقتصادية الكبرى التي لم توفّرها الأزمة، فلا تزال حتى الساعة غائبة عمداً عن مسرح السياسة العالمية وربما كان ثمّة مبرّر لسلوكها هذا النحو.

ومهما يكن من أمر، ويوم يبرز مستقبلاً جبّاران في الشرق الأقصى، فإن ما بينهما من خصومات تاريخية واختلاف في الأنظمة والأهداف، سوف يضعهما وجهاً لوجه، مما يريح الولايات المتّحدة.

أما الشرق الأوسط، وهو ذو أهمّية قصوى بالنسبة إلى أميركا، فلا بدّ من أن تخفّف التسوية السلمية المرتقبة عن كاهل الولايات المتّحدة وتساعدها على ضبط الأمور فيه، تحت مظلّة سوف تتّخذ أكثر من شكل. وفي حال فشل المفاوضات، لا بدّ من أن تعاني أميركا من صعوبات وكذلك المجموعة الأوروبية، بيد انه من المستبعد ان تنال ذيولها من موقع أميركا الدولي أو تصبّ في خانة خصوم لها.

وباختصار، ليس هناك دولة، تبدو مؤهّلة في القريب المنظور، لمنافسة الولايات المتّحدة في دورها القيادي على النطاق العالمي. وبالتالي يخطىء من يقول بأن العالم انتقل من نظام ثنائي إلى نظام تعدّد الأقطاب، ذلك أن وحدها الدولة التي تتمتّع بنفوذ عالمي، أي في سائر القارّات، تستحقّ أن تسمّى قطباً، بخلاف الدول التي تمارس نفوذاً يقتصر على منطقة أو قارّة والتي يصحّ تسميتها دولاً كبرى.

فهل يجوز أن نفترض، والحالة كما تقدّم، ألاّ تفيد أميركا من هذا الموقع المميّز في مشاركتها مجلس الأمن أعماله؟

فلنتوقف برهة ونتساءل، ماذا يحلّ بالمنظّمة الدولية ومجلس الأمن بالذات، اذا ما انسحبت أميركا منها فجأة، وأي مجال يبقى لاتّخاذ مقرّرات وتنفيذها وضبط الأزمات والتحدّث عن نظام عالمي؟

لكن هل يعني هذا الكلام أنه محكوم على العالم أن يكون رهينة مستسلمة لأميركا وتسلّطها.

كلا! لأن النظام الأميركي نظراً لما ينطوي عليه من خضوع للرأي العامّ الداخلي وللقواعد الدستورية، وكذلك تأرجح السياسة الأميركية بين التقيّد بالمثل العليا وتأمين مصالحها المادّية، ومدى التفاعل بين أميركا والدول الليبيرالية، فضلاً عن المعارضة التي يمكن أن تتعرّض لها سياستها بفعل وعي الرأي العامّ العالمي، وأخيراً هاجس الازدهار الاقتصادي، كل هذه العوامل تشكل قيوداً وضوابط تحول دون الإمعان في التجاوز والشطط والهيمنة العمياء.

ولعلّه من المفيد، في هذه المناسبة، استعراض الخطوط الكبرى لسياسة أميركا في الخارج وإن كانت لا تقرن دائماً القول بالفعل.

لقد أدلت السفيرة مادلين البرايت مؤخّراً بتصريح ذي مغزى اذ قالت:

> قد قال الرئيس كلينتون مرّات كثيرة أن الطريقة التي ينظر فيها إلى الموقف الأميركي هي أننا سوف نقوم باتّخاذ إجراء مع الآخرين عندما يكون ذلك ممكناً، ووحدنا عندما ينبغي علينا ذلك.

ثم استطردت:

> إن الأمم المتّحدة تضمّ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أربع مجموعات مختلفة من الدول:

- دول لها مصلحة في قيام نظام دولي يعمل بنجاح وهي تلتزم بقوانينه.
- دول شاذّة وهي التي تتحدّى النظام وتقضي وقتاً كبيراً في ضربه بالقنابل اليدوية.
- ديمقراطيات وليدة، وهي التي لديها رغبة شديدة جداً في أن تصبح جزءاً من النظام الدولي.
- دول «فاشلة» وهي تحتاج إلى رعاية إلى حدّ ما من جانب النظام.

إلى أن ختمت:

إن ما نحاول القيام به هو أن نصلح الدول الشاذّة، وأن ننعش الديمقراطيات الوليدة وأن نعيد الدول الفاشلة إلى ما كانت عليه.

فالولايات المتّحدة، كما هو معلوم، عازمة على أن تعمل منفردة في حال تهديد مصالحها الحيوية، وهذا المسلك أصبح أكثر منالاً بعد زوال القطب الآخر. وما تصرّفات أميركا حيال مفاوضات الشرق الأوسط، وكوريا الشمالية، وفي موضوع مراقبة الأسلحة النووية والكيماوية سوى تكريس لهذا النهج. إلاّ أنها لا تستبعد اللجوء إلى مجلس الأمن، عندما ترغب في ذلك، كما حصل في حرب الخليج الثانية.

وفي سياق البحث عن خطوط السياسة الأميركية، من الواضح أنها لم تعد تتمسّك في المطلق بالنظام الديمقراطي الغربي كنموذج يصلح لسائر أنحاء المعمورة، بل تبدو أكثر استعداداً لتأخذ بعين الاعتبار التقاليد والحضارات والأوضاع المحلّية في بعض المناطق التي لا تتحمّل اعتماد هذا النموذج. وبديهي أنها لا تتوانى عن استعمال الديمقراطية وحقوق الانسان كوسيلة ضغط وإغراء عند الاقتضاء، في تعاملها مع الخارج فتبدي تساهلاً تارة، وتشدّداً تارة أخرى، تبعاً لمصالحها وكأنها أسوة بالشاعر، يجوز لها ما لا يجوز لسواها.

وتحضرني في هذه المناسبة واقعة لا أعرف مدى صحّتها. يروى أن أحد مستشاري الرئيس روزفلت راجعه، لافتاً نظره إلى ضرورة الكفّ عن تأييد سوموزا، ديكتاتور نيكاراغوا، وانتهى قائلا له: «لا يجوز مساعدة هذا الرجل لأنه ابن عاهرة». ويقال ان روزفلت اجابه بهدوء «هذا صحيح! لكنه ابننا».

وبالعودة إلى مجلس الأمن، يبدو أن اميركا تتعامل معه على أساس أنها غير معنيّة حكماً بأي أزمة تعرض عليه، وذلك بالرغم من سعة دائرة مصالحها في العالم وهذا ما يترك لها هامشاً واسعاً من الحرّية، كما يطلق يد مجلس الأمن في الظاهر، إنما كثيراً ما يتعطّل دوره لعدم التزام أميركا.

وفي المقابل، لها أن تفرض على المجلس، مقدمة للمداخلة، تحديد الأهداف بدقّة وتأمين الوسائل الكفيلة بالتنفيذ. ونظراً لما تتمتّع به من قوة عسكرية ومالية،

فلا غرابة في أن تمارس هذا الدور باستمرار وأن تطاع.

ولكن هذه القواعد، على صرامتها، لا تعني ان للولايات المتّحدة أن تتصرّف بحرّية تامّة حيال مجلس الأمن، في جميع الحالات، إذ أنها مضطرّة أحياناً إلى مراعاة دول قادرة او حليفة او يستلزم العمل الجماعي مشاركة من هذه الدول بشكل او بآخر.

وتدليلاً على ما تقدّم، إن الأوضاع السياسية داخل روسيا والدول المجاورة لها، تدفع أميركا الى أن تترك لروسيا فسحة تنفّس، كما ان قيام تحالفات ومعاهدات بين الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وحاجة أوروبا الغربية إليها يشكّلان وسيلة ضغط على هذه الدول، التي تملك بدورها وسيلة ضغط على أميركا في بعض الشؤون الحيوية في نظرها. وأخيراً، فالعلاقات بين أميركا والصين تتّسم بالكرّ والفرّ مع الإشارة إلى أن كلاً منهما بحاجة إلى الآخر ولو بنسب متفاوتة وإن كثيراً ما تتحاشى الصين الصدام مع أميركا في مجلس الأمن، فتمتنع عن التصويت بدلاً من اللجوء إلى الفيتو.

فبالاستناد إلى ما تقدّم، يتبيّن أن في مواقف أميركا وأوروبا الغربية ومجلس الأمن من أزمة البوسنة، أكثر من عبرة تعزّز الرأي الذي انتهينا إليه.

لقد كشفت هذه الأزمة عن عيوب وشوائب عدّة وفي طليعتها التناقضات التي تطبع سياسة الدول الأوروبية والتناقض بين دولة وأخرى، وفقدان المجموعة الأوروبية التماسك ووحدة الرؤية وافتقارها إلى آلية عسكرية قادرة، ناهيك عن ارتباك روسيا في سياستها حيال هذه الأزمة.

ومما ضاعف البلبلة والعجز، غياب القرار الأميركي لفترة طويلة وعدم رغبة الولايات المتّحدة في توريط قواها البرّية ومناورة روسيا بهدف استعادة دورها في منطقة تدخل تقليدياً ضمن نفوذها السياسي.

والعبرة الأولى التي يمكن استخلاصها هي أن الولايات المتّحدة وحدها، قادرة على التهديد والردع والتدخّل الفعّال، بخلاف أوروبا الغربية وأن مجلس الأمن مشلول ما لم تحرّكه الولايات المتّحدة.

أما العبرة الثانية فهي أن الولايات المتّحدة راعت مصالح روسيا نوعاً ما، خصوصاً نظراً لدقّة الأوضاع الداخلية في روسيا، غير أنها لم تذهب في المسايرة إلى حدّ إدخال تعديل جذري على سياستها.

ومهما يكن من أمر، فإن أميركا كثيراً ما تحرص على مراعاة المظاهر، فتغلّف سيطرتها أحياناً بأكثر من غلاف، متستّرةً، تارة وراء حقوق الإنسان، وتارة وراء المساعدة الإنسانية، كما أنها في مواجهة الأزمات الدولية تعمد إلى التشاور وتبادل

الرأي مع الآخرين، لعلمها أن موقعها القيادي يجعلها محطّاً للأنظار وعرضة للانتقاد.

لقد سُئل جيردجيان يوم كان معاوناً لوزير الخارجية عن استئثار الولايات المتّحدة الأميركية بمعالجة الشؤون الدولية فأجاب:

> لست أعتقد أنّ ما يرعى الموضوع كوننا الدولة العظمى الوحيدة وإنما أهلية أو عدم أهلية المجموعة الدولية للتعاون في حلّ المشاكل الأساسية المنوّه عنها والتي تهمّنا جميعاً.
>
> سوف يكون موقفنا في المستقبل المؤشّر لنجاحنا أو فشلنا على ممارسة دورنا القيادي في العالم لتوفير حلول لهذه الاشكالات.

أهمّية هذا الكلام تكمن في التلميح إلى عدم أهلية المجموعة الدولية، من جهة، وفي مفهوم «الدور القيادي» وطريقة ممارسته، من جهة أخرى، فأميركا هي التي تقرّر تبعاً لمصلحتها، أن تعمل أو أن تحجم، فتلجأ إلى مجلس الأمن أو تتدخّل مباشرة.

فهل يصحّ الاستنتاج بالتالي أن مجلس الأمن، بعد انحلال الاتّحاد السوڤياتي، «انتقل من الدلفة إلى تحت المزراب» كما يقول المثل العامّي؟

هذا الرأي مبالغ فيه، نظراً لما سبق عرضه من ضوابط تحدّ من سيطرة أميركا المطلقة وأحاديّة قرارها، هذا فضلاً عن أن مداولات مجلس الأمن تخضع للعلنية والشفافية، فيتناولها الرأي العام الدولي وتغذّي ردود الفعل.

وربما كان من المفيد اختزال نهج التعامل بين أميركا والمنظّمة بعبارة مقتضبة، وفي رأيي يمكن اعتبار المنظمة، في الظروف الحاضرة، غير قادرة على أن تتّخذ إجراءات جدّية وفعّالة ضدّ إرادة الولايات المتّحدة أو بمعزل عنها. بيد أن الولايات المتّحدة بدورها، بالرغم من طول بالها، لا تستطيع أن تفرض على المنظمة تعسّفاً، أي قرار تريده بالانفراد لأنها تضطرّ أحياناً لمراعاة الأعضاء الدائمين أو سواهم في ما يختص بشؤون تتّصل بمناطق حسّاسة بالنسبة إليهم، كما عليها أن تحسب حساباً للرأي العام الأميركي والدولي.

في تصريح حديث لكريستوفر تناول الأولويات في نظر أميركا في عالم تعتريه بعض الفوضى، حدّد الأولويات وفقاً للترتيب الآتي:

- نموّ عالمي يوفّر الأمن الاقتصادي.
- استقرار روسيا الاتّحادية بفعل إصلاحات جدّية.
- تحديث منظّمة الأطلسي الشمالي وتوضيح العلاقات معها ومع أوروبا.
- الصين واليابان في الشرق الأقصى.

- السلام في الشرق الأوسط.
- القضايا المتّصلة بالمخدّرات والإرهاب الدولي وانتشار السلاح.

فمن الصعب ألاّ يتأثر مجلس الأمن بهذه العناوين التي سوف تصحّ مقوّمات لنظام عالمي جديد، إذا ما رأى النور.

مستقبل الديمقراطية في العالم

يخطئ من يتصوّر أن الماركسية، بصفة كونها إيديولوجيا فلسفية، انقرضت الى غير رجعة نتيجة لانحلال الاتّحاد السوڤياتي، ذلك أن الحلبة السياسية ليست المرجعية الصالحة للفصل بين العقائد الفلسفية، ناهيك عن أن النظام السوڤياتي لم يسقط بفعل انتفاضة ديمقراطية قام بها الشعب، وإنما لاهتراء آلية الحكم فيه وعجزه عن حلّ المعضلات الاقتصادية وفشل محاولة إصلاحه. وإذا كانت الإيديولوجية الماركسية أصيبت، في الواقع، بنكسة نتيجة لسقوط الاتّحاد السوڤياتي، فمن المستبعد أن يكون هذا الحدث قد قضى على العقيدة في جوهرها.

كما يخطىء من يعتقد، في نظرة استعادية الى الماضي الحديث، أن سقوط النظام السوڤياتي كان أمراً محتوماً في نظر أهل السياسة والمحلّلين في الغرب، إذ، بالعكس، كان البعض من هؤلاء، إبان الحرب الباردة، أبدى خشيته أن يسقط النظام الديمقراطي ويزول، وقد جسّد هذا التصوّر المتشائم الفيلسوف الفرنسي الليبيرالي جان-فرنسوا روڤيل (Jean-François Revel) في مؤلّف عنوانه «كيف تنقرض الديمقراطيات؟» الذي لاقى صدى واسعاً في الثمانينات، فكان أن انبرى مفكّرون يخالفون رأيه، فاستمرّ الجدال الى أن برز الاستاذ الأميركي پول كينيدي (Paul Kennedy) يبشّر، في مؤلّف شهير عنوانه «قيام وانحطاط الدول الكبرى»، بأن التجارب والسوابق التاريخية تفيد بأن الدول العظمى، بقطع النظر عن نظامها، لا بدّ من أن يعتريها الانحلال بعد أن تصل الى ذروة التوسّع والنموّ، ومردّ ذلك الى فقدان التوازن بين متطلّبات سياستها، من جهة، ومواردها، من جهة أخرى.

* محاضرة ألقيت في عمّان بدعوة من «مؤسّسة شومان للثقافة»، ٣١ أيّار ١٩٩٤.

ويوم حدث ما حدث في الاتّحاد السوڤياتي، كان أهل العلم والسياسة في الغرب لا يزالون حول في سجال حول صحّة هذه النظرية.

وإذا بسقوط الاتّحاد السوڤياتي يفتح المجال أمام الاستاذ والكاتب الأميركي الياباني الأصل فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) للادّعاء بأن التاريخ توقّفت دورته بفعل فشل الماركسية السوڤياتية وأن النظام الديمقراطي الليبيرالي هو قمّة ما يمكن أن يبلغه المجتمع السياسي في أي بقعة من أرجاء المعمورة. وقد اسند رأيه في مؤلّف، عنوانه «نهاية التاريخ»، الى مبرّرات فلسفية مستقاة من تعاليم هيغل (Hegel)، بعيدة عن الاقتصاد والستراتيجية وخلص الى أن النظام الديمقراطي، خلافاً لأي نظام آخر، يتمتّع بالقدرة على الصمود بوجه عملية تهديم العقائد والإيديولوجيات، تلك العملية المستشرية التي سوف تدفع بالعلوم والتكنولوجيا الى مزيد من التقدّم، وبالمجتمع الى مزيد من الحداثة.

وأكثر ما يلفت النظر في هذا الرأي، تشديده على أن قوة النظام الديمقراطي، تكمن في خلوّه من الحلول الجاهزة للإشكالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي كونه يتيح للحكّام البحث عن الحلول المجدية بحرّية، عبر الآلية الديمقراطية.

لقد أثارت هذه النظرية حفيظة علماء آخرين فانبروا ينتقدونها، وحجّتهم أن النظام الديمقراطي، وإن كان النظام الأكثر رواجاً في العالم، فثمّة أنظمة وإيديولوجيات مختلفة بل متناقضة، لا بدّ أن تقوم هنا وهناك، بما فيها التوتاليتارية، يمينية كانت أم يسارية، وذلك لاعتبارات وظروف أمنية واقتصادية وحضارية وثقافية ودينية وإتنية، بحيث يظلّ الصراع مستمراً بين نظام وآخر.

إنّي ما كنت بادرت الى اختزال خاطف لهذه التصوّرات والآراء المتباينة والمتباعدة حول مستقبل النظام الديمقراطي، لولا رغبتي في التنبيه الى دقّة الموضوع الذي أحدّثكم عنه.

ولعلّ الأسلوب الأعقل لمعالجته هو في استنطاق الجغرافيا السياسية، بهدف رصد المناطق الرئيسة حيث النظام الديمقراطي لم يستقرّ بعد.

ففي روسيا الاتّحادية والدول التي انسلخت عن الاتّحاد السوڤياتي، ليست الأوضاع بخافية على أحد، إذ تتخبّط هذه الدول بحالة من الفوضى تنذر بأشد الأخطار، وتعاني من الأزمة الاقتصادية ومن صعوبة التأقلم مع اقتصاد السوق ومن تدنّي قيمة النقد والبطالة، كما أنها تواجه أزمة سياسية حادّة تجسّدها صعوبة في مزاولة الديمقراطية بل في تعريفها.

فإشكالية الحرّيات وتعيين الخطّ الفاصل، في الممارسة، بين حقّ الفرد، من

جهة، ومصلحة المجتمع وسلطان القانون القسري، من جهة أخرى، ليست بالأمر السهل في بلدان تفتقر الى أحزاب بالمعنى الصحيح، الى جانب مشاكل القوميّات والأديان، ناهيك عن الحروب الداخلية والفلتان الأمني المخيف والضغوط من الخارج التي تنعكس جاذبيات متناقضة تهدّد الوحدة وتنشر البلبلة والبؤس.

من نوافل القول إن انتقال هذه الدول من الماركسية الى النظام الليبيرالي هو محاولة فريدة محفوفة بالارتياب والمخاطر، يفترض لنجاحها توفّر شروط عدّة، منها أن يمدّها العالم الغربي الثري بمساعدات سخيّة في حقول الاقتصاد والمال والسياسة والتكنولوجيا تسهيلاً لقيام مجتمع مدني، ركيزته طبقة وسطى تنعم بالحرّية الى جانب حدّ من اليسر، مما يساعد على تسويق الفكرة الديمقراطية وحسن تطبيقها.

وإذا صحّ أن لأميركا دوراً بارزاً في هذا المضمار، فإنها ليست اللاعب الأوحد ومن المستحسن ألاّ تكون، هذا فضلاً عن أنها عاجزة بمفردها عن اجتراح حلول لمشاكل مستعصية من اقتصادية وسواها، ولا بد، إذاً، من أن تشاركها دول أخرى كاليابان ومجموعة دول أوروبا الغربية، مع العلم بأن هذه الدول بالذات تواجه أزمات تنال من قدرتها على المساعدة.

وفي أي حال، فإن النهج الذي تسلكه روسيا الاتّحادية ومسار التطوّرات والأحداث فيها يرتديان أهمّية قصوى، ليس بالنسبة الى استقرار أوروبا فحسب، بل الى مستقبل الحرّية والليبيرالية عموماً، لأن هذا البلد اذا ما انزلق نحو نظام سلطوي استبدادي، إنّما يعيد التاريخ الى الوراء ويشكّل تهديداً ذا أبعاد خطيرة، أيّاً يكن عنوان هذا النظام.

ويخشى، إذا ما أصيبت روسيا الاتّحادية، أن تنتقل العدوى الى دول أخرى في أوروبا كردّ فعل على تهديد، وهمياً كان أم حقيقياً، مما قد ينجم عنه قيام حكم قومي متسلّط فيها، بحجّة المحافظة على الأمن أو الدفاع عن الوطن.

واللافت أن المشكلة تتعقّد مع الزمن، إذ باتت روسيا أمام احتمالات عدّة في حياتها الداخلية وسياستها الخارجية على السواء، في حين كان يبدو، إثر انحلال الاتّحاد السوڤياتي، أن الخيار الديمقراطي مفروض عليها لا محال وكذلك ارتباطها الوثيق بالعالم الغربي.

وخلافاً لما هي الحال في روسيا الاتّحادية، فالأوضاع في سائر دول أوروبا الشرقية لا تثير القلق إذ تخطو هذه الدول خطى ثابتة نحو ديمقراطية ذات نزعة اشتراكية إنسانية، خصوصاً أن شرائح واسعة من الشيوعيين السابقين تحوّلت نحو هذا التوجّه الذي يساعد على حلّ المعضلات الاقتصادية والاجتماعية.

الى ذلك، يجهد هذا الجزء من أوروبا في الانضواء بشكل ما تحت مظلّة منظّمة شمالي الأطلسي، درءاً لخطر يهجس به، هو انحراف روسيا نحو التوتاليتارية.

ومما يؤسف له أن الصورة مختلفة في البلقان، إذ لم تصمد دولة يوغوسلافيا الفدرالية أمام الفوارق والتناقضات العرقية والدينية، فتفتّتت الى أجزاء تتقاتل بشراسة فيما العالم يبدو عاجزاً عن وضع حدّ للمجزرة وفرض العدالة وسيادة القانون الدولي. ولا شكّ في أن عجز منظّمة الامم المتّحدة ودول أوروبا الغربية - أيّاً تكن أسبابه وخلفيّاته - ينال على السواء من مكانتها ومن هيبة النظام الديمقراطي بالذات.

وانتقالاً من أوروبا، ماذا بشأن الشرق الأوسط ومحوره، العالم العربي؟

من أولى نتائج الأزمة العربية الاسرائيلية التي وسمت العالم العربي بالعمق، أنها عبّأت النفوس ضدّ الغرب المتمثّل بالولايات المتّحدة ونظامها، الأمر الذي لم يسهّل لدول هذا العالم اجتياز المسافة الفاصلة بين الاستعمار والسيادة بشكل سليم، فكان أن تزعزعت أكثر الأنظمة المتدرّجة في الحياة الديمقراطية، وإذا بالقليل الذي تحقّق يتساقط بينما تضيق نافذة الحرّيات.

إن ما يعانيه هذا العالم من تناقضات في المجتمع والأنظمة والتصوّرات ومن أزمة هوية وخلل في إدارة شؤونه، الى الضيق الاقتصادي، خلق أجواء سهّلت انتشار تيّارات أصولية، تبشّر تارة، وتهدّد تارة أخرى، وتتغذّى من كل ثغرة وانحراف في الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حدّ سواء.

وما يزيد الوضع دقّة، أن الوعود والأوهام التي كان النظام الماركسي ولّدها سقطت، تاركة فراغاً لا بدّ من أن تفيد منه الأصولية في عملية استقطاب الرأي العام العربي والإسلامي وتعبئة الفئات المحرومة والمحبطة.

فاذا بتصلّب يقابله تصلّب، وبعنف يقابله عنف، وبسلطوية الرفض تصارع سلطوية الحكام، ممّا يسفر عن إجراءات لا تمتّ الى الروح الديمقراطية بصلة، سواء صدرت عن الشرعية أو عن اخصامها، وهي تعرّض المجتمع برمّته ومستقبل الأنظمة والشعوب الى أشدّ الأخطار.

والجدير بالملاحظة أن دور النخبة من أهل الرأي والمثقّفين شبه معطّل، وإسهامهم في التوعية الديمقراطية يكاد لا يذكر، لأن أكثريتهم هي إما في خدمة الانظمة بفعل إغراءاتها، أو مضطهدة لاتّهامها بالتآمر، أو مهاجرة بحيث يفتقد المجتمع النقد البنّاء والتصوّرات الخلاّقة.

ولو تبسّطنا في أحداث مؤلمة تجري في بعض أنحاء دنيا العرب، لوجدنا أكثر من برهان يعزّز صحّة هذا التقويم.

وفي خضمّ هذا الوضع المرتبك، ليس ما يدلّ على أن الشعوب العربية عموماً، عندما يتيسّر لها المطالبة والمعارضة، تعبّر عن نزعة أصيلة الى الديمقراطية، إذ كثيراً ما تبدو تحرّكاتها أقرب الى معارضة الحكّام وطلب تغييرهم، منها الى التوق الى الممارسة الديمقراطية.

ولمناسبة استشراف المستقبل في العالم العربي، لعلّه من المفيد الإشارة الى ان سيماء الحكم الذاتي المقبل في غزّة وأريحا، تكويناً وممارسة، هي محطّ أنظار المجموعة الدولية التي ترصد أيضاً المسار الديمقراطي في لبنان والأردن، الأول من حيث قدرته على تحصين الفسحة الديمقراطية التي ينعم بها وتنقيتها من شوائبها، والثاني لجهة كيفية ممارسته نظاماً انطلق من عملية انتخابية لاقت استحساناً واسعاً.

في محاذاة العالم العربي، تلعب إيران دور المحرّك الرئيسي لعقيدة سياسية ودينية صلبة رافضة، تجعل الدولة تسيطر كلّياً على آلية الحكم في سائر الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتجهد في نشر عقيدتها في بقاع واسعة من العالم.

وفي أقصى الشرق، تقوم الصين وبعض بلدان آسيا الجنوبية الشرقية بتجربة فريدة، في عالمي الاقتصاد والسياسة. هذه التجربة قد تحمل في طيّاتها بذور نظام مبتكر يجمع بين الانفتاح الاقتصادي والتسلّط السياسي، ويتلاءم الى حدّ ما مع أوضاع وتقاليد الشعوب المعنية ثقافياً وإنسانياً واجتماعياً، بحيث يمكن أن يغدو، إذا ما اكتملت ملامحه وتجذّر، نموذجاً جديداً منافساً للنظام الديمقراطي الغربي في بعض أنحاء العالم.

في سياق تقويم هذه الممارسة، يرى محلّلون غربيون أن لا خوف منها على الديمقراطية الغربية. وحجّتهم أنها لا بدّ من أن تصبّ بالنتيجة في خانة ديمقراطيتهم بالذات، لكون النظام الاقتصادي يجنح أكثر فأكثر نحو حرّية السوق. فإذا ما ازدهر الاقتصاد، لا مناصّ من أن يضغط الشعب على الحكّام لنيل الحرّية السياسية تتويجاً للحرّية الاقتصادية. إما إذا ركد الاقتصاد وفشلت التجربة، فسوف يتحرّك الشعب بقوّة، منادياً بالحرّية السياسية، لأن ما من شعب في نظرهم، يتحمّل على المدى الطويل القلّة والاضطهاد مجتمعين.

وفي المقابل، يؤكّد آخرون أن ليس ثمّة رابطة حتمية بين حرية السوق والديمقراطية السياسية، مع ما تفترضه هذه من حرص على حقوق الإنسان وقيم أخرى، خصوصاً أن الحرص هذا غدا السمة الفارقة للديمقراطية الغربية، بينما لا أثر له في تلك الأنظمة.

في آسيا أيضاً، تتلمّس كل من باكستان والهند طريقها نحو الديمقراطية وفقاً

لنهج خاصّ يصطدم بعثرات عدّة. فالصعوبات التي تواجهها باكستان يتعذّر تذليلها بسرعة. أمّا الهند، وقد اقتبست من بريطانيا قاعدة التمثيل الشعبي مما أكسبها لقب البلد الديمقراطي الأكثر عدداً، فإنها جاهدة على ما يبدو في تحرير اقتصادها وفتح أسواقها.

وانتقالاً الى بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء، تجدر الإشارة الى أنها تضمّ مجتمعاً مفكّكاً لم يتجاوز بعد المرحلة البدائية والاقطاعية، ونظامها السياسي مزعزع وذو طابع استبدادي. أمّا حالتها الاقتصادية، فيُرثى لها. لذا، ليس من تأثير يذكر لتجاربها على مسار الديمقراطية في العالم.

غير أن لأفريقيا الجنوبية الاتحادية وضعاً خاصّاً إذ ولجت مؤخّراً باب تجربة رائدة، ينبغي رصد نتائجها قبل الحكم على جدواها.

وحيال اللوحة الجغرافية السياسية هذه، يراود الباحث سؤال حول قابلية النظام الديمقراطي للانتشار على نطاق الكون. أليست هناك شعوب ومجتمعات وحضارات وتقاليد غريبة عن هذا النظام ومفاهيمه، ومن الصعب، بل من المتعذّر، أن تتأقلم مع شروطه، أموضوعية كانت هذه الشروط أم اجتماعية أم انسانية أم حضارية، لاسيّما وأن الليبيرالية نبتت أصلاً في مجتمع متقدّم، تجاوز القبلية والإقطاعية؟

وبالمناسبة، لا يغيبنّ عن البال أن النظام الديمقراطي، جذوره في الغرب وفيه ولد وترعرع بحيث بات المجتمع الغربي مختبراً له، والديمقراطية بمثابة نمط للحياة فيه (Way of life).

فهل يصحّ تصدير هذا النمط على علاّته، الى سائر الشعوب والمجتمعات، دون الالتفات الى الفوارق بينها وبين العالم الغربي وشعوبه؟

ثمة نقاش حادّ بين علماء الاجتماع والسياسة حول هذه الشؤون، بدءاً بالجدل حول مصدر السلطة وحقوق الإنسان، وهل هذه الأخيرة من القيم ذات المفهوم الكوني الموحّد أم إنها تختلف باختلاف الحضارات والثقافات؟

ومهما يكن من أمر، لا يملك العالم الأول، في نظري، القدرة ليعطي النظام الديمقراطي الغربي الدفع اللازم لتعميمه على انحاء من المعمورة، لا تتناغم معه في التقاليد والحضارة والثقافة.

أجل، ليس باب الديمقراطية موصداً نهائياً وكلّياً في أي من هذه الأنحاء، إلاّ أن الولوج الى هذا النظام، دونه عوائق شتّى وليس المحاكاة الوسيلة الفضلى لبلوغ الهدف. فسوف تثبت التجارب أن معالجة التمايز من طريق التقريب والتنسيق بين التصوّرات، أجدى من التصارع وأنجع.

التصوّرات، أجدى من التصارع وأنجع.

وينطلق بعض المفكّرين والباحثين من هذه الاعتبارات، ليحذّر من وقوع تصادم بين الحضارات أو بين الشمال والجنوب، ويعبّر عن مخاوفه بمقالات ومؤلّفات تنشر هنا وهناك.

لم تستخفّ الدول الغربية بهذا التحذير، فحاولت أن تقلّل من أهمّية الاختلاف والتباين وحجتها أن ثمّة أرضية مشتركة للتفاهم، بعيداً عن المجابهة والصراع، لأن الشرخ المشكو منه، على حدّ قول مسؤولين أميركيين، مثلاً، إنما هو شرخ بين الحكم الاضطهادي والحكم السليم، بين الانعزال والانفتاح، بين الاعتدال والتطرّف، وليس بين الأعراق او الحضارات أو العقائد، وفي أي حال، يلاحظون أن القيم التقليدية في العالم الإسلامي وغيره مثل التفاني في سبيل العائلة والمجتمع والأعمال الحسنة والتمسّك بالتعاليم الدينية لا تلقى معارضة مبدئية من المجتمع الغربي.

ويخلصون الى أن للتطرّف أسباباً اقتصادية وسياسية واجتماعية، بيد أن هذه الأسباب لا تمنع، في الواقع، من قيام صداقات وتحالفات بين دول من العالم الأول ودول أخرى تعاني من هذه المشكلات.

وحبذا لو يولي مهندسو ما يسمّى بـ «النظام الجديد» هذه المسائل، الاهتمام اللازم فيضعوا بالتشاور مع الدول المعنية ترتيبات تؤمّن تعاملاً تجارياً واقتصادياً سليماً بين الدول كافة، بعيداً عن السيطرة والاستغلال، تتحمّل بموجبها الدول الثرية عبء مساعدة الدول النامية وفقاً لبرامج مفصلّة، عبوراً الى اليسر الاقتصادي، إذ بدونه لا ديمقراطية ولا استقرار ولا من يحزنون. كما أن لا بدّ من أن تلتزم المنظمة الدولية بمبادىء العدالة وأن تطبّق مقاييس واحدة على الدول التي تخرق شرعتها، دون أن تتأثّر بالمحاباة والتحيّز اللذين طالما عانت منهما الدول المستضعفة.

يقودنا التحدّث عن الديمقراطية في العالم الى موضوع تدخّل المجموعة الدولية في ما يعتبر تقليدياً الشؤون الداخلية لدولة ما، لحماية بعض المبادىء الديمقراطية، تلك المبادىء التي قد تهدّدها ما درجوا على تسميته «جريمة ضد الإنسانية». ولئن كان هذا الشأن لا يزال قيد الدرس، فمن الراهن ان بعض الأحداث الأخيرة هنا وهناك كان لها أثر أكيد على مفهوم الشؤون الداخلية لبلد ما، الأمر الذي سوف يؤدّي تدريجاً الى تبرير التدخّل الدولي بوسيلة او بأخرى لمواجهة بعض الحالات الشاذّة. بيد أنه من المستحبّ، بل من الضروري ألاّ يكون هناك صيف وشتاء على سطح واحد.

والآن، هل من خلاصة نستنتجها من هذه الجولة؟ لعلّ الأقرب الى الصواب الاستنتاج بأن انتشار النظام الديمقراطي في العالم رهن بالمسار السياسي الذي سوف تسلكه بعض الدول التي تتمتّع بإشعاع واسع وتأثير في محيطها، أعني:

- روسيا الاتحادية وجوارها.
- الصين.
- العالم العربي.

وقبل ختام هذا الحديث، ربّ سائل يسأل لماذا تولي الولايات المتّحدة هذه الأهمّية لنشر الديمقراطية في العالم وما هو المفهوم الحديث لهذه الديمقراطية؟

بالنسبة الى أسباب الاهتمام، لا بدّ من التعويل على حديث أدلى به مؤخّراً نائب وزير خارجية الولايات المتّحدة لحقوق الإنسان، إذ أعلن أن المجتمعات المنفتحة شركاء أفضل في التجارة وأن الاقتصاد ينمو في ظل النظام الديمقراطي، ناهيك عن أن الديمقراطيات لا تقاتل بعضها البعض، بل تسوّي نزاعاتها سلمياً وتحترم الاتّفاقات الدولية، الخ... ويختتم بأن الدول التي لا تحترم حقوق مواطنيها، من المرجّح ألاّ تراعي المصالح المشروعة للبلدان الأخرى.

في هذا الكلام مزيج من المثالية والأنانية، تتّصف به سياسة الولايات المتّحدة كما فيه تجسيد للبراغماتية التي تمارسها إجمالاً، وليس من داع للمزيد.

أمّا بالنسبة الى مفهومها، فالديمقراطية الحديثة تطوّرت جذرياً في القرن الحاضر، إذ أضحت تجمع حكماً بين الآلية الاجرائية، من جهة، وبين الحرص على قيم اقتصادية وسياسية واجتماعية وانسانية، من جهة ثانية، وفي صميمها تفسير واسع لمفهوم حقوق الإنسان.

واللافت أن اقتصاد السوق الذي كان ينعم بحرّية مطلقة أصلاً، غدا يخضع لضوابط عدّة لئلاّ ينحرف ويسيء الى بعض شرائح المجتمع، مما يبرّر تدخّل الدولة بغية ترويضه، ضمن حدود معينة.

وغني عن القول إن هذا النموذج للديمقراطية قابل باستمرار للتطوّر والتحسين.

وبديهي أن الممارسة لا تجسّد على الدوام هذه المبادىء بأمانة، الأمر الذي حدا مفكّرين وسياسيين غربيين على التشهير بالعورات والانحرافات، مطالبين بتصحيح المسار، مركّزين الانتقاد على الخلل في تأمين العدالة والمساواة وعلى المسلك غير الإنساني الذي تسلكه الرأسمالية الضارية أحياناً، ناهيك عن الاستهتار بوجدان الإنسان وما يخالجه من تطلّعات روحية ومعنوية والنظر اليه كمنتج ومستهلك ليس إلاّ.

كثيرون دقّوا ناقوس الخطر وعلى رأسهم الفيلسوف الروسي ألكسندر

سولجنتسين (Soljenitsyne)، أحد كبار المنشقّين السوفيات اللاجىء الى الولايات المتّحدة، وقد عاد الى بلده منذ ايام فقط. ففي سنة ١٩٨٧، ألقى خطابا في جامعة هارفارد عنوانه «اندحار الشجاعة»، ضمّنه انتقادات لاذعة للنظام الماركسي، ثم ما لبث ان تعرّض للنظام الاميركي فلم يوفّره، إذ خاطبه بما تعريبه:

> اذا ما طُلب اليّ أن أوصي أبناء بلدي باعتماد النموذج الغربي كما يمارس اليوم، فسوف أرفض ذلك بصراحة، لأنّي لا استطيع أن أوصي باعتماد مجتمعكم كنموذج مثالي بهدف تغيير مجتمعنا. لقد تحمّل أهل بلادي على مدى هذا القرن من الآلام والمآسي ما جعلهم ينعمون بنمو روحي في غاية الثراء، بينما النظام الغربي في وضعه الراهن خال من الجاذبية، كونه يعاني من إنهاك روحي.

الحقّ يقال إن الممارسة السليمة ليست بالأمر السهل، خصوصاً أن النظام الديمقراطي الحديث يعاني من مفارقات عدّة، وفي طليعتها تعامله مع الفردانية، إذ يشجّعها ويقاومها في آن معاً.

غير أن ما يدعو الى التفاؤل هو أن ثمّة نخبة من المفكّرين والاختصاصيين، سواء في الولايات المتّحدة أو في أوروبا الغربية، يعكفون على معالجة نواقص هذا النظام وعلى إيجاد حلول لعزلة الفرد والبطالة والإجرام والعناية الصحيّة وسواها من المعضلات.

وفي أي حال، الى أين من الانتقادات المبرّرة المشار اليها؟ الى الكفر بالنظام الديمقراطي؟ ولمصلحة أي نظام آخر أقرب الى المثالية والجدوى في الممارسة؟

اليس في الحرية التي يوفّرها هذا النظام للجميع، معارضين كانوا أم مؤيّدين وفي احترام حقوقهم، ما يشفع فيه، إضافة الى مزايا أخرى ترجّح كفة إيجابياته على سلبيّاته؟

يحضرني في هذا الصدد، تعليق مأثور لونستون تشرشل، أحد كبار رجال العالم، حول الديمقراطية التي دافع عنها بشراسة وشجاعة، بقدر ما تحمّل مساوئها على مدى الحرب الكونية الثانية، إذ قال إنها «أسوأ نظام، باستثناء الأنظمة الأخرى».

على وجاهته، ليس هذا الرأي بمُنزل بل يقبل النقاش، أسوة بسائر النظريات والآراء التي تضمّنها هذا الحديث والتي أدعوكم الى مناقشتها والتحاور حولها بحريّة تامّة، تلك الحرّية التي تضمنها الديمقراطية حتى لمن يسعى الى وأدها ووأد التعدّدية السياسيّة التي تنادي بها.

انحراف الدولة

هل لنا أن نذكّر مَن يميل إلى النسيان، أو له مصلحة فيه، بأن القواعد التي ترعى حياة المجتمع الليبيرالي تتميّز ببساطتها، الأمر الذي يجعلها في متناول إدراك المواطن العادي؟

وينجم عن ذلك أنه لا يمكن إهمال ردّات فعل المواطن هذا، ولاسيما متى عبّرت عن قلقه أو ارتباكه.

النظام السياسي اللبناني في نظر الرأي العامّ ومن وجهة نظر المراقب المتجرّد، لا يزال ينحرف منذ ولادة الجمهورية الثانية. ومما يزيد في البلبلة أن هذا الانحراف يتعاظم في اتّجاه واحد ومن حكومة إلى أخرى.

وكلما تراكمت الظواهر تحوّلت خيبة الأمل قلقاً إن لم تُضف إليه.

وعبثاً يجهدون النفس بالتأكيد تأكيداً طنّاناً ورنّاناً بأنهم أعادوا بناء دولة القانون وأن المؤسّسات السياسية والإدارية تعمل عملاً سليماً وبالسرعة الفضلى لأن المواطن بفعل تجربته اليومية يرفض هذه الادّعاءات المخالفة لمجريات الأمور.

فالاستخفاف بالمبادئ الأساسية للديمقراطية يتّخذ أشكالاً شديدة الاختلاف ذلك أن تكاثر الحظر والاعتباط والتعويل المنظّم على «اللسان الخشبي» وضبابية آلية اتّخاذ القرار وتشابك الصلاحيات واجتناب المناقشة والحوار وشطط المؤسّسات تكاد تصبح ناموس الحياة السياسية.

فلا عجب أن يتساءل الجمهور تجاه هذا الإنزلاق: نحو أي نظام سياسي يتّجه البلد و ما هي الحكمة من هذا الحيد؟

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour*، في ١٧ حزيران ١٩٩٤.

هذا التقصير الذي كان يمكن في بداية المسار اعتباره طارئاً عابراً نتيجة لحداثة النظام أو قلّة خبرة القيّمين عليه، يتّخذ اليوم غير معنى ويكتسب مغزى آخر.

نتوقّف قليلاً أمام تصرّف الدولة حيال الأحداث الأخيرة لأنه ذو دلالة.

يبدو أن العدوان الإسرائيلي المزدوج الذي أصاب قلب أراضي الوطن ناهيك عن التهديدات والعنتريات التي لازمته، لا يستحقّ شرحاً أو تعليقاً وقد استعيض عنه بالإعلان عن الارتياح لعلّة أن الوحدة الوطنية صمدت والتلاحم الداخلي توطّد. فهل تؤدّي بنا السخرية والمفارقة إلى حدّ توجيه الشكر إلى إسرائيل إذا ما عاودت العدوان فتتيح لنا اختبار تماسك نسيجنا الداخلي؟

أمّا العدوان ومخارجه، وظروفه، واستراتيجيتنا، فالتعتيم تامّ عليها ما عدا التذكير بأن توطيد التنسيق مع سوريا هو الواقي من العدوان المحتمل.

أجل، لا يمكن التشكيك في المعتقد القائل بضرورة التنسيق التامّ هذا، في كل ما يتعلّق بمسيرة السلام. ولكن ألا تجدر الإشارة بالمناسبة نفسها إلى أن أثر هذه السياسة في الخارج، وقف على صدقية الحكم، أي على صفته التمثيلية ومدى استقلاله؟

فبهذا الشرط وحده، يكون التضامن مثمراً في القضية المشتركة، وإلاّ كان ذلك بمنزلة التضامن مع الذات.

أوّلاً، يحق لنا، بهذه المناسبة، أن نطّلع على الأسباب التي حالت دون حشد العالم العربي طاقاته لدعم لجوئنا إلى مجلس الأمن؟ أوَليس علينا أن نستخلص بعض العبر من بواعث لامبالاته؟

هذه الأسئلة الحيوية التي تصلح موضوعاً لنقاش وحوار يواجهونها بضبابية تنافي الديمقراطية.

وتكاد الممارسة لا تختلف عن ذلك في حقل السياسة الداخلية. فاعتكاف رئيس مجلس الوزراء هو من العداد نفسه.

إن الرئيس رفيق الحريري رجل متّزن، في كامل قواه، ولا يستطيع أحد أن يتصوّر أنه تصرّف بتأثير الانفعال. لذلك كان السيناريو كلّه، حتى التسوية المزعومة للأزمة، من باب المسرحية الهزلية الرديئة، مما جعل الرأي العامّ يشعر بالاستغراب والخيبة.

وتنمّ تصرّفات الدولة وأجهزتها غير الموزونة على النزعة نفسها. وعلى سبيل المثال درجت اللغة الرسمية فجأة على استعمال عبارات دلالاتها الضمنية قابلة لغير تأويل، وفي الوقت نفسه تبدي الدولة لامبالاة بمآخذ الأجهزة الدولية الحريصة على الحرّيات، وعلى حقوق الإنسان.

فإن استرسل المسؤولون إلى هذا التيّار، يمكن النظام وراء واجهة ديمقراطية أن ينزلق بسهولة نحو الاستبداد والقمع. فلا يخفى على أحد الخطر الذي يتعرّض له استقلالنا آنئذ.

ومن غير المجدي الاستفاضة لأنني لا أرمي إلى وضع جردة، أو مضبطة اتّهام، بل إلى حثّ المسؤولين على وعي ظاهرة يبدو أن المجتمع يدركها أكثر مما تدركها الطبقة السياسية.

تجاه هذا الشطط ماذا يستطيع مجلس النواب؟ إن المداخلات اللاذعة لبعض أعضائه وكشفهم خفايا من وقت إلى آخر، ليس من شأنها أن تعزّز الشرعية الديمقراطية بما فيه الكفاية.

فالمجلس يشرك فعلياً - ومهما قيل - في ممارسة السلطة التنفيذية، فلا يفسح ذلك له مجال التمايز، فكيف بمجال المراقبة. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ثمّة توافق ضمني ترعاه مرجعية عالية يرسم حدوداً للمناقشات وللعواقب القصوى التي يمكن أن تسفر عنها.

لذلك، لا بدّ للحكّام، في سياق نشاطاهم اليومي، من أن يجدوا الوقت الكافي لينصرفوا إلى فحص ضمائرهم لأنه من الضروري أن يتداركوا أنفسهم، وأن يغيّروا اتّجاهم فيركّزوا جهدهم في الدرجة الأولى، على أنفسهم، وعلى عقلياتهم وذهنيتهم.

لعلّ النقد الذاتي يقودهم إلى طرح بعض الأسئلة على أنفسهم كالآتية:

- إلامَ يرمي التنافس العقيم المستمرّ بين أقطاب السلطة الثلاثة، وهو تنافس من أولى نتائجه إضعاف المؤسّسات، وإفقاد الثقة بها؟

- ومن يصدّق لهنيهة واحدة، أن الظهور الذي يسرفون في اللجوء اليه، يمكن أن يحلّ محلّ الشفافية، وأن المواطن ينخدع بالعبارات البدائية الرنانة التي يلقونها؟

ولما كانت الحكومة تملك أوراقاً جدّية للنجاح، فهي تعرّض نفسها - إن لم تعتمد الحذر - لتكون غطاء لكل مَن يحاول خدعة، تقويض النظام السياسي اللبناني.

وهل نحتاج إلى تذكير أعضاء الطبقة الحاكمة، إذا ما فاتهم الأمر، بأن الأوضاع تفرض عليهم أن يتجاوزوا مصالحهم الشخصية، ويضعوا على المحكّ خصال العزم والشجاعة المفترضة فيهم، والتي بدونها تغدو ممارسة السلطة شكلاً من أشكال التبعية؟

بين «الترويكا» والحكومة المجلسية

أهو الإحباط يشكو منه البعض، أم الغبن وقد انتقلت عدواه من شريحة إلى أخرى، أم الخوف على المستقبل حيال الإعداد لنظام جديد، أم الحذر من المؤسّسات الدستورية، أم هذه العوامل مجتمعة هي المسؤولة عن تضخيم الفصل الأخير من مسلسل العلاقات بين الحكومة والمجلس لمناسبة إقرار رفع الحظر عن وسائل الإعلام، تضخيماً لاقى صدى لدى الرأي العام؟

مهما يكن من أمر، فإن هذا الإجراء خطف الأضواء عن كل ما عداه، وإلى استحسانه من حيث جوهره، أثار مخاوف من هيمنة المجلس على الحكومة، مما حمل رجال فكر وإعلام على التحذير من تحوّل الحكم البرلماني حكماً مجلسياً.

وإذا كان الترحيب بنشر القانون يحوز الإجماع، فإن تقويم ماهيّة العلاقات بين السلطتين التنفيذية والاشتراعية ومستقبلهما يعتريه التباين والبلبلة. فإذا بإشكالية جديدة تحتلّ مركزها في لائحة المآخذ على الدستور والممارسة.

ليس هدف التصدّي لهذا الموضوع التحريض أو تأجيج النقاش، وإنّما مقاربته من منظور سياسي دستوري هادئ، لعلّه يساعد على وضع الأمور في نصابها.

فور دخول الدستور حيّز التنفيذ، قامت سيبة ثلاثية على رأس هرم السلطة التنفيذية سُمّيت «الترويكا» أثارت، إلى جانب الاستغراب، انتقادات لخرقها مبدأ فصل السلطات، الأمر الذي قد ينجم عنه اضطراب في الممارسة الدستورية ينعكس على النظام، في حال استمراره.

وقد تعامل المسؤولون مع الانتقادات بالتعالي، متذرّعين بالظروف الدقيقة التي

* مقال نُشر في جريدة «النهار» في ٥ آب ١٩٩٤.

تفرض مزيداً من التماسك، فيما تغنّى بعض الحديثين في العمل السياسي بفضائل هذا المسلك باعتباره تجسيداً للتعاون بين السلطات وتعبيراً عن روح الدستور.

ومن تجلّيات التجربة، أن هذا التعامل يختزن في طيّاته خطر تحويل التباين في الرأي حول شؤون عادية أزمة حكم كانت وقعت لا محالة، لولا الاحتكام إلى الشقيقة الأكبر لمناسبة وغير مناسبة.

وبالعودة إلى الإعلام، فإن الاجراء الزجري في حقّ الوسائل المسموعة والمرئية، اتّخذته السلطة التنفيذية في ظروف تلازمت مع إحدى مراحل المفاوضات ومع اضطرابات أمنية في الداخل، فجاء تكملة لحلّ حزب «القوات اللبنانية» مع التذكير بأن وسائل الإعلام هذه كانت نشأت إبّان الحرب، بصورة عشوائية وأوضاعها القانونية قيد المعالجة، عبر مشروع قانون تعدّه الحكومة.

وفي أي حال، إن قرار التحظير وقد أثار ضجّة خوفاً على الحرّيات، وصفته السلطة بأنّه مجرّد تدبير موقّت ريثما توضع التشريعات النهائية.

مرّت الأيام والحكومة تستمهل المجلس والرأي العامّ لإنجاز مشروع قانون يؤمّن الحرّيات ضمن شروط معينة، إلاّ أنها تباطأت لأكثر من سبب ولم تنتبه، على ما يبدو، إلى تغيّر الظروف في الداخل والخارج، وما لها من تأثير على الإجراء المتّخذ.

وكان المجلس سبّاقاً في رصد التبدّل في الأجواء، فإذ ببعض أعضائه يتقدّم باقتراح قانون موقّت وُضع على جدول الأعمال، بينما مشروع الحكومة الشامل لهذا القطاع الإعلامي لا يزال في أول طريقه لدى المجلس.

وكان ما كان، وأقرّ الاقتراح في الظروف المعلومة.

بصرف النظر عن أي اعتبار أخر، كان للمجلس، في ما لو أراد، أن يعتمد أسلوباً أكثر مراعاة للحكومة وأكثر ليونة. أما الحكومة، فكان متوقّعاً أن تكون أكثر فطنة وإدراكا لخلفية مثل هذه المبادرة، بحيث يمكن التساؤل عمّا إذا كانت شبكة أتّصالاتها مع الخارج أصيبت بخلل ما أو أنها أغفلت الاسترشاد كالمعتاد، وأيّاً يكن السبب، فقد كشفت المواجهة أن حسّ الحكومة السياسي ليس بكاف ولا بشاف.

وجدير بالملاحظة أن الأجواء بين السلطتين التنفيذية والاشتراعية غداة جلسات المناقشة العامّة، كانت أبعد ما تكون عن الصفاء - على رغم قيام «الترويكا» أو بسببها، لا فارق - فالنواب يتحرّقون لتلقين الحكومة الدرس الذي عجزوا عنه عبر المناقشات العامّة. وأي فرصة تؤاتي مثل هذا الدرس، أكثر من موضوع الحرّيات الإعلامية الذي يستأثر باهتمام الداخل والخارج على السواء؟

تصرّف المجلس ليس مستغرباً، نظراً إلى ما يعانيه من كبت مزمن، بالنسبة إلى

السلطة التنفيذية وهذه الحكومة بالذات. فلا دور له في التكليف ولا حصّة محفوظة في التأليف، وباب خذل الحكومة موصد في وجهه وهامش التهجّم الكلامي في سياق المناقشة والتشريع ضيق، لا يسمح للنواب بأن يفرجوا عن نقمتهم وكربهم.

ولكن، بما أن المؤسّسات الدستورية تشرب من الينبوع ذاته وتنتسب إلى مرجعية واحدة، كان لا بدّ أن يثير هذا الحدث بلبلة وتساؤلات عن جنوح المجلس نحو الهيمنة، وتالياً قيام حكم مجلسي.

هل من مبرّر لهذه الخشية في ظروف الممارسة الدستورية في لبنان؟

لعلّ ثمّة فائدة من الإشارة باقتضاب إلى المفهوم السياسي للحكومة المجلسية، كما بلورته التجربة الغربية، قبل الولوج إلى صلب الموضوع.

الحكومة المجلسية ليست وليدة نصوص من الدستور ولا هي نوع من الأنواع القانونية للحكم الدستوري البرلماني، بل هي مرآة لأمر واقع - وهذا الأمر الواقع ما هو إلاّ نتيجة لتيه ينتاب النظام البرلماني، فيضلّ طريقه القويم وينحرف، بحيث تحلّ السلطة الاشتراعية عملياً، بشكل أو بآخر، محلّ السلطة التنفيذية التي تضمحلّ.

أمّا العوامل التي تسهّل هذا الانحراف، فتكمن سواء في الدستور أو في الممارسة، وأهمّها: عدم تكريس فصل السلطات في الدستور أو تشابكها في الممارسة، تفريغ رئاسة الجمهورية من الصلاحيات إلى حدّ يتعذّر معه أن يقوم الرئيس بدور الموجّه والمرجع المعنوي، وكذلك حرمان السلطة التنفيذية حقّ حلّ المجلس مباشرة أو مداورة وإعطاء المجلس حقّ التحكّم بجدول أعماله، وأخيراً عدم قيام أكثرية نيابية ثابتة بحيث لا تستقرّ الحكومات وتسقط الواحدة تلو الأخرى.

وبإجماع علماء الحقوق والسياسة، أن طريقة تصرّف المجلس ونهج تعامله مع الحكومة هما المؤشّر الجدّي لنزعة الهيمنة على الحكومة والحلول محلّها، سواء تحقّق الحكم المجلسي عملياً أو لم يتحقق.

من الواضح أن واضعي دستور لبنان الجديد استوحوا روح الدستور الفرنسي لسنة ١٩٤٦ ونصوصه، وهو دستور ما فتئ علماء السياسة والقانون في فرنسا يتجادلون حول طبيعة الحكومات التي عملت في ظلّه، أهي برلمانية أم مجلسية؟ مع العلم بأن الرأي الأخير هو الراجح.

وبالعودة إلى لبنان، فإن الدستور إذ يقلّص صلاحية رئيس الجمهورية لا يحول دون قيامه بدور الموجّه والمرجع المعنوي، كما أن هذا الدستور كرّس في مقدّمته

مبدأ فصل السلطات إلاّ أنه جعل حقّ حلّ المجلس رمزياً إذ علّقه على شروط تعجيزية.

فمن منطلق دستوري، يصحّ القول إن الحكم في لبنان يقع على خط تماس بين الحكم البرلماني والحكم المجلسي، خصوصاً أن الصرح الدستوري خالية أحكامه من نقطة ثقل، تؤمّن الاستقرار على المدى البعيد.

أمّا الممارسة السياسية، فهي أمر آخر إذ تخضع لقيود لا تخفى على أحد. فالحياة السياسية هزيلة وكأنها بديل من مفقود ورعاية الشقيقة الأكبر فيما تشكّل عاملاً ضاغطاً، تشكّل أحياناً عاملاً ضابطاً، يحول دون المفاجآت ويبقي التطوّرات ضمن الحدود المرسومة.

وليس في التجربة ما يدلّ على ميل لدى الشقيقة إلى تقليص دور الحكومة لمصلحة المجلس أو العكس. فهي تعتمد توازنات دقيقة وترجّح تارة كفة وتارة كفة أخرى، هذا فضلاً عن أن هزالة الطابع التمثيلي لأكثر أعضاء المجلس تجعل من المستبعد أن يُعهد اليه في دور المحرّك والمنفّذ الأحادي للسياسة.

ونتيجة لهذه الاعتبارات يبدو أن خطر الانزلاق نحو حكم مجلسي بعيد الاحتمال في الظروف الحاضرة.

ولكن، إذا أنعمنا النظر في أحكام الدستور واستشرفنا المستقبل بغضّ النظر عن الاعتبارات هذه، أي دور الرعاية السورية، تغدو الصورة مختلفة تماماً ويتعذّر التصوّر بأن يبقى الحكم على خط التماس نظراً إلى الدور الذي سوف تلعبه عوامل عدّة تكون تحرّرت. ولا بدّ من بعض الايضاح.

إن الدستور لا يراعي مقتضيات التوازن بين السلطات في ضوء أوضاع المجتمع اللبناني ولا يتضمّن قواعد موضوعية تؤمّن التفاعل والاستقرار وهما في الواقع رهن بمزاجية بعض اللاعبين الرئيسيين في عالم السياسة. ومما يزيد الطين بلّة أن ليست ثمّة مؤسّسات ولا من يؤسّسون.

من هذا المنظور، لا مناصّ من الملاحظة أن الطائف نقل لبنان من حكم سمته رئاسية إلى نقيضه، من غير أن يأخذ في الاعتبار لا افتقارنا إلى أحزاب سياسية ولا مقتضيات التعدّدية في المجتمع.

إن إيلاء مجلس الوزراء كهيئة جماعية السلطة التنفيذية، يُخشى معه حصول فراغ أو تعطيل للقرار السياسي نظراً إلى الخريطة السياسية وطريقة تأليف الحكومة وإلى صعوبة الانسجام بين أعضائها. وفي المقابل، يبدو مجلس النواب محصّناً كونه بمنأى عن الحلّ، وولاية رئيسه مساوية لولايته، ناهيك بهامش حرّيته في تحديد جدول أعماله وفي تعامله مع الحكومة.

أجل، إن إعادة النظر اليوم في المعادلات الدستورية لا تخلو من المحاذير. وعلى الرغم من أن البناء الدستوري غير متناسق، فالبحث في التعديل ليس سليماً، ما لم يكن جزءاً من ترتيبات بعيدة المدى، يحظى التصدّي لخطوطها الكبرى بتوافق واسع.

وهذا ما يفرض تحقيق الوفاق الوطني بالمعنى الصحيح والشامل عبر مسيرة مدروسة.

وحده هذا الوفاق، كفيل بإيجاد الحلول المناسبة بعيداً عن النيّات الخفية والمبيتة وعن الحنين إلى المعادلات الماضية التي كرّسها دستور الجمهورية الأولى.

إن المصلحة العليا تقضي باعتماد معادلات وموازنات جديدة تصحّح الخلل من دون الوقوع في شرك الماضي أو الإنتقال من السيّئ إلى الأسوأ. ومحكوم علينا أن ننجح، لاسيما إذا أحسنّا اختيار التوقيت والأسلوب. ولعلّ من المفيد أن يرسخ في الاذهان أن التمسّك بالعيش المشترك، لئن كان ركناً رئيسياً من أركان الوفاق الوطني، لا يفيد في ذاته تحقيق الوفاق ولا يقوم مقامه، ومن جهة ثانية، لا بدّ من معالجة موضوع تحديث المجتمع وتطويره بالتوازي مع معالجة احكام الدستور.

أليس في هذا التصوّر ما يساعد اللبنانيين على بلوغ سن الرشد وهو أمر مشكوك فيه إلى تاريخه على ما يبدو؟

أتمويه أم مخادعة؟*

أمّا وقد استكانت الضجة التي تسبّب بها مشروع إعادة إسكان اللاجئين، ها هو مستقبل الشتات الفلسطيني في لبنان يصبح مطروحاً كمشكلة أساسية سافرة.

فيما خلا الناحية الإنسانية، وبصرف النظر عن دوافع الوزير جنبلاط، لم يعد يجوز التغاضي عن المشكلة بعدما أعلن أن التدابير الاحترازية التي يأخذون عليه اهمالها، لا جدوى منها في أي حال: ما دام التوطين، على حدّ رأيه، واقعاً لا محالة.

وقد دفعته حمّى النقاش الى حدّ المطالبة باعتماد مكان الولادة مرتكزاً لاكتساب الجنسية اللبنانية، بدلاً من صلة الدم المعمول بها اليوم.

وإذا كان لرغبة السيد جنبلاط في إحراج اخصامه السياسيين قسطها من المغالاة التي اتّسم بها موقفه، يبقى أن كثرة من المواطنين تشاطره هواجسه.

إمّا وقد كتب على الدولة أن تواجه هذه المسألة الحيوية، فماذا يمكن أن نتوقّع منها وماذا تستطيع؟

أوّل ما يلفت النظر أن الطبقة الحاكمة ليست في أحسن حالاتها اليوم، للتعاطي مع مثل هذه القضية، وذلك لأسباب عدّة. فمن جهة، ألفت ألاّ تحرّك ساكناً في الحقل السياسي، ما لم تتلقّ التوجيهات، بحيث تلجأ الى المناورة والدوران لكسب الوقت ريثما يلفظ «الوحي» كلمته.

ومن جهة أخرى، نتاج الحكومة على مدى سنتين، وهو نتاج اعترته الأخطاء والفشل أكثر مما اعتراه النجاح، - الى الاهتراء الطبيعي المتسارع بفعل النشازّ بين

* مقال نُشر في جريدة «النهار» في ٨ أيلول ١٩٩٤.

أعضائها – لم يحصّن شعبيّتها ورصيدها ضد التقهقر.

فلا غرو اذا تأثّرت صورة الدولة التي يبدو أنها عاجزة عن السيطرة على الحاضر، تلهث وراءه فلا تدركه، وبالتالي عن التهيئة للمستقبل.

وأيّة دولة تلك التي تعجز عن ايجاد الحلول الملائمة للمشكلات التي يفرزها سير المجتمع المؤتمنة عليه؟

وأي مجال للمضي في محض الثقة لحكم يعتمد، في مقاومة التوطين، سلاحاً قوامه إعلان رفضه له وقد أصبح هذا الرفض مبتذلاً بقدر ما تكرّر؟ وهل المصير الذي آلت اليه استراتيجيا العالم العربي القائمة على «لاءات» جازمة على مدى عقود، فأل خير؟

أمّا التذرّع بأحكام الدستور كحجّة حاسمة لإفحام الأعداء، فمن أولى نتائجه أنه يولّد انزعاجاً ينتاب عقل المواطن.

أصحيح أنه بمجرّد أن نعاجل الوفد الاسرائيلي او الوسيط الاميركي او مجلس الأمن بالضربة القاضية، بأن نشهر عليه الدستور، نربح المعركة؟

ليتنا أبدينا هذا الدهاء في المطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥!

حيال هذا المنحى الذي يعكس ما تتّصف به الممارسة السياسية من رعونة وبدائية، لا يملك المرء سوى الوقوف حائراً، يتجاذبه الذهول والحلم.

ولكن مهما يكن من أمر، وعلى رغم ألوان هذه اللوحة القاتمة، لا مناصّ من أن تستفيق السلطة وتتحرّك الى اقصى حدود طاقتها، مع العلم بأن تبديل الحكومة في الظرف الراهن – فضلاً عن أنه مرفوض – لا طائل منه ما دامت الثوابت لا تزال هي إيّاها، سواء في ما يتعلّق باختيار أهل الحكم أو برنامج الحكومة.

أول ما يؤسف له، أن دورنا في سياق المفاوضات الثنائية أصبح تافهاً إن لم يكن معدوماً، ذلك أننا لم نحسن التدليل على التضامن مع سوريا إلاّ من طريق إلغاء نفسنا كفريق مشارك في العملية.

ونتيجة لتوالي تعثّرات ارتكبتها الدولة، تهمّش لبنان في الساحة الدولية. وليس أدلّ على ذلك من المسلك الفظّ الذي يسلكه الوزير كريستوفر في تعاطيه معنا واستخفاف مجلس الأمن الفاضح بشكاوانا، وإن محقّة.

إنّها لمراهنة أن تحلم الدولة بالحفاظ على رصيدها في الخارج، فيما مؤسّساتها ظاهر خداع ليس إلاّ، وفيما تؤمّن إدارة البلاد بفضل نظام «التحكّم من بعيد» (Remote Control) مركزه في الخارج ويحرّك من خارج حدودنا وإرادتنا.

عودة الى المنظّمات الدولية: ثمة قرار رقمه ١٩٤، صدر عن الجمعية العمومية للأمم المتّحدة عام ١٩٤٨، يعترف للفلسطينيين بحقّ العودة، غير أن اسرائيل

تشبّثت برفضه، والمجموعة العربية لا استعداد لديها، على ما يبدو، للقيام بالضغط اللازم لإحيائه.

ربما من المفيد التذكير بأنه ليس من الجائز الالتفاف على لبنان وتجاهله في ما يمتّ الى شؤون التوطين أو المياه أو موقعه في النظام الجديد، وإن كان لم يشارك في المفاوضات المتعدّدة الطرف.

ولكن هل يُعقل ألاّ نعلم شيئاً عمّا تعدّه اسرائيل ومنظّمة التحرير في محادثاتهما في صدد الشتات الفلسطيني مع أن هذا الشأن ينعكس علينا بصورة مباشرة؟

باختصار، لا بدّ للدولة من القيام بعمل نشط، بالأتفاق مع سوريا، لدى الجامعة العربية أولاً، على رغم التحفظّات لا بل الشكوك التي تعترينا حيال أكثر أعضائها نتيجة لموقفهم.

وانتقالاً من العالم العربي، لا مفرّ من التوجّه الى المحيط الدولي بدءاً بأميركا التي هي، في آن واحد، محور المسيرة السلمية وروحها.

في الواقع، هناك أكثر من دليل على أن الولايات المتّحدة – على رغم بعض التصريحات الناعمة والتملّق الذي يلجأ اليه ممثّلوها أحياناً – عازمة باستمرار على أن تنظر الى مشكلاتنا الحيوية من زاوية البراغماتية البحتة التي تتّصف بها سياساتها، وهي سياسة لا تخلو من الصلف عند الاقتضاء.

نعم، لدينا أكثر من مأخذ على الولايات المتحدة وأكثر من سبب للحذر من سياستها نحونا، غيرأنه ليس هنا محلّ محاسبتها، ناهيك بأن ولوج هذا النهج سوف يضطرّنا لأن نقدم على فحص ضميرنا وأن نعمد الى محاسبة أنفسنا من طريق النقد الذاتي.

وفي المناسبة، لعلّه من المفيد الإشارة الى أن هذه الرياضة الأخيرة منسوخة من معجم حكّامنا، رحمة بضمائرهم وطمأنينتها ولو انعكس ذلك قلقاً في ضمائرنا.

من السذاجة أن نتوهّم أننا نستطيع تحقيق مطالبنا بأي ثمن كان، ولو أدّى ذلك الى تعطيل مسيرة السلام. غير أن ذلك لا ينسحب إعفاءً للدولة من واجبها تعبئة طاقاتها وتجنيد صداقاتها تحقيقاً للهدف المنشود، مع تأكيد ضرورة إطلاع الرأي العام تباعاً على مراحل نشاطها هذا.

ولا شكّ في أن إغفالها هذا الواجب يؤدي الى توسيع الهوّة التي تفصل بين الحكم والمجتمع، هذا المجتمع الذي طالما سجّل على الحكّام إخفاء الحقائق عنه وتمويهها.

فليكن معلوماً أن هذه المشكلة هي في منتهى الخطورة وأنه لا بدّ للدولة من

الاحتراز، فإن لم تتحصّن باليقظة اللازمة أو أبدت تهاوناً في معالجة هذه الشؤون أو باءت مساعيها بالفشل، فقد يذهب الرأي العامّ الملوّع، الى حدّ اتّهامها بالمخادعة، الأمر الذي يولّد أجواء تزعزع اتّفاق الطائف بصورة رجعية، ممّا يعرّض النظام السياسي في مجمله للخطر.

قد تستفيد السلطة من بعض الأسباب التخفيفية نظراً لعجزها، بيد أن أي دليل على سوء النية أو التزلّف في سياق المسيرة، لا بدّ من أن يثير شعوراً بالنبذ والازدراء. فأي امرئ لا يبالي تجاه احتمال كهذا يلوح في الأفق ويهدّد المستقبل؟

العدالة في مواجهة الفساد

أهو وخز مفاجئ للضمير أم تزمّت في الأخلاق، ذاك الذي دعا أهل النظام الى فضح ممارسات كريهة متفشّية في الأوساط السياسية، نتيجة لعدم تمييز ذوي السلطة بين دائرة نشاطهم الشخصي ودائرة النشاط العامّ؟

ليس هنا مجال للتوقّف عند الجدال الذي سوف يتناول الدوافع الحقيقية لموجة الأخلاقية وروح المواطنية هذه.

إنّما أوّل ما يلاحظ أن الصفقات والرشوة، وما يمثّلان من تهديد لركائز المجتمع والاقتصاد والدولة ليست حكراً على لبنان، بل آفة عالمية عكف على تحرّي مسبّباتها أكثر من باحث في علم الاجتماع والاخلاق والسياسة، فتوافقوا على أنها وليدة الآتي: تقديس المال وإحلاله في قمّة القيم بدون الالتفات إلى طريقة تجميعه، التعطّش المتزايد إلى الاستهلاك، والانحطاط في الأخلاق.

أمّا في لبنان، حيث عاش الفساد داخل المجتمع وتعايش معه بشكل مزمن وهادئ، إذا به في السنوات الأخيرة يتّخذ طابعاً حاداً ويجتاح سائر شرائح المجتمع. ومن أسباب هذا الاستشراء، وفضلاً عن ذيول الحرب، هناك الفشل الذريع الذي مني به مشروع تطهير الإدارة، الأمر الذي عزّز الشعور بالحصانة ضد العقاب والمحاسبة، سواء في أوساط الإدارة - وهي تغدو أكثر فأكثر من مشتقات الطبقة السياسية - او في سائر القطاعات الأخرى.

فتكليف القضاء وضع يده على الفضائح نظراً لما يتمتّع به من استقلالية وإمكانات، هو إجراء صحيح وإن قام به حكم يعاني من تدنّ في رصيده السياسي

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ١٤ كانون الأول ١٩٩٤.

وانتقادات لمسلكيته الخلقية.

بيد أن الجدوى رهن بتوفّر شرط أساسي يكمن في ألاّ يشكّل التدبير مطيّة لحملة تهدف الى تكييف الرأي العام لإيهامه بأن الملاحقات القضائية بحدّ ذاتها، كفيلة باجتثاث الفساد وتطهير المجتمع، الى جانب معاقبة المرتكبين دون استثناء.

صحيح أن اللجوء إلى القضاء يستسيغه الرأي العام المتعطّش إلى دولة القانون والعدالة، ولكن حذار الإيحاء بأن السلطة القضائية معهود إليها بعملية سلامة وانقاذ وطنيين ترمي ليس إلى مطاردة المشبوهين فحسب، بل إلى حلّ المعضلة الاجتماعية السياسية، في حين يعرف المسؤولون حقّ المعرفة أن هذا الهدف غير قابل التحقيق لاسيما بواسطة القضاء منفرداً.

مثل هذا التكتيك – في حال اعتماده – ليس سوى هروب إلى الأمام ومحاولة مدانة لجعل القضاء كبش المحرقة تغطية لتغافل السلطة السياسية.

فهل هناك من يجهل أن السلطة القضائية في أي من البلدان، تحدّ طاقتها حدود وكذلك اختصاص القضاة؟ فمن باب أولى أن تكون هذه الحدود أكثر ضيقاً في لبنان بالمقارنة مع بلدان العالم الأوّل.

وفي أي حال، فالقضاء اللبناني، وإن لم يستعد عافيته كاملة بعد الحرب، إنما هو الجهاز الوحيد في الدولة الذي يجسّد حكم القانون وذلك على الرغم من بعض الشوائب التي تعتريه، ومنها عدم الانتظام في وتيرة سيره أحياناً.

لذا، فإنّه يستحقّ مزيداً من الحرص عليه، وعلى تعزيز استقلاليته.

ومما يضاعف هذا الواجب في الظرف الحاضر، أن المحاكم واضعة يدها على قضايا دقيقة تتداخل فيها السياسة مع القانون العادي، ممّا يحمل على التساؤل – في حال تحريك وابل من الملاحقات بمادّة الفساد – ما إذا كانت هذه الإجراءات تسهل اقتحام السياسة صرح العدالة، مع ما يترتّب على هذا الاحتمال من انعكاس سلبي على القضاء.

ومن أوّل المخاطر إصابة الرأي العامّ بخيبة وصدمة بحيث ينظر إلى العدالة وكأنها عدالة انتقائية خاضعة للاعتبارات السياسية، هذا مع العلم بأن اعتماد الحكم السرية والعمل في الكواليس يغذّي هذه المخاوف.

وتحاشيا لذلك وصوناً للعدالة، من المستحسن أن يتجنّب الحكم مطبّين رئيسيين هما، من جهة، طمس القضايا ممّا يشكّل فضيحة تنال من النظام، ومن جهة أخرى، إلقاء تبعة التطهير على القضاء كونه يشكّل مهزلة تنال من هيبة العدالة.

وهكذا وبموازاة الملاحقات الجزائية، لا مناصّ من إجراءات تقوم بها الدولة في الحقلين السياسي والوطني، ذلك أنه إذا صحّ أن الدولة ليست في جوهرها مثابة

مجمع علمي لتنمية القيم الأخلاقية، فإنها، في المقابل، ليست ولا يجوز أن تكون مؤسّسة لتنمية الرذيلة أو أن تهدف الى محاربة القيم الخلقية.

فبقطع النظر عمّا نشهده من تراشق بالتهم قد تتخلّله النميمة والافتراء لتصفية الحسابات، ليس هناك أمام المسؤولين سوى الإقدام على تدابير وإجراءات – وليس من الضروري أن تكون ذات طابع مسرحي – تدليلاً على إرادتهم الصادقة في التبرّؤ من الفساد وإعادة الاعتبار الى العمل السياسي. وهذا يفترض عملاً دؤوباً يترفّع فيه الحكم ليصبح قدوة، كما يفترض تبديلاً في نهجه وإدارته المالية، وإن كلّفه ذلك الإقلاع عن بعض الممارسات ذات الطابع الاتجاري والتضحية برموزها.

من هذه الزاوية، يرتدي البيان الأخير لمجموعة من المثقفين مغزى خاصّاً وهو يستأهل بأن يوضع موضع التأمل.

مما لا ريب فيه ان الانفتاح علي المجتمع المدني يسهّل قيام تصوّر جماعي تشارك فيه نخبة من «الصالحين» من القطاعين الخاصّ والعامّ وهؤلاء متوفرون كذلك في الطاقم السياسي.

لقد أصاب الأستاذ غسان تويني في افتتاحية حديثة إذ لاحظ أن النظام الديمقراطي يفسح في المجال لفضح الفساد ومعالجته بينما يبقى الفساد متخفّياً في ظلّ النظام التوتاليتاري ولا يفتضح أمره إلاّ بعد انهيار النظام أو سقوط الطاغية الذي يجسّده.

فهذه الحقيقة تستتبع حقيقة ثانية، وهي أن النظام الديمقراطي يحكم على نفسه بالإعدام إن لم يحرّك ساكناً حيال فساد مفضوح أمره.

فهل ترغب الدولة وهل تستطيع أن تتحرّك بعيداً عن الهزل والتمويه؟

هذا ما ينشده المواطنون الشرفاء الذين لا سبب لديهم ليخافوا من العدالة وإن كانوا أحياناً يخافون عليها.

الرأي العامّ والحكم

في النظام البرلماني، ليس غريباً أن تكون علاقة الرأي العامّ بالسلطة معقّدة، ذلك أنها تخضع لعوامل عدّة إذ تستمدّ السلطة شرعيتها من تأييد الرأي العامّ، وهو لا يمحضها إيّاه ما لم تقنعه أو تغويه.

وما الطابع الودّي والعفوي لترحيب المواطنين بالحكومة لدى ولادتها، إلاّ دليل ملموس على تعطّشهم الى الاقتناع، وتوقهم إلى الاستغواء. فكان من جرّاء ذلك أن انتشى الرأي العامّ بوعود أغدقوها عليه، مما أطلق العنان لمخيّلته وتصوّراته.

بيد أن هذا الجو الطوباوي لم يدم طويلاً إذ استنزفه الزمن وساعده على ذلك التقصير في حقل السياسة والخلل في آلية الحكم، فإذا بمزيج من التحفّظ والنقمة يجابه الحكومة ولا يوفّرها من غير أن يعمل على رحيلها.

في رأي البعض أو ردّ الفعل هذا يتّسم بالقساوة لا بل بالتجنّي، لعدم مراعاته النيّات والصعوبات وإنجازات الحكومة في بعض القطاعات.

ولكن ليست هذه الظاهرة بعجيبة في النظام البرلماني، حيث تتأرجح شعبية الحكم بين اتّجاه وعكسه، على غرار رقّاص الساعة في تحرّكاته.

يلتقي مجلس النواب والرأي العامّ في مؤاخذة الحكومة لتقصيرها في قطاعات الخدمات والإدارة والمال وإعادة التأهيل وفي معالجة شؤون المجتمع إجمالاً. ودفاعها عن سياستها ليس مقنعاً على ما يبدو.

أما في شأن السياسة الاقتصادية من إنماء وتمويل، فالرأي العامّ وكذلك مجلس النوّاب يتنازعهما تيّاران يثمّن أحدهما دينامية الحكومة ومراهنتها على المستقبل،

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ٣ شباط ١٩٩٥.

في حين يعارض الآخر لعلّة أنها تجازف كونها لا تملك من المعطيات ما يمكّنها من استشراف المستقبل.

وفي أي حال، يتبدّى أن هذا النقاش سوف يستمرّ طويلاً.

إلاّ أن الصورة تتبدّل بكلّيتها، إذا ما انتقلنا من هذه القطاعات إلى حقل السياسة العامّة، أي إلى المشكلات الأساسية كالمصير ومستقبل المجتمع والنظام والسيادة وسواها. هذه الشؤون يتجنّب المجلس الخوض فيها ولعلّ مردّ هذا الموقف إلى أنه والحكومة مطبوعان بالخطيئة الأصلية ذاتها ويخضعان لقيود واحدة. وبخلاف المجلس، يولي الرأي العامّ هذه الشؤون اهتماماً خاصّاً فيحرج السلطات إلى حدّ ابراز هزالها.

وبغية الالتفاف على الجمود الذي يعتري الحوار مع الرأي العامّ، تعتمد الحكومة نهجاً قوامه تمجيد استراتيجيتها وخياراتها وبصيرتها، مسرفة في ذلك وغير عابئة بمستلزمات الشفافية.

وإذا كان دعم سلطة الوصاية المعلن للدولة يؤمّن الاستقرار للسلطات، فإنه، في المقابل، ينال من هيبتها وصدقيتها.

ومن أولى نتائج هذه المفارقات قيام الفصام بينها وبين الرأي العامّ بحيث يغنّي كل على ليلاه.

كثيرة هي المشكلات الرئيسية التي يبدو الحوار بشأنها معطّلاً، ومملّة جردة التساؤلات التي تنتظر جواباً، ولعلّه من المفيد إيراد بعض العيّنات كونها ذات مغزى:

– ماذا عسى السلطة تقول للأمناء على الوحدة الوطنية تقلقهم لامبالاتها حيال الوفاق الصحيح؟

– ماذا عساها تقول للغيورين على سلامة الأرض حيال استمرار احتلال الجنوب والبقاع الغربي ودور الدولة في المسيرة وفي ما يدور في فلكها؟

– ماذا عساها تقول للقلقين على السيادة من جرّاء الوصاية والتخلّي عن حقّ القرار؟

– ماذا عساها تقول للديمقراطيين المرتاعين من تشابك السلطات وتعطيل آلية النظام؟

– ماذا عساها تقول للشباب المحبط والحائر، نتيجة لعدم المبالاة لمستقبله؟

– ماذا عساها تقول للشرفاء المثبطة عزائمهم من جرّاء الفساد المستشري في جميع القطاعات والتساهل حياله؟

– ماذا عساها تقول لشرائح في المجتمع تصادمها بوادر الاختلاط بين القطاعين

الخاصّ والعامّ وما يستتبعها من انعكاس محتمل على ملامح المجتمع؟

– ماذا عساها تقول للمصابين في كرامتهم بفعل استعلاء السلطات هنا وخضوعها هناك؟

يواجه المسؤولون هذه الشجون بموقف يتّسم بالاستخفاف أو المغالطة أو باعتماد «اللسان الخشبي» وهو موقف يسوغ التساؤل معه عمّا إذا كان لهذه المشكلات أن تلجّ إلى وجدانهم.

أوَلا يدركون أنهم بترويجهم للاستثناء كقاعدة والحيلة مثلاً، يعرّضون ذهن المواطنين للضلال، عبر عملية تزييف للمقاييس والقيم والأهداف التي ترتكز عليها الدولة والمجتمع على السواء؟ ليس بمثل هذا الأسلوب يثقّف المواطن سياسياً ومدنياً.

أجل، للضرورة أحكامها ولا مناصّ من اعتماد الواقعية أحياناً في السياسة على ما عبّر عنه الشاعر بقوله:

يُقضى على المرء في أيام محنته   في أن يرى حسنا ما ليس بالحسن

بيد أن الواقعية هذه لا توصي بتكريس مفرزات ظرفية ولا بالترويج للبديل كنموذج.

إن التمثيلية وليدة الطائف لا تزال تحتلّ المسرح السياسي، مع أن السيناريو تناولته تحويرات عدّة شوّهت صورته بحيث أن رتابة المشهد تعزى إلى هذا التشويه وإلى التلاعب في الإخراج أكثر مما تعزى إلى أداء الممثّلين أدوارهم.

ويتأتّى عن ذلك أن تبديل فرقة التمثيل في ذاته سوف لا يشفي غليل الجمهور.

ومهما يكن من أمر، وما دام الوضع مجمّداً، لا بدّ من التسليم بأن النزعة إلى الانتقاد تعكس استقلالية في رأي المواطن وفي تقويمه نهجاً لا يصلح تقليداً جديداً في محيطنا السياسي.

موقف الرأي العامّ، حيال نظام سياسي معرّض بفعل سوء تطبيقه لأن ينقلب صورة زائفة لذاته، هو موقف يدعو إلى الارتياح، ذلك أنه يؤكّد أوّلية القيم الروحية برفضه تسخير الفكر والبصيرة للبلبلة التي تطبع الحقبة الحاضرة.

أوَليس صحيحاً – كما أشار اليه بعض المفكّرين – أن المرء الذي يعيش خلافاً لنمط تفكيره سوف ينتهي به الأمر بالتفكير وفقاً لنمط حياته؟

من البداهة أن هذا التحذير المأثور يصحّ في عالم السياسة كما يصحّ في عالم الأخلاق على السواء.

الملامح السياسية للمنطقة المتوسّطية

سيّداتي، سادتي

هذه الندوة المفصّلة على قياس المنطقة المتوسّطية في إطار المؤتمر الدولي لاستشراف المستقبل والتي مُنحت امتياز إطلاقها، تتيح لنا القيام بتمرين فكري آسر بمقدوره إذا ما استعان بالخيال وملكة التقدير الاستقرائي، نصب معالم مستقبل ننظر اليه نظرة مترابطة.

للتكهّنات والتوقّعات المكان الأول في حقلي السياسة والاقتصاد وبخاصّة منذ بدأ الكلام على النظام الجديد – وهي تولي أهمّية خاصّة للمنطقة المتوسّطية نظراً إلى موقعها الجغرافي والاستراتيجي ولمختلف الاضطرابات القائمة فيها، إذ بات المتوسط إحدى النقاط الساخنة على الكرة الأرضية مستقطباً اهتمام المجموعة الدولية وبخاصّة المجموعة الأوروبية.

دول عدّة على الشاطئ الجنوبي تعيش أياماً مصيرية في تاريخها إذ تواجه أزمة ذات أوجه متعدّدة:

مستقبل المفاوضات مع إسرائيل، من جهة، والاضطرابات الداخلية وبين الدول العربية، من جهة أخرى. تلك الاضطرابات التي تطرح مشروعية السلطات ومستقبل البلدان بقدر ما تطرح طبيعة العلاقات السياسية وشكلها بين جنوبي المتوسّط وشماله، أي الدور المخصّص لهذه المنطقة في النظام المقبل.

سأكتفي بمعالجة الوجه السياسي الذي يبدو لي أولوياً نظراً إلى عوامل عدم الاستقرار والعنف العديدة التي تضرب هذه المنطقة الجغرافية–السياسية، ولما ترتديه

* مداخلة بالفرنسية في افتتاح «المؤتمر الدولي لاستشراف المستقبل»، بيروت، في ٢١ آذار ١٩٩٥.

تطوّرها من أهميّة. أما الأوجه الأخرى، فسيعالجها تباعاً المحاضرون الكرام.

ولما كان من العسير الإحاطة بهذه العوامل بكلّيتها، فلا بّد من أن يشوب النظرة الاستقبالية الكثير من الشكّ. وليس في ذلك ما يدهش فالتحليل السياسي واستقراء المستقبل يفيدان من تسامح واسع نسبةً الى هامش الأخطاء التي تشوبهما، إلاّ أنني سوف أحاول ألاّ أستغلّ هذا التسامح.

بوجه عامّ، إن الاضطرابات وأعمال الشغب التي يشهدها العالم العربي المتوسّطي تتّسم بعوارض متطابقة تعبّر عن قلق حادّ وكامن، وفي الوقت عينه تضغط على علاقات هذا العالم بالغرب الأميركي والأوروبي، كما تنعكس على تطبيق نظامه السياسي الخاصّ وفعاليته.

أحد أهمّ أسباب هذا القلق يتمثّل بالأزمة الاسرائيلية-العربية والتعاطف الذي تحظى به إسرائيل في الغرب وبخاصّة في أميركا.

فإذا لم تحترم الالتزامات نحو منظّمة التحرير الفلسطينية بحيث يتعرّض مسار العملية الانتخابية في غزّة للخطر، او إذا قطعت المساعدة الدولية عن السلطة الفلسطينية بحيث تصبح إتّفاقات أوسلو لاغية، فقد تنتج من ذلك عواقب وخيمة لكامل المنطقة المتوسّطية بل لما يتعدّاها. وقد تتعرّض عندئذ عملية السلام للخطر ويعاد النظر في المشكلة برمّتها.

وسوف يكون الأمر كذلك إذا ما استمرّت إسرائيل في مراوغتها في المفاوضات مع سوريا بغية تجنّب الانسحاب من كامل الاراضي السورية واللبنانية المحتلّة، أو إذا أصرّت على فرض ترتيبات أمنية تفتقر الى التناسق والتوازن.

فضلاً عن ذلك، تصرّ إسرائيل على رفض الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار التي ترعاها الولايات المتّحدة الأميركية، مما قد يشكّل عائقاً كبيراً أمام الحلّ إذا لم تتوصّل الولايات المتّحدة الى بلورة تسوية ملائمة تراعي الرأي العام العربي ومصالح الأمّة العربية.

وفي المناسبة، ينبغي ألاّ يفوتنا أن ليس ثمّة بديل عن قوة أميركا ونفوذها في ما يخصّ تسوية الأزمة. لذا فمحكوم على أوروبا أن تتحمّل عواقب أخطاء الولايات المتّحدة وزلاّتها السياسية.

ويخشى من جرّاء ذلك أن يصاب استقرار المنطقة وأن تتأكّد الشكوك التي تساور العالم العربي حول حسن نيّة الغرب وصدقيته.

ومن الخفّة بمكان اعتبار أن النتائج الجزئية التي تمّ التوصّل اليها حتى الساعة في عملية السلام، هي مكتسبات لا رجوع عنها. فالعملية بمجملها قد تتعرّض للخطر، ما لم تشمل التسوية العادلة جميع الدول العربية وتسمح للسلطات

الفلسطينية بأن تمارس سلطتها الكاملة على الأرض.

أجل، إن استئناف التفاوض المباشر بين سوريا وإسرائيل يشكّل بالتأكيد إشارة مشجّعة ينبغي في آن عدم الاستخفاف بأبعادها وعدم استباق نتائجها، لأنّ الطريق محفوفةٌ بالأفخاخ.

وإذا انتقلنا من عالم المفاوضات الى الأصولية وهي العامل الآخر للقلق والاضطراب، فلا بدّ من الملاحظة أنها لا تتناول البلدان المعنيّة بل كامل المنطقة المتوسّطية.

فما درج على تسميته بالأزمة بين الشمال والجنوب كان في الأصل نظريات وسيناريوهات ولدت في ذهن العديد من علماء الاجتماع والسياسة والتاريخ من أميركيين وأوروبيين تحت شعار استقراء المستقبل. وقد خلصت إجمالاً الى استنتاجات مختلفة لا بل متناقضة، كما يتّضح من استعراض الكتابات والمؤلّفات العديدة التي تنبئ عن الاهتمام بهذه المسائل. وهو اهتمام تؤجّجه دورات العنف التي تواكب الحياة اليومية ولا توفّر العالم الغربي أحياناً.

الأتجاه الغالب نتيجة لهذه الأبحاث مطبوع بالحذر حتى لا نقول بالعدائية تجاه العالم الإسلامي والعربي الى حدّ تكهّن البعض بحتمية الصدام بين الحضارتين الغربية والإسلامية. من هنا النظرة الى حوض البحر الأبيض المتوسّط على أنه خطّ تماس أو خط جبهة بين الشمال والجنوب المتعادين، دون التوقّف عند الدور الذي طالما لعبه هذا البحر من تسهيل للتواصل والتبادل على أنواعه بين البلدان الواقعة على شاطئيه.

ويبلغ اندفاع بعض مستقرئي المستقبل، المتأثّرين بذكرى التخوم الرومانية، حدّ الاستنتاج أن على أوروبا أن تحصر اهتمامها باستقرار الدول الحاجزة دون الأخرى؛ مع الاستخفاف بمبادئ العدالة والحرية والتضامن والمساعدة تجاه جنوبي المتوسّط.

ولكن من دواعي الارتياح أن مجمل الاوساط المثقفة في الغرب لا تعتمد هذه النظريات بل تضعها موضع المناقشة والنقد كما أن سياسة الدول الغربية الكبرى لا تجاريها.

ولكن، لا بدّ من ان تكون هذه الآراء أثّرت بعض الشيء بطريقة مباشرة او غير مباشرة في أوساط سياسية أوروبية وأميركية، لاسيما وأن لدى بعض شرائح الشعوب هذه، حسّ مرهف تجاه الموضوع.

وفي المقابل، لا تتوانى الحركات الأصولية الإسلامية عن استغلال هذا الوضع فتشير بأصابع الأتهام الى العالم الغربي برمّته داعية الى تضامن واسع ضدّ

استراتيجيته واهدافه.

وفي ظلّ هذه الأجواء تبدو مبادرة المجموعة الأوروبية الأخيرة ملائمة وبناءة من حيث أنها تهدف الى وضع سياسة متوسّطية ترتكز على الشراكة بين دول شاطئي المتوسّط؛ وذلك عن طريق إنشاء منطقة استقرار سياسي وأمني وحيّز اقتصادي للتبادل الحرّ والتعاون الواسع النطاق.

عسى أن يساعد المؤتمر المقرّر في برشلونة لهذه الغاية في النصف الثاني من السنة، على بلورة الأفكار والحدّ من التناقضات، إلاّ أنه يبقى أن نعرف ما إذا كانت جميع دول جنوب المتوسط ستشارك في هذا المؤتمر.

ومهما يكن من أمر، فإن إدراك الغرب بشكل أفضل لخلفية الظاهرة الأصولية يسهّل بالتأكيد الحوار بين البلدان المعنية.

ومن هذا المنظار ينبغي ألاّ تفوتنا الاعتبارات الآتية:

أولاً، إن ناتج امتزاج عوامل الكبت والفقر والدين متفجّر بطبيعته، لاسيّما عندما تكمن وراءه حاجة الى التغيير لا تتوفّر لها قنوات تصريف مؤاتية كما هي الحال في جنوب المتوسّط.

وفضلاً عن ذلك، ان التقاليد والتاريخ والثقافة والذهنية تختلف اختلافاً عميقاً بين شاطئ وآخر من هذا البحر كما الأنظمة السياسية وفلسفتها الدفينة، ولو بدا أنها تنتمي الى الفئة نفسها. فبعض المبادئ، كالديمقراطية وحقوق الانسان، ليس لها مدلول واحد، فكيف بالحري معنى واحد؟

من هنا أن محاولة توطين هذه المبادئ وما ينجم عنها من مؤسّسات سياسية اجتماعية غربية عن التراث التاريخي والثقافي لهذه البلدان قد يواجه برفض يزيد من حدّته كون النظام العالمي الجاري تحضيره يبدو وليد استراتيجية موضوعة من قبل غرب كان في الأمس القريب استعمارياً. وفي أي حال، من تعاليم التجربة أن اقناع البلدان النامية بفضائل الليبيرالية الاقتصادية أسهل من إقناعها بفضائل الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان، الأمر الذي يدلّ على أن الأولى يمكن أن تنفصل عن الثانية وأن عجلة التاريخ لم تتوقّف بانهيار الماركسية السوڤياتية.

وأخيراً، فإن الدول المهدّدة، كثيراً ما تكتفي بمواجهة العنف الأعمى بالقمع الأعمى، فيما الازمة، وهي أيضاً أزمة هوية، تستحقّ أن تعالج مجموعة من الوسائل الملائمة ضمن تصوّر متكامل للمجتمع.

خلاصة ما تقدّم، أن التسوية السلمية العامة والعادلة مع اسرائيل - التي يجب السعي اليها بإصرار - قد لا تحلّ بمفردها وعلى الفور المشاكل الناجمة عن المدّ الأصولي.

وما لم يعالج هذا المدّ معالجة واعية فقد تجد الأصولية في اتّفاقات السلام المتوقّعة ونصوصها منطلقاً لتعبئة الجماهير ضد شروط التسوية السلمية أو إجراءات تنفيذها.

سيّداتي، سادتي،

لا شكّ في أنكم تعون أن ليس لي في إطار هذه المداخلة، أن اقوم باستكشاف شامل لمجمل المنطقة المتوسطية.

غير أني سأبدي، بالإضافة الى ما تقدم، بعض الملاحظات المقتضبة حول النقاط الساخنة الأخرى في حوض المتوسّط. ففي البوسنة تتواصل مأساة دامية تنال من الوحدة الأوروبية وتكشف عجزها. أما تركيا وهي مفصل جغرافي، فتواجه اضطرابات عنيفة وأخطاراً يعتبرها رئيس وزرائها وخيمة الى حدّ التحذير من انحراف أصولي إذا لم تقبل المجموعة الاوروبية بلده في عداد أعضائها.

ختاماً، بعض الملاحظات حول لبنان الذي ليس في صلب حديثي وهو يستحقّ أن يخصّص له حيّز واسع.

يبدو النشاط السياسي خافتاً في لبنان إذ تعيش البلاد حالياً في وضع يشبه السبات الشتائي، فيما مشاكله الخاصّة مهملة أو محجوبة بفعل تحوّلات الأزمة الإقليمية والدور المركزي المعهود الى سوريا المتضامن معها والخاضع لها في آن.

فإذا كانت صداقة المجموعة الأوروبية مكتسبة وكذلك دعمها ومساعدتها له في عملية إعادة البناء بموجب الاتفاق الأخير لهذا الغرض من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، فإن دعمها السياسي لا يتمثّل إلاّ بسيل من كلمات التشجيع والتهدئة.

ومن العبث أن نحاول استشفاف أي التزام ملموس بمساعدتنا على استعادة حقوقنا وأرضنا وسيادتنا وراء اللغة الديبلوماسية المألوفة، وذلك على الرغم من أن الرئاسة الفرنسية مؤيّدة لنا.

من المؤسف ألاّ تكون المجموعة الاوروبية وُفّقت بعد في رسم سياسة مشتركة لها في المنطقة المتوسطية وفي تحديد شروط تنفيذها على الأرض.

أما وقد انتهيت من رسم الصورة الإجمالية للوضع وما تحتويه من ثوابت إيجابية وسلبية تتحكّم في المستقبل السياسي لمنطقة جنوبي المتوسط وفي استقراره، يبقى معرفة ما إذا كانت تصلح أرضية لنقاش يمكن أن يسفر عن تدابير مناسبة.

وفي ما خصّني، أرفض التسليم بأنه محكوم علينا أن ندخل المستقبل قهقرى.

«الاستحقاق المقبل» بالعين المجرّدة

سلسلة الألعاب البهلوانية هذه، المتزامنة مع تحرّكات محمومة تواكب التحضير لما يسمّونه بخفر «الاستحقاق المقبل»، هل من شأنها تمتين تقاليدنا البرلمانية أو مراعاة حسّنا المدني وكرامتنا الوطنية؟

بعيداً عن ظواهر الرياء والتمثيل، لا بدّ من كشف الأمور على حقيقتها.

ثمّة إجراءات تتّسم بالالتباس، تهدف إلى إيهام اللبنانيين بانّهم أسياد أنفسهم، يمكن أن تنال من صدقية النظام وتنعكس على هيبة مقام الرئاسة الأولى، فيما تحوّل نظر المجتمع عن المشكلات الرئيسية التي تواجهه، كمصير الوطن ووحدته ورفاهيته.

من جرّاء هذه المناورة خلق جو من الترقّب والقلق في أذهان المرشّحين والساعين إلى الرئاسة، يتجاذبهم الأمل تارة، والقنوط تارة أخرى، فيسهّل عليهم الاستسلام لمشيئة صانعي العروش ريثما تدقّ ساعة الاختيار.

وما الفصام الذي نلمس بين مواقف سياسيين ومقتضيات المنطق السليم، إلاّ دليل على وقوعهم في الحيرة، إزاء التضارب في ما يسرّب ويوحى به اليهم وما يطلق من بالونات تجربة، فتعكس مواقفهم تجاذباً بين الانتهازية والخضوع.

بيد أن الجمهور، في وجه عام، لا يشارك في هذه اللعبة وقلّما يعتبر نفسه معنياً بها، متحصّناً بالريبة واللامبالاة إلى حدّ النفور، مع علمه بأن كلمة السرّ هي الفاصلة في النتيجة.

وإلى أن يأتي الله أمراً كان مفعولاً، يستفيض المواطنون في التنظير والسجال

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ٩ أيّار ١٩٩٥.

والتقويم من غير أن يخدعوا أنفسهم بمدى الحرّية المتاحة لهم.

فالاستحقاق الرئاسي فرصة للخوض في الشؤون السياسية أياً تكن، بقطع النظر عمّا يتمتّع به الرئيس من صلاحيات.

ومن هذا المنظور، لم يعد لمفهومَي الاستمرارية والتغيير أيّ صدى في النفوس إذ باتا مجرّد شعارين فارغين، أولهما مرادف للتبعية والفساد والمحاباة والركود الاقتصادي والتمييز بين المواطنين، فيما الثاني يثير الحذر لما يلفه من ضبابية واستهتار بالوفاق ومقوّماته.

فلا غرو، والحال هذه، إذا واجهت مشروع التمديد موجة من التحفّظ، يغذّيها الشعور السائد بأن بعض المفاهيم، كالدولة والسيادة والمصلحة العامة والوفاق الوطني والشرعية والأخلاقية والعدالة الاجتماعية، فقدت سحرها وتحجّمت، بفعل روح النسبية التي تطبع تعامل السلطة معها.

ويتفرّع عن ذلك أن الموقف من التمديد يتركّز حول ما إذا كان الرئيس راغباً حقاً في أن يزيل بعض رواسب الولاية الأولى - أكان مسؤولاً عنها أم لم يكن - ليجعل شخصه رقماً مركزياً في الخريطة السياسية ورمزاً للوفاق الوطني، يحقّقه عبر مشروع إصلاح شامل.

وإذا رغب فهل يستطيع؟ تلك هي المسألة!

وفي المقابل لا ينظر الرأي العام باطمئنان إلى فرضية معركة انتخابية مفتوحة، نظراً إلى الظروف والأجواء السائدة.

فحيال مرشّحين وطامحين يعتصمون بالصمت، نسبة إلى برنامجهم وتصورهم، لا مناصّ، من أجل المفاضلة بينهم - إذا وضعنا جانباً دوافع الصداقة والالتزام - من تقويم شخصيتهم ونضجهم السياسي في ضوء سيرتهم.

ونظراً إلى ما تحفل به سيرة البعض من تقلّبات ومناورات وزلاّت، سوف يكون الامتحان عسيراً نسبة اليهم، وحكم الرأي العام قاسياً، خصوصاً أن الانتخاب الرئاسي منعطف في مصير الوطن وليس سانحة لتأمين المستقبل الشخصي لمرشّح ما أيّاً كان.

ومهما يكن من أمر، فليس في الطقس المعتمد ما يؤول إلى تعزيز مقام الرئاسة، هذا المقام الذي نعلّل النفس بأن يستعيض عمّا فقده من صلاحيات سياسية، بارتقائه إلى مرجعية معنوية مسلّم بها، كما لا يرفع من شأن المؤسّسات الديمقراطية والطبقة السياسية في وجه عام.

فلا بدّ من التحذير من كل ما يتفّه الانحراف في الممارسة كونه يسيء إلى النظام أيّاً يكن متولّو السلطة.

وليس هكذا يعالج الشعور بالاستلاب والانكفاء الذي يعانيه المجتمع المدني، فلا يلام المواطنون، حيال القيود المفروضة عليهم، إذا أمعنوا في انتقاد السلطات وأدائها، إذ بات الانتقاد الوسيلة الوحيدة المتاحة لهم للتعبير عن ولائهم للوطن.

فهل بين أمراء السياسة من يبادر إلى التصدّي لهذا الجموح؟

الإيجاب مشكوك فيه، كون الطبقة السياسية في وجه عامّ، لا تأنس في أيامنا هذه إلى الانتفاضة لكرامة الإنسان ومصير الوطن، ناهيك بأن ما تتحلّى به من روح مدنية قلّما يحدوها على التخلّي عن مصالحها الشخصية في سبيل المصلحة العامّة.

لذا، يُخشى أن يستمرّ الانزلاق، على رغم الاستحقاق وربما بسببه.

وفي اختصار، هذه الخمرة التي، على ما يبدو، تملأ الكأس، هل كتب علينا أن نحتسيها حتى الثمالة؟

الياس سركيس ابن الشعب

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية،

أصحاب الدولة والمعالي،

سيّداتي، سادتي،

تتصوّرون، لا شكّ، ما أعاني من صعوبة في التحدّث عن الرئيس الياس سركيس بغير لغة العاطفة الجيّاشة التي تخالجني نحو الصديق الودود الحميم وما أشعر به من أسى وتأثّر لفقدانه، بيد أني في مناسبة هذه الذكرى، أكرهت نفسي على أن أؤدّي شهادة حقّ بمعزل عن أي شعور، فالتزمت الواقع المجرّد للتحدّث عن شخصية الإنسان والرئيس، تلك الشخصية التي أدخلتها المنية عالم الخلود.

أيها الحفل الكريم،

قلّما جسّد رجل في شخصه هذا التناغم بين طباعه وخصاله كإنسان، ومناقبه ومؤهّلاته كرئيس، كما هي الحال بالنسبة الى الياس سركيس، عبر النهج الذي مارس على مدى ولايته.

وإذا ما انطلق في رئاسته متأثّراً بنهج مرشده الروحي، الرئيس فؤاد شهاب، فسرعان ما عمد إلى ترويض هذا النهج تباعاً ليتلاءم والظروف الاستثنائية التي واجهت حكمه، دون المساس بالثوابت.

ومن أولى نتائج هذا التزاوج أنه يصعب تصنيف الرئيس سركيس في إحدى خانات الشبكة المألوفة لأهل السياسة في لبنان.

أصالته هذه، وليدة عوامل عدّة، منها ما يمتّ إلى الطبيعة والقدر ومنها ما

* خطاب في الذكرى العاشرة لغياب الرئيس الياس سركيس، في ٢٧ حزيران ١٩٩٥.

يتّصل بإرادته.

الياس سركيس لا ينتمي إلى عائلة امتهنت السياسة أو شغفت بها، وقد عانى في الطفولة والمراهقة من الشدّة وشظف العيش، ما دفعه إلى الانغلاق على نفسه، فتكوّنت شخصيته في جو من الوحدة ونمت على أسس صلبة شدّدت عزمه على شقّ طريقه معتمداً على ذاته وعلى القيم الخلقية التي آمن بها، وفي طليعتها، أن الطموح مستحبّ بقدر ما الانتهازية مكروهة والتزلف.

عصاميّ، وفيّ لاقتناعاته ومبادئه وصداقاته، مزدر بالدسائس والألاعيب، متسامح دون محاباة، متعصّب لفكرة الدولة والمصلحة العامّة، مشدود إلى العيش المشترك والوفاق الصحيح، يؤمن بالله وبالوحدة الوطنية وبعروبة لبنان ورسالته، في إطار محيطه العربي والعالم أجمع.

وما كان إيمانه بالتضامن والعدالة الاجتماعية وواجبات الدولة نحو الطبقات الضعيفة، إلاّ وجهاً لمفهومه الصحيح للديمقراطية تعزّزه تجربته الشخصية في الحياة ومعاناته.

عقلانيته الفذّة تغذّيها ثقابة فكر وقدرة على الاستدلال، كما ترتوي من إنسانية يعتريها بعض الجنوح نحو ارتيابية علمية الطابع، الأمر الذي كان يدعوه إلى التروّي وعدم التسرّع في اتّخاذ القرارات.

صاحب ضمير ووجدان وقّادَيْن، كثير التشدّد في محاسبة نفسه، صريح، مستقل في الرأي ومنفتح، لا يتأثّر بالتهديد ولا بالوعيد، يعمل بدون كلل، استكمالي، توّاق أبداً إلى الأفضل، ضنين بكرامته في الحياة الخاصّة والعامّة، ذروة في النزاهة واحتقار الإغراءات على أنواعها.

هذه المزايا كانت كفيلة بأن ترفعه إلى قمّة السلك الإداري والقضائي الذي خدم، غير أن العناية الإلهية أضمرت له غير ذلك، إذ حظي بلفتة من الجنرال فؤاد شهاب، قائد الجيش حينذاك، الذي أعجب بهذا المراقب المتشدّد في ديوان المحاسبة، تهابه مديرية الإدارة لدى القيادة. ويوم ارتقى شهاب إلى سدّة الرئاسة ألحقه بالغرفة المدنية حيث ما لبث أن أصبح لولب النشاط. ولدى تولّيه حاكمية مصرف لبنان برهن عن طاقة متعدّدة الجوانب مقرونة بحصانة خلقية.

وهكذا، فضلاً عن خبرته المهنية، تسنّى لالياس سركيس أن يتدرّج في السياسة في ظلّ عرّابه، متعاملاً مع أربابها ومعالجاً شؤونها المتنوّعة وما فتئت هذه الممارسة أن انعكست على طباعه ومزاجه فلطّفت من حدّتها، وبات مضرب مثل في الحكمة والاتّزان والبصيرة يهجس بالدولة وفعاليتها.

ويوم تسلّم القيادة، كان مهيّئاً للمهمّة وأهلاً لها، بيد أن الأوضاع التي واجهته

فرضت عليه تشذيب أهدافه، فركّز اهتمامه بالأولوية على وقف القتال وتحقيق السلام، دون أن يغفل مسبّبات المأساة وما تستدعيه من معالجة وكذلك المقوّمات الأساسية للمجتمع فأولاها ما استطاع من عناية.

صلاحيات الرئاسة، لم ينظر اليها كامتيازات، بل كأمانة غالية وعربون ثقة تفرض على صاحبها واجبات وفي طليعتها نكران الذات والتجرّد التامّ والترفّع عن كل مصلحة خاصة وتحسّس مشاكل المواطنين. وقد بلغ تقيّد الياس سركيس بهذه المبادئ حدّ التزمت، فلم يسخّر الحكم لمآربه ومصالحه، ولم يسعَ يوماً إلى فائدة له أو لذويه أو لمحيطه من أي نوع كانت.

عاب بعضهم عليه أنه لم يعتمد الحزم أداة رئيسة لحكمه وعنواناً. والواقع أن وداعته وما أبداه من تهيّب في بعض الظروف كانا أبعد ما يكون عن التخاذل والتردّد، بل كانا مظهراً لأسلوب يتّسم بالخفر ولا يتنافى والشجاعة الجسدية والمعنوية التي أبداها في أكثر من مناسبة، بعيداً عن التبّجح والاستعراض المسرحي.

وفي أي حال، إن اللجوء إلى العنف، والبلد مقطّع الأوصال وقوّات الدولة الذاتية هزيلة، كان يخضع لاعتبارات قلّما تمتّ إلى سلطان الدولة وتصوّراتها، فكان لا بدّ للرئيس أن يتحاشى الانزلاق إلى إجراءات انتقائية قد تأخذ طابعاً اعتباطياً أو انتقامياً، وهذا ما يجافي المساواة والعدالة ويوسّع الهوّة بين الأطراف المتخاصمة. فهل يلام الياس سركيس إذا لم يستسلم لهذا التيّار، لاسيما وأنه كان يرى عن حقّ، أن ساعة الحلّ لن تدقّ في عهده سواء من طريق الحزم أو من طريق التفاوض؟

رياضته الفكرية المفضّلة في الأيام العصيبة، كانت في نقد ذاته، لعلّه يكتشف نقاط الضعف في رأيه فيتلافاها، كما أنه كان رحب الصدر لرأي الآخرين.

قارب الأزمة مقاربة صحيحة من وجهيها التكتيكي والاستراتيجي فأدرك أن من شروط تحقيق الأهداف الرئيسة، التعاون الوثيق مع سوريا لاعتبارات قومية وتاريخية ولكونها، حتى في ظلّ معادلات الحرب الباردة، تملك أكثر من ورقة. غير أن الظروف الإقليمية والدولية والجوّ العامّ لم تتح له تثمين هذه الطاقة بما فيه الكفاية لحلّ الأزمة، الأمر الذي حال دون تنظيم العلاقات اللبنانية-السورية على أسس نهائية تؤمن التنسيق التامّ بينهما. على أن الياس سركيس في سياسته الصادقة هذه، إذ كان مقتنعاً بأنه لا بدّ من أن تضطلع سوريا بدور رائد في توجيه العلاقات تلك، كان شديد الحرص على ألاّ ينعكس هذا الأمر على لبنان، فيلغي دوره أو يقلّصه وينال من مقوّمات السيادة. ولا حاجة لمزيد من التبسّط في هذا

الشأن.

كذلك لست بحاجة لأن استعرض ما كلّفه إيمانه بوحدة لبنان وكيانه من جهود في مواجهة تيّارات داخلية وخارجية معاكسة، تمثّلت بأحزاب وجماعات ودول وهيئات من هنا وهناك - يعلم الله كم كانت شرسة أحياناً - فغدا الحلّ رهناً بعوامل متداخلة لم تجاوز طاقة لبنان فحسب، بل طاقة سائر الدول الراغبة في مساعدته، هذا مع العلم بأن المجموعة العربية بوجه عامّ خيّبت آماله لتخلّفها عن القيام بواجبها نحو الشقيق الجريح.

وفي أي حال، تصدّى الياس سركيس بنجاح لمشاريع القضم والتقسيم، كما أنه لم يتنازل عن أي حق من حقوق الوطن والأمّة وحافظ على ركائز المؤسّسات، ولم يكفّ عن بذل الجهود لدى جميع المرجعيات والمحافل من عربية وأجنبية في سبيل بلده وأبنائه، وهو لم يتوان عن الاستقالة في سنة ١٩٧٨ يوم شعر بأن مجرى الأحداث يحول دون قيامه بدوره بما يرضي ضميره.

وبصورة خاصة، تميّزت مواقفه من إسرائيل بالصلابة والثبات، سواء في مناصرته الحقوق العربية المهضومة بشتى الوسائل أو في مسلكه بالنسبة الى لبنان إذ بلغ نضاله ذروته عند الاجتياح الإسرائيلي في سنتي ١٩٧٨ و١٩٨٢. فالقرار ٤٢٥ وإنشاء قوّات الأمن ومساعيه الحثيثة لتحرير الجنوب وانقاذه لا تزال حيّة في وجدان اللبنانيين وذاكرتهم. وكان من ثمار سياسته هذه تشكيل القوّات المتعدّدة الجنسية في سنة ١٩٨٢، توطئة لإجلاء جيش العدو عن العاصمة، مع العلم بأن مسيرة المفاوضات في هذا الصدد عبر موفد الرئيس الأميركي، كانت في غاية الدقّة والتعقيد، رعاها بصفاء ذهن ورباطة جأش.

وفي المناسبة، أرى لزاماً أن أكشف بعض خلفياتها. ففي إحدى مراحلها، اصطدمت المفاوضات المكّوكية بعراقيل إسرائيلية أوشكت أن تفشّلها. وإذ بالوسيط الأميركي يفضي الينا بأن إسرائيل تناور لدفعنا إلى الدخول في مفاوضات سلام منفردة وشاملة، على غرار ما حصل في كامب ديفيد. وقد أردف ملمّحاً إلى أن مثل هذا التصوّر يلاقي استحساناً لدى حكومته. وغنيّ عن القول إن الرئيس سركيس لم يتوقّف البتّة عند هذه اللعبة بل أعرب عن رفضه الصريح لأي بحث من هذا النوع، فكان له ما أراد في النهاية. هذا، ولم يُعلَن عن هذا الأمر في حينه، بناءً على رغبته.

وهكذا، لم يَحد الرئيس سركيس يوماً عن الخطّ المستقيم والشفّاف الذي سلكه حتى اللحظة الأخيَرة من ولايته، تلك الولاية التي ختمها بموقف يجسّد ما اتّصف به من وطنية وإباء واتّزان.

من المعلوم أن المجموعة الغربية - نظراً للظرف الاستثنائي في حينه - كانت أوفدت وزير خارجية فرنسا لإقناعه بضرورة الاستمرار على رأس الدولة، ريثما تنقشع الغيوم وتتوضّح الرؤية، معزّزة هذا المسعى بسيل من الحجج والوعود بغية التطمين والترغيب.

وجرياً على عادته، استقبل الرئيس سركيس هذه المبادرة بهدوء وواقعية وفنّدها لينتهي إلى رفضها، لأسباب يمتزج فيها الزهد بالترفّع واحترام الدستور، ذلك الدستور الذي ما فتئ يحرسه في وجه تهديدات استهدفته من كل حدب وصوب.

باختصار، الياس سركيس الإنسان والرئيس، بقي ابن الشعب دائماً وأبداً، وما تنكّر لمنشأه وجذوره واقتناعاته، وإذا كتب عليه أن يدخل الحكم من بابه العادي في ظرف دقيق، فإنما خرج منه من الباب الواسع وقد بات اليوم في عهدة التاريخ وذمته، مثالاً حصّنته سجاياه ونبله ضدّ الغرور ونشوة السلطة وإغراءاتها، ومرجعاً موثوقاً في الوطنية والسياسة والأخلاق، نفتقده أكثر فأكثر كلّما مضى الزمن. فعسى أن نعتبر من سيرته وخصاله فنتّعظ ونقتدي به، حكّاماً كنّا أم محكومين.

الاقتراع الهزيل والأغلبية السياسية

ليست بمقنعة التعليقات المواربة، والشروح المرتبكة التي تطلقها الأوساط الحكومية لتسويغ لامبالاة الناخبين البيروتيين بطبقاتهم وطوائفهم كافّة.

فبقطع النظر عن شخصية المرشّحين وأهليتهم، عبّر الناخبون بشبه إجماع عن رفضهم الممارسة السياسية، والطريقة التي تدار بها الشؤون العامّة بشكل يجعل هذا الرفض قريباً من العصيان السلبي ضد السلطة، وأسلوبها في الحكم، ونمط تفكيرها.

وتنبئ ردّة الفعل العفوية هذه، لمختلف الفئات البيروتية خارج أي اعداد أو تنظيم، عن سأم، وخيبة أمل، وارتياب عميق تجاه نظام لا ينفكّ أصحابه يشرّدون به، وتجاه طبقة سياسية تُعتبر بالجملة، مسؤولة عن انحراف الدولة ومؤسّساتها.

وإزاء الأزمة التي تصيب صدقية السلطة، ونظراً الى انقطاع الحوار معها، يغدو عدم المبالاة على هذا المقياس نوعاً من القرف، يشارف الاحتقار.

وليس في ذلك ما يدعو الى العجب، لأنه لا يمكن دائماً خداع الناس كلّهم من دون حساب. فالمواطن اللبناني هذا، الذي يتّهم بعدم بلوغه سنّ الرشد السياسي لأنّه حافظ على البعض من روحه، قد أدرك بفطرته أن العملية التي دعي الى المشاركة فيها ليس من شأنها في الظروف التي تحوط بها أن تؤثّر على المعادلة السياسية والوطنية، وعلى إدارة البلاد، أيّاً تكن نتائجها، لاسيّما وأن الحوار بين الجمهور والحكّام هو حوار طرشان.

ويمكن أن نستخلص من عملية الأحد الماضي عبرة أخرى تستحقّ التأمّل:

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour*، ١٩ تموز ١٩٩٥.

فبوجه عامّ، لم تتمكّن الشخصيّات السياسية غير الحكومية، من أن تدفع جدّياً بأنصارها الى أقلام الاقتراع على الرغم من دعمها المرشّح المحظي.

ويذهب البعض الى حدّ الاستنتاج بأن وفاء المواطن للزعماء ليس خالياً من الشروط، بدليل أن المواطن يتحفّظ تجاه من يدور في فلك النظام، ولا يتمايز عن السلطة تمايزاً كافياً، سواء لافتقاره إلى نفاذ البصيرة أو الشجاعة.

وفي أي حال، من البديهي أن الديمقراطية زادت حالها تردّياً، بفعل عملية الانتخابات الأخيرة. فمن فرط التلاعب، والضبابية، والخلط، فقدت من رونقها وأخذت هالتها تتلاشى في نظر المواطن الذي تفتّحت عيناه، وخاب أمله.

أمّا الحكّام، وقد وُضعوا مرّة جديدة أمام مسؤولياتهم، فهل يقتنعون بضرورة النظر في القضية من أساسها، من زاوية الوفاق، والتوازن، والشفافية، والعمل الديمقراطي، والسيادة، ومقاومة الفساد، إلخ...؟ ألم تدقّ ساعة الحقيقة حسب توقيتهم؟

في السياق السياسي والاجتماعي الراهن، قد يكون من التهوّر متابعة الهروب الى الأمام، وتعليل النفس بأن المستائين ووسائل الإعلام هم الذين يغذّون نقمة المشنّعين بالسلطة وخصومها.

حبّذا لو تنظر هذه الأخيرة الى نفسها نظرة ناقدة فترى بوضوح أنها هي التي تغذّي روح الإحباط والمشاكسة على الصعيد الوطني.

ولَم لا تلجأ السلطة الى تصحيح مسارها، فتعامل المواطنين معاملة الراشدين سياسياً، لأن التصوّر السياسي سلاح ذو حدّين لا يصيب الجمهور وحده.

مثل هذه المقاربة – إذا ما واكبها المزيد من التواضع، والأقلّ من الاعتداد – يمكن أن تشكّل بداية الحكمة، لأنها تسهّل معاودة الحوار الذي لا غنى عنه، بين الحاكم والمحكوم، وتتيح لنا أن نحلم بمستقبل أفضل.

إفساد النظام السياسي بالممارسة

ما كانت الخلافات الحادّة بين أهل الحكم، وما يواكبها من عنف أحياناً، لتستوقف الاهتمام لولا أنها - بتضافرها مع عوامل أخرى - تشكّل ظاهرة خلل عميق يعتري سير المؤسّسات واداءها.

وإذ كانت آراء اللاعبين السياسيين على اختلاف ميولهم تتباين في صدد تحديد المسؤولين عن الشطط ومداواته، فإنها، على العكس، تُجمع على أن ثمة تمادياً في الاستخفاف بالدستور وخرقه نصّاً وروحاً. ولا بدّ من الملاحظة اكتمالاً للصورة، أن المخالفات والخروقات المتلاحقة تنمّ على ذهنية وميول تدفع الى الاعتقاد بأنها تصبّ في خانة إضعاف الأسس التي تقوم عليها الدولة.

وحدهم الساذجون لا يستشفّون عبر سلسلة الممارسات السياسية في ظل نظام الطائف، بوادر انزلاق مستمرّ للنظام السياسي قد يؤدّي - ما لم يحتط للأمر- الى النيل من هذا النظام في فلسفته وروحه وخصائصه.

مثل هذا الانحراف يألفه الاختصاصيون في عالم الحقوق والتاريخ والسياسة اذ يعلمون بفعل التجارب والمطالعة أن الأنظمة لا تتطوّر فقط من طريق تعديل النصوص، بل أحياناً بدون المساس بها، من طريق ممارسات متكرّرة ترتقي الى مرتبة التقليد، ومن أولى نتائجها تعطيل النصوص التي ما تلبث أن تتبخّر بفعل التقادم.

أجل، إن أي استخفاف بأحكام الدستور او مجافاتها، لا يؤولان الى هذه النتيجة، غير أننا في صدد سلسلة من الإجراءات والمواقف من إيجابية وسلبية ومن

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ١٢ أيلول ١٩٩٥.

المناورات والتجاوزات تدرج عليها تارة سلطة، وتارة اخرى تسهم - على الرغم من التباين في الآراء والتسابق بين المصالح - في زعزعة ركائز نظام يرعى الحياة العامّة وعلاقة المواطن بالدولة.

واللافت أن الوصي-الحكم عندما يرتأي أن يتدخّل، يقصر دوره على تنقية العلاقات الشخصية بين المسؤولين حرصاً على الاستقرار، دون الاهتمام بالخلل في عمل المؤسّسات.

إن الحرص على الاستقرار،رغم مشروعيّته، لا يبرّر لا تجميد الحياة السياسية ولا انحراف المؤسّسات. وعلى العكس، فإن سيرها بشكل منتظم قوامه الوفاق الوطني كفيل بتأمين الاستقرار أكثر مما يؤمّنه التعانق بين اهل الحكم والتدابير القاسرة.

وفيما يرى البعض في تعديل أحكام الدستور التي ترعى العلاقة بين السلطات حلاً للمشكلة، ينبغي الملاحظة بأن هذا الإجراء الضروري - ساعة يحين وقته - لا يفي بالغاية المتوخّاة في الظرف الحاضر. فسبب الخلل يكمن في ذهنية الطبقة السياسية، وبديهي أن أي تعديل ليس من شأنه أن يبدّل ويجعلها حريصة على النظام، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، إن التشويه المشكو منه لا يمتّ بصلة الى الدستور.

فأي شأن لأحكام الدستور وهذا الوابل من الشذوذ، سواء تمثّل بالتخلّي عن حقّ القرار لسلطة الوصاية أم بالضبابية في المسار السياسي أو بشخصنة المؤسسات وتطييفها أم بالخلط بين السلطات (أو ما تبقّى منها) وتشابكها، أم بالاستخفاف بكل ما يتّصل بالوفاق والتوازن السياسي والتناوب والتعددية والحقوق والحرّيات، وكذلك بمستلزمات التضامن الاجتماعي وسواها؟

وفي النهاية، يخشى من هذا الشطط إذا ما استمرّ، أن يسفر عن فوضى سياسية أو عن نظام سلطوي، مع ما يترتّب على ذلك من نتائج لا داعي للاستفاضة فيها.

صحيح ان النظام كما مارسناه سابقاً لم يكن خالياً من الشوائب، غير أنه، على الرغم مما اعترى ممارسته من طائفية وإقطاع، مشى حيناً وتعثّر أحياناً، ولكنه في أي حال، شكّل معلماً على طريق الديمقراطية الليبيرالية يبعث على الأمل.

أما اليوم، فالتساؤلات حول آفاق المستقبل تتوارد من كل حدب وصوب وتتمحور خصوصاً حول ما اذا كانت المفاوضات ومشاريع التسوية وما يدور في فلكها تقضي، خلافاً لما كان سائداً من اعتقاد في الماضي، بأن يتغير النظام اللبناني ليتأقلم مع سائر أنظمة المنطقة.

هذه الفرضية، لا يصحّ إغفالها عفوياً، نظراً للشذوذ الذي يطبع سير المؤسّسات وللتعتيم على أكثر المعضلات الحيوية التي نواجه، وفي طليعتها مستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان.

ومن هذا المنظور بالذات، تبدو المشادّات بين أهل الحكم وكذلك الشؤون اليومية المتداولة وكأنها ظاهرات عارضة تُستغلّ لتحويل الرأي العام عن لبّ المشاكل المصيرية وحجبها عن نظره.

إن وعي أوساط سياسية وجامعية وإعلامية لهذا الموضوع والتعليق عليه فرادى لا يفي بالغاية.

فأضعف الإيمان أن نحثّ أهل السلطتين التشريعية والتنفيذية ليعيروه الانتباه والأهمية اللذين يستحقّ.

أليس من الطبيعي أن يبادر أهل النظام، وهم إما حصيلته، وإما مستفيدون منه أو رموزه وحرّاسه، الى تجنيد طاقاتهم ليعكسوا قلق المجتمع ويدافعوا عن جوهر نظام معروف أيضاً باسم «نظام الرأي العامّ»؟

فربّما يجدون إذذاك آذاناً صاغية لدى البلدان الشقيقة والصديقة، يوم يطلبون عونها للحفاظ على القيم التي ترتكز عليها حياتنا العامّة، وتحسين الأداء في المستقبل.

أياً تكن الظروف، لا يغربنّ عن البال أننا وحدنا المسؤولون عن مصير بلدنا أولاً وآخراً، فهل نرعوي ونكيّف تصرّفنا مع هذه الحقيقة؟

حول الواقعية السياسية وأبعادها

على مدى سنوات، تحكّمت الأهواء والنزوات والأهداف في تصرّفات الأطراف المتحاربين في لبنان فانعكست تفاؤلاً مفرطاً تارة، وتشاؤماً قاتماً طوراً، فيما غابت الواقعية الصحيحة إجمالاً.

واللافت أن التيارات الخارجيّة الفاعلة كانت تغذّي هذه الميول بوجه عامّ إلى أن دقّت ساعة التسوية.

ولما دارت الأيّام دورتها، فارضة معادلات سياسيّة جديدة أسفرت عن مؤتمر الطائف، تسلّحت الدول المعنية والمجتمع الدولي عموماً بحجّة الواقعية لإقناع المتحاربين بضرورة وقف القتال وإجراء المصالحة الوطنيّة. وقد كان لهذه المقاربة دورها الفعّال، خصوصاً لدى بعض الأطراف المسيحيين الذين ساهم في تبديد تحفّظاتهم ما حظيت به مقرّرات الطائف من دعم دولي.

بيد أن تخلّف السلطة عن احترام هذه المقرّرات، نصّاً وروحاً، وانحرافها في العمل السياسي ما لبثا أن أثارا وابلاً من التساؤلات والمخاوف، تناولت الوفاق الوطني ومستقبل النظام ومقوّمات الاستقلال والسيادة وسلامة أراضي الوطن.

فكان من الطبيعي أن تبادر بعض الدول، سواء تلقائيّاً أو تجاوباً مع التساؤلات، إلى إبداء تفسيرات وتطمينات للرأي العام، في وقت يرى لبنان نفسه مهمّشاً في المسار الجاري ومؤسّساته السياسيّة شبه آفلة.

بوجه الإجمال، تتركّز ردود الفعل والتصريحات هذه حول قاسم مشترك ميزته إغفال التصدّي لجوهر المشكلة والاكتفاء بالعموميّات، انتهاء بإسداء النصيحة

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ٢٧ شباط ١٩٩٦.

بضرورة مجاراة التيّار باسم الواقعيّة السياسيّة والتمسّك بالأمل وذلك كلّه مسوق بلغة دبلوماسية مرنة لا بل غامضة.

وبديهي أن مثل هذه التصريحات العاطفية المقرونة بزيارات لمسؤولين في دول صديقة لا تكفي لإزالة قلق المواطن الواعي، لا بل إن التعبير المكرّر عن هذا النوع من التعاطف قد يفسّر في النتيجة أنه مواساة مموّهة، وتحوّل في الخطّ السياسي واعتراف مقنّع بالعجز، كون إخلاص صداقة هذه البلدان لنا ليس موضع تشكيك.

وفي ما يختصّ بالحجّة القائمة على الواقعيّة السياسيّة، فإنها استنفدت مفاعيلها في الطائف حيث المقرّرات التي اتُّخذت قد راعت سلفاً المعادلة السياسيّة الحالية، المزروعة بذورها حينذاك.

وبديهي أنه من الصعب إقناع الرأي العامّ بأن عليه إعادة تسديد الدين الواحد على التوالي.

وفي أيّ حال، إن نظرة الأصدقاء إلى مشاكلنا من هذه الزاوية وحدها هي بمثابة تحجيم لها وتبسيط، حتى وإن ناشدونا التحلّي بالعزم إلى جانب الواقعيّة.

وفي أي حال، كي تجدي دعوة الرأي العامّ إلى اعتماد الواقعيّة، ينبغي أن يكون متاحاً له إدراك الواقع الراهن في كلّيته، وهذا أضعف الإيمان.

هذا الأمر ليس متوافراً له، إذ كثيراً ما تبقى حقيقة الواقع بعيدة عن متناوله بفعل التعتيم الذي تهواه الدولة ولانتفاء مصادر إعلام موثوق بها. وينجم عن ذلك أن الصورة التي يملكها عن الوضع ومقوّماته مشوّشة أو غير صحيحة.

أما الرجاء، فمن حيث كونه فضيلة إلهيّة، هو نعمة لا ينعم بها إلاّ البعض المختار، ما لم يرتبط برؤية أو بمشروع متماسك يلحظ للمواطن دوراً، إذ عندئذ فقط يفتح نافذة على المستقبل ويصلح لتجنيد واسع للنفوس كي تتغلّب على الإحباط.

وحيال خسوف السلطة المسلوبة حقّ القرار، أخشى ما نخشاه أن يعلق في الأذهان أن ما يحظى به لبنان من اهتمام لدى الخارج - إذا ما استثنينا التعمير - يهدف خصوصاً إلى تسويق عملية انتقال في المحيط السياسي وكأنها حكم القدر المحتوم.

أجل، اللبنانيون وحدهم مسؤولون عن مستقبلهم، لا البلدان الأخرى شقيقة كانت أم صديقة. ولكن ينبغي ألاّ يغيب عن البال أن الفراغ والركود السياسي اللذين نعانيهما ليس مردّهما إلى قصور من الطبقة الحاكمة ماضياً وحاضراً ومن المجتمع فحسب، بل أن العثرات المصطنعة التي تزرع في طريق الوفاق الوطني

تتسبّب بالتباين في المواقف المعلنة من هنا وهناك، حيال المشاكل الرئيسيّة. مع العلم بأن هذا التباين يعزّز الانطباع أن المواطنين في حيرة من أمرهم وعاجزون عن اتّخاذ مواقف متناسقة وحاسمة.

وإذا كان التحذير من الطوباوية - تلك الطوباوية التي كلّفتنا ثمناً باهظاً - مسعى مفيداً، ففي المقابل، إن مخاطبة الخارج لنا بعبارات جاهزة ومألوفة من دون الالتفات إلى طبيعة مشكلاتنا، لا تسهّل على المواطن تقويم الأخطار التي تهدّد الاستقلال والوحدة والنظام تقويماً صحيحاً.

ليست هذه الخواطر من باب التنظير السياسي الصرف، وإنّما دفعني إليها تعاقب الأحداث والمواقف المسنّنة التي يصعب التوفيق بينها بحيث لا يجوز عدم المبالاة حيالها. وإليكم عيّنة منها:

لقد تيسّر لي أن أطّلع على مقال نشرته جريدة *Japan Times* في ٦ كانون الثاني ١٩٩٦ للصحافي الأميركي مارك ماثيوز (Mark Matthews)، يستند فيه كاتبه إلى تصريحات للسيد نيكولاس بيرنز، الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية، لدى انفراط الدورة قبل الأخيرة لمفاوضات السلام، لينتهي برأي متشائم في صدد لبنان. وفي ما يلي تعريب للمقطع المذكور:

> إن الناطق باسم وزارة الخارجيّة نيكولاس بيرنز مشيراً إلى التعتيم الذي تفرضه الخارجيّة على مفاوضات «واي ريفر»، رفض التعليق نهار الأربعاء عندما سئل إذا كانت الولايات المتّحدة الأميركية توافق على استمرار الوجود العسكري السوري في لبنان كما رفض أن يكرّر الإعلان الرسمي لسياسة الولايات المتّحدة بدعم سيادة لبنان وانسحاب جميع القوّات الغريبة من أراضيه، وصرّح بالآتي: لست مستعداً لأن أخوض في هذا النوع من الأسئلة الجوهريّة بينما جميع هذه المشاكل هي قيد المناقشة في «واي بلانتايشن».

هل لسلطة جديرة بهذا الاسم أن تمرّ مرور الكرام بهذا الكلام؟ أليس في رأس واجباتها كخطوة أولى، أن تتحقّق من مادّيته ثم من صحّته، توطئة لاتّخاذ قرار بالإقدام أو الإحجام؟

أكتفي بما تقدّم، ولن أزيد لئلاّ أضلّ الطريق وانتهي باستنتاجات تتعدّى حدود الواقعية السياسية.

الوضع في الشرق الأوسط
غداة انتخاب نتانياهو

منذ أيّام قليلة، كان يمكننا التفكير في أن طريق السلام في الشرق الأوسط قد رُسمت معالمها نهائياً، وأن مفعول الانتخابات الإسرائيلية سينحصر في اعادة تحريك المفاوضات.

ولكن، نتيجة الاقتراع لم تحقّق الآمال المرجوّة منها. ولا شك في أن بعض الأصوات قد ارتفعت، لتُشكّك في سداد الاستطلاعات والتوقّعات المؤاتية لحزب العمّال، ولكنّه كان من المجازفة توقّع المفاجآت، وخصوصاً لأن أغلبية الدول الأجنبيّة والمحلّلين كانت تبدي تفاؤلاً تامّاً.

وأنتم لا تجهلون أطراف المعادلات المعبّرة عن المقتضيات والرغبات التي تنتظم في سلكها مفاوضات السلام. لذلك، سأُركّز كلامي على الآفاق المستقبليّة، في ضوء الصدمة التي أحدثها فوز الليكود وما نتج منه.

ويُمكن لتفسير نتائج الاقتراع أن يجعلنا نستنتج أنّ الجمهور الإسرائيلي حينما وُضع أمام مسؤولياته، قد بدا متردّداً بل مستعصياً، تجاه سلام يقتضي إعادة الأراضي إلى الدول العربيّة، والاعتراف بالحقوق السياسيّة الأساسيّة للفلسطينيّين.

وإذا تساهلنا، أمكننا القول إن الناخبين الإسرائيليّين يبدون حائرين أمام احتمال السلام، باستثناء أتباع الأحزاب الدينية المناهضين له صراحة.

ويمكننا القول بخصوص الدول العربيّة المنخرطة في المسيرة، إنّ نوعاً من الترسيب قد تمّ في سياستها شيئاً فشيئاً، فأصبحت فكرة السلام العادل مألوفة لديها أكثر فأكثر حتى شكّلت هدفاً استراتيجياً يقرّه الرأي العامّ فيها.

* مداخلة ألقيت في بيروت بتاريخ ٥ حزيران ١٩٩٦ في لقاء نظّمته جريدة *Le Monde* الفرنسية.

ولا شكّ في أنّنا ما زلنا نجد تيّارات مخالفة تُمثّلها الأصوليّة خصوصاً، ولكنّ ظاهرة كهذه لا تعطّل هذا التوجّه، أو لم تعطّله بعد مع خطرها، وذلك نظراً الى طبيعة الأنظمة السياسية العربيّة.

ولا يمكن للعنف الجسدي الذي تمارسه هذه الحركات أن يحجب عنّا أنّها لا تزال تشكّل أقلّية، وأن إنكارها شرعيّة السلطات القائمة يسابق رفضها السلام القائم على التسوية.

وفي أثناء الحملة الانتخابيّة، أدّى موقف سوريا الذي اتّصف باللامبالاة تجاه المرشّحيْن، إلى تعليقات وتساؤلات ذهبت إلى حدّ التشكيك في رغبتها في السلام.

أمّا حقيقة ذلك فمختلفة من وجهة نظري.

ففي هذا الموقف تكتيك تسوّغه، من جهة، مفاوضات بيريس الثنائيّة، ومن جهة أخرى، الغموض الذي ما زال يخيّم على العلاقات السورية الأميركية، تُضاف إليه صداقات سوريا الإقليمية.

وليس من اليسير المحافظة على التوازن بين هذه القوى المتعارضة، مع أنّه ضروري طالما بقيت إمكانيّات السلام مهتزّة.

ويتطلّب ذلك قدراً كبيراً من البراعة والمهارة في السياسة، يُمكنهما أن يَبْدوا من باب الازدواجية.

فلنعدْ إلى فوز بنيامين نتانياهو الذي انتُخب استناداً إلى برنامج غنيّ بالألوان. فأقلّ ما يمكن القول فيه إنّه يشكّل خطراً على فرص السلام، ويمكنه أن يهدّد الاتّفاقات المعقودة مع السلطة الفلسطينية.

فهل يعني ذلك أنّ التطوّرات تنذر بنهاية مسيرة لا بديل من متابعتها؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال هي من البداهة بمكان، حتى أنّها تُعيد الينا نفحة من الأمل، لأنه يصعب القبول بانتصار الخطل في هذا المجال، وبأن يُضلّ حبّ التدمير، والمآسي، والمآزق، عقول شعب وحكّامه، وبأن يفسدها.

لذلك، يقضي اليوم الحسّ السليم - لئلاّ نقول: الحكمة - بأن نترك مسافة بيننا وبين الحدث لنُنْزل الأشياء في منازلها، ولنحافظ على اعتدالنا الذي يرهقه على السواء، من يصفّق بلا تحفّظ لنتائج الاقتراع، ومن ينعى السلام.

وإن بعض التعليقات التي صدرت عن وسائل الإعلام، بتوجيه متفاوت الدرجات، ورمت في أوّل الأمر إلى تخفيف الصدمة والمحافظة على كامل ديناميّة السلام، قد تجاوزت الحدود، ناسية أن «الزائد أخو الناقص».

فإنّ بنيامين نتانياهو في نظرهم هو - خلافاً لما نراه - رسول سلام على

طريقته.

ولمّا كان هذا التشويه الإعلامي أخرق فهو لا يقنعنا، ولكنّه يثير حفيظتنا لأنّه يستخفّ بالعقول، إذ يعتبر أنه من باب الأحكام المسبقة أن نقيّم بنيامين نتانياهو استناداً إلى تصريحاته وإلى ما يؤمن به.

وعلى خلاف ذلك، يمكن لتعليقات أخرى تناولت نتائج الاقتراع تناولاً متوازناً، أن تشكّل أساس تأمل هادئ، يؤدّي إلى وجهات نظر واقعية وعملية.

ففي هذا الاتّجاه يأتي التشجيع الذي تقدّمه عدّة دول عربيّة لمتابعة المسيرة، والدعوة التي تطلقها لإجراء مشاورات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، والدعوات التي وجّهتها إليه بهذا الخصوص. وينبغي أن نأمل بأنْ تحمل هذه العوامل الحكم الإسرائيلي ومويّديه على مزيد من التأمّل والاتّزان، وأن تساعدهم على وعي حقيقة الواقع، ووعي المسؤولية التي يضطلعون بها.

ويمكن ان يُسهم في ذلك أيضاً، الضغط الذي لن تتوانى في ممارسته أوساط رجال العمال الإسرائيلية.

ومن جهة أخرى، يأتي في صالح الدول العربيّة المعنيّة، الاعتدال في ردّات فعلها، واهتمامها بترك المجال مفتوحاً أمام فرص المفاوضات.

ولكن، ينبغي أيضاً ألاّ تفوّت هذه الفرص.

وبهذا الخصوص، سيكون للإجراءات الأولى التي سيتّخذها زعيم الليكود أهمية ذات دلالة.

فإن كان تأليف الحكومة المقبلة، وتوزيع الحقائب، لا يُشكّلان ضمانة أكيدة لمتابعة المسيرة، فيمكنهما بالمقابل أن يسدّدا إليها ضربة قاضية.

والبارز حتّى اليوم في التصريحات التي تصدر عن رئيس الوزارة، هو الغموض وقلّة الدقّة، وهي لا تمكّننا من القيام باستنتاجات نهائيّة.

لذلك، كان من الملحّ على المجموعة الدولية أن تتدخّل في هذه المرحلة.

فمن البداية أن تأثير الولايات المتّحدة رئيسي، نظراً إلى طبيعة علاقاتها بالدولة العبرية والى رعايتها عملية السلام، ولكنْ من المرجّح أنها لن تُمارس كامل عملها قبل الانتخابات الأميركية.

فينتج من ذلك أننا مدعوون إلى تمضية فترة جمود، ينبغي للدبلوماسيّة الأميركية أن تشغلها مهما كلّف الأمر، بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي، لتلافي زلاّت يمكنها أن تقضي على السلام. أمّا فرنسا، فينبغي لها أن تدعم هذا العمل اجتناباً للأسوأ.

وأمّا الزلاّت الممكنة فيتعرّض لها بشكل خاص، لبنان والأراضي المحتلّة.

فإنّ احتلال قسم من الجنوب ومن البقاع الغربي، الذي يشكل انتهاكاً لأحكام القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن، ونشاط المقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، وحلقة الاعتداءات الاسرائيلية على السكان المدنيين ماثلة كلّها في الاذهان.

وقد أثارت مأساة قانا الأليمة سخط الرأي العامّ العالمي بوحشيّتها، وهي التي أريدَ لها مع سواها أن تشكّل وسيلة لحزب العمل، ليفوز في الانتخابات. وأمّا الطريقة غير الإنسانية التي يُعامل بها الجيش الإسرائيلي الأراضي المحتلّة وسكّان فلسطين، فهي حديث القاصي وَالداني. فههُنا خميرة تسوّغ المخاوف والهواجس.

فإذا تجاوزنا هذا التطوّر الخطير، كيف يبدو المستقبل؟

بقدر ما يمكننا أن نتبيّن المستقبل من غير أوهام، نراه متوقفاً أوّلاً على أهداف إسرائيل الحقيقية وعلى سياستها، ولهذا السبب، هو يَخضع لاستراتيجية أميركا، وللتنسيق بينها وبين أعضاء المجموعة الدولية الأساسيين.

فمن الضروري حمل اسرائيل على احترام المبادئ الأساسية للشرعية الدولية وحقوق الناس، وإقناعها بأن معادلة «السلام مقابل السلام» أو «السلام مقابل الأمن»، التي ترفض الاعتراف بحقوق العرب، هي تصوّر خيالي وكاذب، لأنّه يزعم بناء الأمن والسلام على السّلب، والظلم، واضطهاد الشعوب الأخرى.

وستؤدّي استراتيجيّة كهذه، بالتأكيد، إلى تقويض استقرار المنطقة، وإشعالها، وإراقة الدم فيها؛ وهي تغذّي حركات الرفض والأصوليّة كافّة؛ ولن يُسهم ذلك في تأمين الأمن الشخصي، ولا السلام في إسرائيل؛ أضف إلى ذلك الانعكاسات المباشرة على الدول العربيّة القريبة من الغرب، وعلى النظام الإقليمي الذي تريد الولايات المتّحدة أن تكون المدبّر له.

فتجاه أوضاع على هذه الدقّة والتعقّد، يَفرض بُعد النظر الصارم نفسه كوسيلة وحيدة لمعالجة فعّالة.

«فالرجاء - على حدّ ما كتبه پول ڤاليري - هو حذر الكائن من إيضاحات ذهنه الدقيقة».

فليس من المفارقة التأكيد أن الرؤية السليمة للمصاعب والمخاطر يمكنها بردّة فعل عكسية أن تولّد الأمل، وأن تدفع إلى العمل، أكثر مما يستطيعه أمن كاذب قائم على الجهل والخداع.

فمن المشجّع أن نتذكّر في ضوء تعاليم التاريخ، أنّ هذا الأخير ليس مأساوياً على الدوام، وأنه يمكنه أن يفلت من يد المحتوم.

شارل حلو، الإنسان والسياسي

شارل حلو وآثاره بغنى عن أن يقدّم لها. فصورة الرجل في الحقل العامّ والحقل الخاصّ ماثلة في أذهان مواطنيه، ويشكّل مجمل آثاره جزءاً من تراثنا الثقافي والسياسي.

لذلك، سأقتصر في نطاق شعائر هذا الاحتفال على رسم بعض الخطوط الأساسية التي تميّز شخصيته، وعلى إبداء بعض التأمّلات التي استلهمتها من «المنوّعات».

ف «المنوّعات» كما طاب له أن يسمّيها، هي مجموعة مقالات، وخطب، ومقابلات، واكبت ستّين سنة من حياته؛ وهي تكلّل الإنتاج الفكري والأدبي لرجل نجح في توسيع آفاق معاصريه، بعمق تأمّلاته، وبالقدوة التي شكّلها، وبخبرته السياسية، وبتبصّره.

شارل حلو رجل نعم بإصغاء واسع وتعرّض لبعض الانتقاد ولكن الأحداث قلّما سفّهته؛ فهو في تفكيره مثال يُحتذى، تمكّنت تحليلاته، وتحذيراته، ونظراته المستقبلية القائمة على ثقافة واسعة، بمجملها، من الصمود أمام الزمن، وأمام أحكام مواطنيه في استعادتها الماضي.

وما وراء الحالات النفسية والمزاجية التي تفسّر لنا اختياره بعض الموضوعات، وأسلوبه في مقالاته، من غير أن يضحّي بأي شيء، لا بسرعة تأثّره، ولا بحماسه – فإنه نجح غالباً في الابتعاد عن الحدث وإقامة مسافة دونه، قبل أن يعلّق عليه، أو

* كلمة في حفل تكريم الرئيس شارل حلو بمناسبة صدور كتابه «المنوّعات»، جامعة الروح القدس، الكسليك، في ٢٥ تموز ١٩٩٦ (باللغة الفرنسية).

يدافع عن وجهة نظره، أو يبدي سخطه.

ومع ذلك، لم يكن من السهل على المرء أن يحافظ على هدوئه طوال المرحلة التي تناولتها «المنوّعات»، لكثرة ما تخلّلها من أزمات حادة، واضطرابات دموية، بلغت حدّاً غشى رؤية الكثيرين من رجال السياسة ومن المثقفين.

لقد بلغ أعلى الهرم السياسي بفضل مواهبه، وانتقائيته فيما وفّرت عليه ظروف معيّنة الشقاء الذي يطبع سيرة المناضل، فكان من الطبيعي أن تجذبه التيّارات السياسية الأكثر تعارضاً، مع ما يستتبعه ذلك من نتائج معروفة.

ولما كانت شخصية الصحافي كامنة في شخصية رئيس الدولة، قرّر هذا الأخير أن يواجه الانتقاد والمعارضة اللذين لا يتناولان شخصه، بموقف غير قاطع، ومحيّر أحياناً، يمتزج فيه التعاطف والغضب.

وقد حمل هذا النمط الذي يجانب الازدواجية، الكثير من المراقبين على التساؤل: أوَلا يعبّر بهذه الطريقة عن رغبة واعية إلى حدّ ما في المؤالفة في ذاته بين الطريحة والنقيضة، والسلطة وعكسها.

وهذا التمرين البهلواني الخارق، لا يتمكّن منه إلاّ من يهوي المفارقات، فيكون قادراً على التحكّم فيها، واجتناب السقوط في الارتيابية. ومن خلال ما كتب، يبرز الحس السياسي لدى المؤلّف، وتبحّره، وسموّه الخلقي، ودأبه على الاعتدال، وسداد أحكامه.

وانطلاقاً من التعايش بين الطوائف، الذي جعل منه لازمة وضرورة، ينقاد إلى الدفاع بنشاط عن الطائفية السياسية التي يعتبرها بحقّ – في إطار عاداتنا الراهن – دعامة من دعائم التعايش والكيان اللبناني.

فلا يفضّله أحد في إدراك مساهمة الطائفية – مهما كان موقفنا منها – في الحفاظ على كيان البلد وممارسة الحرّيات، خلال المرحلة التي اهتزّت فيها منطقتنا السياسية والجغرافية.

فلا عجب إذا تمسّك بالنظام الطائفي، لاسيما وأنّ هذا النظام عرضة لانحراف في تطبيقه، يخشى معه تحجيم دور بعض الطوائف، من خلال تشويه تمثيلها.

وإذ يقبل بمجمل اتّفاق الطائف، يدأب بفكر ثاقب على الكشف عن خرقه المنظّم، وعن الانحراف في تطبيقه.

ولكنه، لا يدع الاضطراب يتملّكه، ولا الهوى يتمكّن منه، حتى عندما يعتريه السخط. وهو حريص، سواء في موقع الحكم أو في خارجه، على الاتّزان، كما يعرف كيف يجتنب التطرف.

فكيف لا نذكر بهذا الخصوص پاسكال (Pascal) الذي يؤثره، والذي يكتب:

«عندما يتّجهون جميعهم إلى الشطط، لا أحد يبدو عليه أنه سائر بالاتّجاه هذا. فمن يتوقّف يجعلنا نلحظ اندفاع الآخرين، كأنما هو نقطة ثابتة».

هذا أمر واقع! فقد تمكّن شارل حلو، عبر تقلّبات الحياة، من المحافظة على قدم ثابتة، وعلى البقاء معلّماً، ومرجعاً.

هو رجل حادّ الذهن، غنيّه، وذو شخصية مرنة، تستعيد ذاتها، وهو صاحب نبل وشهامة؛ فهو مثال الرجل الذي يعتبر أنه ليس غريباً عن أيّ أمر يمتّ إلى الإنسان.

وهو بلا شكّ إنساني، ولكنه يتّخذ الإنسان غاية؛ فشارل حلو شخصية فريدة في ندوة السياسيين اللبنانيين. وهو قادر بطبيعته كما بثقافته على فهم أشكال الحياة كافّة، وربما على تلقفها؛ كما هو قادر على تفسير المعتقدات والتصرّفات كافة، دون محاباة.

وقد برهن على انه يستطيع أن يلائم في ائتلاف متناغم، بين العقيدة المسيحية التي يتعلّق بها تعلّقاً عميقاً، وإيمانه بالإنسان. فهكذا يمكن تعريف نزعته الإنسانية.

إنّ هذه الفلسفة ليست معهودة في عالمنا السياسي؛ لذلك كان يخشى على رجل اتّخذ من الإنسان غاية أن يضلّ في هذا العالم.

إلاّ أن شيئاً من ذلك لم يحصل، وميله إلى التواصل وإلى العلاقات الإنسانية، وروح النكتة، هي على حدّ سواء وسائل أنقذته من العزلة.

التحليل والنقاش أيسر له من العمل، وغالباً ما اضطرّ إلى اتّخاذ القرار تحت ضغط الأحداث والأشخاص قبل أن يلمّ بها إلماماً كاملاً فإذا به يعترف في محاضرة ألقاها سنة ١٩٨٦، كأنما أراد أن يجيب عما أخذ عليه من تردّد، فيقول: «إن الرجل الذي يقرّر مصير الكثير من الناس، هيهات أن يستند إلى أمور أكيدة مطمئنة... فعليه أن يقوم بعملية توليف لا بعملية اختيار... فالاختيار يقتضي المحافظة على مسافة تجاه الحلول المقترحة، وتجاه من يقترحها أيضاً... والاختيار هو أن يحافظ المرء على مسافة تجاه نفسه أيضاً. ففي هذا التزهّد تكمن عزلة القائد... فإن كان عليه أن يشرح مواقفه أمام الجمهور، فينبغي له أن يقوم بنوع من محاسبة النفس».

ومنذ ما يزيد على خمسين سنة، تساءل بول ڤاليري (Paul Valéry) في كتابه «نظرات على العالم الحاضر»، كيف يجرؤ رجال السياسة على إعلان موقفهم بشيء من الخفّة، من كثير من المسائل السياسية التي لا يستطيع أي إنسان عاقل أن يزعم أنه يعرفها.

وعندما اعترضت الرئيس حلو أحداث داهمة، واضطرّ لأن يلوي سياسته

بعض الشيء، لم يبخلوا عليه بنقد لم ينخفت صداه إلاّ قليلاً.

وما وراء الردود المفصّلة التي حوتها «مذكّراته»، سيكون حكم الأجيال المقبلة فاصلاً بهذا الخصوص. إذ سيعود إليها الحسم في ما اذا كان صاحب القرار أخذ بمقاييس التاريخ وبمنظاره وإلى أي مدى، أو أنه أخذ بميوله الشخصية ووحي المناسبة.

ومن غير استباق حكم المستقبل، يمكنني التأكيد أن رئيس الدولة الذي عرفته لم تغب عنه قط مخاطر مثل هذا السياق.

وإلى أن يأتي ذلك، سيعزّي نفسه بحكمة، مردّداً بعد غيره، أن الشعوب تنزع طبيعياً إلى الانتقام ممّن تولّى حكمها، «انتقاماً غامض المعالم».

فلنعد إلى «المجموعة». فيبدو لي أن في مقالاتها الأخيرة ما يستدعي بعض التأمّلات.

فلمّا كان شارل حلو رئيساً فخرياً للمجلس الأعلى للفرنكوفونية. ومولعاً باللغة الفرنسية التي يطوّعها بمهارة، فهو يبحر في مياه الفرنكوفونية بيسر، ناشراً شراعها. وتدفعه الرياح إلى أن يتمنّى تجاوز التواصل بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية، وصولاً إلى التوليف بينهما.

فلا شكّ في أنّ هذه الأمنية الطيّبة أطلقها في مجرى اندفاعه الخطابي، لا تخلو من بعض التطرّف لدى مطلقها، فيحلو له أن ينسى لبرهة قصيرة العقبات الطبيعية والظرفية التي تعترض مشروعاً كهذا، وسبق لها أن أجهضت طموحات أكثر تواضعاً، علّل نفسه بها في الماضي الكثير من المثقّفين اللبنانيين والمصريين.

وفي سياق الكلام، يحمله حماسه على المماثلة بين الأنَسيّة والفرنكوفونية، مع أنه لا يرمي بالتأكيد إلى التعتيم على الثقافات الأخرى واللغات التي تعبّر عنها، ولا إلى إنكار إسهامها في الأنَسيّة.

وتعالج نصوص أخرى عظيمة الفائدة أيضاً الكنيسة المارونية تارة، وهو لا يراعي جانبها في المجال الاجتماعي؛ وتعالج تارة العمل الإنساني الذي تقوم به مطاعم المحبة التي هو محرّكها؛ وتارة الصداقة مع فرنسا والڤاتيكان، وهما قطباه الجاذبان المفضّلان. ولكن لهجته تتحوّل إلى لهجة اتّهامية عندما يتناول القضايا المتعلّقة بسيادة لبنان، وشرود مؤسّساته، وسياسة إسرائيل والولايات المتّحدة.

ولا يوازي نقمته على احتلال جنوب لبنان وعلى السياسة الإسرائيلية إلاّ سخطه على السياسة الأميركية عموماً، ولاسيما في لبنان.

وفي ظرف آخر، كان يمكن أن نجد ههنا مادّة للتوسّع في هذه الموضوعات، لإبراز ما اعترى السياسة الأميركية من تناقض سابق في بعض الفترات أدى إلى

شطط في السياسة اللبنانية وسذاجة، كان من جرّائها الإيحاء للرأي العامّ بالثقة في أهداف الولايات المتّحدة بالاستناد إلى صورة مبتورة لها، ولاستراتيجيتها.

وعندما ننتهي من قراءة المجموعة تتجاذبنا مشاعر مختلفة الاتجاهات في ما يختصّ بالرؤية المستقبلية. لا شكّ في أنه لا يمكن لشارل حلو أن يقف عند حصيلة متشائمة. فإن إيمانه بالله وبالإنسان يتوحّدان لمقاومة انشغال البال والقلق بشأن مستقبل هذا البلد العزيز على نفسه. لذلك يطلق هذه الصرخة من صميم فؤاده: «أريد أن أؤمن بلبنان».

لقد لاحظتم أن ليس هذا الإيمان راسخاً. فهو رهن بعزم أكثر ضرورة مما كان عليه في أي وقت مضى، هو عزم المواطنين جميعهم.

فيريد شارل حلو أن يدفعهم إلى العمل متوافقين لإنقاذ بلدهم، عبر تنشيط التعايش، لتحويله إلى شراكة تنبثق من توافق وطني حقيقي.

لذلك سوف تفيد الأجيال الشابّة إفادة كبيرة من تمحيص رسالة المؤلف؛ وسيساعدهم ذلك، من جهة اخرى، في اختيار المعايير المناسبة لاعتماد سلّم قيم. فيفهمون بالمناسبة نفسها أن خيال الظلّ الذي يشغل اليوم الساحة السياسية لم يكن مألوفاً دوماً، وكذلك ضبابية العمل السياسي، وانه بالرغم مما شاب ديمقراطيّتنا من عيوب، فإن القدرة على اتّخاذ القرار والشفافية عرفت أياماً أفضل.

وفي النتيجة، فإن لشارل حلو غير صفة ليستحقّ امتنان وطنه ومواطنيه الذين هم اشدّ تعطّشاً إلى رأيه ورسالته في زمن يحول فيه الضباب دون رؤية المستقبل، ويدعو إلى كثير من التساؤلات.

هل القرار كيد يرتدّ إلى نفسه؟*

استجابة المجلس الدستوري لمراجعة الإبطال التي نظر فيها تستحقّ تقديراً مضاعفاً لأنه لم يكن من اليسير تأمين الإجماع لمثل هذا القرار.

فإلى دقّة المسائل المعروضة على أعضائه لم تكن سيرتهم ولا أسلوب إدراكهم للإشكاليات السياسية والقانونية من العوامل التي تسهّل تلاقيهم على منسوب أمثل.

ولا شكّ في أن الرسالة التي وجّهتها هذه الهيئة القضائية الحديثة العهد عبر إشارتها الى الظروف الاستثنائية كان لها دور حاسم في تأمين الإجماع نظراً الى ما تنطوي عليه من موازنة بين تلك الظروف في حال توفّرت شروطها، وصرامة قاعدة المساواة. وهكذا بدا القرار في نظر ممتهني القانون وكأنه يحتوي في الوقت نفسه تأديباً للمشترع على خفّته وإيحاء له بالمخارج الممكنة عند الحاجة القصوى.

بيد أن هذا القرار لم يضع حدّاً للمشكلة، بسبب شطط المؤسّسات السياسية المألوف، إذ سرعان ما اقتنصت هذا الاستثناء لتضعه في مرتبة القاعدة.

وإذا بالسلطات، تحت ستارالالتزام بالقرار، تلتفّ عليه نصّاً وروحاً، فيما يسرف المسؤولون في إعلان احترامهم لأحكام القضاء في محاولة فاشلة لإخفاء الصلف الذي يعتري تصرّفاتهم ويعجز عن تمويه الإعلان المزيّف في إيمانهم بدولة القانون.

إنه لمملٌّ أن نستعرض الشوائب المتنوعة التي تشوب القانون الذي أقرّه المجلس النيابي نهار الثلاثاء تحت ستار تصحيح الخلل.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بصرف النظر عن مصير هذا القانون هو الآتي:

ألم يكن النصر الذي حقّقه المجلس الدستوري غالياً يتجاوز في النهاية الفائدة

* مقال نُشربالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour*، ١٥ آب ١٩٩٦.

التي تُجنى منه؟ ألم ينقلب هذا القرار – بفعل تحايل السلطات المعهود اليها تنفيذه – كيداً يرتدّ الى المجلس الدستوري بل عليه؟

وفي ضوء الممارسة السياسية التي ألفتها الجمهورية الثانية، أخشى ألاّ يكون هذا التصوّر مثيراً للاستغراب، لأنه من مدلول التجربة أن إيقاظ وجدان المسؤولين يتطلّب أكثر من هذه الجرعة، وكذلك تحسّسهم بواجباتهم.

وفي المهزلة التي شهدناها مؤخّراً، يستحقّ الموقف المميّز الرافض الذي اتّخذه بعض النواب التسجيل والتنويه.

تنظيم وسائل الإعلام: المنطلقات والأهداف

أهي إجراءات السلطة الأخيرة بحق وسائل الإعلام المرئي والمسموع أوحت إلى جامعة سيّدة اللويزة تنظيم هذه الحلقة الدراسيّة، أم أن حرّية الإعلام بحدّ ذاتها جديرة بأن توضع موضع بحث الأكاديميين والسياسيين ورجال الفكر لما تنطوي عليه من أهمّية ومغزى في الحقلين العامّ والخاصّ؟

ففي أي حال، إن الموضوع ممتع وشيّق ويساعد على توضيح رؤية المواطن وتثقيفه.

ليست حرّية الإعلام مكرّسة في شرعة حقوق الإنسان ودساتير عدد من الدول فحسب، بل بات الإعلام الحرّ بمثابة سلطة رابعة في البلدان الديمقراطية أو سلطة عكسيّة من حيث كونها تتولّى الانتقاد والحدّ من غلواء الحكم.

فلا غرو والحال هذه أن يكون الرأي العامّ قابل تدابير السلطة التعسّفية بالحذر والقلق. وهاجسه أن يكون هذا الإجراء أوّل الغيث نسبة الى سائر الحرّيات والآتي أعظم.

أوّل ما ينبغي التنبّه إليه أن حرّية الإعلام ليست حقّاً ممنوحاً لمصلحة الكاتب والمؤلّف والمخرج وصاحب وسيلة الإعلام فحسب، بل إنها حقّ لمصلحة القارئ والمستمع والمشاهد والمواطن لكونها في عداد حقوق الإنسان ووجهاً من وجوه حرّية الرأي وشرطاً للشفافيّة.

وينسحب على ذلك أن هذه الحرّية – أسوة بسائر الحرّيات – لا بدّ من تحصينها وضبطها ضدّ تعسّف السلطة من جهة، ومن جهة ثانية، حرصاً على الإعلام نفسه ضدّ أي شطط أو تجاوز يمكن أن يصدر عن المستفيدين من حرّيته.

وفضلاً عمّا تقدّم، من المعلوم أن تعاطي الفرد مع المجتمع ومع السلطة في

* مداخلة في حلقة دراسية حول «حرّية الإعلام» عُقدت في جامعة سيّدة اللويزة، ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٦.

سياق ممارسته حقوقه يطرح بالضرورة مشكلة التوفيق بين هذه الحقوق وحقوق المجتمع ومتطلّبات السلامة والاستقرار وهي من صلب واجبات السلطة العامّة، الأمر الذي يفرض وضع تنظيم ملائم للحؤول ضد التصادم الممكن ولمعالجته عند الاقتضاء.

وهكذا فإن محتوى هذا التنظيم ونهج السلطة في تطبيقه وكذلك تصرّفات المستفيدين منه هي المؤشّر الرئيس للديمقراطيّة ولمدى شرعيّة السلطة واحترامها الحرّيات، أي إنها، باختصار، سمات دولة القانون ومدى تطوّر المجتمع.

ففي العالم الغربي وفي ظلّ الأنظمة المختلفة التي تعاقبت عليه على مدى التاريخ، عانى الفرد الكثير من استبداد السلطة واضطرّ إلى النضال طويلاً لتعترف له بحقّه في الحرّية.

ففي فرنسا، مثلاً، لم تستقرّ الأمور نهائياً بالنسبة الى الإعلام المرئي والمسموع ولم يوضع حدّ للتجاذب إلاّ في النصف الثاني من القرن الحالي، مع أن حرّية الرأي متجذّرة في التاريخ القديم.

وفي هذا الصدد، ورد على لسان الكاتب المسرحي الإغريقي سوفوكل (Sophocle) الذي عاش خمسة قرون قبل الميلاد: «من ميّزات النظام الاستبدادي أنه لا يحدث إلاّ عمّا يروقه ولا يسمع إلاّ ما يروقه أن يسمع».

وبالعودة إلى التنظيم أرى أن تقويم مشروعيّته والأخلاقيّة في تطبيقه رهن بأمرين:

١. هل التنظيم وسيلة للتضييق على الحرّيات؟

٢. هل يطبق تطبيقاً سليماً على الجميع؟

لقد تذرّعت السلطة اللبنانيّة بأن تنظيم الإعلام المرئي والمسموع المشكو منه يماثل التشريع الفرنسي. فإذا ما أجرينا مقارنة خاطفة بين الخطوط الرئيسة للتنظيمين الفرنسي واللبناني نلاحظ الآتي:

أ) على غرار القانون الفرنسي، أقرّ القانون اللبناني قاعدة التعدّدية في الإعلام لكنه اكتفى بوضع نصّ يحدّ من نسبة تملّك شخص واحد لوسيلة الإعلام ولم يلحظ - خلافاً للقانون الفرنسي - حقّاً بالظهور على الشاشة (droit à l'antenne) وهو حقّ معطى للأحزاب والنقابات والمرشّحين في الانتخابات مراعاة للتعدّدية. والجدير بالذكر أن هذا الحقّ مفروض احترامه أيضاً على الإعلام الرسمي وهو مرفق عام يخضع لقاعدة المساواة بين المواطنين.

أما في بريطانيا، فقد جرت العادة على أن يلتقي مدير الـ BBC في بدء كل عام مع ممثّلي الأحزاب السياسية لبرمجة ساعات ظهورها على الشاشة.

ب) وفي ما يتعلّق بالمجلس الوطني للإعلام، فقد اقتبسه لبنان من التشريع الفرنسي الذي جعل منه هيئة مستقلّة عهد إليها في تنظيم الإعلام والسهر على التعدّدية والمساواة واستقلاليّة الإعلام، لاسيّما الرسمي منه، كما أولاها حقّ منح الرخص وملاحقة وسائل الإعلام لدى القضاء. فيما لبنان جعل من هذا المجلس هيئة استشاريّة صرف يجري التعامل معه كأنه مجرّد جهاز من أجهزة الإعلام، كما ضنّ عليه بوسائل ذاتيّة للقيام بمهامه مع الإشارة إلى أن وزير الإعلام هو المرجع المختصّ لاتّخاذ بعض التدابير التأديبيّة بحق المؤسّسات، بعد استشارة المجلس، على أن يستغني عن استشارته إن لم يلتئم في مهلة ٤٨ ساعة.

هذا بالنسبة إلى نصوص التنظيم. أمّا إذا انتقلنا إلى كيفية التنفيذ وصوابيّته ينبغي ألاّ يفوتنا - بعيداً عن المناظرة السياسيّة - أن السلطة لم تعوّدنا لدى تشكيلها الهيئات التي يقال إنها مستقلّة على ممارسة حقّ الاختيار وفقاً لمقاييس بعيدة عن الحزبيّة والمحسوبيّة، وغالباً ما يكون الاختيار على حساب الكفاءة واستقلاليّة الرأي. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، درجت العادة على أن تسعى السلطة إلى التأثير على هذه الهيئات في سبيل أهداف حزبية ضيّقة بعيدة عن المصلحة العامّة.

هذه الاعتبارات تغذّي الشكوك حيال صحّة إجراءات السلطة العامّة وخلفيّاتها بوجه عامّ.

والآن لا بدّ من الالتفات إلى الهدف الآخر من التنظيم وهو الذي يتعلّق بمؤسّسات الإعلام وواجباتها وضرورة تحصينها ضدّ الشطط والإغراءات، هذا مع الإشارة إلى أنها من حيث كونها أيضاً مشروعاً تجارياً تخضع لقاعدة الربح والخسارة.

هذه الناحية سوف يتبسّط فيها مشاركون في هذه الحلقة، إلاّ أنه من حيث المبدأ يجب ألاّ يغرب عن البال أن على المؤسّسات الإعلاميّة واجبات، وفي طليعتها أن تراعي في نشاطها قواعد النزاهة المهنية والخلقية فتميّز بين الخبر والرأي من جهة، وتترفّع عن الخوض في مواضيع تمسّ الثوابت والمقدّسات، وتحترم حميمية الحياة الخاصّة. وغنيّ عن القول إنها، وهي تؤمّن مصلحة عامة، مسؤولة عن صحّة الخبر وعن توعية المواطنين وإعدادهم للمواطنيّة الصحيحة.

وفي المناسبة أودّ أن أروي لكم حادثة وقعت مؤخّراً في فرنسا كونها ذات مغزى يتّصل بالشأن المبحوث فيه:

في برنامج تخيّلي، بثّته محطّة التلفزة +Canal مؤخّراً، ورد مشهد ينال من شخص رئيس الدولة، لا بل يحرّض على قتله. فإذا برئيس البرنامج يظهر على الشاشة بعد مدّة وجيزة ويعترف تلقائيّاً بأنه أخطأ إذ وافق على بثّ هذا البرنامج

بعد الاطّلاع عليه. ثم يعلن تعليق البرنامج لمدّة أربعة أسابيع ريثما يتسنّى له أن يعيد النظر في تنظيمه.

أمّا وأن ضيق الوقت يمنعني من الاستفاضة في الموضوع، فإني أختم مداخلتي متمنّياً أن تسهم مثل هذه الحلقات في حثّ الحكّام والمواطنين على التعاون سعياً إلى الأفضل في حقل الإعلام والحرّيات.

تحويل أنظار وتهرّب

لم نكن بحاجة الى التجلّيات الأخيرة للنشاط السياسي لنتيقّن بأن ممارسة النظام يغلب عليها الطابع الكاريكاتوري وأن المناوشات السياسية تتّسم بالقحط.

قد تكون السلطات حريصة - عبر «لسان خشبي» طوّعته تلبية لمتطلّبات «طائف» أمعنوا في تشويهه - على العناية بثقافتنا السياسية وتعميق حسّنا المدني الى حدّ إبدائها أسفاً لاستجداء أهل السياسة سوريا وريثة الباب العالي.

في مواجهة السلطة، تقف معارضة برلمانية متفكّكة، لا تشفي غليلنا، لأن المشكلات الأساسية ذات الطابع الوطني محجوبة الى حدّ بالمشاكل الحياتية والصعوبات الاجتماعية الاقتصادية مع العلم بأنه يستحسن منح الحكومة مهلة لمعالجة هذه المشاكل الملحّة دون أن نستسلم للأوهام. أجل، إن ثمة مداخلات مقنعة وشديدة لبعض النواب تصلح متنفّساً للاستياء العامّ، من غير أن تصلح قاعدة لبرنامج حكم عكسي ولرؤية شاملة للمجتمع.

حيال مسرحية الأشباح هذه لا يسع المواطن، وقد نفذت قدرته على الاستغراب، إلاّ أن يشعر بمهانة لكرامته وازدراء لذكائه.

كيف يمكن والحالة هذه، تعليل النفس بتقويم الأوضاع من داخل النظام في القريب العاجل، فيما حلبة المؤسّسات لا تتّسع لمواجهة سياسية حقيقية وفيما المناوبة الديمقراطية الصحيحة لا تعدو كونها مجرّد تصوّر ذهني. فهل هناك من يؤمن بأن فريقاً آخر في الحكم سوف تكون معزوفته مختلفة عن هذه؟

إن النكول بوعود تطلق جزافاً لتهدئة المخاوف وتمويه التناقضات، يفضي الى تعزيز الشكوك في ذهن المواطنين وشعورهم بالاقصاء.

من نافل القول إن استرسال الدولة في سنّ التشريعات والأنظمة لا يجعل منها

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ٦ كانون الأوّل ١٩٩٦.

دولة القانون، بل حرصها على تنفيذ النصوص في الواقع وفقاً لروحها وفي طليعتها الدستور، وعلى احترام الحرّيات الأساسية في الممارسة اليومية، كفيل وحده بأن ينزلها هذه المنزلة.

إن عيّنة من الممارسة السياسية اليومية تدلّل بما فيه الكفاية على شرود السلطة في تصرّفاتها.

أليس من المؤسف أن يلجأ المسؤولون - وقد لمسوا افتقارهم الى الشرعية الشعبية - الى الافتراء على السلطات التي سلفتهم في ظلّ الجمهورية الأولى تشنيعاً في شرعيتها؟

في محاولة تهدف الى تنفيه حالة الخضوع التي يعاني منها، إذ بتيّار يحظى برضى ضمني، يدّعي ولو بخفر، بأن العولمة وانعكاساتها على الدولة القومية نالت من المفهوم التقليدي للاستقلال والسيادة. هذه النظرية - كما أطلقت من وراء البحار - تصطدم في موطنها باعتراضات شديدة من حيث المبدأ، فضلاً عن أنها تقتصر على الحيّز الاقتصادي. وفي أي حال، إن أي مفعول لها يصيب جميع الأطراف والبلدان المعنية ولا يوفّر أياً منها.

وغنيّ عن القول إن الترابط، اقتصادياً كان أم سياسياً، ليس معدّاً لتبرير هيمنة دولة على أخرى في إطار أي تنظيم إقليمي جيوبوليتيكي أو اقتصادي.

وبالانتقال الى موضوع الفساد الذي يستأثر باهتمام شامل، فإن التنديد به وفضحه هما في متناول أي كان. أما استئصاله من جميع المستويات، فمن اختصاص الدولة. وحسن تنفيذ هذه العملية رهن بقدرة المؤسسات العامّة على إنجازها، إذا ما افترضنا أن ثمّة رغبة صادقة في ذلك.

وهنا يعترضنا سؤال يطرح نفسه:

من يتولّى تطهير من؟ ومن يحاكم من؟

يخطئ من يتصوّر أن هذا السؤال مجرّد شعار إعلامي.

إن اجهزة المراقبة الإدارية بعد ان استبعدتها الدولة وجرّدتها من سلطتها، من العبث التصوّر بأن نصّاً تضعه لإحيائها يعيد اليها الحيوية، هذا بقطع النظر عن مؤهلات أعضائها.

ومن جهة ثانية، فإن الجهاز القضائي وقد أصيب في هالته لما عاناه من تبدّلات في العقود الأخيرة، لا يبدو - للأسف -، مرجعية تحظى بالإجماع لإنجاز مهمّة تهدف الى تأمين السلامة العامّة. لذا قد يكون الحلّ في ابتكار صيغة ما، فريدة، إذا ما أرادوا للإصلاح أن يكون أكثر من مناقلات موظفين وعملية تجميل.

وفيما تذمّر الرأي العام على أشدّه، يثار موضوع تعديل الدستور دون تحديد

الموادّ المستهدفة.

لمّا كان هذا الموضوع فتح الباب واسعاً أمام المناقشات والجدل، فلا بدّ من بعض الملاحظات والتحذيرات المنزّهة عن أي نزعة طائفية أو فئوية.

أول ما ينبغي ملاحظته أن سوء اداء الحكم والشوائب التي يشكو منها الرأي العامّ لا تمتّ الى نصوص الدستور بصلة. فالخلل والتجاوزات الجسيمة التي تربك ضمير المواطنين وتثير قلقهم تشكّل مخالفات صارخة للدستور أياً يكن تقويمنا لأحكامه.

فأي مادّة في الدستور تبرّر تهجير سلطة القرار وإمّحاء السيادة والشرعية وبروز بدعة الترويكا والنيل من الحرّيات العامّة وعبثية قانون الانتخاب واهتراء الإدارة والتدخّلات لدى السلطة القضائية وسواها؟

من يستطيع القول بأن هذه الهرطقات مردّها الى النصوص لا إلى ذهنية الأشخاص المعهود اليهم في تنفيذها والى النهج الذي يعتمدون في الممارسة؟

هذا في ما يتعلّق بالنصوص الرئيسية. أمّا إذا كانت التعديلات سوف تقتصر على إجراءات شكلية بهدف توفير مزيد من السرعة في آلية الحكم، فإن الرأي العامّ سيواجهها بخيبة أمل مقرونة بلامبالاة ولن يكترث لها كثيراً.

وبعكس ما تقدّم، عندما توضع مسألة الأحوال الشخصية على بساط البحث، فسرعان ما تتحوّل اللامبالاة إلى أهواء وإلى جدال عنيف.

لا ريب في أن المتقدّمين والمتنوّرين من المواطنين يتمنّون أن يأتي يوم يعاد فيه النظر في التشريع الذي يرعى هذه الشؤون. لكن هل الأجواء مهيّئة لتقبّل إثارة هذا الموضوع في الظرف الحاضر؟ وهل يمكن معالجته بصفاء الذهن المرتجى بغياب الوفاق الوطني الذي لا يبالون به وفيما الروح الطائفية على أشدّها وسياسة الدولة تتأرجح بين مراعاة الطائفية السياسية وميل خجول الى تجاوزها؟

ومهما يكن من أمر، إن تعديل الدستور والقوانين الأساسية شأن جدّي لا يحتمل المعالجة المزاجية كما أنه لا يجوز أن ينظر اليه بمنظار العلاقات العامّة تبييضاً لصفحة زيد وتلطيخاً لصفحة عبيد.

فحيال هذا التراكم من الشوائب، ليس من المستغرب أن يرى المواطن في العمل الحكومي والبيان الوزاري والموالاة على السواء، كما في المعارضة المجلسية عموماً مجرّد صورة ساخرة لممارسة النظام ولعبة عقيمة ترمي الى إلهاء الرأي العامّ إن لم يكن تضليله.

هذه الاعتبارات تفرض على الطبقة السياسية بجميع تيّاراتها، أن تقوم بمجهود جدّي إذا ما أرادت ردم الهوّة المتزايد اتّساعها بين الدولة ومجموع المواطنين، أي

الأمّة.

إن مثل هذا الإنجاز يستلزم أكثر من وصفات مبتذلة وتعهّدات شكلية، وإن اقتصر هدفه، في مرحلة أولى، على تعديل المنحى في سبيل اقناع المجتمع بأن تحويل الأنظار والتهرّب ليسا المحور الذي تدور حوله سياسة لبنان أو ما تبقّى منها.

«القرار ٤٢٥» لغسان تويني:
ألفنا بعضنا بعضاً مزاجاً وتفكيراً وتقارباً

إن تعمّد غسان تويني - الصحافي والكاتب الشغوف بالتأليف - نشر ما حوته محفوظاته من رسائل دبلوماسية متبادلة خلال ترؤسه وفد لبنان لدى الأمم المتّحدة بدلاً من كتابة مذكّراته، أمر يدعو إلى التساؤل.

لعلّه في ذلك أراد أن يتمايز في شخصه السفير عن الصحافي، إذ لو عكف على وضع مذكّراته بعد انقطاعه عن العمل الدبلوماسي لتغلّبت على كتابته النزعة الصحافية.

وقد يكون اختار كذلك أن ينشر المادّة الخامّ لعمل دبلوماسي استقطبته بيروت ونيويورك، دون تجميل وتنقيح، بحيث يتسنّى للقارئ معايشة تلك الأحداث ومواكبة معالجتها بصورة حيّة.

ولا غرو اذا اعتمد أسلوباً لا يخلو من المراهنة والتّحدّي والشفافية، وهي من الصفات التي يهواها. فتعيين غسان تويني سفيراً من خارج الملاك عام ١٩٧٧ أثار استغراب البعض لما تفرضه هذه المهمّة من فكّ لروابط وابتعاد عن اهتمامات شتّى محبّبة اليه وساهمت في تكوين شخصيته. وبديهي ان الدبلوماسية ما كانت لتجذبه لولا الظروف الاستثنائية والخارقة السائدة حينذاك والتي تفسّر أيضاً مبادرة الدولة الى اختيار هذا الابن الورش للصحافة والسياسي المتمرّد، الموسومة شخصيته بسنوات من النشاط في الحقلين العامّ والمهني.

مراسل وزارة الخارجية سياسي في أعماقه، متمازج مع صحافي بالفطرة مدمن على الإعلام، طالما طبعت علاقته بالحكم مفارقة تحثّه على الانقضاض عليه فيما يجتذبه سحره، يرتاح الى التعامل مع العقائد والألاعيب السياسية، بارع في

---

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٧.

التحليل والمساجلة، هازئ بالقيود.

لم يهمله القدر في حياته الخاصّة، فدلّله حيناً وجار عليه أحياناً فتصدّى لتقلّباته بحمية بلغت حدّ جموح تلطّفه مسحة من السخرية.

ينعم بثقافة عالية وخبرة واسعة وذكاء حادّ ومخيّلة خصبة، متلهّف بقدر ما هو طموح، لا يرتهن للأفكار المسبقة والتعصّب في الرأي والتحيّز، دون أن يكون على قطيعة معها.

يوم طرح الرئيس سركيس موضوع تعيينه سفيراً من خارج الملاك في مركز حسّاس، بدا أن البعثة الدائمة لدى الأمم المتّحدة هي المركز المؤاتي لأن ماهية العمل هناك توفّر له ما يحتاجه من مجال حيوي ومرتع لديناميكيته.

وبالعودة إلى المراسلات المنشورة، فإن الجزء الأول منها يكاد يقتصر على العدوان الإسرائيلي مع ما يتّصل بهذا العدوان من مقدّمات وتوقّعات وتقويم، انتهاء بسبل معالجته، مما يرسم ملامح الأوضاع المأسوية التي عاناها لبنان في تلك الحقبة، في الداخل وفي الخارج على السواء.

لقد كتب على الحكومة آنذاك أن تنشط على أكثر من جبهة في آن واحد، وأن توفّق بين تيّارات متناقضة في الرأي العام وداخل الحكم حيال المطالبة بقوّات أمن دولية، بينما الحرب الباردة تلقي بثقلها على العلاقات الدولية، والمفاوضات بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتّحدة على قدم وساق، والدول العربية متفككة في مواجهة قضية العرب الكبرى، والمقاومة الفلسطينية عرضة لتجاذبات يدفع لبنان ثمنها أرضاً وشعباً.

أما الوضع الدبلوماسي فكان معقّداً سواء من منظار بيروت أو نيويورك وأبرز عقده تتمثّل بالآتي:

لقد كان للتناغم بين بعض تيّارات الداخل ودول عربية والمقاومة الفلسطينية تأثيره على موقف المجموعة العربية في مجلس الأمن فتردّدت في مساندة لبنان معتمدة المناورة والتهرّب باستثناء سوريا التي سرعان ما راعت موقفنا وساندته.

أما القطبان الدوليان، فكانا على طرفي نقيض بالنسبة الى أزمة الشرق الأوسط وكل ما يمتّ اليها بصلة، ففيما الولايات المتّحدة ترى أن ثمة ترابطاً بين أعمال المقاومة والعدوان الإسرائيلي وأن الحلّ يكمن في توسيع إطار مفاوضات السلام وتسريعها، وصولاً الى حل جذري وشامل لأزمة الشرق الأوسط، كان الاتّحاد السوڤياتي يصرّ على إدانة إسرائيل وإلزامها بالانسحاب.

وغني عن القول إن هذه الأخيرة راوغت على عادتها، معلّقة الانسحاب على إعطائها ضمانات ميدانية تؤمّن سلامتها، وآخذة على لبنان خرقه المزعوم لاتّفاق

الهدنة بفعل توقيعه اتّفاق القاهرة.

ففي خضمّ هذه التناقضات، ما فتئ لبنان يتمسّك هنا وهناك بقراره الحرّ مبدأياً من الحزم والوعي ما أمّن استصدار القرار ٤٢٥ الذي عالج الموضوع بمعزل عن مفاوضات السلام وبالاستقلال عن الأزمة العربية الاسرائيلية، فنصّ على احترام سلامة الاراضي اللبنانية ضمن الحدود الدولية المعترف بها وعلى وقف الأعمال الحربية ودعا إسرائيل إلى الإنسحاب، كما قرّر انشاء قوّات أمن دولية استجابة لطلب لبنان، دون ان يعلّق على إنشائها.

ومن موقعه في نيويورك، كان لغسان تويني مساهمة مجدية بالتنسيق مع الإدارة المركزية، في نجاح السياسة المرسومة، مجنّداً ما يملك من طاقة ومؤهّلات، متحاشياً التصادم مع الافرقاء المعنيين والنافذين في أروقة الأمم المتّحدة وفي مجلس الأمن ومتشبّثاً بحقوق بلده ومقوّمات سيادته، دالاً هكذا على درجة عالية من الكفاية الدبلوماسية.

لقد تساءل البعض في حينه عن سرّ نجاح التنسيق بين وزارة الخارجية، وعلى رأسها فؤاد بطرس، والبعثة لدى الأمم المتّحدة، وعلى رأسها غسان تويني، في حين لم تكن تبدّدت ذيول الخصومة السياسية التي نشأت بينهما في الستّينات. إن ماهية الأخطار المحدقة بالبلد وجسامة المهمّة الملقاة على كاهلنا إنما دفعتانا بصورة طبيعية الى الترفّع عن كل اعتبار آخر، فتيسّر لنا عبر المراسلات والاتّصالات المستمرّة أن يألف بعضنا بعضاً مزاجاً وتفكيراً وتقارباً في سياق مسار تخلّلته بعض العثرات أحياناً، نظراً للتباين في الطباع، إلاّ أننا تجاوزناها بسهولة، مدركين في ضوء التجربة أنّ التكامل هو وجه من وجوه التناغم.

إن قراءة المراسلات ممتعة، تساهم في تنوير الرأي العام وتثقيفه سياسياً، لاسيما في ظروف يصحّ معها التساؤل هل بات التذرّع بالقرار ٤٢٥ محطّ كلام أم أنه لا يزال يصلح أداة دبلوماسية لمواجهة تطوّرات مستقبلية منظورة وغير منظورة؟

لست أعتقد أن مصير هذا القرار الى غرفة المحفوظات في أي حال، لأنه يجسّد توافقاً دولياً قلّما تحقّق على تكريس حقوق لبنان والاعتراف بمصالحه المشروعة من طريق الجلاء عن الجنوب والبقاع الغربي.

لذا يستحسن من جانب أهل السياسة عندما يتعرّضون للقرار ٤٢٥ - في معرض تشبّثهم بوحدة المسار اللبناني السوري في مفاوضات السلام - ألاّ يغفلوا أبعاده ومغزاه من حيث كونه وحدة قائمة في ذاتها لا ترتهن لأي مسار أو شرط آخر، ترتّب على إسرائيل الانسحاب من لبنان، احتراماً لسيادة لم يوفّر المسؤولون جهداً للدفاع عن مفهومهم لها، ولا سيما عبر إصرارهم على تحرير الأرض.

أتحجب الشجرة الغابة ؟

يتغلّب الشعور بالسخط على الاستغراب لدى الرأي العامّ، في ردّ فعله على السيناريو الملتوي الذي أودى بالانتخابات البلدية.

ومغزى هذه الظاهرة أن المواطن بلغ درجة من النضج، مردّه إلى تمادي السلطات في الاستهانة بأحكام الدستور وبمبادئ الشرعيّة وأنه ملّ هذا الاستهتار.

وليس أدلّ على ذلك من أن عبارات كـ «السلطات العامّة» و«دولة القانون» باتت خالية من المعنى، يجري تداولها بمحض العرف.

بعض الأمثلة النموذجية نستخرجها من اليوميات السياسية، تجسّد مدى غياب السلطة وشططها.

ها هي «دولة ديمقراطية وبرلمانية» ينبري رئيس إحدى سلطاتها متّهماً نظيريه الرئيسين ونفسه على السواء، بأنهم متوافقون على إدارة الشؤون العامّة تأميناً لمصالحهم الشخصيّة أو الفئويّة، دون الالتفات إلى المصلحة العامّة.

ها هو مسلسل من الأحداث، أبطالها موظّفون حكوميّون من مستويات مختلفة، تبيّن أنهم يختلسون أموال المكلّفين والخزينة بواسطة مافيا متشعّبة كالأخطبوط.

ها هي بلبلة تعتري سياسة الإعلام، ضاربة عرض الحائط بمبدأ مساواة المواطنين أمام القانون وبالحرّية، بهدف تطويع الإعلام المرئي والمسموع لرغبة الحكّام.

ها هي أزمة كامنة بين الحكومة والنقابات العماليّة، اتّسمت مرحلتها الأخيرة بمعالجة بوليسيّة للمعضلات الاجتماعيّة.

* مقال نُشر في جريدة «النهار»، ١٧ نيسان ١٩٩٧.

ها هو مشروع للسيطرة على الجامعة اللبنانية، عبر وضع اليد عليها بواسطة محازبين خلافاً لأبسط قواعد الشرعيّة.

ها هو تمييز فاضح في تحريك الحقّ العامّ، يتلازم مع سياسة قمع انتقائيّة تشكّل طعناً في صميم المساواة التي هي ركيزة العدالة.

وتتويجاً لهذا التخبّط، إذا باستقالة رئيس المجلس الدستوري تكشف أن جوّاً من الالتباس يخيّم على علاقات السياسة بالقضاء نظراً إلى مداخلاتها لديه، كما تكشف أن ثمّة عسراً في علاقات أعضاء المجلس في ما بينهم، مردّه إلى تباين في الآراء ذي خلفيات تدعو، حسبما يُشاع، إلى الريبة.

وإذا كانت جميع هذه الشوائب ليست كافية للنيل من صفاء المسؤولين، فإنها، في المقابل، تعزّز شعور الحذر والتشكيك في ذهن المواطن حيال المؤسّسات العامّة.

ويتحصّل من ذلك أن الحملة التي تُشنّ هنا وهناك، بمناسبة الاستحقاقات البلدية، لا تعبّئ الرأي العامّ وإن اتّخذت الحرص على الدستور شعاراً لها، ذلك أن المواطن تخامره الشكوك حيال هذه اليقظة المفاجئة للضمير الشرعوي والتزمّت الأدبي لدى المسؤولين، خصوصاً أن ممارسة مزمنة اتّصفت بالتساهل لم تهيّئه لهذا التحوّل.

ولهذا السبب تُغيّب المسألة القانونية التي يقوم حولها الجدال، وراء اللعبة السياسية، علماً بأن تموّجات هذه اللعبة، كما ألفناها، لا تهدف في النتيجة إلاّ إلى تعديل تكتيكي للقوى بين أقطاب السلطة، وفقاً لمعادلة تخضع في أيّ حال إلى موافقة الوصي صاحب القرار.

وفي هذه الأثناء، يستمرّ الحكم في إدارة البلاد بدون بصيرة، لافتقاره إلى برنامج سياسي ومشروع متكامل للمجتمع.

ومن نافل القول إن التزام المقاومة ضدّ إسرائيل والالتصاق بسوريا في مسار المفاوضات - وهما من مستلزمات الواجب الوطني - لا يقومان مقام البرنامج. أما إعادة البناء، على ضرورتها، فلا تصلح سوى إطار لبرنامج، في حال وضعه.

وفي غياب مبادرة السلطة، يخشى أن تحلّ محلّها، في هذا الدور، حركات ذات طابع سياسي أو طائفي، تسعى إلى ملء الفراغ ولو داخل محيطها، فتستفحل الفوارق بين فئات المجتمع وطوائفه على حساب وحدة الوطن.

ونتيجة لما تقدّم، يتبيّن ان البلبلة المضخّمة حول البلديات، هي أقرب ما تكون إلى أزمة زائفة ميزتها الوحيدة أنها تحوّل الانتباه إلى ظاهرة واحدة من ظواهر المرض المزمن الذي نعانيه، وتنأى عن مصدر الداء الذي بات يهدّد قدرة نظامنا السياسي على الصمود، فيما يمعنون في تشويهه، كما يهدّد مستقبل الوطن.

أليس ثمّة إغراء للطبقة السياسية على أنواعها، في أن تسعى إلى إخفاء الفراغ الذي يعتري حياتنا السياسية وإسدال الستار على غياب الدولة، عبر تسليط الضوء على شجرة واحدة بقصد حجب الغابة عن الأنظار؟

إلامَ يستمرّون، نتيجة انحراف أو حسابات خاطئة، في التغاضي عن مداواة موطن المرض بشكل صحيح؟

وإذا كان لا بدّ في هذا الصدد من أخذ «الوضع الإقليمي» في الاعتبار، فيُشترط ألاّ يُستغلّ ذلك بانتظام، تبريراً لتعطيل النظام وشرود المؤسّسات، وخصوصاً أن هذا الشرود قد بلغ المنسوب الحرج.

جورج نقّاش على محكّ السنين

خمس وعشرون سنة مضت على رحيل جورج نقّاش، فلم تُمحَ من الذهن، عندنا، ولا من الذاكرة صورة الرجل، ولا أهمّية رسالته الصحفية.

كيف لا ونحن نتكلّم على شخصية إنسان فرض نفسه صاحب رؤيا وقطب فكر لدى معاصريه، لما أوتي من مواهب ولما تفوّق به في ممارسته المهنة؟

جورج نقاش ذو فكر متين، عميق الحسّ، رهيف الحدس في آن معاً؛ إلى ثقافة غنية أشاعت فيه منطق انتقاد مسح بالطرافة وروح السخرية، مع ميل الى المفارقة يفضي تارة إلى النقد الجارح، وطوراً إلى التحليل الصارم، فعبّر عن نفسه بأسلوب يزاوج بين الأنواع، ويوفّق بين الأنغام، فاكتسب حظوة كبيرة لدى جمهور سحرهم قلمه وغالباً ما أقنعهم رأيه.

أن نذكر جورج نقّاش، بعد ربع قرن، ذلك يتخطّى بنا أسباب الحنين الى عمق شعورنا بوجوده بيننا، وبحداثة فكره عندنا يتسهّل علينا أن نرجع اليه، من خلال مقالاته ومحاضراته، في معظم ما يتعلّق بالسياسة وشؤونها.

لكن، من الشائع الترداد مع ألبير كامو أن النتاج الصحفي قليلاً ما ثبت على مرّ الزمن كأنما ذلك ضرب من فدية تفرضها آتيات الأجيال على الصحافي في مقابل المجد الذي تخلعه عليه حيوية أحداث الساعة.

إنها لحقيقة اختبار ذلك أن اكتفى الصحافي من معالجة الأحداث بمقتضيات اللحظة الراهنة التي يكون فيها فلم يتجاوز بتحليلاته وبانتقاداته الساخطة موضوعاً طارئاً، فتلقى كتاباته، في مدى المستقبل، مصير الموضوع الطارئ نفسه.

* مقال نُشر بالفرنسية في جريدة *L'Orient-Le Jour*، ٨ أيار ١٩٩٧.

ولقد حسبت ابنته أمل، في شيء من تزمّت وتأنق، أنه ينبغي لها أن تتدارك مثل هذا المصير، فشدّدت في مقدّمتها لمجموعة مقالات والدها، «حلم لبناني»، على أن جورج نقّاش «لم يطمح الى إطلاق النظريّات، ولا إلى لون من الإرشاد العقائدي وأن هذه المجموعة بنت زمن ولّى».

يكفي أن نتفحّص في أهمّ الموضوعات التي عالجها جورج نقّاش فنرى أن محرّر الأخبار قد احتجب خلف المفكّر السياسي، بل حتى خلف الكاتب الأخلاقي الذي استطاع، على العموم، أن يجاوز الحدث يدرجه في منظور سياسي وتاريخي سعياً للكشف عن علله غير المباشرة وسعياً للتنبّؤ بانعكاساته.

كان نقّاش، ببصيرة منه وفطرة، يستبق التطوّرات، يركّز على معظم ما يهمّنا في أمورنا التي نعانيها اليوم ولم يكن ذلك ليصعب عليه لأننا، منذ الاستقلال، ما تزال مشكلاتنا تدور على المحور نفسه في شبه تكرار.

وربما جاز لنا، على توالي صفحات مجموعة جورج نقّاش، أن نحصد أشكالاً من الأجوبة عن تساؤلاتنا.

فابتزاز السلطة، عام ١٩٤٣ لموضوع الاستقلال، كي تسكت منتقديها ولكي تغطّي ارتكابات الاختلاس والانتهاك، سرعان ما فضحه جورج نقّاش.

ألا يكفي أن نستبدل اليوم كلمة «استقلال» بكلمة «الطائف» أو «الوضع الإقليمي» حتى نقع ثانية على الأسلوب عينه وعلى الخطّة عينها؟

وفي وقتنا هذا، الذي بات فيه وضع القضاء مدار مجادلاتنا العامّة، كيف لا نتوقف عند مقال لجورج نقّاش نشره عام ١٩٥٤، يستنكر فيه إخضاع السلطة القضائية لمصلحة السلطة التنفيذية، فيصل في سخطه الى حدّ القول: «إن اكثر القضاة فساداً لم يبقَ حرّاً ولو في أن يبيع نفسه»؟

حتّى إذا هبَّ جورج نقّاش يعلن أسفه حينما لمس أن نزعة كره للثقافات الأجنبية قد أخذت تتفشّى عقب الاستقلال، حرص على أن يوضح ان قدر لبنان هو «أن يؤلّف بين القيم الثقافية للشرق الغرب»، أوليس ذلك مشروع تسوية يصلح لإنهاء الجدل المحتدم حول التعدّدية الثقافية؟

إن مقاله الشهير عن «الرفض المثنّى» - هذا المقال الذي أنزل بكاتبه الكلفة الباهظة - ليدعو في جوهره الى حوار صريح للوصول الى وفاق حقّ أصيل. ذلك مهما بدا في الأمر مفارقة.

ثم تبلورت هذه الدعوة في ما بعد في مناسبات عدّة، ولاسيما عام ١٩٥٧، أيام شدد نقّاش على ضرورة «السلام الاسلامي والمسيحي، والسلام الذي يستطيع وحده أن يضمن وحدة لبنان وقابليّته للحياة»، وذلك ما «تعجز عنه تماماً واشنطن

ومنظّمة الأمم المتّحدة على السواء»، حسب تعبيره.

ومع تعلّقه الشديد باستقلال لبنان وبسيادته إزاء فورة الوحدة العربية، فقد نادى بالتضامن مع البلدان العربية، وخصوصاً مع سوريا. وإبّان الأزمة التي مرّت بها سوريا سنة ١٩٧٣، قام نقّاش يحذّر مواطنيه «من الوهم الكامن في بناء نظام على فوضى الآخرين».

وفي السياق نفسه، يحسن أن نذكّر، مثلاً، بتحفّظاته حيال جبروت الولايات المتّحدة الأميركية، كما يحسن أن نذكّر، من جهة أخرى، بالتزامه الاجتماعي. إن هذه المواقف، لتؤكّد أن هذا المفكّر السياسي، إذا اقتضت الأمور، عرف كيف التمييز بين الجوهري والظرفي، على الرغم من حالات النزق والتقلّبات المزاجية التي كان يستسلم لها في بعض الأحيان.

لقد اضطلع جورج نقّاش بدوره موجّهاً للرأي العام ببراعة وجدارة، يلجم اهواءه حالما توشك أن تتسلّط على رأيه.

لو أمدّ الله بعمره، لكان تذوّق مواقف التبدّل لدى فئة من الرأي العام حيال فؤاد شهاب من بعد رحيله، وهي فئة كانت، في ما مضى، متحفّظة تجاه سياسة اللواء الرئيس.

خلاصة القول إن جورج نقّاش، بعد غياب ربع قرن، ما يزال صوته على تمام نضارته، لم تنل التجاعيد من ملامح فكره في السياسة.

قد يرى بعض المعلّقين أن ذلك الصوت ما هو إلاّ صوت من جملة أصوات في جوقة احتجاج تصطدم، في أيامنا هذه، بلامبالاة السلطات المتعالية، لامبالاة مؤسفة لأنها مبنيّة على التهاون والرتابة والفساد والتبعية على حساب الدولة وخدمة الأمّة.

لو قُدّر لجورج نقاش أن يقوم، الساعة بيننا، لاعتراه اشمئزاز لا يحجب ارتيابه، فيعلّق على وضعنا الراهن قائلاً: «إن شرّ السيّئات ليست حتماً من الضروريات».

فهل لنا أن نضيف، على حسب طريقته، أن هذا القول قد يكون في موضعه، لكن بشرط أن لا نغري القدر ونجرّب الشيطان سواء بسواء.

في إحياء الذكرى الـ ٥٠ لـ «الندوة اللبنانية»

فخامة الرئيس،

أيّها الحفل الكريم،

إحياء ذكرى «الندوة اللبنانية» لمناسبة مرور خمسين سنة على أوّل محاضرة ألقيت في رحابها ما هو إلاّ عربون وفاء وعرفان جميل من السلطة والمجتمع لمؤسّسة تميّزت ليس بفرادتها فحسب، بل بماهية الخدمات التي أدّتها على مدى عقود في الحقلين العامّ والخاصّ، وفي طليعتها دعم الوحدة الوطنية وتعميم الممارسة الديمقراطية ونشر القيم الثقافية والأخلاقية. ومما يزيدنا إعجاباً أن الفضل في هذا الانجاز يعود بالدرجة الأولى إلى فرد تحصّن بالإيمان والتزم أفكاراً بدت لأوّل وهلة خيالية، قبل أن يتبنّاها تباعاً أهل السياسة والثقافة.

هذا الحلم ما كان ليتحقّق لو لم تتوافق إرادة ميشال أسمر مع بيئة إنسانية منفتحة الذهن في حينه، توّاقة إلى الحوار والمناقشة والتعرّف إلى بعضها البعض، ذلك أن الميثاق الوطني، وهو زاوية الاستقلال الفتيّ، لم يمهّد له بنقاش ديمقراطي إذ حالت دونه ظروف داهمة حينذاك، فكان لا بدّ من تلافي هذا النقص ووضع الميثاق قيد المداولة والسجال لدى الرأي العامّ، توصلاً إلى مفهوم مشترك لفحواه، فإذا بمبادرة ميشال أسمر تأتي في وقتها تسهم في سدّ هذه الثغرة، مشوّقة في المناسبة إلى الثقافة والحوار الحرّ والانفتاح.

وباختصار، إن نجاح «الندوة» كان إلى حدّ بعيد ثمرة لقاء موفّق بين أحلام وإرادة رجل ومنعطف مهمّ في تاريخ الوطن والمجتمع.

* خطاب في ذكرى خمسين سنة على تأسيس «الندوة اللبنانية»، ٢٧ حزيران ١٩٩٧.

لا يسمح الظرف بالاستفاضة في جميع النواحي التي تتّصل بدور «الندوة» وأدائها وذلك لإسباب عدّة، منها ضيق المساحة المخصّصة للحديث. لذا سوف أعتمد الاختزال مكتفياً ببعض الخواطر والتأمّلات من وحي المناسبة.

وفقاً لما جاء في عنوان إحدى محاضرات مؤسّسها، سرعان ما أصبحت «الندوة» في نظر السواد الأعظم من المعاصرين، «تعبيراً عن الوعي اللبناني»، كما أصبحت واجهة لبنان الثقافية في العالم العربي والعالم أجمع، وواحة حرّية تحتضن وتشجّع الحوار والنقاش والجدال بين سائر التيّارات والإيديولوجيات والنظريات الفلسفية والمدارس الثقافية. وكان من جرّاء ذلك أن فُسح في المجال للمواطن إلى مزيد من التعرّف إلى الآخر واحترام التباين في الرأي وساعدت على توسيع الأفق في عالم المعرفة والاجتماع والسياسة والثقافة، وصولاً إلى مفهوم واحد للعيش المشترك، مع مراعاة التنوّع والتكامل بين المواطنين.

منذ ولادتها، ما برحت «الندوة» تعلّم بأن أي إنسان بمفرده كيان ناقص ما لم يلتق بآخر، فيكتمل الإثنان إذذاك، وهي لم تنفكّ تعمل في سبيل هذا اللقاء دون كللٍ أو ملل.

وإذا بالنتاج يأتي بقدر المجهود، يجسّد إيمان المؤسّس ويعطيه أبعاده. فأي متصفّح اليوم لمنشورات «الندوة» سوف يعجب، كيف تولّدت إيجابيات من آراء كثيراً ما تضادّت لشخصيات متباعدة. ولكن لا غرو في ذلك، لأن هاجس جميع المعنيين بنشاط «الندوة» كان الخروج من المأزق والسعي إلى جوامع مشتركة، مع العلم أن ميشال أسمر، بما أوتي من حسّ مرهف وبصيرة، كثيراً ما كان يستبق بروز المشكلات، فيبادر إلى معالجتها بصورة وقائية، غير عابئ بالصعوبات وخطر الانزلاق. ولنا من سلسلة المحاضرات في «المسيحية والإسلام» في الستّينات خير مثل على ذلك.

لقد تمّت توعية الرأي العام بفعل تنوّع المواضيع وحسن اختيارها ومعالجتها في جو من الحرّية والاستقلالية عن السلطة التي اكتفت بتقديم بعض المساعدة والتسهيلات، وعن سائر التيّارات، الأمر الذي جعل الرأي العام يطمئن إلى هذه المؤسّسة وأهدافها، إذ بات يشعر وكأنها ملك شائع له ومتنفّس. وهكذا تحقّقت الرسالة فأغنت التراث اللبناني.

ومن أبرز مظاهر الانفتاح والشمولية أن «الندوة» اعتمدت في نشاطها لغات أجنبية إلى جانب العربية، كما أنها لجأت في سياق تصدّيها لشؤون دولية وتاريخية ذات أبعاد إنسانية وفلسفية إلى محاضرين متفوّقين ينتمون إلى بلدان وحضارات مختلفة، الأمر الذي ساعد على تجلّي دور المجتمع المدني اللبناني بشبابه ومثقفيه

بأبهى مظاهره.

والآن، بعد الانقطاع الذي أملته ظروف مأسوية عطّلت المقاييس الصحيحة ولو لحين، وعودة الأمن إلى البلاد، أين نقف من هذه الذكريات المجيدة؟ بل أين يقف منها جيل الشباب؟ فهل يتّخذ منها عبرة وحافزاً للإقدام، أم يظلّ مشدوداً إلى ماض يحنّ إليه فيما يجرّ ذيل الإحباط مشيحاً بنظره عن المستقبل؟

مَن أولى عبر تجربة «الندوة» ان المجتمع المدني أثبت قدرته على الإسهام في ممارسة الديمقراطية والحريّات ونشر روح المواطنية والثقافة مساعداً السلطات تارة، ومرشداً تارة أخرى.

وممّا لا يقبل الجدال أن لبنان غدا في حينه نموذجاً مميّزاً للثقافة والحرّية في محيط يرى في الثقافة تعبيراً عن أحادية الرأي ولا يألف ما نسمّيه المجتمع المدني.

واليوم إذا ما استعرضنا الوضع السياسي القائم، يتجلّى لنا أن مجتمعنا، غداة إتّفاق الطائف، يعاني من حالة ضياع نظراً إلى الشطط في الممارسة الديمقراطية ومفهوم الحريات والمساواة ودولة القانون ولما يعتري استقلالية القرار من قيود بحيث تشوب تطبيق دستور الطائف شوائب شتّى، فضلاً عن أن الوفاق الوطني لا يزال من الأهداف المنشودة ليس إلاّ، والكلام عنه ما هو إلاّ مجرّد اصطلاح لفظي.

ألا يكفي ذلك لحثّ المجتمع المدني، وخصوصاً جيل الشباب، على السعي إلى معالجة العيوب؟ أليس إنشاء عصبة تؤمّن اللقاء والتداول والمناقشة الصريحة بعيداً عن المجاملة والرياء تدبيراً مجدياً جديراً بأن نعمل في سبيله، يساعدنا على تنقية ذاكرتنا الوطنية والثقافية من الرواسب السامّة التي تركتها الحرب؟

من هذا المنطلق نهيب بالأجيال الطالعة أن تتحرّك فترجع إلى التراث، لا للتغنّي به والبكاء على الأطلال، بل لتستمدّ منه قوّة ورجاء، فتولي اهتمامها إلى وحدتنا الوطنية التي لم تدمّر الحرب مقوّماتها الأساسية، ثم تسهم في بلورة الأفكار التي تصنع المستقبل وتفيد من تجربة « الندوة» فتتحاشى العثرات التي عطّلت المسار في الماضي.

سوف يرى البعض أن ثمّة عوائق تصطدم بها أي مبادرة لإعادة تجربة «الندوة» أو ما يماثلها، وقد يكون هذا الرأي صحيحاً، لكن الصعوبة المتوقّعة لا تسوّغ التهرّب والتقاعس، فيما المبادرة واجب في أي حال، خصوصاً عندما تهدف إلى أغراض سامية.

وختاماً، ومع الرغبة في عدم التصدّي هنا للممارسة السياسية اليومية، لا بدّ من تذكير الطبقة السياسية والمسؤولين عموماً بأن سلوكهم وتصرّفاتهم تخضع

لتقويم دائم من المواطنين المشدودة أنظارهم إليهم، فإذا ما تعذّر على الحكّام إزالة الحواجز التي تحول دون التحاور الحرّ والمصارحة والتواصل، فإن أضعف الإيمان ألاّ يحاولوا تطويع الرأي والضغط على المجتمع المدني خدمة لسياسة ملتوية لا فائدة منها، لما في ذلك من إفساد لمفهومي السياسة والثقافة على السواء ومن تعطيل لدور المجتمع المدني.

فعسى أن نعي جميعاً، في هذه المناسبة، الحاجة الماسّة إلى محاورة الذات بغية تقويم المسار وتنقية الأجواء حرصاً على تنمية هذا المجتمع الذي لا بديل منه في النظام الديمقراطي. وعسى أن ندرك أن الحاجة قد أصبحت ملحّة، وأن كل تأجيل يزيد في شلّ النشاط لأن المستقبل لا يرحم وهو قد بدأ منذ الآن.

في مناسبة تقليد بعض الشخصيّات اللبنانية أوسمة بابويّة

صاحب السعادة،

أبعد من العلاقات المتعدّدة التي أشرتم إليها بلباقة، والتي نُسجت - بفضلكم على أيّ حال - بين كل من الشخصيات المميّزة التي حظيت بأوسمة باباوية من مختلف الرتب، وبين حاضرة الفاتيكان، إسمحوا لي أن أرى، باسمهم وباسمي، في الالتفاتة الأبوية لقداسة البابا يوحنا بولس الثاني التي تشرّفنا، أولاً وبخاصّة، دليلاً على اهتمامه العميق ببلدنا، وكذلك تعبيراً ملموساً عن الروح المسكونيّة.

إن احتفال هذا المساء، الذي يأتي عقب زيارة قداسته التاريخية إلى لبنان وعشيّة مغادرتكم النهائية لهذا البلد، ينطوي على دلالة وعاطفة في آن.

ورداً على الإطراء الذي وجّهتموه لنا، يكفيني القول إن الفضل الوحيد لكل منا هو أنه أسهم، في مجاله وضمن حدود إمكاناته، في تعزيز العلاقات اللبنانية-الفاتيكانية ومساندة الفاتيكان في نشاطه الميداني الخيّر.

نرجو سعادتكم أن تكونوا لسان حالنا لدى الحبر الأعظم لتعبّروا له عن امتناننا البالغ الاحترام، كما نتوجّه إليكم بأخلص آيات الشكر على مساهمتكم الشخصية في مبادرة تعرب، مرّة أخرى، عن حيوية صداقتكم للبنان.

صاحب السيادة،

إن العلاقات بين لبنان والكرسي الرسولي ليست حديثة العهد، وإذا كانت

---

* كلمة ألقيت بتاريخ ٥ أيلول ١٩٩٧ في مقرّ السفارة البابوية، ردّاً على كلمة القاصد الرسولي المونسنيور بابلو بوانتي في المناسبة المذكورة.

العلاقات مع الكنائس الشرقية المرتبطة بروما ترقى إلى قرون عدّة، فإن نيل لبنان استقلاله وما نجم عنه من إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين أكسبا هذه العلاقات طابع الديمومة في إطار رسمي.

إن سياسة الوحدة بين الكنائس المسيحية والحوار مع الإسلام اللذين أقرّهما المجمع الفاتيكاني الثاني قد أضفيا على القصادة الرسولية في لبنان هالةً ازدادت ألقاً في نظر المسيحيّين، بوجه خاص من خلال اللقاء التاريخي بين صاحبَي القداسة بولس السادس وأثيناغوراس.

وهكذا، أصبح القاصد - خصوصاً عندما يُهدَّد التوازن السياسي-الطائفي - محاوراً مميّزاً ليس فقط للسلطات السياسية، إنما أيضاً لمختلف الشخصيات والمقامات الدينية.

عند مجيئكم إلى لبنان عام ١٩٨٩، واجهتم بلداً تائهاً، ممزّقاً بفعل ثلاث عشرة سنة من الحرب، تتجاذبه التيّارات والميول الأكثر تناقضاً.

وفي الحال، اعتبركم البعض ملاذاً، فيما استهدفكم البعض الآخر. فكان لا بدّ من أن تنجم عن ذلك بعض الاحتكاكات والانتقادات، لا بل نوع من الريبة الخفيّة حيالكم، والتي لم تكن تجرؤ على كشف هويتها نظراً لما يكتنف الحالة من غموض وتفكّك.

ولكن، كان ذلك أعجز من أن يجعلكم تضلّون الطريق، وقد استطعتم مواجهة واجباتكم بصفاء وشجاعة، وبصفح وتسامح عند الاقتضاء، ولكن دون محاباة.

سعادة السفير،

لقد تفضّلتم وأشرتم، في خطابكم، إلى المساعدة التي تسنّى لي أن اقدّمها لكم في سياق تأدية مهمتكم، من خلال مشورات وتشاورات أو تحليلات.

وقد اتُّفق أننا تشاركنا، إزاء الأزمة، في عدد من الهموم والاهتمامات والأهداف، كما في نهج تفكير معيّن.

وبما أنه ليس ثمّة جامع بين المسار الشخصي لكل منا، فقد كان من الطبيعي ألاّ تتماثل دوماً مقاربتنا للمشاكل التكتيكية ونظرتنا إلى التحرّك المباشر، وكذلك آراؤنا في أقطاب المأساة اللبنانية. غير أن ذلك لم يؤثّر إطلاقاً على تناغم علاقتنا ونوعيّتها، لأننا التقينا طبيعياً على الموجة ذاتها في ما يخصّ الآفاق الاستراتيجية والرؤية البعيدة المدى.

إن ممارسة طويلة للمسؤوليات الحكومية قد علّمتني أن أدرج مشاكلنا الداخلية في سياقها الإقليمي والدولي بقدر ما أدرجها، إن لم يكن أكثر، في سياقها

المحلّي.

وهكذا، وجدت نفسي منسجماً مع التقليد السياسي للفاتيكان الذي يتبع، بحكم المسؤوليات العالمية للكنيسة الرومانية، طريقة تحليل مماثلة.

ومن واجبي أيضاً، في هذه المناسبة، أن أشهد على الروح التي ألهمت نشاطكم الشخصي طوال مهمّتكم وعلى تعلّقكم الشديد ببلدنا وشعبنا.

وحيال ما واجهتم من مراجعات من كل حدب وصوب بهدف استشارتكم، تارةً، والتماس بعض المطالب منكم، طوراً، إلى حدّ مضايقتكم، فقد نجحتم في الحفاظ على رباطة جأشكم وعدم الانجرار إلى التورّط، مع استمراركم في تقديم النصح والمساعدة في إطار إدراك سليم لدوركم ولعناصر الأزمة.

ورغم ضغوط الناس والأحداث، حاولتم أن تخفّفوا من حماسة أصحاب المشاريع الوهمية وأتباع الإرادوية العمياء الغريبة عن الواقع والمنطق.

وكونكم تستخفّون بالشعبية الرخيصة، فإنكم لم تتردّدوا في التصرّف، عند اللزوم، ضد التيّار، بدافع الاقتناع والواقعية على السواء.

وإذا كنتم تعملون في جوّ فوضوي ومأساوي، ضمن توجيهات الفاتيكان، فإنكم لم تكفّوا عن النضال بلا كلل في سبيل التعايش المسيحي-الإسلامي، الذي هو وحده، في نظركم، ضمان مستقبل المسيحيين ولبنان بأسره.

بعيداً عن كل إيديولوجيا، لم تكفّوا عن التذكير بضرورة احترام المبادئ الأخلاقية، خصوصاً عندما تكون الحرّية مهدّدة.

وبشيء من الفطرة، استطعتم دوماً أن تميّزوا في عداد محاوريكم بين الذين يبحثون بصدق عن قاعدة سلوكية والذين لا يرمون، من خلال مسعاهم، إلاّ إلى تأمين غطاء لأنفسهم يجنون منه فائدة شخصية.

باختصار، إذا كان قد تعذّر عليكم تصويب كل الانحرافات، وما أكثرها على غير صعيد، إلاّ أنّكم أسهمتم بقوّة في إضرام شعلة الأمل والإيمان بالعناية الإلهية، بنشركم أفكاراً سليمة.

وإن لم يكن كل شيء الآن، فيما أنتم تغادروننا، سائراً حسبما نتمنّى جميعاً، إلاّ أننا خطونا خطوة هامّة: فقد تحقّقت إعادة السلام، والإعمار في حيّز التنفيذ.

أما الصعوبات السياسية والاقتصادية المتعدّدة التي ترهقنا اليوم، فليس من المناسب أن أتطرّق إليها ههنا.

سأكتفي بالإشارة إلى أنها لم تغب عن اهتمام قداسة الحبر الأعظم الذي عالجها بإسهاب في الإرشاد الرسولي الصادر بعد السينودس من أجل لبنان، والذي يشكّل وثيقة، بل شرعة بالغة الأهمّية.

وإزاء النيّات المبيّتة التي انطوت عليها تعليقات عدّة على الإرشاد الرسولي، يجدر تذكير الحاكمين والمحكومين بأنّ هذا الإرشاد نصّ متكامل. أي أنه كلٌّ متوازن ومتناسق لا يمكن المطالبة بأحد بنوده دون سواه، لأن من شأن ذلك تشويهه نصّاً وروحاً.

صاحب السعادة،

لا شكّ عندي في أنكم ستتابعون، من مقرّ عملكم الجديد في لندن، الاهتمام بتطوّر الوضع في لبنان، وخصوصاً بتنفيذ مضمون الإرشاد الرسولي الذي يمكن أن نقول عنه – دون مجاملتكم – إنه إلى حدّ ما، أسوةً بزيارة قداسة البابا، ثمرة مهمّتكم في لبنان وتتويج لها.

المطابع التعاونية الصحفية ش م ل، بيروت، لبنان
تشرين الثاني ١٩٩٧

وُلد فؤاد بطرس في بيروت عام ١٩١٨ . بدأ حياته العملية قاضياً لدى المحاكم اللبنانية والمختلطة (١٩٤٢-١٩٤٦)، ثم تسجّل كمحام في نقابة محامي بيروت. عيّن وزيراً، مرّات عدّة، في عهدَيْ فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) وشارل حلو (١٩٦٤-١٩٧٠)، وتولّى حقائب التربية الوطنية، التصميم، العدل، الدفاع الوطني والخارجية. انتخب نائباً عن بيروت مرّتين (في ١٩٦٠ و١٩٦٤)، ونائباً لرئيس مجلس النواب (١٩٦٠-١٩٦١)، ثم أصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية طوال عهد الياس سركيس (١٩٧٦-١٩٨٢)، كما تولّى، إضافة إلى ذلك، وخلال السنتين الأوليين من هذا العهد، حقيبة الدفاع الوطني (كانون الأول ١٩٧٦-كانون الأول ١٩٧٨).

ISBN 2-84289-040-X